د. خليل اينالجيك



ترجمة

د. محمد. م. الأرناؤوط

دار المدار الإسلامي

الطبعة الأولى
أيلول/سبتمبر/الفاتح 2002 إفرنجي

رقم الإيداع المحلي 4394/ 2002
ردمك (رقم الإيداع الدولي) ISBN 9959-29-088-3
دار الكتب الوطنية/ بنغازي ـ ليبيا

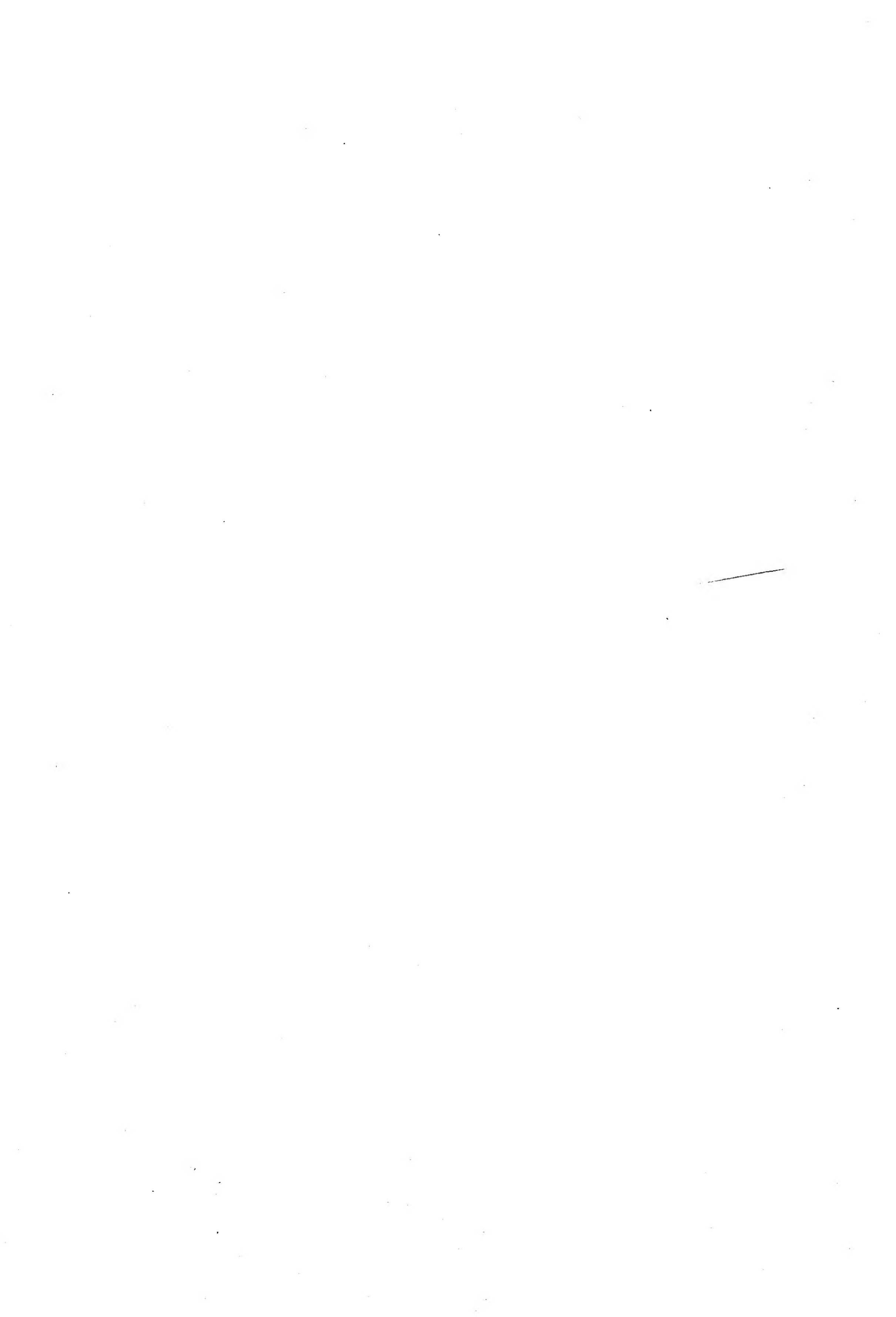
تصميم الغلاف: نقوش

دار المدار الإسلامي

أوتوستراد شاتيلا ـ الطيونة، شارع هادي نصر الله ـ بناية فرحات وحجيج، طابق 5،
خليوي: 933989 ـ 03 ـ هاتف وفاكس: 542778 ـ 1 ـ 00961
بيروت ـ لبنان

توزيع دار أويا للطباعة والنشر والتوزيع والتنمية الثقافية: زاوية الدهماني، السوق الأخضر، ص.ب: 13498،
هاتف: 4448750 ـ 4449903 ـ 3338571. 21 . 00218 ـ فاكس: 4442758 . 21 . 00218، طرابلس ـ الجماهيرية العظمى


تاريخ
الدولة العثمانية
من النشوء إلى الانحدار



بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

تقديم

في مقدمته للطبعة الإنكليزية يعبّر المؤلف خليل إينالجيك عن أسفه لأن صدور هذا الكتاب في 1973 جاء بعد تأخر دام خمس سنوات، وإذا كان الأمر كذلك في 1973 فماذا يمكن القول عن تأخر صدور هذا الكتاب المهم في اللغة العربية حوالي ربع قرن من الزمن؟

حين صدر هذا الكتاب في لندن في اللغة الإنكليزية(*) وبترجمة ممتازة من مؤرخين ضليعين في التاريخ العثماني، اعتبر وقتئذ مرجعاً ممتازاً بالنسبة للدولة العثمانية. وخاصة بالنسبة لمؤسسات هذه الدولة. وقد ساهم هذا الكتاب وعمل المؤلف فترة طويلة في الغرب (جامعة شيكاغو) في تخريج جيل جديد من الباحثين المتمكّنين في التاريخ العثماني، الذين ارتقوا بالدراسات العثمانية الى مستوى جديد. وقد أثار هذا الكتاب حينئذ الاهتمام بشكل خاص في البلدان التي كانت ضمن الدولة العثمانية خلال عدة قرون، إذ إن التعرف على مؤسسات الدولة العثمانية يسهم في التعرف على التاريخ المحلي لهذه البلدان أيضاً. وهكذا فقد صدرت في السنة اللاحقة (1974) الترجمة اليوغسلافية لهذا الكتاب(**) ثم تتابعت الترجمات الأخرى. وأود أن

(*) Halil Inalcik, *The Ottoman Empire, The Classical Age 1300 - 1600*, translated by Norman Izakowits and Colin Imber, London 1973.

(**) Halil Inaldjik, *Osmansko carstvo-klasicna doba 1300 - 1600*, prevela je Milica Mihajlovic, Beograd 1974.

أسجل هنا أن اطلاعي على هذه الترجمة حينئذ كان بمثابة نقطة انعطاف بالنسبة لي، إذ أخذت أهتم بالتاريخ العثماني منذ ذلك الحين.

وبعد مضي حوالي عشرين سنة، حين استقر بي المقام في جامعة اليرموك بالأردن وأخذت في تدريس مادة «تاريخ الدولة العثمانية»، فوجئت بحق أن هذا الكتاب لم يترجم بعد إلى اللغة العربية. وهكذا على الرغم من إنشاء عشرات الجامعات العربية خلال هذه العشرين سنة التي تدرس أقسام التاريخ فيها مادة «تاريخ الدولة العثمانية» أو ما شابه ذلك باسم آخر، لم تصدر خلال هذه الفترة مؤلفات أو ترجمات تغطي حاجة الطلاب على الأقل للتاريخ العثماني العام. وفي حين صدرت خلال تلك الفترة في الغرب عشرات المؤلفات الجادة والجديدة حول الدولة العثمانية، وخاصة كتاب «تاريخ الإمبراطورية العثمانية وتركيا الحديثة ـ إمبراطورية الغزاة» للباحث ستانفورد شو، إلا أن الوضع في المنطقة العربية كان يسير في اتجاه آخر على الرغم من الاهتمام العام المتزايد بالدولة العثمانية. فإذا استثنينا كتاب د. احمد عبد الرحيم مصطفى «في أصول التاريخ العثماني»، الذي استفاد فيه من كتاب شو المذكور، نجد خلال تلك الفترة ظاهرتين ملفتتين للانتباه.

فمع إعراض المؤرخين وأساتذة الجامعات، الذين يشتغلون في هذا المجال، عن التأليف في هذا الموضوع نجد بروز عدد من هواة التاريخ من اختصاصات أخرى (أطباء أسنان ومهندسين زراعيين الخ) يكتبون وينشرون بسهولة عدة مؤلفات تحمل عناوين مرجعية، مع أنها تفتقد إلى المنهجية العلمية، وتتحول بدورها إلى مراجع لمؤلفات أخرى. أما الظاهرة الأخرى فتتمثل في قيام بعض دور النشر في نفض الغبار عن كتب صدرت قبل حوالي مئة عام لتعيد نشرها بورق ناصع وتجليد فاخر. وهكذا في الوقت الذي كانت فيه المؤلفات الصادرة في الغرب تضخ باستمرار معطيات جديدة ومرجعية عن الدولة العثمانية، بفضل منهجيتها العلمية واعتمادها على الوثائق والمصادر غير المنشورة، نجد أن دور النشر في المنطقة العربية تتجاهل هذه الطفرة في الدراسات العثمانية في نهاية القرن العشرين وتفضّل أن تعيد

القارىء العربي مئة سنة إلى الوراء، إلى نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، وبالتحديد إلى مؤلفات محمد فريد بك وإبراهيم بك حلمي والميرلاي اسمعيل سرهنك وغيرهم. ومن الواضح هنا أن دور النشر في المنطقة كانت تفضّل ذلك لكي لا تتكلف أكثر من ثمن الورق في طباعة هذه الكتب لكي تحقق أفضل الأرباح (حتى 1993 صدرت سبع طبعات من كتاب محمّد فريد بك المذكور).

في هذا الوضع فوجئت في نهاية 1995 بصدور ترجمة ألبانية جديدة لكتاب إينالجيك المذكور(*) وحين عكفت على قراءة هذه الترجمة أخذت أسجل بعض الملاحظات على هذه الترجمة، التي هي في الحقيقة ترجمة الترجمة اليوغسلافية، وهذا ما جعلني أعود إلى الطبعة الانكليزية. وهكذا من خلال انشغالي بالملاحظات والمقارنات راودتني فكرة ترجمة الكتاب إلى العربية خلال عملي في جامعة آل البيت الأردنية. وقد شجعني على ذلك رئيس الجامعة آنذاك د. محمد عدنان البخيت الذي كتب للمؤلف عن ذلك وتابع، باهتمام، العمل في ترجمة هذا الكتاب، مما يستحق معه كل الشكر.

ولا بد من الإشارة هنا إلى أنني تشاورت خلال العمل في هذا الكتاب مع بعض الزملاء في قسم التاريخ حول ترجمة بعض المصطلحات، ولذلك لا بد لي أن أوجه الشكر بشكل خاص إلى د. فاضل بيات على ملاحظاته بعد أن قرأ المخطوطة كاملة. وفي هذا الإطار تجدر الإشارة إلى أن إينالجيك يستخدم غالباً مصطلح «الإمبراطورية العثمانية»، الذي لا تألفه الأذن العربية، بشكل عام بالإضافة إلى مصطلحي «السلطنة» و«الدولة» حيث يجب. ولذلك، مع الاحترام لملاحظات الآخرين، فقد رأيت أن أبقي على ما استخدمه إينالجيك من هذه المصطلحات كـ «الإمبراطورية» وغيرها مع الأخذ بعين الاعتبار أن هذا الكتاب موجه في الأصل إلى القارئ الغربي.

(*) Halil Inalcik, Perendoria osmane-periudha klasike 1300 - 1600, perktheu Hamdi Iljazi, Shkup 1995.

لقد كان من المأمول أن يصدر هذا الكتاب في إطار الذكرى الـ 700 لتأسيس الدولة العثمانية، إلا أن الانشغال في الندوة التي عقدت لدينا في قسم التاريخ بهذه المناسبة في خريف 1999، وفي تحرير الكتاب الذي يضم الأوراق التي قدمت فيها(*)، أدى إلى تأخر تقديم هذا الكتاب للنشر. وهكذا فقد شاءت الظروف الآن أن يصدر الكتابان في وقت واحد.

وآمل أخيرا أن يكون صدور كتاب إينالجيك في اللغة العربية خطوة أخرى في اتجاه تأسيس الوعي الجديد بالتاريخ العثماني. فهذا الكتاب لن يعجب بطبيعة الحال الطرفين الأساسين المعنيين بالدولة العثمانية في منطقتنا: الطرف المتعصب للدولة العثمانية والطرف المتحامل على الدولة العثمانية. كما آمل أن تفتح هذه الترجمة السبيل لصدور كتاب شو المذكور، والكتاب الآخر لإينالجيك «التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للدولة العثمانية 1300 ـ 1914» الذي صدر له مؤخرا بالتعاون مع دونالد كواترت، لكي نتعرف بشكل أفضل على الدولة العثمانية قبل ان تحل الذكرى المئوية الاولى لنهاية هذه الدولة.

د. محمد م. الأرناؤوط
معهد بيت الحكمة/ جامعة آل البيت

(*) **الدولة العثمانية: بدايات ونهايات**، تحرير محمد م. الأرناؤوط وهند أبو الشعر، منشورات جامعة آل البيت 2001.

مدخل

مراحل التاريخ العثماني

في بداية القرن الرابع عشر، حين تأسست الدولة العثمانية، كانت هذه مجرد إمارة صغيرة داخل حدود العالم الاسلامي تعتمد على فكرة الغزو(*) ضد الكفار المسيحيين، وقد أخذت هذه الدولة الحدودية الصغيرة، التي بدت غير مهمة حينئذ في التوسع بشكل تدريجي، وذلك بإخضاع وضم الأراضي التابعة لبيزنطة في الأناضول والبلقان، وقد أصبحت منذ 1517، حين ضمّت إليها المنطقة العربية، أقوى دولة في عالم الاسلام.

وخلال عهد السلطان سليمان الأول (1520 ـ 1566م) تحولت الدولة العثمانية إلى قوة عالمية، وذلك بفضل النجاحات المتتابعة في الآفاق الواسعة التي تمتد من أوروبا الوسطى إلى المحيط الهندي، إلا أنه خلال الحروب الطويلة في القرن السابع عشر مالت الكفة لصالح أوروبا. وهكذا أخذت تخبو القوة العثمانية بشكل متسارع بعد ان سادت القناعة بالتفوق الأوروبي في القرن الثامن عشر، وأصبحت الدولة العثمانية تخضع لأوروبا سياسياً واقتصادياً. وقد أدى الوجود الطويل لهذه الدولة، واحتمالات سقوطها، إلى

(*) يستخدم المؤلف في هذا الكتاب التعبير العثماني الشائع «غزو» الذي يرادف في الواقع تعبير «الجهاد». وقد آثرنا الحفاظ عليه كما هو نظراً لمغزاه التاريخي والاشتقاقات التي ترد منه في هذا الكتاب (الغازي، الغزاة، الخ). أما تعبير «الجهاد» فقد استعملناه حيثما أورده المؤلف. (ملاحظة المترجم).

أن تتحول إلى مشكلة في السياسة الأوروبية أو ما سُمي بـ «المسألة الشرقية». وهكذا فقد استمرت الحياة السياسية العثمانية تحت التأثير الأوروبي إلى سنة 1920.

ومع تغير الظروف على مدى مراحل متعددة كانت تتغير أيضاً هياكل ومؤسسات هذه الدولة. فالتغيرات التي حدثت في الهيكل الداخلي وفي التطور السياسي تبيّن كيف تحولت هذه الإمارة الحدودية في نهاية القرن السادس عشر إلى دولة على النمط التقليدي للدول الكلاسيكية للشرق الأدنى، كالدولة الساسانية والدولة العباسية على نحو خاص. وهكذا كانت الدولة العثمانية في نهاية القرن السادس عشر بما فيها من تقاليد الدولة والإدارة والسياسة المالية، والنظام الزراعي والعسكري، تمثل نموذجاً عالياً لدولة متطورة في الشرق الأدنى. ولكن التفوق الأوروبي العسكري والاقتصادي في عهد انحدارها أثار الوعي لدى العثمانيين أنفسهم، بأن تقاليد دول الشرق الأدنى قد عاشت زمنها ولم تعد تستطيع التكيف مع الحقبة الجديدة.

من تلك اللحظة يغدو التاريخ العثماني مجرد سرد وقائع لأشكال عفا عليها الزمن لمؤسسات إمبراطورية قديمة، إذ يتحول إلى تأريخ لمحاولات دولة من دول الشرق الأدنى التكيّف مع التحديات الاقتصادية والسياسية والثقافية لأوروبا. ولم يتخلَّ الأتراك بشكل نهائي عن هذا المفهوم للدولة إلا بعد سنة 1924 والثورة الجذرية التي شهدتها تركيا.

وبهذا الشكل يمثل العقد الأخير للقرن السادس عشر، خطاً فاصلاً يقسم التاريخ العثماني إلى نصفين. ويغطي هذا الكتاب النصف الأول، حيث يبيّن كيف قام العثمانيون بتكييف مؤسسات دول الشرق الأدنى ثم كيف أخذت هذه المؤسسات تنهار أمام أوروبا الحديثة.

القسم الأول

مدخل إلى التاريخ العثماني

1300 - 1600



أُصول الدولة العثمانية

في بداية القرن الرابع عشر، هزت الأزمات الداخلية العنيفة الإمبراطوريات الكبرى التي تمتد من نهر جيحون (أوكسوس Oxus) إلى الدانوب، كدولة الإيلخانيين في إيران، والقبيلة الذهبية في أوروبا الشرقية والإمبراطورية البيزنطية في البلقان وغرب الأناضول. وفي نهاية القرن نفسه، سيتمكن أحفاد عثمان، وهو أحد غزاة الحدود ومؤسس السلالة العثمانية، من تأسيس إمبراطورية «تمتد من الدانوب إلى الفرات». ويعود الفضل في هذا إلى السلطان بايزيد (1389 ـ 1402م) المعروف بلقب «يلدريم» (الصاعقة). فقد شتّت في معركة نيقوبوليس Nicopolis خلال 1396م الجيش الصليبي الذي كان يضم من الفرسان ما تفخر به أوروبا آنذاك، وتحدى سلطنة المماليك التي كانت أقوى دولة إسلامية في ذلك الوقت، وانتزع منها بعض المدن الواقعة على الفرات. كما تحدى في نهاية الأمر تيمور العظيم الحاكم الجديد لآسيا الوسطى وإيران.

إن هذه المرحلة الأولى من التاريخ العثماني تطرح السؤال التالي: كيف تضخمت إمارة عثمان الغازي الحدودية الصغيرة، بفضل فكرة الجهاد ضد بيزنطة المسيحية، وتحولت إلى إمبراطورية قوية وواسعة إلى ذلك الحد؟ هناك نظرية تقول: إن السكان الروم في حوض مرمرة باعتناقهم الإسلام وانضمامهم إلى المسلمين قد أحيوا الإمبراطورية البيزنطية على هيئة دولة إسلامية. إلا أن المؤرخين المعاصرين، الذين يعرفون المصادر التاريخية الشرقية عن كثب، يعتبرون أن هذه النظرية تعتمد على فرضية لا أساس لها.

ويعتقد هؤلاء المؤرخون أنه لا بد من البحث عن جذور الدولة العثمانية في التطورات السياسية والثقافية والديموغرافية للأناضول في القرنين الثالث عشر والرابع عشر[1].

إنّ الفترة الأولى من هذه التطورات ترتبط بالحملات المغولية المدمرة في المشرق الإسلامي منذ العقد الثالث للقرن الثالث عشر. وبعد انتصار المغول في معركة كوسه داغ Kosedag في سنة 1243، تحولت سلطنة السلاجقة في الأناضول إلى دولة تابعة للإيلخانيين في إيران. ومن النتائج المباشرة لغزوات المغول هجرة التركمان، وهم من القبائل الرحّل التركية القوية، باتّجاه الغرب. وقد استقر هؤلاء، الذين يعود أصلهم إلى آسيا الوسطى، في إيران وشرق الأناضول، ثم تابعوا هجرتهم نحو الغرب، حيث استقروا هذه المرة في المناطق الجبلية غرب الأناضول، على طول الحدود بين سلطنة السلاجقة وبيزنطة. وفي عام 1271م اندلعت انتفاضة في هذه المنطقة ضد المغول الوثنيين، إلا أنها فشلت على الرغم من مساعدة القوات العسكرية المملوكية التي نفذت إلى الأناضول.

ونتيجة لهذا شدّد المغول قبضتهم على المنطقة أكثر من ذي قبل، بعد أن أصبحوا يحتفظون بقوات عسكرية دائمة لهم هناك. وعلى الرغم من ذلك فقد اندلعت انتفاضات جديدة في النصف الثاني من القرن الثالث عشر، وكانت تنتهي في كل مرة بانتقام المغول. وهكذا تحولت المنطقة الحدودية إلى ملجأ للقوات والشخصيات السياسية الهاربة من ظلم المغول، كما أخذ يتجمع هناك كثير من أبناء الريف والمدن، الباحثين عن حياة جديدة ومستقبل أفضل بعد أن تقطعت بهم السبل. وقد ساهم كل هذا في ازدياد عدد السكان في هذه المناطق الحدودية، ورغبة منهم في الاستقرار في السهول الخصبة الممتدة إلى ما وراء الحدود مع بيزنطة فقد أثارت هذه الفئات المتنقلة من السكان روح الغزو أو الجهاد ضد البيزنطيين. وهكذا فقد أخذ يتجمع المقاتلون من أصول مختلفة حول زعماء الغزو، وأصبحت غزوات هؤلاء تتزايد في الأراضي البيزنطية.

وفي ما بين 1260 ـ 1320م تمكّن زعماء الغزو من التركمان المقاتلين، من تأسيس إمارات مستقلة في غرب الأناضول في الأراضي التي اقتطعوها من بيزنطة. ويسجل المؤرخ البيزنطي المعاصر للأحداث باخيميرس Pachymeres أن سلالة باليولوغ الحاكمة، التي استردت القسطنطينية في عام 1261م، كانت منشغلة جداً بالاحداث في البلقان إلى درجة انها أهملت حدودها الآسيوية، مما فتح الطرق أمام التركمان لاحتلال مناطق هنا وهناك في التخوم الحدودية. وفي العقد الأخير من القرن الثالث عشر كاد تسلّل الغزاة التركمان إلى غرب الأناضول أن يتحول إلى غزو شامل. ومن بين كل هؤلاء الأمراء كان الغازي عثمان يسيطر على مناطق في أقصى الشمال، أقرب ما يكون لبيزنطة والبلقان. وحسب كتابات المؤرخ باخيميرس فقد بدأ الغازي عثمان حوالي سنة 1301م بحصار إزنيق (نيقية)، العاصمة السابقة لبيزنطة. وقد أرسل الإمبراطور لمقابلته جيشاً من المرتزقة يتألف من ألفي جندي، إلا أنّ عثمان أوقعه في كمين وهزمه بالقرب من بافيون Baphaeon في صيف عام 1301م. لقد جعل هذا الانتصار من عثمان شخصية مشهورة، حتى إن المصادر العثمانية والبيزنطية المعاصرة، تذكر أن الغزاة تجمعوا من كل مناطق الأناضول تحت لوائه. وكما حدث في الإمارات الحدودية الأخرى، فقد حمل هؤلاء اسم زعيمهم واشتهروا باسم «العثمانيين». وأخذ هذا النمط من الحملات السريعة والاستقرار اللاحق يجذب موجاتٍ من القادمين من أصول مختلفة من وسط الأناضول. إلا أنه بعد هذا الانتصار عام 1301م أخذت هذه الإمارة العثمانية تتوطد بالفعل.

كان مثال الغزو أو الجهاد عاملاً مهماً في تأسيس الدولة العثمانية وتطورها. لقد كان مجتمع تلك الإمارات الحدودية ينسجم مع نموذج حضاري خاص، متشبّع بمثال الجهاد الدائم لتوسيع دار الإسلام حتى تشمل العالم كلّه. كان الغزو الدائم يمثل واجباً دينياً يدفع المؤمنين إلى كل أشكال المخاطرة والتضحية. وفي تلك المجتمعات الحدودية كانت كل القيم الاجتماعية منسجمة مع المثل الأعلى للغزو.

وقد حلت في الأراضي الحدودية ثقافة شعبية شاعت فيها الهرطقة الدينية والطرق الصوفية والأدب الملحمي والقانون العرفي محل الحضارة المتقدمة في المناطق الداخلية حيث التي تسود فيها المذاهب الدينية المعتمدة، وعلم الكلام المدرسي، وأدب البلاط المكتوب بلغة أدبية تتصف بالصنعة والتفنن، وأحكام الشريعة. وفي هذه الإمارات الأناضولية أصبحت اللغة التركية لأول مرّة لغة الإدارة والأدب. ومن ناحية أخرى فقد كان المجتمع الحدودي يتّسم بالتسامح و التعقيد معاً.

ونتيجة لوجود أرضية مشتركة أصبحت القوات البيزنطية الحدودية، الأكريتاي Akritai، على اتصال وثيق بالغزاة المسلمين. ويُعتبر ميخال الغازي، أحد القادة العسكريين البيزنطيين في مناطق الحدود الذي اعتنق الإسلام وتعاون مع العثمانيين، نموذجاً مشهوراً للعملية التي كان يتم فيها الانصهار في المجتمع الجديد.

لم يكن الهدف من الجهاد تدمير عالم الكفر، أو دار الحرب بل إخضاعه. وهكذا فقد أسس العثمانيون إمبراطوريتهم بضم البلقان المسيحي إلى الأناضول المسلم تحت حكمهم، وقامت هذه الإمبراطورية بحماية الكنائس الأرثوذكسية وملايين المسيحيين الأرثوذكس مع أنها اعتمدت على الجهاد مبدأً رئيساً لها. لقد كان الإسلام يضمن حياة المسيحيين واليهود وممتلكاتهم شريطة أن يخضعوا وأن يدفعوا الضرائب، ويسمح لهم كذلك أن يمارسوا شعائرهم الدينية، وأن يعيشوا بحرية حسب أحكام شريعتهم. ونظراً لأن مجتمع العثمانيين كان من المجتمعات الحدودية، حيث كان يتم الاختلاط بحرية مع المسيحيين فقد كان العثمانيون يطبقون هذه المبادىء الأساسية بليبرالية وتسامح كبيرين. وهكذا فقد كانوا في السنوات الأولى لإمبراطوريتهم يحاولون الحصول على انقياد المسيحيين الطوعي وعلى ثقتهم قبل اللجوء إلى الحرب.

وفي المناطق التي يسيطر عليها الغزاة كانت تطبَّق بسرعة إدارة الدولة الإسلامية القائمة على مفهوم الحماية، حيث إن الشريعة تضمن بنفسها

التسامح. وبالإضافة إلى ذلك فقد كانت حماية الفلاح، باعتباره مصدراً للدخل الضريبي، سياسة تقليدية لدول الشرق الأوسط التي شجعت بدورها على التسامح. ومن بين الضرائب كان الخراج يشكّل نسبة كبيرة من دخل الدولة العثمانية، أي كما كان الأمر مع دولة الخلافة الإسلامية في السابق.

من أجل ذلك فقد كان قَدَر الدولة العثمانية أن تصبح «إمبراطورية حدودية» حقيقية، أو دولة كوسموبوليتية تعامل الأديان والأعراق باعتبارها وحدة واحدة، وتضم المسيحيين الأرثوذكس للبلقان مع مسلمي الأناضول في دولة واحدة.

تبنت إمارات الغزاة في غرب الأناضول بسرعة تقاليد ومؤسسات سلطنة السلاجقة. وهكذا تحولت بعض المدن مثل قسطموني Kostomonu وقره حصار و دنيزلي Denizli التي بنيت في المناطق الحدودية القديمة للسلاجقة، إلى مراكز للحضارة السلجوقية. ومن هذه المدن وغيرها من مدن غربي الأناضول، قام الولاة والعلماء بنقل تقاليد الدول والحضارة الإسلامية إلى مراكز إمارات الغزو الجديدة مثل ميلاس Milas وبالات Balat وإزمير Izmir وبركي Birgi ومغنيسة Manisa وبورصة Bursa التي تأسست في الأراضي التي كانت تابعة لبيزنطة. وأصبحت كل إمارة سلطنة صغيرة. وهكذا ـ على سبيل المثال ـ قام أورخان ابن عثمان بسك أول عملة فضية في بورصة خلال سنة 1327م وتأسيس مدرسة إزنيق في عام 1321م، قام في عام 1340م ببناء مركز تجاري في بورصة يضم سوقا وبزستان (السوق المغطى الذي تباع فيه السلع الثمينة). وقد زار الرحالة العربي ابن بطوطة بورصة في عام 1333 ووصفها بأنها «مدينة كبيرة ذات أسواق جميلة وشوارع واسعة»[2].

هذه هي الأرضية العامة، الاجتماعية والثقافية، في زمن تأسيس الإمارات الحدودية بما فيها إمارة عثمان. وقد كان الجهاد واستيطان الأراضي المفتوحة من العوامل الديناميكية في توسع العثمانيين الذين أخذوا يطبقون الأشكال الإدارية والثقافية المأخوذة من التقاليد السياسية والحضارية للشرق الأدنى في الأراضي المفتوحة.

الفصل الثاني

من إمارة حدودية إلى إمبراطورية
1354 ـ 1402

في خمسينات القرن الرابع عشر كانت الدولة العثمانية مجرد إمارة من الإمارات الحدودية الكثيرة، إلا أنّ الأحداث التي تلت سنة 1352م وطّدت تفوّق هذه الدولة وجعلت كلّ الإمارات الأخرى تابعة لها خلال ثلاثة عقود من الزمن. وارتبط هذا التحول الحاسم بكسب العثمانيين لموطىء قدم لهم في البلقان يتيح لهم التوسع باستمرار في اتّجاه الغرب. لقد كان العبور من الأناضول إلى أوروبا أمراً محفوفاً بالمصاعب، لأن الدردنيل كان يسيطر عليه المسيحيون. فالقوات التي كان العثمانيون يرسلونها إلى تراقيا لم يكن باستطاعتها الصمود، إذ إن البيرنطيين كانوا يتمكنون في كل مرة من القضاء عليها، وبصرف النظر عن عددها. وقد استمر هذا الوضع إلى أن حلّت إمارة قره سي Karesi، الواقعة على الشاطىء الشّرقي للدردنيل، هذه المشكلة لصالح العثمانيين.

وفي الواقع لقد ساعدت العثمانيين حينئذ سلسلة من الأحداث لإحراز هذا النصر. ففي عام 1345م سهّل النزاع على العرش الذي اندلع في إمارة قره سي على الأمير أورخان أن يضم هذه الإمارة إليه. وهكذا ساعدت قوات هذه الإمارة عبور القوات العثمانية للدردنيل بقيادة سليمان بن أورخان قائد القطاع الغربي، الذي استفاد أيضاً من كل الظروف في ذلك الوقت. ففي عام 1346م تحالف مع يوحنا كانتاكوزين الخامس، الذي كان يطالب بالعرش البيزنطي، وتزوج من ابنته ثيودورا. وقد سمح هذا التحالف

للعثمانيين بالتدخل في الشؤون الداخلية لبيزنطة، وحتى في المشاركة في الحرب الدائرة في تراقيا. وهكذا حين ذهب سليمان في عام 1352م إلى أدرنة لمساعدة كونتاكوزين ضد القوات الصربية والبلغارية، أخذ في طريقه قلعة تسيمبه Tzympe التي تقع على الطرف الأوروبي من مضيق غاليبولي. ولم يكتف حينئذ برفض مطالب كونتاكوزين بالانسحاب من هذه القلعة، بل أخذ يوطّد وجوده هناك باستقدام قوات جديدة من الأناضول وحصار قلعة غاليبولي. وفي ليلة 1 ـ 2 آذار (مارس) 1354م حدث زلزال أدى إلى تدمير أسوار قلعة غاليبولي وغيرها من القلاع في المنطقة، مما سّهل على سليمان السيطرة عليها. وبعد أن قام بترميم هذه القلاع واستقدام قوات أخرى من الأناضول للتمركز فيها، تمكّن سليمان من توطيد الوجود العثماني في الأرض الأوروبية، مما أثار انزعاج بيزنطة والعالم الغربي المسيحي. وهكذا نجد أن سفير البندقية في القسطنطينية يكتب في آب (أغسطس) 1354م أن القسطنطينية، وهي تواجه هذا الخطر، مستعدة لتضع نفسها تحت حماية إحدى الدول المسيحية القوية. أما أوروبا فقد أخذت تُعدّ الخطط لحرب صليبية لا تهدف إلى استرجاع القدس، بل إلى إنقاذ القسطنطينية من العثمانيين، كما انبعث الحماس هناك من جديد لمشروع توحيد الكنيستين الغربية والشرقية.

وفي هذا الإطار نقل غريغوري بالاماس Palamas مطران سالونيك التي فتحها العثمانيون في عام 1354م بعد غاليبولي كلمات الذين أسروه: «إن التقدم المستمر للإسلام من الشرق إلى الغرب يمثل دليلاً واضحاً على أن الله يساعدهم، وعلى أن الإسلام هو الدين الصحيح»[1].

ومن أجل توطيد رأس الجسر الأوروبي أخذ سليمان بنقل المسلمين من الأناضول إلى أوروبا، وخاصة العشائر الرّحل التي كانت تتميز بسهولة التكيف مع المكان الجديد، مما أدى إلى نشوء قرى تركية جديدة. أما الأراضي الواقعة تحت سيطرة سليمان فقد قسّمت إلى ثلاثة قطاعات (اليمين واليسار والوسط) يتولى الحكم في كلٍّ واحدٍ منها أمير غازٍ. وقد استمرت الفتوحات واتسعت الأراضي العثمانية إلا أن الوفاة المفاجئة والمأساوية

لسليمان عام 1357، وأسر الفوجيايين لخليل الابن الاصغر لأورخان أرغمت أورخان على عقد صلح مع بيزنطة. وقد شجعت هذه الأحداث بيزنطة فحاولت استرداد تراقيا بالوسائل الدبلوماسية، وهكذا أصبحت الأراضي التي كانت تحت سيطرة سليمان مهددة، بينما أخذت القوات العثمانية الحدودية تضطرب هناك. وفي عام 1359م، حين انفك أسر خليل أدرك الأمراء الغزاة أن جمود الوضع يمكن أن يسبب لهم الهزيمة ويجبرهم على الانسحاب من أوروبا. ولذلك فقد قرر مراد، ابن السلطان وقائد قطاع غاليبولي وبتشجيع من معلمه لالا شاهين، المعروف بشجاعته، أن يطلق حملة جديدة بهدف السيطرة على أدرنة. وهكذا تمكن الاثنان في السنة الأولى من فتح القلاع الواقعة على طول وادي ماريتسا، بالإضافة إلى القلاع الواقعة على الطريق الرئيسي الذي يربط القسطنطينية بأدرنة، مما قطع خطوط التموين للمدينة. وفي صيف 1361م فشلت آخر محاولة للقوات المدافعة عن المدينة واستسلمت أخيراً عاصمة تراقيا إلى العثمانيين.

كانت السياسة المتبعة في الأراضي المفتوحة عبر تراقيا تشبه تلك التي كانت تُتّبع في الأناضول. فقد كان السكان الروم يلجأون تحت ضغط الحملات المتواصلة للغزاة إلى القلاع. أما سكان المدن فقد كان الذين لا يقاومون العثمانيين، يأمنون على أنفسهم من أية اجراءات، بينما كان الذين يقاومونهم يضطرون إلى مغادرة مدنهم وتركها للأتراك. وقد عمدت الحكومة العثمانية إلى ترغيب أتراك الأناضول، وحتى باستعمال القوة أحياناً، للقدوم والاستقرار في المناطق المفتوحة. ومن ناحية أخرى أسّس الدراويش زوايا كثيرة تحولت في ما بعد إلى نوى لقرى عثمانية جديدة. وهكذا فقد بدأ توطين الأتراك في تلك الأراضي فوراً بعد فتح تراقيا، مما خلق هناك قاعدة قوية للتوسع العثماني اللاحق في أوروبا.

كان التوسع العثماني في البلقان محكوماً في الواقع بالظروف الجغرافية. فقد تبع الأتراك الطريق المعروف ڤيا اغناتيا Via Egnatia باتّجاه الغرب، حيث وصلوا عبر سرز Serres ومناستر Monastir واوهريد Okhrida إلى الشاطىء

الألباني في عام 1385م. وفي مقدونيا وألبانيا قبل الحكام المحليون حينئذ بالسيادة العثمانية. أما الخط الآخر للتغلغل العثماني فكان يمتد عبر تساليا Thessaly حيث سقطت سالونيك بيدهم سنة 1387م، بينما كان الخط الثالث يتابع الطريق الرئيس الذي يربط القسطنطينية ببلغراد، حيث سقط وادي ماريتسا سنة 1367م بيد العثمانيين بعد مقاومة بسيطة[2]. وفي 1395م تمكن العثمانيون من التغلغل عبر جبال البلقان، وذلك من خلال صوفيا ونيش، والسيطرة على وادي مورافا وإخضاع صربيا في السنة اللاحقة. وفي القطاع اليساري سار الغزاة عبر وادي تونجة Tundzha وعبروا جبال البلقان من خلال مضيق كارنوباي، وفي عام 1372 أخضع العثمانيون أمير دوبروجا وملك بلغاريا. وهكذا فقد سيطر الأتراك في ذلك الوقت على الطرق الرئيسية في شبه جزيرة البلقان، وطبقوا مرة أخرى السياسة التي اتبعوها بعد فتح غاليبولي: وهي استقدام القبائل الرحل، وخاصة قبائل اليوروك القوية، لتوطينهم على طول الطرق الرئيسية وفي المناطق الجبلية المحيطة بها. ولذلك فقد برزت المدن العثمانية الرئيسية في البلقان في الأطراف، وبالتحديد على طول الطرق التي كانت مهمة للتغلغل هناك. فقد تأسست المدن ذات الكثافة السكانية في الأطراف الحدودية لتراقيا ووادي مارتيسا ووادي تونجة. أما الحكام المحليون المجاورون للأراضي العثمانية في البلقان فقد قبلوا بسيادة السلطان العثماني الذي أصبح يعتبر حاكم شبه الجزيرة البلقانية.

وفي هذا الإطار ليس من الصعب تفسير السهولة التي تميّز الفتح العثماني للبلقان. فقد تزامن الفتح العثماني مع التشرذم السياسي في المنطقة، حيث كان الحكام المحليون من ملوك وأمراء الكيانات البلقانية الصغيرة يتطلعون دوماً لطلب المساعدة من الخارج لحل النزاعات الداخلية. وبالمقارنة مع الفوضى الجارية في المنطقة، كان العثمانيون فقط يتبعون سياسة ثابتة، ويمتازون بقوات عسكرية وسلطة مركزية لا بدَّ منها لتنفيذ تلك السياسة. وبالإضافة إلى هذا كان لهم تفوق آخر مهم: الجيش الانكشاري ـ الجيش النظامي الأول في أوروبا. وكان السلطان قد شكلّ هذا الجيش من

أسرى الحرب بعد فتحه أدرنة، وجعله تحت قيادته المباشرة. وفي ذلك الوقت أيضاً وُجِد في كل دولة بلقانية حزب مستعد للتحالف مع هنغاريا أو أية دولة مسيحية أخرى في الغرب، وحزب آخر مستعد للتعاون مع العثمانيين. وبشكل عام، فقد كانت الأرستقراطية والشريحة العليا من رجال الدين ورجال القلم والقصر يميلون إلى التطلع للعالم الغربي المسيحي لطلب المساعدة، بينما كان السكان الروم الأرثوذكس يعارضون بقوة النفوذ الإيطالي أو أي تأثير كاثوليكي. أمّا العثمانيون الذين كانوا يؤيدون المسيحيين الأرثوذكس في هذا الموقف، فقد أصبحوا يُعتبرون حلفاء لهم. وهكذا فقد تغلغل العثمانيون خلال أعوام 1346 ـ 1352م في تراقيا كحلفاء ليوحنا كانتاكوزين، بينما قاموا خلال أعوام 1356 ـ 1366م بإرسال تعزيزات عسكرية لمساعدة ملك بلغاريا لمواجهة ضغوط بيزنطة وهنغاريا ورومانيا.

كان العثمانيون يحترمون الأسس الإقطاعية. ففي البداية كانوا يكتفون بجزية سنوية محدودة من الحكام الذين يعلنون خضوعهم للدولة الإسلامية. وفي وقت لاحق كانوا يطالبون الحاكم أن يرسل ابنه كرهينة، وأن يأتي إلى البلاط العثماني مرة في السنة لتأكيد وفائه، وأن يرسل قوات للمساعدة في الحملات التي يقودها السلطان. وإلى جانب هذا أصبح يُطلب من الحكام الخاضعين أن يعتبروا حلفاء السلطان حلفاء لهم وأعداء السلطان أعداءً لهم. وفي حال إخلال الحاكم الخاضع بهذه الواجبات، كانت إمارته تُعلن دار حربٍ ويترك للغزاة أن يتخذوا الإجراءات اللازمة.

أخذ حكام البلقان الواحد تلو الآخر يقبلون بالسيادة العثمانية، وذلك بعد أن فشل البابا في تنظيم حملة صليبية لمساعدة بيزنطة بشرط توحيد الكنيستين، وبعد أن تعرض الأمراء الصرب للهزيمة في موقعة تشرمانون في عام 1371م. فبعد انتصار الأتراك في هذه الموقعة أصبح القيصر البيزنطي خاضعاً بالفعل لهم، وأخذ أفراد أسرة باليولوغ يطلبون مساعدة السلطان لحماية العرش البيزنطي. وفي هذه الحالة حذا حكام البلقان حذو بيزنطة.

خلال تلك الفترة المبكرة لم تقف أمام العثمانيين أية دولة قوية، سواء في الأناضول أم في البلقان، كما أنهم لم يصطدموا بأي جيش أوروبي صليبي، على الرغم من أن البابا أعلن الحرب الصليبية على العثمانيين في مرسوم له بتاريخ 25 كانون الأول (ديسمبر) 1366م. وقد كان في إمكان قوات صليبية كبيرة بحرية أو برية، أن توقف المد العثماني. كما أن مملكة هنغاريا كانت تمثل في ذلك الوقت أهم قوة في وجه العثمانيين، إلا أنها كانت تحاول الاستفادة من توغل العثمانيين في البلقان لكي توسع حدودها باتّجاه حوض الدانوب الأسفل. ومن ناحية أخرى كان الأسطول العسكري للدولة العثمانية في بداية تطوره، بينما كانت الدول المسيحية تسيطر على الدردنيل الذي يفصل الأناضول عن البلقان. وهكذا فقد قام آمادو الرابع السافوي في عام 1366م بانتزاع غاليبولي لكي يعيدها إلى بيزنطة في السنة اللاحقة، مما وضع العثمانيين في موقف خطر. فقد أصبحت القوات العثمانية في البلقان منفصلة عن الأناضول، إلى أن وافق القيصر اندرونيكوس الرابع على إعادة غاليبولي للعثمانيين في تشرين الأول (أكتوبر) 1376م، مقابل تعهد السلطان مراد بضمان العرش البيزنطي.

ولم تكن الظروف السياسية فقط هي التي ساعدت العثمانيين على توغلهم في البلقان، بل جاءت الظروف الاجتماعية لصالحهم أيضاً[3]. لقد دلّت الأبحاث الأخيرة على أن ضعف السلطة المركزية في بيزنطة والدول البلقانية التي ورثتها إنما تواصل مع نهوض الإقطاعية. فقد كانت الأديرة والشخصيات المؤثرة في المقاطعات تستملك ما يسمى «البرونة» pronoia التي كانت سابقاً تحت سيطرة الدولة والتي كانت الضرائب الواردة منها تحوّل لتلبية النفقات العسكرية. وبعد أن انتزع هؤلاء امتيازات مالية وقانونية من الدولة نجحوا في تحويل هذه الأراضي إلى ملكية دائمة مدى الحياة، وتمكنوا بهذا الشكل من زيادة الرسوم والضرائب الإقطاعية التي كانوا يستخلصونها من الفلاحين[4].

لقد بقيت هذه «البرونات» في المناطق التي أصبحت تحت الحكم

العثماني المباشر تحت سيطرة الدولة، وتحولت الآن إلى «تيمارات» أو إقطاعات توزّع على اليايا، أي على الفلاحين الأتراك الذين كانوا يخدمون في الجيش كمشاة. ومن ناحية أخرى فقد أُلغيت كل الضرائب المحلية التي لم ترد في «القانون العثماني». فقد كان من حق السلطان فقط أن يحدد بفرمان أي رسم أو أي امتياز. وكان لا بد لكل أمر من هذا النوع لا بدَّ أن يثبت بإرادة سلطانية، ويترك تنفيذه للقاضي، الذي كان يعمل بشكل مستقل عن السلطة المحلية. وهكذا فقد عمد النظام العثماني إلى تطبيق الإدارة المركزية بدلاً من الإدارة اللامركزية الإقطاعية، وإلى تثبيت قواعد عامة بدلاً من الضرائب والامتيازات التي كانت بيد الإقطاعيين المحليين[5]. لقد كان هذا النظام بالنسبة للفلاحين خطوة إلى الأمام بالمقارنة مع النظام القديم. ولفهم تفوق الإدارة العثمانية بالمقارنة مع الإدارة البلقانية السابقة، تكفي ببساطة مقارنة القوانين العثمانية مع قوانين الملك الصربي ستيفان دوشان. وعلى سبيل المثال، يلزم قانون دوشان الفلاح أن يعمل لأجل سيّده يومين في الأسبوع، بينما تطالب القوانين العثمانية الفلاح أن يعمل فقط ثلاثة أيام في السنة في أرض الفارس/ السباهي. لقد كان المبدأ الأساسي في الإدارة العثمانية يقوم على حماية الفلاح من استغلال السلطة المحلية. ومن ناحية أخرى فقد اعترف العثمانيون رسمياً بالكنيسة الأرثوذكسية، إلا أنهم كانوا يضيقون على الكنيسة الكاثوليكية في كافة أرجاء دولتهم. إن كل هذه العناصر مهمة لتفسير التغلغل السريع والسهل للأتراك في البلقان، ولعدم انضمام الفلاحين إلى أسيادهم في مقاومة العثمانيين.

وعلى الرغم من هذا لم يكن العثمانيون يعتبرون أنفسهم حاملين لأي عقيدة اجتماعية خاصة. لقد كانوا يدركون أنهم بتطبيق سياسة التسامح مع المسيحيين يمكنهم أن يوسعوا أراضيهم بسهولة، وأن يزيدوا من مصادر دخلهم. وقد طبق العثمانيون أيضاً ضمن عقيدتهم التوسعية سياسة التسامح مع الأرستقراطية، والطبقة العسكرية المحلية. وباستثناء أولئك الذين قاوموهم، كان العثمانيون يعمدون إلى تجنيد أفراد الطبقة العسكرية المحلية

لصالحهم. وهكذا فقد احتفظوا بآلاف المقاتلين في بلغاريا وصربيا وألبانيا ومقدونيا وتساليا المعروفين بالاسم السلافي «الفوينيك» vojnik. وكانوا يحصلون على الحق في استثمار قطعة أرض من أراضي الدولة، ويُعفون من الرسوم والضرائب باعتبارهم يخدمون في الجيش العثماني. وفي صربيا كان الفلاشيون الرحّل (المسيحيون) يُعفون من ضرائب معيّنة مقابل خدماتهم كحراس حدود أو غزاة. وكان العثمانيون يقومون أيضاً بتوزيع التيمارات على أصحاب «البرونات» السابقة، الذين كانوا كالفرسان ينتمون إلى الطبقة العليا في المجتمع، ولكن دون أن يسمحوا لهم بالاحتفاظ بالامتيازات الإقطاعية. وفي الجيش العثماني خدم الكثير من الجنود من الدول التابعة تحت قيادة أُمرائهم أو أسيادهم الجدد، دون أن يعني ذلك بالضرورة اعتناق الإسلام. ومع أن الإسلام كان ينتشر في غضون ذلك إلا أنه في نهاية القرن الخامس عشر، كان لا يزال هناك أصحاب «تيمارات» من المسيحيين الذين حافظوا خلال ثلاثة أو أربعة أجيال على عقيدتهم. وهكذا لم تكن العثمنة بالنسبة للمناطق المفتوحة تعني تغيراً سريعاً وجذرياً، بل كانت تمثل تطوراً تدريجياً[6].

كان العثمانيون قبل أن يبدأوا توغلهم في البلقان، في منتصف القرن الرابع عشر، قد أسّسوا دولة قوية في الأناضول تمتد من أنقرة إلى الدردنيل. وبعد انهيار مملكة دوشان الصربية ومملكة بلغاريا لم يعد هناك في البلقان دولة قوية يمكن أن تُقارن بقوة أو مساحة الدولة العثمانية. ومع التغلغل العثماني في أوروبا كان التوسع العثماني في آسيا يجري بشكل مواز أيضاً، إذ كان تقدمهم في أية جبهة يتبعه تقدم على الجبهة الأخرى، لأن العثمانيين طوال تاريخهم كانوا يتجنبون التورط في حرب على جبهتين في وقت واحد. ففي الفترة المبكرة، قبل أن يسيطروا على الدردنيل، كان هذا الأمر بالنسبة للعثمانيين مسألة حياة أو موت.

لقد برزت خلال النصف الثاني من القرن الرابع عشر قوتان منافستان للعثمانيين في الأناضول: إمارة أرتنا Eretna (علاء الدين) بعاصمتها سيواس Sivas، المقر السابق للحكم المنغولي، وإمارة قرامان التي كانت تتبعها حينئذ

قونية، العاصمة القديمة للسلاجقة. مع أن العثمانيين في عام 1354م تمكنوا من انتزاع أنقرة من إمارة أرتنا، إلا أنهم كانوا لا يزالون يواجهون التحالف بين إمارة أرتنا وإمارة قرامان. وهكذا فقد خسروا أنقرة في عام 1362م، ولكنهم تمكنوا من استردادها لاحقاً.

وخلال عهد مراد الأول (1362 ـ 1389م)، أصبحت إمكانية الفوز بمنصب في الدولة العثمانية الآخذة بالتوسع تُغري الغزاة والمستوطنين في الأناضول للالتحاق بهذه الدولة. وهكذا تذكر مصادر الشرق الأدنى المعاصرة أن هذا السلطان كان حاكم كل الإمارات الحدودية، ولذلك تمكن العثمانيون بسهولة من السيطرة على أهم أراضي إمارة كرميان بما في ذلك العاصمة كوتاهية، وعلى إمارة حميد باتّجاه الجنوب. ومع هذا فقد كان العثمانيون يسعون إلى تبرير اجتياحهم لهذه المناطق بالقول إنّ أراضي كرميان قد آلت إليهم بالميراث كجزء من بائنة (دوطة) السلطان بايزيد، بينما قاموا بشراء أراضي إمارة حميد. لقد كان ضم العثمانيين لهذه الإمارة يهدد بشكل جدّي عاصمة قرامان. ولذلك حين تحركت قوات قرامان ضدهم ادّعى العثمانيون أن هذه الخطوة تخدم أعداء الدين، ومن هنا فقد رأوا أن الشريعة تخولهم إخضاع قرامان. واستخدم العثمانيون مراراً هذه السياسة حين كانوا يهاجمون جيرانهم المسلمين في الشرق. وقد كرّروا لاحقاً التهمة ذاتها ضد مماليك مصر، وضد أوزون حسن، وضد الصفويين في إيران، حيث شنوا الحرب بواسطة هذه الفتاوى على كل العالم الإسلامي.

لقد صدَّ مراد الأول في عام 1387م هجوم قرامان بجيش كانت تشارك فيه أيضاً قوات حكام البلقان ،الذين خضعوا له كإمبراطور بيزنطة وحاكم صربيا وبعض الأمراء الصرب، وتمكن أن يلحق هزيمة حاسمة بمنافسه المسلم الذي كان جيشه يتألف من عناصر قبلية. ونتيجة لهذا الانتصار قبل حكام الإمارات المستقلة في الأناضول، كقرامان وجندرية في قسطموني وفرع سلالة حميد في أنطاليا، بسيادة السلطان العثماني. ومع هذا بقي هناك استثناء يتمثّل في القاضي برهان الدين، الذي حل محل سلالة أرتنا في

سيواس، إذ إنه بقي يعارض السلطان العثماني ويعرقل توسع العثمانيين باتّجاه أماسية، تلك المدينة المهمة في طريق الحرير.

وبينما كان مراد الأول منشغلاً بمشاكل الأناضول، تحالفت صربيا وبلغاريا والبوسنة ضده في البلقان، وتمكن البوسنيون من توجيه ضربة قوية للجيش التركي في بلوشنيك Ploshnik في 1388م. وعلى الرغم من هذا تمكن العثمانيون في السنة ذاتها من شن هجوم سريع أخضعوا فيه بلغاريا الشمالية. وفي ربيع السنة اللاحقة عَبَر السلطان مراد الأول البحر إلى أوروبا بقوات مساعدة أرسلها له الأمراء التابعون وتمكن في 15 حزيران (يونيو) 1389م من تحطيم القوات المشتركة الصربية والبوسنية في معركة دموية جرت في سهل قوصوه (كوسوفو/ كوسوفا) وبهذا الانتصار تمكن العثمانيون من توطيد حكمهم في البلقان.

وهكذا أقام العثمانيون بحلول سنة 1389م أُسس دولتهم المؤلفة من الإمارات الخاضعة لهم في البلقان والأناضول. ومع ذلك لا بدَّ من القول إن هذه الإمارات ستنتهز أية فرصة للتمرد على الحكم العثماني، ولذلك اضطرَّ العثمانيون أخيراً إلى أن يتخلصوا من الأسر الحاكمة وأن يحولوا هذه الإمارات إلى ولايات يحكمونها بشكل مباشر.

وهكذا حين انتشر الخبر بأن أحد الصرب قتل مراد الأول في معركة قوصوه (كوسوفو/كوسوفا)، تمردت الأسر الحاكمة في الأناضول. وفيما بعد قام السلطان الجديد بايزيد (1389 ـ 1402م) خلال سنوات 1389 ـ 1392م بضم العديد من الإمارات الأناضولية إلى دولته، وعيّن في المراكز العليا المماليك الذين تربّوا في قصره.

ومع انشغال بايزيد المتزايد بالأناضول أخذ التأثير العثماني في البلقان يتراجع بالتدريج. وكان الوضع قد تعقد هناك نتيجة لأطماع هنغاريا وفلاشيا في القسم الدانوبي من بلغاريا ودوبروجا، مما هدّد وجود بلغاريا المتضائلة. وهكذا قام ميرتشا Mircea أمير فلاشيا، الذي كان يتمتع بدعم

هنغاريا، بالاستيلاء على دوبروجا وسيلسترا Silistra على الضفة اليمنى لمجرى الدانوب الأسفل، بينما حاول الهنغاريون تعزيز وجودهم في فيدين Vidin. وفي هذا الوضع تبيّن أن الحماية التي كان يمنحها العثمانيون للبلغار لم تنقذهم من الخطر الذي كان يهدد وجودهم. وهكذا قام السلطان، بعد أن قدم إلى البلقان في عام 1393م، بوضع بلغاريا الشمالية تحت الحكم العثماني المباشر وعيّن الملك البلغاري أميراً تابعاً له في نيقوبوليس، بعد أن طرد ميرتشا من دوبروجا وسيلسترا. ومع أن إمارة صربيا كانت أيضاً في وضع صعب كدولة حاجزة بين الدولتين العثمانية والهنغارية، إلا أنها لم تلق المصير ذاته بعد أن خضع الأمير الصربي للسلطان العثماني. ومن ناحية أخرى، أدى اغتيال السلطان مراد الأول إلى استقواء آل باليولوغ في بيزنطة والمورة. فقد حاول هؤلاء أن يكسبوا البابا إلى صفهم، لكي ينظم حملة صليبية جديدة بعد أن وعدوه بتوحيد الكنيستين. وبلغ نفوذ البندقية إلى ذروته في المورة.

وفي مواجهة هذا الوضع استدعى بايزيد الأول في عام 1394م الأمراء التابعين في البلقان، بمن فيهم آل باليولوغ، لكي يؤكدوا مرة أخرى ولاءهم له. ولكن مع تهرب آل باليولوغ قام بايزيد الأول بحصار القسطنطينية وفتح تساليا وأرسل الغزاة إلى المورة، كما سيّر حملة عسكرية إلى ألبانيا انتهت إلى طرد الأمراء المحليين ووضعها تحت الحكم العثماني المباشر. وفي عام 1395م قاد بايزيد حملة عسكرية أخرى أوصلته حتى سلانكامن Slankamen على ضفة الدانوب، ومن هناك توغّل في فلاشيا حيث هزم الأمير ميرتشا في آرغش Argesh. ومع تقدّمه باتّجاه نيقوبوليس تمكن بايزيد الأول من أسر الملك البلغاري شيشمان، وقتله بعد أن اتهمه بالتعاون مع العدو. ومع تخلصه من الأسر الحاكمة المحلية، اتجه بايزيد الأول نحو إنشاء إمبراطورية بحكومة مركزية بدلاً من تلك التي كانت تضم عدة دول تابعة. وقد أصبحت الدولة العثمانية بعد تصفية المملكة البلغارية، تتحمل المسؤولية المباشرة عن حماية حوض الدانوب الأسفل من المجر، وذلك بدلاً من ترك هذه المهمة

لدولة وسيطة ضعيفة. كما أن فلاشيا أصبحت حينئذ تابعة للدولة العثمانية. وسجلت الحملة الصليبية في نيقوبوليس في عام 1396م ذروة الصراع بين هنغاريا والدولة العثمانية للسيطرة على حوض الدانوب الأسفل. وإلى جانب هنغاريا كانت للبندقية مصالحها في حروب البلقان. ففي هذه الحرب حاولت بأسطولها أن تسيطر على الدردنيل وتقطع الاتّصال بين الأناضول والبلقان. ولقد رأى الفرسان الغربيون أن هذه الحملة مجرد مغامرة صليبية أوقعت بالجيش الصليبي هزيمة فادحة.

ومع هذا الانتصار في نيقوبوليس أكّد العثمانيون تفوقهم في البلقان، كما انتشرت سمعتهم في العالم الإسلامي. فقد عاد بايزيد الأول إلى الأناضول في عام 1398م تحف به الأمجاد، وانتهز هذه الفرصة لضم إمارة قرامان وإمارة القاضي برهان الدين. وهكذا فقد تمكن بايزيد أخيراً من تشكيل إمبراطورية ذات حكم مركزي تمتد من الدانوب إلى الفرات. ومن الطبيعي لدولة كهذه أن تكون القسطنطينية عاصمة لها، ولذلك فقد قام بايزيد الأول أيضاً بتشديد الحصار على القسطنطينية تمهيداً لفتحها. إلا أن تيمورلنك كان قد أسّس في الوقت ذاته (1336 ـ 1405م) إمبراطورية قوية في آسيا الوسطى وادعى لنفسه وراثة الحقوق السيادية للأيلخانيين في الأناضول. وقد استفزه السلطان العثماني للقتال، حيث انتهت المعركة التي جرت بينهما قرب أنقرة في 28 تموز (يوليو) 1402م إلى انكسار بايزيد الأول وأسره. وخلال هذه المعركة انضمّ فرسان الأناضول إلى أمرائهم السابقين، الذين كانوا قد التجأوا عند تيمورلنك. وقد أخذ هؤلاء الحكام السابقون تحت رعاية تيمورلنك يعودون إلى مناطقهم لبعث إماراتهم التي كانت مستقلة في السابق. وهكذا فشلت محاولات بايزيد الأول لإنشاء إمبراطورية. فقد تقاسم الجزء الباقي من الأراضي العثمانية أولاد بايزيد الأول بعد أن أقروا بسيادة تيمورلنك. ولكن بعد وفاة تيمورلنك خاضوا صراعاً مكثفاً، لأجل استعادة السيطرة على الأراضي التي كانت لهم[7].

الفصل الثالث

الاحتضار والانبعاث

بعد الهزيمة بالقرب من أنقرة كان يمكن للدولة العثمانية أن تتفتت بسهولة. إلا أن العثمانيين سرعان ما تمكنوا حوالي سنة 1415م من استعادة مواقعهم في البلقان والأناضول، بينما حققوا بفتح القسطنطينية في عام 1453م الطموحات الإمبراطورية لبايزيد الأول. وتبقى هنا المسألة التاريخية المركزية خلال 1402 ـ 1453م تحتاج إلى تفسير: كيف تمكنت الدولة العثمانية من الانبعاث بمعجزة في الوقت الذي كانت تتهددها الحروب الأهلية والحملات الصليبية والأزمات الأخرى الكفيلة بتحطيمها تماماً؟

لقد قام محمد جلبي، الابن الأصغر لبايزيد الأول، بتوطيد سلطته في الأناضول فاستولى أولاً على أماسية وبورصة ثم حاول أن يسيطر على البلقان وأدرنة. أما أخوه الأكبر سليمان جلبي (1402 ـ 1411م)، الذي كان يتّخذ من أدرنة مقراً له، فقد حاول أن يمد سلطته باتّجاه الأناضول. وهكذا أدرك كل واحد منهما أن الدولة العثمانية لا يمكن أن تستمر ضمن البلقان فقط أو في الأناضول وحده. وقد اتّخذ بعض الحكام في البلقان والأناضول موقفاً سلبياً من الصراع، إذ كان يفضّل هؤلاء المحافظة على الوضع الراهن بعد هزيمة أنقرة في عام 1402م. فمع انبعاث الإمارات المستقلة في الأناضول بعد عام 1402م، نجد أنه في البلقان أيضاً قام حكام بيزنطة وصربيا وفلاشيا وألبانيا باسترداد أراضيهم والتصرف كحكام مستقلين. وفي عام 1403 وقّع سليمان جلبي اتفاقية مع البيزنطيين تنازل لهم فيها عن سالونيك وعن بعض المناطق المطلة على البحر. وفي الواقع لقد كان الإمبراطور البيزنطي خلال فترة

الاحتضار يحاول دعم الإمارات العثمانية الضعيفة ضد الأخرى القوية، للحفاظ على نوع من التوازن. وهكذا عندما أصبح موسى جلبي (1411 ـ 1413م) قوياً في البلقان، ساعد البيزنطيون محمد جلبي على الانتقال بقواته من الأناضول إلى البلقان. وقد تحالف أمير صربيا مع محمد جلبي أيضا وساعده على إحراز انتصاره الحاسم. ولكن عندما نجح محمد في ضم بعض الإمارات الأناضولية وإخضاع بعض الإمارات الأخرى، أدرك حكام بيزنطة والبلقان أنه أصبح مصدراً للخطر على وجودهم. وهكذا في عام 1416م اجتمعت البندقية وبيزنطة وفلاشيا على الدولة العثمانية، التي تمكن محمد من توحيدها حينئذ، مما جعل هذه الدولة تعيش من جديد خطر التفتت والتلاشي.

فقد اندلع تمرد في البلقان في 29 أيار (مايو) 1416م ضد السلطان محمد بقيادة الأخ الآخر له مصطفى، بدعم من بيزنطة وفلاشيا، بينما قام أسطول البندقية بتحطيم القوات البحريّة العثمانية في غاليبولي. وكما دعم مصطفى في تمرده أخذ أمير فلاشيا ميرتشا يدعم الآن الشيخ بدر الدين، الذي قاد انتفاضة خطيرة في غرب الأناضول وفي دوبروجا ودليورمان في البلقان، أي في المنطقتين اللتين كان ميرتشا يطمح في السيطرة عليهما. إلا أن السلطان محمد تمكن من أن يرغم مصطفى على اللجوء إلى بيزنطة، وأن يقضي على انتفاضة الشيخ بدر الدين في خريف 1416م. ولما رأى أنه لا بد من عقد صلح مع بيزنطة فقد وقّع معها اتفاقية نصّت على أن يحتفظ الإمبراطور البيزنطي بمصطفى في السجن، مقابل أن يتعهد السلطان بالحفاظ على الوضع القائم. وفي غضون ذلك برز في الأناضول شاه روح ابن تيمورلنك الذي أخذ يهدّد كلاً منْ يحاول تغيير الوضع الذي خلّفه والده له. وقد جامل السلطان محمد شاه روح بالقول إنه لا يزال تابعاً وفياً، وإنه يضطر إلى الهجوم على الإمارات الأناضولية لكي لا تعوقه في الجهاد. وهكذا تحول محمد ثانية إلى البلقان، ليهاجم الأمير ميرتشا فقط، الذي أرغمه على التراجع إلى ما وراء الضفة الأخرى من الدانوب، بينما تمكن في

عام 1419 من تحويل جورجيفا Giurgiu إلى مركز عثماني متقدم على الضفة اليسرى للدانوب. لقد أدرك محمد منذ عام 1416م أنه لا يزال الوقت مبكراً لإحياء إمبراطورية بايزيد ذات الحكم المركزي، ولذلك فقد أخذ يميل إلى سياسة سلمية.

لقد دلّت أحداث هذه الفترة على أن العائلات الأناضولية ذات النفوذ، التي كانت تحتفظ بالأرض سواء باسم الوقف أم باعتبارها من الأملاك، والعشائر التي كانت توفر الوحدات المقاتلة، كانت تعارض الإدارة العثمانية المركزية. وقد كان بين هذه العائلات السلالات الحاكمة السابقة، التي ضمن لها العثمانيون الامتيازات الشخصية بعد أن أخضعوها. وقد انطبق الحال على السلالات المحلية الحاكمة في البلقان. كما أن سكان المناطق الحدودية، وبالانسجام مع تقاليد الكيانات الحدودية، كانوا يعارضون السياسة المركزية ويؤيدون كل طامح إلى عرش السلطنة، مما جعلهم يلعبون دوراً مهماً للغاية في الحروب الأهلية. وهكذا فقد تحول إقليم دوبروجا ـ دليورمان الحدودي الذي يتميز بكثافة سكانية كبيرة إلى وكر للانتفاضات في القرن الخامس عشر.

إلا أنه في المقابل كانت هناك عوامل إيجابية تعمل لصالح الوحدة العثمانية والإدارة المركزية. ومن أقوى هذه العوامل كان «القول» أو النظام العثماني للمماليك. فقد كانت فرقة الإنكشارية التي وصل عدد أفرادها حوالي 6 ـ 7 آلاف تؤمّن للسلطان العثماني تفوّقاً مهماً في وجه منافسيه. وفي الولايات أنشأ العثمانيون هناك الفرق العسكرية للولاة الذين ينحدرون من «القول» والقوات العسكرية للسباهية، مما عزّز السلطة المركزية التي كانوا يمثّلونها والتي كانت بدورها تضمن لهم وضعهم الخاص. كما أن الفلاحين والتجار وجدوا أنفسهم في وضع أفضل في ظل الإدارة الممركزة، بالمقارنة مع أنظمة الحكم الإقطاعية السابقة. والعامل الآخر كان يتمثّل في التأثير الكبير للسلطان العثماني في نظر السكان المسلمين، إذ إنه كان القائد الأعلى للجهاد، وهو المركز الذي كان له ميزات معنوية ومادية مهمة.

ولكن ما إن توفي محمد الأول في عام 1421م حتى بدأت الأزمات

التي استمرت ثلاث سنوات. فقد أطلقت بيزنطة سراح مصطفى بعد أن وافق على أن يتخلى لها عن غاليبولي، واعترفت به كل ولايات البلقان سلطاناً. إلا أن الانكشارية والعلماء وقفوا في صف مراد الثاني ابن محمد الذي بلغ حينئذ السابعة عشرة من عمره، الذي اتّخذ من بورصة عاصمة له. وقد تمكّن مراد الثاني في عام 1422م من إلحاق الهزيمة بعمّه، الذي جاءه من البلقان على رأس جيش من الولايات الحدودية. وبعد أن قام بتجميع كل قواته ضرب مراد الثاني الحصار على القسطنطينية التي كانت تدعم منافسيه، حيث استمر هذا الحصار من 2 حزيران (يونيو) إلى 6 أيلول (سبتمبر) 1422م. وقد استغل هذا الوضع كل الأمراء الخاضعين في الأناضول، حيث تمردوا وتمكّنوا من استرجاع كل الأراضي التي كان قد سيطر عليها مراد الأول بصعوبة. وقد شجع هؤلاء الأمراء الأخ الأصغر للسلطان مصطفى، لكي يتمرد ثم قاموا بحصار بورصة. وفي هذا الوضع رفع مراد الثاني الحصار عن القسطنطينية، وبعد أن هزم أخاه قام في 20 شباط (فبراير) 1423م بمعاقبة أمراء الأناضول، الذين حرّضوه على التمرد. وقام بعد ذلك بضم إمارات غرب الأناضول باستثناء جندرية وقرامان. وهكذا فقد تمكّن السلطان الشاب من حلّ المشاكل الداخلية للدولة ونجح في إعادة الوضع كما كان عليه قبل وفاة أبيه. وبعد هذا فقد أصبح في وسع السلطان أن يتطلع الآن إلى الدول التي كانت تهدد أملاكه في البلقان.

كان الهنغاريون يستغلون الضغوط التي يتعرض لها العثمانيون لكي يتوسعوا باتّجاه الحوض الأسفل للدانوب. كما أن البندقية انتهزت هذه الفرصة لكي تسيطر على بعض الأراضي البيزنطية. فقد بادرت البندقية خلال الحصار العثماني للقسطنطينية إلى التفاوض مع بيزنطة لعقد اتفاقية تسمح لها بالسيطرة على سالونيك والمورة. وهكذا تخلت بيزنطة للبندقية في صيف 1423م عن سالونيك، التي كان يحاصرها العثمانيون. وقد خشي العثمانيون من أن يتخلى البيزنطيون عن القسطنطينية ذاتها، ولذلك سارعوا إلى عقد صلح معهم. وهكذا وافق البيزنطيون على أن يدفعوا جزية سنوية، وعلى أن

يعيدوا الأراضي التي استولوا عليها في سنة 1403م، بينما التزم العثمانيون من ناحيتهم بعدم مهاجمة بيزنطة. وفي الوقت نفسه قام مراد الثاني بعقد صلح مع حكام الأناضول وتجميع كل ما لديه من قوات للهجوم على البنادقة في سالونيك. وقد استمرت الحرب مع البندقية حتى 1430م، حين تمكن العثمانيون من فتح سالونيك.

وبينما كانت هذه الحروب الداخلية تحدث في الدولة العثمانية كان نفوذ هنغاريا يزداد في صربيا وفلاشيا، مما سبب النزاع في عام 1427م بين الهنغاريين والعثمانيين حول وراثة الدولة الصربية. وقد تم الاعتراف أخيراً بجورج برانكوفيتش أميراً على صربيا، حيث أصبحت إمارته دولة فاصلة بين هنغاريا في بلغراد والعثمانيين في غولوباتس Golubac . وقد توصل الطرفان في هذا النزاع إلى صلح في سنة 1428م.

ولكن بعد فتح سالونيك في عام 1430م انتهج العثمانيون سياسة هجومية أكثر في البلقان. فقد أدرك العثمانيون أن الأراضي الواقعة إلى الجنوب من الدانوب لا يمكن أن يأمنوا عليها إلا إذا حكموها بشكل مباشر، ولذلك كان عليهم أن يرفضوا مطالب هنغاريا فيما يتعلق بصربيا، ومطالب البندقية فيما يتعلق بألبانيا والمورة.

لذلك بعد أن انقضى أجل الصلح مع هنغاريا في عام 1431م، طالب سفير جيغموند السلطان العثماني أن يوافق على أن يمد الملك الهنغاري نفوذه إلى البوسنة وصربيا وبلغاريا الدانوبية. وفي الواقع كان الملك الهنغاري قد رحّب بلجوء فروجين، الذي كان يطالب بعرش بلغاريا. وفي هذا الإطار كانت الدويلات البلقانية المحصورة بين القوتين المتنافستين (هنغاريا والإمبراطورية العثمانية) إنما تصارع في سبيل الوجود. وهكذا بعد أن لاحظ العثمانيون ازدياد النفوذ الهنغاري في صربيا وفلاشيا قرروا في عام 1434م انتهاج سياسة هجومية أكثر. وقد ساعدهم على ذلك موت الملك الهنغاري جيغموند في 1437م. ففي السنة التالية انطلق الجيش العثماني بقيادة السلطان نفسه، فعبر الدانوب وتوغل حتى سيبين/ هرمان شتات، المركز الإداري

لترانسلفانيا Transylvania. وبعد هذا الاستعراض لقوتهم استولى العثمانيون في عام 1439م على الإمارة الصربية وحولوها إلى ولاية عثمانية ومع ذلك فقد تعرضوا لهزيمة في 1440م حين حاولوا انتزاع بلغراد من هنغاريا. وخلال 1440 و 1442م تمكّن يوحنا هونيادي من إلحاق الهزيمة أيضاً بالقوات العثمانية التي توغلت في ترانسلفانيا، بينما نجح الجيش الهنغاري بقيادته في عبور الدانوب في السنة التالية والوصول حتى جبال البلقان، مما أثار الفزع في الجانب العثماني. وانتقلت قوات قرامان في الأناضول للهجوم واستولت على الأراضي التابعة في السابق لإمارة حميد. وفي هذا الوضع عاد مراد الثاني إلى انتهاج سياسة المسالمة، ووقّع في 12 حزيران (يونيو) 1444م على صلح مع هنغاريا في أدرنه. وقد وقّع على هذا الصلح أيضاً الأمير الصربي في سغدين Segedin، حيث إن العثمانيين وافقوا فيه على إحياء الكيان الصربي. أما الهنغاريين فقد التزموا من ناحيتهم بعدم عبور الدانوب والتخلي عن ادّعاءاتهم في بلغاريا.

وفي الأناضول أيضاً عقد مراد الثاني صلحاً مع قرامان، وذلك في مدينة يني شهر في صيف عام 1444م، حيث تخلى بموجبه عن الأراضي من إمارة حميد السابقة. وهكذا فقد تنفس مراد الثاني الصعداء بعد أن أمّن بهذا الشكل الحدود الشرقية والغربية للدولة. إلا أن خطر الحروب الداخلية بقي قائماً منذ أن لجأ إلى بيزنطة أورخان، أحد أحفاد السلطان بايزيد، مما كان يزعج مراد الثاني بشكل جدي. ولذلك فقد تنازل عن العرش في عام 1444م لصالح ابنه محمد، على الرغم من أنه كان في وضع صحي جيد، وذلك لدعم موقفه في العرش. ولم تشأ بيزنطة والبابوية أنْ تفوّت هذه الفرصة فأخذت في تشجيع هنغاريا على شن الحرب على الدولة العثمانية. وهكذا فقد أعلن لاديسلاس ملك هنغاريا وبولونيا عن عدم اعترافه بالصلح القائم مع الدولة العثمانية، وأخذ في الاستعداد للحرب. وفي هذا الوضع هبّت السلالات الحاكمة السابقة في البلقان لتحمل السلاح أيضاً ضد العثمانيين. ومن بين هؤلاء كان جورج كاستريوت المشهور باسم اسكندربك، الذي أراد

استرداد أملاك أبيه جون كاستريوت في ألبانيا الشمالية.

وهكذا فقد دبّ الرعب بين سكان أدرنة وفروا بسرعة باتّجاه الأناضول. فقد أطلقت بيزنطة حينئذ أورخان الذي انتقل إلى دوبروجا ليحاول تنظيم تمرد هناك. ولم يستطع محمد الثاني، الذي لم يكن يتجاوز الثانية عشرة من عمره، أن يسيطر على الوضع. فقد اندلع حينئذ الصراع على السلطة بين الصدر الأعظم خليل جاندرلي ومؤدبي السلاطين زغنوس وشهاب الدين أمير أمراء البلقان. وبينما أدى حريق إلى تدمير آلاف البيوت في أدرنة. فقد عبر الجيش الموحد الهنغاري ـ الفلاشي الدانوب وتغلغل في بلغاريا باتّجاه العاصمة العثمانية، بينما قام أسطول البندقية بإغلاق الدردنيل. وفي هذه الأزمة دُعي السلطان السابق إلى البلقان. وقد تمكن مراد الثاني بصعوبة من عبور المضيق وواجه الجيش المعادي في فارنا في 10 تشرين الثاني (نوفمبر) 1444م. وفي الواقع لقد حسم الانتصار العثماني في هذه المعركة مصير البلقان وبيزنطة. فقد اعتبر العثمانيون بيزنطة مسؤولة عن هذه الأزمة، ولذلك أخذوا بوضع الخطط لهجوم نهائي على بيزنطة. وقد أيّد هذه الخطط بقوة المقاتلان القديمان شهاب الدين وزغنوس، انطلاقاً من قناعتهما بأن السلطان الجديد يمكن أن يحافظ على عرشه بشكل أفضل بعد القضاء على بيزنطة. أما خليل جاندرلي، الذي وصل إلى منصبه من معسكر العلماء، فقد كان يعارض هذه الخطط بسبب خشيته من تحجيم سلطته الشخصية، وتخوفه من تورط الدولة مرة أخرى في مصاعب جدية.

وهكذا فقد ارتبط الموقف العثماني من بيزنطة بالصراع على السلطة. فقد عمد خليل جاندرلي أخيراً إلى دفع الجيش الإنكشاري للتمرد، وإبعاد محمد الثاني ومستشاريه عن مراكزهم، لكي يعيد في أيار (مايو) 1446م مراد الثاني إلى العرش مرة أخرى.

عاد مراد الثاني، بعد أن أصبح سلطاناً للمرة الثانية، إلى البلقان لكي يخضع الحكام المحليين الذي تمردوا خلال الأزمة التي حصلت سنة 1444م. وهكذا فقد خاض الحرب خلال سنة 1446م مع أمير المورة ومع

اسكندربك خلال 1448م و 1450م، وتمكن في 1448م من تشتيت جيش هونيادي في المعركة الدموية التي جرت في قوصوه (كوسوفو/ كوسوفا). وحين توفي مراد الثاني في 3 شباط (فبراير) 1451م كانت الدولة العثمانية قد استردت تماماً ما فقدته بعد الضربة التي وجهت لها في 1402م.

كان مراد الثاني يعتقد، كما كان أبوه يعتقد خلال أزمة 1416م، أن الحفاظ على العرش يرتبط بالحفاظ على الوضع القائم. وعلى الرغم من أنه ضمَّ بعض الإمارات في الأناضول، إلا أنه حافظ على علاقات جيدة مع قرامان وجندرية، وحرص على تجنب استفزاز شاهروخ بن تيمورلنك. ومع ذلك فقد أدرك مراد الثاني بسرعة أن سياسة المسالمة تهدد النفوذ العثماني في البلقان، حيث كان مرغماً على الاستمرار في الحروب. وخلال هذه الحروب حصل العثمانيون بشكل غير متوقع على أفضل سلاح لدى أعدائهم (المدفع والبندقية) وتعلموا أسلوب حصار معسكرات العدو من الجهات الأربع بواسطة العربات التي تجرها الخيول، وأسلوب المناورة الذي كان يطبقه هونيادي بنجاح. وهكذا فقد استعمل العثمانيون بدورهم المدافع الضخمة في حصار القسطنطينية خلال 1422م بينما استعملوا البندقية لأول مرة في معركة فارنا سنة 1444م. وبهذا الشكل ساعدت الحروب مع البندقية على تحديث الأسطول العثماني. ففي سنة 1442م كان العثمانيون يحتفظون في غاليبولي بـ 60 سفينة، كما كانوا يملكون في الدانوب أسطولاً نهرياً يتألف من 80 ـ 100 مركب. وقد أرغم نموّ الأسطول البحري العثماني هذا البندقية على أن تطور أسطولها أيضاً[1].

لقد كان عهد مراد الثاني مهماً أيضاً بالنسبة للتطور الاقتصادي. فقد تطورت التجارة ونمت المدن العثمانية بشكل واضح كبورصة وأدرنة. وهكذا فقد سجل الرحالة برتراندون دولا بروكيير B. de la Bracquiere أن الدخل السنوي للدولة العثمانية بلغ 2,500,000 دوقية، وهو مبلغ لو استغله مراد الثاني كاملاً لكان في وسعه أن يفتح أوروبا بسهولة[2].

حين توفي مراد الثاني كانت الدولة العثمانية قوية بما فيه الكفاية، لكي

تمكّن السلطان الشاب محمداً الثاني ومستشاريه شهاب الدين وزغنوس من إنجاز خططهم لأجل مزيد من التوسع. لقد كان الهدف الرئيسي لمحمد الثاني إحياء دولة جدّه بايزيد الأول، أي أن يعيد للسلطة العثمانية المباشرة كل الأراضي التي تمتد من الدانوب في الشمال إلى الفرات في الجنوب. إلا أن محمد الثاني كان يختلف عن جدّه في أنه أراد أن تكون خطوته الأولى باتّجاه القسطنطينية، لأنه أدرك أن هذه الخطوة يمكن أن تؤمن له المكانة اللائقة والسمعة اللازمة لإنشاء إمبراطورية. وهكذا فقد أصبحت السلطة الفعلية بعد توليه العرش في أيدي المتحمسين للحرب، مع أنه احتفظ بخليل جاندرلي في منصب الصدر الأعظم. ولم يأت صيف 1451م حتى بدأت الاستعدادات لفتح القسطنطينية، وبالتحديد بعد أن تمّ القضاء بسرعة على تمرد قرامان إثر موت مراد الثاني.



التأسيس النهائي للإمبراطورية العثمانية

1453 ـ 1526

بقيت الإمبراطورية البيزنطية تقاوم العثمانيين نصف قرن من الزمن، وذلك بعد غزو تيمورلنك، معتمدة في ذلك على التلاعب بورقة الطامعين بالعرش العثماني والتهديد بشن حملات صليبية جديدة. وهكذا فقد استغلت بيزنطة انشغال محمد الثاني بالهجوم على قرامان وهدّدت بإطلاق سراح أورخان المطالب بالعرش العثماني، لترغم السلطان على تقديم بعض التنازلات. وفي 12 كانون الأول (ديسمبر) 1452م جرى في كنيسة آيا صوفيا قدّاس احتفالي بحضور الإمبراطور، وذلك بالاستناد إلى الاتفاق المتعلق بتوحيد الكنيستين. وفي الواقع لقد كان هذا القداس استعراضاً للاتّحاد الموجه ضد العثمانيين.

وهكذا أرغمت الظروف الخارجية والداخلية محمداً الثاني على فتح القسطنطينية. ولإبعاد الشبهات عن ذلك قام جاندرلي بعقد صلح جديد مع هنغاريا والبندقية، ولذلك حين أرسلت البندقية في أيار (مايو) 1453م أسطولها لمساعدة بيزنطة كان الوقت قد أصبح متأخراً. وكان محمد الفاتح قد عمد قبل حصار القسطنطينية إلى السيطرة على البوسفور، وبناء قلعة روملي حصارى على الشاطىء الأوروبي، أي على الموقع المواجه لقلعة أناضول حصارى التي بناها جده بايزيد الأول، مما جعل من المستحيل عبور أية سفينة في البوسفور دون إذن من السلطان.

استمر حصار القسطنطينية 54 يوماً، وبالتحديد من 6 نيسان (أبريل) إلى

29 أيار (مايو) 1453م. كان عدد القوات المدافعة عن المدينة حوالي 8500، بينما لم يقل عدد الجيش العثماني النظامي عن 50 ألف مقاتل. وقد قصف محمد الفاتح المدينة بأضخم مدافع عرفها العالم حتى ذلك الحين. وفي الواقع إن اختراق هذه المدينة، التي لم تكن تفوقها في التحصين أية مدينة أخرى في العصر الوسيط، يعني فيما يعنيه انتصار هذا السلاح الجديد. فالمصادر العثمانية والغربية تتّفق فيما بينها على أن العثمانيين دخلوا المدينة خلال الهجوم العام من خلال ثغرة في الأسوار أحدثتها المدافع. وكانت القوة المدافعة تتألف بشكل رئيس من المرتزقة الجنويين، الذين فتر حماسهم للقتال بعد أن جُرح قائدهم يوستنيان لونغو وفرّ من المدينة على ظهر سفينة. وإلى جانب هؤلاء، شارك في الدفاع عن أسوار المدينة سفير البندقية والمطالب بالعرش العثماني أورخان. وخلال الحصار انسحب الكثير من أفراد القوات اليونانية التي كان يمولها الإمبراطور، وفي غضون ذلك اندلع النزاع بين الإيطاليين والسكان اليونان المحليين.

وفي الوقت نفسه استمرّ الخلاف في معسكر السلطان بين جاندرلي الذي كان يخشى من فشل الحصار ويطالب بوقفه، وبين السلطان وقادته الذين كان يرتبط مصيرهم بهذا الانتصار. وقد تجدد هذا الخلاف حين وصل إلى المعسكر خبر استنفار البندقية وهنغاريا لقواتهما. ونظراً لإصرار السلطان على موقفه فقد تحدد موعد الهجوم النهائي في 29 أيار (مايو) 1453م وتولى زغنوس الإعداد لهذا الهجوم. وهكذا تمكن الجيش العثماني في صباح 29 أيار (مايو) من تحطيم المقاومة ودخول المدينة من خلال ثغرة في الأسوار. ولم يرغب السلطان حينئذ في السماح بسلب عاصمته القادمة، إلا أن الشريعة كانت تبيح جمع غنائم الحرب خلال ثلاثة أيام. ونظراً إلى أن المدينة فُتحت عنوة، فقد كانت الأملاك المنقولة حسب الشريعة غنيمة للجنود، كما كان يمكن استرقاق السكان بشكل شرعي. وقد تجول محمد الثاني على رأس مرافقيه في اليوم الأول للفتح في المدينة، حيث أمر بوقف السلب فيها، ثم توجه إلى آيا صوفيا للصلاة فيها. وقد حوّل حينئذ هذه الكنيسة إلى جامع كما اتّخذ القسطنطينية

عاصمة له قائلاً: «من الآن ستكون إستنبول عاصمتي»[1].

بعد هذا الفتح استقر الفاتح الشاب في عرش القياصرة. وفي الواقع لقد تجاوزت الفتوحات التي قام بها باسم الجهاد كل ما أنجزه السلاطين من قبله، ولذلك كان يعتقد أن قوّته الشخصية لا حدود لها. وكان الفاتح قد أمر مباشرة بعد فتح القسطنطينية بحبس جاندرلي بتهمة الخيانة وقتله، مما جعل السلطة الآن في أيدي منافسيه. ولكي يتخلص من التنافس على العرش، الذي هدد وحدة الدولة العثمانية نصف قرن من الزمن، فقد بحث الفاتح عن أورخان وقتله، كما أمر أيضاً بقتل أخيه الأصغر أحمد.

لقد قام محمد الفاتح بعد ذلك وخلال ربع قرن بتنظيم الحملات العسكرية المتتابعة وتمكّن من تأسيس إمبراطورية مركزية تضم البلقان والأناضول. ومع عدم وجود ما يدل على القول بأن محمد الفاتح قد أنجز ما أنجزه وفق خطة مسبقة، إلا أنه صرح بالفعل بأنه الحاكم الشرعي لكل المناطق التي كانت تابعة للإمبراطورية الرومانية الشرقية، طالما أنه أصبح يجلس على عرش بيزنطة. وحول هذا فقد رد البابا بيوس الثاني بأنه: إذا كان يريد شرعية لما يقوله فيجب أن يكون مسيحياً[2]. وحسب المؤرخ المعاصر ابن كمال، فقد رأى محمد الفاتح بألا يترك على قيد الحياة أي يوناني من الأسرة الملكية يمكن أن يكون له حق في العرش.

لقد أدرك محمد الفاتح بشكل جلي الأهمية الاستراتيجية لإستنبول حتى إنه كان يعتقد أن بإمكانه أن يحكم العالم فيما لو تمكن أسطوله من دخول ميناء المدينة[3].

وهكذا بعد أن حاصر البوسفور في عام 1452م ببناء قلعة روملي حصارى، فقد سيطر تماماً على الدردنيل في 1462م بعد أن بنى قلعتين في جناق قلعة، قلعة على كل جانب من جانبي المضيق. ومع إنشاء التحصينات في بوزجاده (Tenedos) فقد وطّد هذا النظام الدفاعي الذي كان يحمي إستنبول والمضائق من أي هجوم، والذي كان يضمن التنقل بين

البلقان والأناضول. وقد تطور الأسطول العثماني خلال العقد الثامن من القرن الخامس عشر إذ ازداد عدد سفنه من ثلاثين إلى اثنتين وتسعين.

دخل هذا الأسطول البحر الأسود في عام 1454م وأرغم كل الدول على شواطئه (مستوطنات جنوا، مملكة طرابزون التي كان يحكمها آل كومنن ومولدافيا) على القبول بالسيادة العثمانية ودفع الجزية مقابل ذلك.

لقد وضع العثمانيون حدّاً طبيعياً لدولتهم في الشمال يتمثل في نهر الدانوب. وانتهج محمد الفاتح في البلقان السياسة التالية: منع أية دولة أجنبية من أن تمدَّ نفوذها في منطقة البلقان جنوبي الدانوب، وضمّ أي منطقة تجد فيها الدعم. وهكذا فقد تبلورت هذه السياسة بوضوح حين قام بضمّ المورة في عام 1460م، وألبانيا الشمالية خلال 1464 ـ 1479م والبوسنة في عام 1463م. ونظراً لاستمرار وجود الخطر المتمثل في تعاون الأمراء والأسر الحاكمة المحلية مع العدو في حالة الهجوم، فقد حاول محمد الثاني التخلّص من كل الأسر الحاكمة المحلية في البلقان وذلك بإبعادها عن مراكزها وتعويضها بامتيازات، أو بتعيينها على رأس ولايات بعيدة. فبعد فتح المورة ـ على سبيل المثال ـ خُصّص لديمتري باليولوغ راتب قدره 300 الف أقجة، إلا أنه تخلّص فيما بعد من آل كومنن في طرابزون ومن ملك البوسنة لأنّه كان يعتبرهم خطيرين. كان الهم الرئيس لمحمد الفاتح في البلقان استئصال النفوذ الهنغاري. ففي عام 1451م تمكّن أمير صربيا جورج برانكوفيتش بمساعدة من هنغاريا من ضم منطقة كروشفاتس Krusevac مما كان يعني امتداد النفوذ الهنغاري إلى قلب البلقان. وهكذا قام محمد الفاتح بعد فتح القسطنطينية بأربع حملات عسكرية لإخضاع صربيا، التي تمكن من ضمها أخيراً في عام 1459م. وعلى الرغم من هذا فقد أرغمته هنغاريا في عام 1456م على فك الحصار عن بلغراد. أما في عام 1461م فقد تحالف أمير فلاشيا فلاد دراكول V. Darkul مع هنغاريا، وهاجم العثمانيين عبر الدانوب. وقد ردّ محمد الفاتح في السنة اللاحقة بالأسلوب ذاته، إذ توغل في فلاشيا وأزاح دراكول عن السلطة ليعيّن عوضاً عنه رادول Radul، وليبعد بهذا الخطر

الذي تشكله هنغاريا عليه. أما في البلقان فقد كان نفوذ البندقية يهدد التفوق العثماني في المورة وألبانيا.

ففي المورة اندلع صراع داخل الأسرة الحاكمة (باليولوغ)، ولذلك طلب ديمتري باليولوغ المساعدة من الدولة العثمانية بينما طلب توماس باليولوغ المعونة من البندقية، التي سيطرت قبل ذلك على موانىء أرغوس Argos ونوبليون Nauplion وكورون Koron ومودون Modon.

وهكذا وبعد حملتين عسكريتين في 1458 ـ 1460م تمكن محمد الفاتح من ضمّ المورة التي أصبحت ساحة مواجهة مباشرة بين الدولة العثمانية والبندقية. أما في ألبانيا فقد صمد اسكندربك مع مَنْ انضم إليه في جبال ألبانيا الشمالية وذلك بمساعدة البندقية والبابا ومملكة أراغون. وقد انتهزت البندقية حينئذ هذه اللحظة التي كانت تمنحها التفوق فقامت باحتلال مدينة شكودرا Shkodra وميناء دروس Durres. ومع أن البندقية كانت تمتلك التفوق العسكري في البحر، بينما كانت الدولة العثمانية تحوز التفوق في البر، إلا أن كلّ طرف كان يتجنب خوض معركة حاسمة. وكان حصار سالونيك الذي استمر من عام 1423م إلى عام 1430م قد دلّ أصلاً على أن المواجهة العسكرية يمكن أن تستمر طويلا. وهكذا حين نجح العثمانيون في فتح أرغوس بمساعدة مطران المدينة، تحولت المناوشات المتقطعة بينهم إلى حرب حقيقية، استمرت من سنة 1463م إلى سنة 1479. وحين قام محمد الثاني بفتح البوسنة والهرسك في 1463م، ردّت هنغاريا على ذلك بالتوغل في البوسنة وتوقيع تحالف مع البندقية، وهو ما دعا البابا إلى حث الحكام المسيحيين الآخرين على الانضمام إليه. وكان اسكندربك في ألبانيا يتعاون مع البندقية، بينما كانت البندقية تبحث عن حليف لها في الشرق. وهكذا فقد بدأت البندقية في خريف عام 1463م مباحثات مع أوزون حسن حاكم آق قوينلو وأكبر معارض للعثمانيين في شرق الأناضول. وقد تدخل أوزون حسن خلال عام 1464م في شؤون وسط الأناضول حين اندلع الصراع على السلطة في إمارة قرامان. ومع أن محمد الفاتح احتل قرامان في عام 1468م،

إلا أنه لم يستطع أن يخضع القبائل التركمانية العديدة التي تقطن المرتفعات الممتدة حتى سواحل البحر الأبيض. فقد بقيت هذه القبائل تقاوم حوالي خمسين سنة أخرى، وكانت تتمرد من حين إلى آخر وراء أحد المطالبين بعرش قرامان.

لجأ أوزون حسن، بعد أن ضمّ محمد الفاتح إمارة قرامان، إلى تصعيد موقفه من الدولة العثمانية، حتى إنه تمكن حوالي عام 1471م أن يحوّل مسألة قرامان إلى تهديد جديد للقوات العثمانية. وهكذا فقد تحول أوزون حسن، الذي كان يحكم حينئذ شرق الأناضول وإيران، إلى عدو مرعب كتيمورلنك. فبعد أن تحالف مع البندقية واتصل مع فرسان رودس وملك قبرص وحاكم آلانية Alanya، وعد البندقية أن يمدها بثلاثين ألف مقاتل. لقد كان أوزون حسن يريد قبل كل شيء أنْ يتّصل بشكل مباشر بالبندقية وذلك بالوصول إلى شاطئ المتوسط عبر جبال طوروس، التي كانت تتحكم فيها حينئذ القبائل التركمانية. إلا أن قوات البندقية لم تتمكن من اللقاء مع قوات أوزون حسن، مع أنَّ فرقة منها مسلحة بالأسلحة النارية التي كانت تنقص قوات أوزون حسن تمكنت بواسطة عدة سفن من النزول على الشاطىء. وهكذا بينما كان الأسطول الصليبي يهاجم الشواطىء العثمانية في عام 1472م تمكن جيش أوزون حسن بدعم من قوات قرامانية من طرد العثمانيين من قرامان، والتوجه إلى بورصة نفسها.

كانت بنود المعاهدة بين أوزون حسن والبندقية تنصُّ على أنْ يأخذ أوزون حسن كلّ الأناضول، بشرط ألا يبني القلاع على الشواطىء أو قرب الشواطىء التي تبحر فيها سفن البندقية. أمّا البندقية فقد أخذت لنفسها المورة Morea وليسبوس Lesbos وأيوبا Euboea وأرغوس Argos، بل خططت للسيطرة على إستنبول ذاتها.

إلاّ أنّ محمداً الفاتح كان كفؤاً في مواجهة الوضع. فقد أوقف تقدم أوزون حسن وقوات قرامان، ثم أخذ يستعد لمواجهة حاسمة بعد أن أمّن قوات يصل عددها إلى سبعين ألف مقاتل. وكانت هذه القوات التي جمعها

محمد الفاتح تتألف، بالإضافة إلى الجيش النظامي، من المرتزقة الذين أجزل العطاء لهم من مسلمين ومسيحيين، وحتى وصل الأمر به إلى تجنيد مقاتلين اثنين من كل قرية مسيحية في البلقان. وقد التقى محمد الفاتح أخيراً أوزون حسن على ضفة الفرات في 11 آب (أغسطس) 1473م في موقعة باشكنت Baskent، التي سحق فيها جيش أوزون حسن. وهكذا تلاشت آمال البندقية، بينما وجه الآن محمد الفاتح قواته باتّجاه البندقية، وقام بحصار شكودرا في ألبانيا في سنة 1474م. وبعد أربع سنوات من الحصار جاء محمد الفاتح بنفسه إلى شكودرا لتشديد الحصار عليها، مما قطع تماماً الصلات مع البندقية، في الوقت الذي لم تصل فيه المساعدة الموعودة من هنغاريا. وهكذا فقد تضمّن الصلح الموقع في 25 كانون الثاني (يناير) 1479م أنْ تقوم البندقية بالانسحاب من شكودرا ومن المناطق التي سيطرت عليها مثل ماينا Maina في المورة وجزيرتي ليمنوس Lemnos وأيوبا، وكذلك المدن التي احتلتها مؤخراً بالإضافة إلى دفع جزية سنوية تصل إلى 10 آلاف دوقية ذهبية. وفي المقابل ضمن السلطان للبندقية حرية التجارة وسمح لسفيرها أنْ يتّخذ من إستنبول مقرّاً لإقامته.

خرج محمد الفاتح منتصراً من هذه الحروب التي خاضها، وغدت إمبراطوريته في الأناضول والبلقان أكبر مما كانت في عهد بايزيد الأول. ففي الأناضول ضمّ إمارة قرامان، كما ضمّ أيضاً في عام 1461م إمارة قسطموني، مما جعل حدود دولته تصل إلى الفرات. أما في البلقان فقد جعل الدانوب الحد الشمالي لإمبراطوريته، حيث أصبح هذا الحد يمتدّ من بلغراد حتى البحر الأسود. وعلى الرغم من هذا فقد بقيت للبندقية مواقع مهمة في سواحل المورة وألبانيا وبحر أيجة. أما هنغاريا فقد حافظت على بلغراد وشمال البوسنة، بينما كان أمراء رودوس يهدّدون الوجود العثماني في بحر إيجه، على حين كان يقوم بهذا الدور في البحر الأسود وحوض الدانوب الأسفل ستيفان الكبير أمير مولدافيا، الذي كانت تدعمه بولونيا.

ولذلك أخذ محمد الفاتح بعد توطيد دولته في الاهتمام بهذه المناطق.

فقد كان أمراء رودس لا يمنعونه فقط من الوصول إلى البحر الأسود، بل كانوا يشكّلون تحت قيادة البابا طليعة دائمة لأي هجوم صليبي. وهكذا أرسل في عام 1480م جيشه إلى رودس بقيادة الوزير مسيح باشا. وفي الوقت نفسه انطلق كديك أحمد باشا من ميناء فلورا على الشاطىء الألباني باتّجاه إيطاليا الجنوبية. وبينما اضطر مسيح باشا للانسحاب نجح أحمد باشا في فتح أوترانتو، حيث أقام رأس جسر هناك وعاد إلى البلقان لجمع قوات كبيرة لفتح إيطاليا. أما البابا، الذي استعد لمغادرة روما واللجوء إلى فرنسا، فقد ناشد حينئذ كل الدول الغربية المسيحية لمساعدته. ولكن في ربيع 1481م توجه محمد الفاتح إلى الأناضول على رأس قوات كبيرة إلا أنه توفي هناك في معسكره الثاني.

كان محمد الفاتح المؤسس الحقيقي للإمبراطورية العثمانية. فقد أسّس إمبراطورية في أوروبا وآسيا عاصمتها إستنبول، التي قيّض لها أن تبقى لأربعة قرون مركز هذه الدولة، وحمل لذلك لقب «سلطان العالمين» (البلقان والأناضول) و«سلطان البحرين» (البحر الأبيض المتوسط، والبحر الأسود). ومع أنه عُرف كمقاتل جاهد للسيطرة على العالم، إلا أنه في الوقت نفسه عُرف بتسامحه وثقافته. فقد طلب من غيناديوس حين عيّنه بطريركياً على الأرثوذكس، أنْ يؤلف رسالة تلخص مبادىء الدين المسيحي. أما في بلاطه فقد كان يأتي العلماء في أيام معينة من الأسبوع لتقديم المشورة له. كما كان يستقبل في بلاطه العلماء والكتّاب اليونان، ودعا فنان البندقية جنتيل بليني لرسم بعض اللوحات الجدارية لقصره، وحتى لرسم لوحة تمثّله. وفي هذا الإطار وُجد من يبالغ ويعتبر محمد الثاني أحد حكام عصر النهضة. إلا أنه كان قبل كل شيء عاهلاً مسلماً يطمح أن يحول دولته إلى أقوى إمبراطورية في العالم[4].

بعد وفاة الفاتح في عام 1481م اندلع تمرد عنيف في صفوف الإنكشارية، وشب نزاع على السلطة بين ابني السلطان (جم وبايزيد)، وبرز رد فعل عام ضد السياسات الإدارية التي كانت تطبق. كان كل ذلك نتيجة

للسياسة الميالة للحروب التي أرهقت البلاد. فقد كان حاكماً صارماً يتمتع بسلطات مطلقة، ولذلك أخذت القوات الإنكشارية تتمرد نتيجة لإرهاقها المتواصل في الحروب التي كانت تتواصل حتى في الشتاء. وقد عمد الفاتح حينئذ، لتمويل حملاته الكبيرة، إلى رفع رسوم الجمارك وزيادة الضرائب المفروضة على الفلاحين، وتخفيض قيمة العملة الفضية عدة مرات، وإحكام الرقابة المالية. وفوق كل هذا فقد وضع الفاتح قرابة عشرين ألف قرية ومزرعة، كانت في السابق ضمن الأوقاف والأملاك، تحت رقابة الدولة ووزعها على أصحاب التيمارات. لقد سبّبت كل هذه الاجراءات سخطاً واسعاً في صفوف العائلات العريقة المعروفة، وكذلك في وسط العلماء والشيوخ والدراويش. وقد أخذ الساخطون في مقاومة السلطان بعد أنْ تحلّقوا حول ابنه الأكبر بايزيد، وتمكنوا بعد موت السلطان من إثارة الإنكشارية. ولما اغتيل الصدر الأعظم اتّخذت الاجراءات اللازمة ليتولى بايزيد العرش. وقد رأى أنصاره أنه من الممكن أن يعتمدوا على «معبود الإنكشارية» كديك أحمد باشا، ولذلك فقد استدعوا هذا المقاتل الكبير بينما كان منشغلاً في إعداد حملته على إيطاليا لكي ينضم إلى صف بايزيد. وهكذا فقد هزم أحمد باشا الأمير جم وأوصل بايزيد الثاني إلى العرش، إلا أن السلطة الفعلية بقيت في يد كديك أحمد ويد حميه إسحق باشا.

ونتيجة للضغوط المختلفة بدأ السلطان الجديد عهده بالتخلي عن سياسات أبيه. وهكذا فقد أعيدت للأوقاف شرعيتها، كما أُعيدت الأملاك التي أُعطيت لأصحاب التيمارات إلى مالكيها القدماء .إلا أن السخط لم يكن محصوراً فقط في الحياة الاجتماعية والسياسية. فقد طالبت غالبية السكان بتطبيق الشريعة من جديد في كل مجالات الحياة، واعتبرت السلطان الجديد مناصراً للعدالة والشريعة. ولذلك فقد نزعت حينئذ اللوحات الجدارية التي رسمها الفنان بليني وبيعت في الأسواق. وقد وُجد حينئذ من يقول إن محمد الثاني قد توسع كثيراً في فتوحاته، ولذلك نصح السلطان الجديد أن يتبع سياسة مراد الثاني.

وغير أن كديك أحمد باشا، الذي كان يرغب في الاستمرار بحملاته على العالم المسيحي الغربي انتقد السلطان الجديد. ولذلك فقد دبّر بايزيد الثاني قتل أحمد باشا، وأبعد عن السلطة إسحق باشا، وفي غضون ذلك كان رفاق أحمد باشا في السلاح قد استسلموا في أوترانتو في 11 ايلول (سبتمبر) 1481م، حتى إن بعضهم بقي هناك يعمل ضمن القوات المرتزقة لدى أُمراء إيطاليا. ولكي يهدأ صفوف الإنكشارية ويقوّي سلطته، قاد بايزيد الثاني حملة ضد مولدافيا، التي لم يتمكن محمد الفاتح من إخضاعها تماماً، حيث حقق هناك انتصارات مهمة بفتح أكرمان Akerman وكيليا Kilia عام 1484م. وقد تبعت هذه الانتصارات في مولدافيا حملة طويلة ومنهكة ضد سلطان المماليك، حاكم بلاد الشام ومصر، الذي كان له نفوذه في العالم الإسلامي. فقد كان المماليك يدّعون الحق بالسيادة على جنوب الأناضول، كما كانوا يدّعون السيادة على الإمارة التركمانية ذو القدر وحتى على إمارة آق قوينلو و القرامانيين. وهكذا فقد بدأ التنافس بين العثمانيين والمماليك حين قام العثمانيون بالسيطرة على إمارة قرامان في 1468م، وتأجج هذا التنافس مع محاولات العثمانيين مد نفوذهم على إمارة ذو القدر. وفي هذا الإطار أخذ العثمانيون يعتقدون بالتدريج أن من حقهم أن يتبوأوا المكانة الأولى في عالم الإسلام، نظراً لما قام به السلطان محمد الفاتح الغازي الأعظم، ولذلك لهم حق الأفضلية في هذه الإمارات الممتدة على حدودهم. وربما كان الهدف الحقيقي للحملة التي قادها محمد الفاتح على الأناضول، ولم تكتمل حينئذ، إنما يكمن في إخضاع المماليك.

كان الأمير جم، بعد أنْ هزمه بايزيد الثاني في عام 1481م، قد فرّ إلى مصر، إلا أنه عاد الآن في عام 1482م فدخل الأناضول بمساعدة المماليك، مما أشعل ثانية الحرب الأهلية هناك. وقد تمكن بايزيد الثاني مرة أخرى من إلحاق الهزيمة بأخيه، الذي لجأ في هذه المرة إلى رودس. وفي عام 1488م أحيا السلطان من جديد العداء مع المماليك، ولكن دون نتائج حاسمة. فقد أدت الحملات الكبرى الستة التي تمت حتى سنة 1491م إلى إضعاف الطرفين

فقط، ولذلك فقد وقّعت الدولتان صلحاً تقرّان فيه بالوضع الذي كان قائماً قبل الحرب. إلا أن هذا الفشل دفع بالسلطان بايزيد إلى إصلاح جيشه وتحديثه ومدّه بمزيد من الأسلحة النارية.

انتهج السلطان بايزيد سياسة حذرة واسترضائية، سواء في الداخل أو في الخارج. ويبدو أن السلطان أخذ في اعتباره حينئذ قدرة أُمراء رودس على إشعال حرب أهلية بأمر من البابا، وذلك بإطلاق سراح الأمير جم المطالب بالعرش. ولأجل ذلك فقد كان السلطان يدفع أولاً لأُمراء رودس، ثم للبابا نفسه، 45 ألف دوقية ذهبية في السنة كي يبقوا الأمير جم في السجن.

ولكن بعد وفاة الأمير جم في 25 شباط (فبراير) 1495م تغيّرت السياسة الأوروبية للسلطان بايزيد، الذي بادر إلى إعلان الحرب على البندقية. وقد ردت هنغاريا حليفة البندقية على ذلك بالهجوم على صربيا، إلا أن العثمانيين تمكنوا من السيطرة على الميناءين البندقيين في المورة مودون Modon وكورون Koron . وقد أظهرت هذه الحرب مع البندقية التي استمرت خلال 1499 ـ 1502م أن الأسطول العثماني قادرٌ على مواجهة أسطول البندقية في عرض البحر. وفي غضون هذه الحرب تمكن العثمانيون من بناء أكبر سفينتين حربيتين عرفتا في ذلك الوقت بحمولة 1800 طن.

في ذلك الوقت أصبحت الدولة العثمانية تشارك أيضاً في السياسة الأوروبية. ففي الحروب المندلعة في إيطاليا كانت كل دولة إيطالية موشكة على الهزيمة تهدّد بطلب مساعدة العثمانيين. فقد دعمت الدولة العثمانية ميلانو ونابولي ضد تحالف فرنسا والبندقية. وقد وعد بايزيد الثاني نابولي بإرسال مساعدة عسكرية مؤلفة من 25 ألف جندي، إلا أنه طالب في المقابل بأوترانتو. وهكذا فقد أخذ الدور العثماني في الصراعات الأوروبية يزداد أهمية مع مرور الزمن.

إلا أن الوضع في الداخل عاد للاضطراب في السنوات الأولى للقرن السادس عشر. فقد شجعت الإجراءات الإدارية المرنة التي اتخذها بايزيد

الثاني العناصر الساخطة في الأناضول (ملاك الأراضي من العائلات العريقة، والجنود السابقين الذين لم يعد لهم مصدر للدخل، وخاصة القبائل الرحل) على التمرد ضد الحكم العثماني. ومن ناحية أخرى كانت المجموعات القوية للتركمان في سهوب الأناضول الأوسط وجبال طوروس ومرتفعات طوقات وسيواس، تقاوم باستمرار النزعة المركزية للإدارة العثمانية. فقد أرادت الدولة من ناحيتها، وذلك لأجل حماية السكان المحليين وحماية المحاصيل الزراعية، أن تسيطر على هذه القبائل بتسجيلها في الدفاتر المحلية لكي تدفع الضرائب باستمرار. فالنظام العثماني لم يكن ينسجم مع الاقتصاد المتنقل ومع القانون العرفي العشائري. فقد كانت هذه القبائل تشايع بقوة الطرق الصوفية التي كانت تأخذ بشكل من الإسلام تختلط فيه العقائد الشامانية (التدجيلية) بالعادات العشائرية، بينما كان النظام العثماني يتبنى الإسلام السني. وهكذا فقد لفّ هؤلاء طموحاتهم الاجتماعية والسياسية المضادة للنظام العثماني بغطاء هرطقي ديني، ولذلك فقد عرفوا باسم «القزلباش» نسبة إلى غطاء الرأس الأحمر الذي كانوا يعتمرونه.

لقد شكّل هؤلاء التركمان قاعدة السلطة لإمارة آق قوينلو بشرق الأناضول، إلى أن بطش بهم السلطان محمد الفاتح بعد هزيمة أوزون حسن في عام 1473م. وفي حوالي عام 1500م تمكن إسماعيل الصفوي، الذي ينحدر من أسرة شيوخ بأردبيل ويمت بالقرابة لأوزون حسن، من الاستيلاء على السلطة في إمارة آق قوينلو التي تمتد من شرق الأناضول إلى أذربيجان وإيران. وقد تمكن إسماعيل الصفوي كزعيم لطريقة هرطقية دينية أن يمد نفوذه ليشمل كل التركمان في الأناضول. فقد أخذ أنصاره يدعون له في كل أنحاء الأناضول وحتى في البلقان، وأخذ مؤيدوه من العثمانيين يتوافدون بالآلاف عليه حتى أصبح الزعيم الديني والسياسي لكل التركمان. وهكذا أصبحت حركة القزلباش بالنسبة للحكومة العثمانية أكثر من مشكلة داخلية.

وعلى غرار تيمورلنك وأوزون حسن من قبله، أعلن الشاه إسماعيل بدوره عن رغبته بجعل الأناضول جزءا من إمبراطوريته الإيرانية. وبناء عليه،

وبعد أن شعر العثمانيون بالخطر في الشرق، حاولوا أن ينهوا الحرب مع البندقية. ولكن الشاه إسماعيل ردَّ على ذلك فيما بعد بطلب تحالف مع البندقية مقابل تزويده بالمدافع. وعلى الرغم من استفزازات الشاه إلا أن بايزيد الثاني حافظ على موقف استرضائي. ولكن في عام 1511م، في سنوات حكمه الأخيرة، حين انشغل الأمراء العثمانيون من جديد بالعرش، أشعل القزلباش تمردا جديداً في مرتفعات الأناضول الغربي بقيادة أحد دعاة الشاه إسماعيل. وقد قامت قوات التمرد بإحراق وتدمير كل ما وجدته في طريقها إلى بورصة. . وتجدر الإشارة هنا إلى أن السباهية، الذين أُخذت منهم التيمارات في السابق، اضطلعوا بقيادة هذا التمرد.

كان من الواضح أن السلطان العجوز والمريض لم يعد قادراً على السيطرة على الوضع. ولذلك فقد نجح الأمير سليم، الذي كان يدعو من البداية إلى موقف صارم ضد الشاه إسماعيل، في كسب تأييد الإنكشارية وأرغم والده على التنازل عن العرش في 24 نيسان (أبريل) 1512م.

لقد تميّز عهد السلطان بايزيد الثاني بتطور اقتصادي كبير في ظروف مستقرة وآمنة. فقد استمرت أدرنة وبورصة في تطورهما السريع وأصبحت كل واحدة بفضل الجوامع والخانات والمباني الأخرى تبدو بمظهر المدن الإمبراطورية. ولم يكن بايزيد الثاني، كما انتهى إلى ذلك المؤرخ المعاصر ابن كمال، فاتحاً كبيراً كأبيه إلا أنه تمكن خلال عهده من إقرار الوضع في الأراضي التي فتحها أبوه.

وخلال هذا العهد توفرت في الواقع الشروط اللازمة لكي يتابع سليم الأول وسليمان القانوني الفتوحات الكبرى. فقد تمكن بايزيد الثاني من تحديث القوات البرية والبحرية، وبفضل الأسلحة النارية تمكن سليم الأول من إحراز انتصاراته الحاسمة ضد الشاه إسماعيل ومماليك مصر[5].

بدأ سليم الأول عهده (1512 ـ 1520م) بإبعاد كل إخوته الذين كانوا ينافسونه على العرش واحدا بعد الآخر. كما قام بسجن وقتل حوالي أربعين

ألفاً من أتباع الشاه إسماعيل في الأناضول، ثم بادر لقتاله باعتباره من الرافضة الشيعة. أمّا إسماعيل الصفوي فقد ردّ عليه، كما فعل أوزون حسن، مذكراً إيّاه بتيمورلنك. وقد التقى سليم بجيش إسماعيل في شرق الأناضول، وتمكن من إحراز نصر حاسم في جالديران في 23 آب (أغسطس) 1514م. وعليه فقد أبعد هذا النصر بشكل مؤقت الخطر الذي كان يهدد الدولة من قبل القزلباش، وأتاح للسلطان سليم الأول أن يضم إلى الإمبراطورية العثمانية المنطقة الجبلية الممتدة من أرضروم إلى دياربكر. وخلال 1516 ـ 1517 اعترف الحكام المحليون وزعماء العشائر في هذه المناطق بالسيادة العثمانية.

في هذا الوضع لم يعد الأناضول مهدّداً بالغزو من الشرق، كما فُتحت أمام العثمانيين طرق أذربيجان والقوقاز وبغداد. ولكن في الوقت نفسه أخذت قبائل التركمان، وخاصة تلك القاطنة في شرق الأناضول، في الهجرة بشكل جماعي إلى إيران وأذربيجان، حيث تحوّلت إلى قوة مهمة في الجيش الصفوي.

ومن ناحية أخرى أصبح الصدام مع المماليك محتماً بعد أن قام سليم الأول في عام 1515 بالسيطرة على إمارة ذو القدر. إلا أن سلاطين المماليك، وهم أحفاد أجدادهم الأتراك والشركس الذين حكموا مصر والشام حوالي قرنين ونصف، كانوا حينئذ يتعرضون إلى ضغط قوي من قبل البرتغاليين في الجنوب، إلى حد أنهم اضطروا لطلب المساعدة من العثمانيين لمواجهة الأسطول البرتغالي.

كان كل العالم العربي، قلقاً من جراء الهجمات البرتغالية في البحر الأحمر ومتطلعاً صوب السلطان العثماني، الغازي الأعظم الحاكم. وهكذا اقترح شريف مكة حفيد النبي محمد (ﷺ) في عام 1516م إرسال وفد إلى السلطان سليم الأول. إلا أن السلطان المملوكي قانصوه الغوري تدخل لمنعه. لكن يبدو أن المناطق العربية كانت مستعدة لتقبّل الحكم العثماني، لأن سليم الأول بادر إلى إخبار العرب حين تحرك بجيشه، أنه قادم إليهم لتحريرهم من النير المملوكي وحماية العالم الإسلامي.

انطلق السلطان سليم الأول أولا باتّجاه حلب حيث مال إلى طرفه الوالي وسكان المدينة، ثم شتت جيش الغوري بمرج دابق في 24 آب (أغسطس) 1516م، حيث قُتل الغوري نفسه في أرض المعركة. وقد حصل سليم الأول في الجامع الكبير بحلب، وفي حضور الخليفة العباسي المتوكل، على لقب «خادم الحرمين» (كان سلاطين المماليك يحملون لقب «حامي الحرمين»). وقد تمكن الجيش العثماني بعد ذلك من كسر القوات المملوكية الأخرى وفتح دمشق والقدس.

أما طومان باي الذي أُعلن سلطاناً في مصر، فقد رفض الخضوع للعثمانيين. ولذلك فقد قام سليم الأول بعبور صحراء سيناء مع جيشه بعد أن أعلن الأمان لسكان المدن والفلاحين على اعتبار أنه ذاهب لقتال المماليك فقط. وهكذا فقد هُزم طومان باي في الريدانية في 22 كانون الثاني (يناير) 1517م وحاول أن يتابع المقاومة بأسلوب المناوشة، إلا أن العثمانيين قبضوا عليه وأعدموه. وبعد ذلك قام شريف مكة في 17 تموز (يوليو) 1517م بإرسال مفاتيح الأماكن المقدسة إلى سليم الأول وأعلن خضوعه. وبهذا اعترفت سوريا ومصر والحجاز بالسيادة العثمانية، وبقي سليم الأول في الوقت نفسه يتطلع إلى مدّ حدود الدولة إلى اليمن أيضاً. وبعد أنه قام سليم الأول بتعيين خاير بك، النائب المملوكي السابق على حلب، والياً على مصر عاد ثانية إلى إستنبول.

كان ضمّ المناطق العربية، وخاصة مكة والمدينة، إلى الإمبراطورية العثمانية يشير إلى مرحلة جديدة. فقد أصبحت الدولة العثمانية دولة الخلافة، أي لم تعد دولة حدودية، وأخذ سلاطينها منذ هذه اللحظة يعتبرون أنفسهم حماة كل العالم الإسلامي، وليسوا حماة لحدودهم فقط. وفي الواقع إن الميزات السياسية لهذا المفهوم الجديد للدولة ستبرز خلال العهد اللاحق.

وقد كان من مظاهر الوعي الجديد الذي نشأ نتيجة لذلك، قيام السلاطين العثمانيين بإعطاء الشريعة الإسلامية الأولوية في تسيير شؤون الدولة. وهناك نتيجة أخرى لفتوحات سليم الأول، وهي لا تقل أهمية بطبيعة الحال، ألا وهي أنّ العثمانيين أصبحوا يسيطرون الآن على أغنى مراكز طرق عبور التجارة في العالم. وهكذا فقد تضاعفت واردات الدولة العثمانية وامتلأت خزائنها بالأموال. وبفضل كل هذا أصبح بوسع السلطان الجديد سليمان القانوني (1520 ـ 1566م) أن يموّل خططه للقيام بفتوحات عالمية.

الدولة العثمانية قوة عالمية

1526 ـ 1596

حتى عام 1596م لم تعد هناك في السياسة الدولية أية مسألة لا تعني العثمانيين. ففي 1519م برز شارل الخامس من آل هابسبرغ وفرانسوا الأول ملك فرنسا كمرشحين لتاج الإمبراطورية الرومانية المقدسة. وقد وعد كل واحد منهما بهذه المناسبة أن يستنفر كل القوى الأوروبية ضد العثمانيين. وقد رأت الهيئة المنتخبة حينئذ أن شارل الخامس هو الأفضل لهذا التاج، ولكن بعد الانتخاب بفترة قصيرة في آذار (مارس) 1521م اشتعلت الحرب بين هذين العاهلين الأوروبيين. وهكذا جاء هذا الانقسام الأوروبي لصالح العثمانيين، ولذلك قرّر السلطان سليمان أن ينطلق الآن باتّجاه بلغراد «بوابة أوروبا الوسطى» التي فتحها في 29 آب (أغسطس) 1521م. وفي 21 كانون الثاني (يناير) 1522م انتزع السلطان أيضاً «مفتاح شرق المتوسط» رودس من أيدي فرسان القديس يوحنا.

وفي هذا الإطار لم يجد الفرنسيون بعد أنْ وقع ملكهم فرانسوا الأول في أسر شارل الخامس، في معركة بافيا عام 1525م، سوى أن يطلبوا المساعدة من العثمانيين. وبعد إطلاق سراح فرانسوا الأول قال لسفير البندقية إنه أصبح يعتبر الدولة العثمانية القوة الوحيدة القادرة على ضمان وجود الدول الأوروبية في وجه شارل الخامس. وقد رأى العثمانيون بدورهم أيضاً أن التحالف مع الفرنسيين أفضل وسيلة لكي لا تسيطر قوة واحدة على أوروبا. وهكذا في شباط (فبراير) 1526م أصبح في وسع سفير فرنسا أن يقول

للسلطان العثماني إن إمبراطور الإمبراطورية الرومانية المقدسة سيصبح «حاكم العالم» فيما لو قبل فرانسوا الأول بشروط شارل الخامس.

في السنة التالية تقدم السلطان سليمان على رأس جيش ضخم ضد هنغاريا. ومع الانتصار العثماني في موهاتش (28 آب 1526م) وفتحهم لبودا أصبح العثمانيون يهددون آل هابسبرغ من وراء ظهرهم. وقد اكتفى العثمانيون آنذاك بأخذ منطقة سريم Srem فقط بينما انسحبوا من بقية هنغاريا، حيث قام المجلس الهنغاري هناك بانتخاب ملك جديد للبلاد ـ يوحنا زابوليا Zapolya. وفي الواقع لقد فضّل العثمانيون في البداية أن تكون هنغاريا دولة تابعة لهم كما كان الأمر مع مولدافيا، لأن تطبيق الحكم العثماني المباشر في بلاد غريبة بشكل كامل على الطرف الأبعد لنهر الدانوب كان صعباً ومكلفاً. إلا أن أنصار آل هابسبرغ في هنغاريا انتخبوا ملكاً آخراً للبلاد، الأرشيدق فرديناند شقيق الإمبراطور شارل الخامس، الذي قام في السنة اللاحقة بالسيطرة على بودا وإبعاد زابوليا. وقد رد السلطان سليمان على ذلك بحملة جديدة على هنغاريا، حيث تمكن في 8 أيلول (سبتمبر) 1529م من إعادة زابوليا إلى الحكم في بودا كحاكم تابع للعثمانيين. وقد وافق زابوليا آنذاك أن يدفع جزية سنوية، وأن يقبل بوجود وحدة إنكشارية في قلعة المدينة. ومع أن موسم الحملات العسكرية قد انقضى، فقد تابع السلطان سليمان توغّله باتّجاه فيينا نفسها عاصمة آل هابسبرغ، إلا أنه اضطر للانسحاب بعد حصار دام ثلاثة أسابيع.

وفي عام 1531م اقتحم فرديناند هنغاريا للمرة الثانية وحاصر بودا. وقد ردّ السلطان سليمان على ذلك في السنة اللاحقة بحملة ضخمة اخترقت هنغاريا ووصلت إلى قلعة كونز Güns، التي لا تبعد سوى 60 ميلاً عن فيينا، حيث كان يأمل السلطان بجرّ شارل الخامس إلى موقعة حاسمة. إلا أنه في تلك اللحظة نجح أندريا دوريا أدميرال شارل الخامس في انتزاع ميناء كورون Coron في المورة من العثمانيين. وقد أدرك السلطان سليمان حينئذ أنه لا بدّ من فتح جبهة ثانية في المتوسط ولذلك وضع السلطان كل القوى البحرية

العثمانية تحت قيادة البحار التركي المعروف وفاتح الجزائر خير الدين باربروسا، وأوصاه بالتعاون مع الفرنسيين. وكان الفرنسيون منذ عام 1531م يحاولون إقناع السلطان بالهجوم على إيطاليا، بينما أصبحوا يطلبون منه الآن تحالفاً رسمياً، الأمر الذي تحقق أخيراً في 1536م. وحسب هذا التحالف فقد سمح السلطان للفرنسيين، كأمة صديقة، بحرية التجارة في أرجاء إمبراطوريته[1]. وقد ضمّن السفيران شفوياً التفاصيل السياسية والعسكرية للتحالف، واحتفظ الجانبان بذلك بينهما سراً. ومن الطبيعي أن يوفر هذا التحالف بين فرانسوا الأول والعثمانيين مادة مناسبة لمنافسه (شارل الخامس) ليشن عليه حملة دعائية ضده في العالم المسيحي الغربي. وقد اقنع الإلحاح الفرنسي السلطان سليمان بأنّ حربه مع شارل الخامس لا يمكن أن ينهيها بنجاح إلا بهجوم على إيطاليا. وجرى الاتّفاق حينئذ على أنْ يسيطر الفرنسيون على شمال إيطاليا بينما يفتح العثمانيون جنوب إيطاليا. وهكذا فقد جلب السلطان سليمان في عام 1537م جيشه إلى ميناء فلورا Vlora بألبانيا، حيث قام من هناك بحصار موانىء البندقية في ألبانيا وجزيرة كورفو، حيث جاء قسم من الأسطول الفرنسي لمساعدة العثمانيين. ومع أن الفرنسيين عقدوا في السنة اللاحقة الصلح مع شارل الخامس، إلا أن فرانسوا الأول أراد الاستفادة من الضغط العثماني ليضمّ إليه ميلانو، وعندما تراجع شارل الخامس عن وعوده. عاد فرانسوا الأول إلى سياسته السّرية التي تقوم على التحالف مع العثمانيين.

وفي حوض المتوسط قام شارل الخامس بالسيطرة على تونس في عام 1535م، إلا أن باربروسا تمكن في عام 1538م من الانتصار على أسطول صليبي بقيادة أندريه دوريا في بريفيزا Preveza مما جعله يسيطر تماماً على البحر المتوسط.

وهكذا إثر تقارب فرانسوا الأول ثانية مع السلطان العثماني في 1540م رحّب بقدوم ممثلي شارل الخامس للتباحث لعقد معاهدة صلح، إلا أنه اشترط لعقد الصلح أن يقوم شارل الخامس بإعادة كل الأراضي الفرنسية. وحين أدرك

فرانسوا الأول أنه لا يمكن له من خلال المباحثات السلمية أن يأخذ ميلانو، ازداد تقارباً مع العثمانيين ليصل إلى تعاون وثيق خلال 1541 ـ 1544م.

ففي عام 1541م توفي زابوليا وقام فرديناند باختراق هنغاريا مرة أخرى. وقد ردّ السلطان سليمان كالعادة بحملة أخرى على هنغاريا، إلا أنه في هذه المرة طبّق الحكم العثماني المباشر، مما جعل هنغاريا ولاية عثمانية تحت حكم بكلربك كغيرها من الولايات، بينما أرسل أرملة زابوليا وابنه القاصر إلى ترانسلفانيا، التي كانت حينئذ دولة تابعة. وكان قد بقي في حوزة فرديناند من عام 1526م شريط ضيق من الأراضي الهنغارية، يقع في شمال غرب البلاد التي آلت الآن إلى العثمانيين كورثة للعرش الهنغاري. وفي عام 1543م زحف سليمان ثانية إلى هنغاريا لإخضاع المنطقة، وفي الوقت نفسه أرسل قوة بحرية مؤلفة من مائة وعشر سفن بقيادة باربروسا لمساعدة الفرنسيين. وقد حاصر الأسطول الفرنسي ـ العثماني نيس، كما أمضى الأسطول العثماني الشتاء في ميناء طولون الفرنسي. وفي المقابل انضمّت وحدة من المدفعية الفرنسية إلى الجيش العثماني في هنغاريا. إلا أن هذا التعاون بين الطرفين لم يثمر كثيراً. وبعد تردي العلاقات مع إيران أصبح السلطان سليمان يرغب بعقد صلح في الجبهة الغربية. وهكذا عقد صلحاً مع فرديناند على غرار الصلح الذي عقده مع شارل الخامس في 1533م. وحسب المعاهدة الموقعة في 1 آب (أغسطس) 1547م، التي شاركت فيها فرنسا نزولاً عند رغبة السلطان سليمان، كان على فرديناند أن يدفع جزية سنوية قدرها ثلاثون ألف دوقية ذهبية مقابل الاحتفاظ بذلك الجزء من هنغاريا الذي كان يسيطر عليه.

إلا أن الحرب اندلعت بين الطرفين من جديد بعد ثلاث سنوات حينما حاول فرديناند أن يضم إليه ترانسلفانيا. وقد تمكن العثمانيون حينئذ من صد فرديناند، وقاموا في هذه المرة بتشكيل ولاية جديدة تضمّ جنوب ترانسلفانيا (ولاية تيمشوار Temishwar).

وعندما اعتلى هنري الثاني عرش فرنسا أدرك أنه لا بدَّ من الحفاظ على

التحالف مع العثمانيين في الصراع ضد شارل الخامس. أما بالنسبة للعثمانيين فقد كان هذا التحالف حجر الزاوية بالنسبة إلى سياستهم الأوروبية. وقد وجد العثمانيون أيضاً حليفاً طبيعياً في عصبة شمالكادن Schmalkaden للأمراء الألمان البروتستانت، الذين كانوا يقاتلون شارل الخامس. وبتحريض من الفرنسيين كتب السلطان سليمان رسالة إلى الأمراء البروتستانت يحثهم فيها على مواصلة التعاون مع الفرنسيين في حربهم ضد البابا والإمبراطور. وقد أكد لهم أنه في حالة دخول العثمانيين أوروبا فإنه سيمنح الأمن للأمراء . وقد أظهرت الأبحاث الجديدة[2] أن الضغط العثماني خلال 1521 ـ 1555م أرغم آل هابسبرغ على تقديم بعض التنازلات للبروتستانت، مما كان له أثره المهم في الاعتراف الرسمي بالبروتستانتية في نهاية المطاف. وتجدر الإشارة هنا إلى أن السلطان سليمان في رسالته المذكورة للبروتستانت يلمح بكونه يعتبرهم قريبين من المسلمين، بعد أن تخلوا عن الأوثان وتمردوا على البابا. وهكذا فقد أصبحت حماية اللوثريين والكالفينيين ومساعدتهم ضد الكاثوليك حجر الزاوية للسياسة العثمانية في أوروبا. فقد هدفت هذه السياسة إلى إحداث انقسام سياسي في أوروبا وإضعاف آل هابسبرغ، وإلى عرقلة تنظيم حملات صليبية جديدة. وفي هذا الإطار غدت هنغاريا تحت الحماية العثمانية قلعة منيعة للكالفينية في أوروبا، حتى أخذ يشيع في أوروبا حينئذ تعبير «الكالفينية التركية». وهكذا فقد أصبح الكالفينيون في فرنسا يعتقدون خلال النصف الثاني من القرن السادس عشر أنه لا بد من استثمار التحالف مع العثمانيين ضد إسبانيا الكاثوليكية، بينما انزعجت الحكومة العثمانية في المقابل للمجزرة التي حلّت بالكالفينيين في يوم القديس برتولوميو.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن لوثر مع أنصاره كانوا يتبعون موقفاً سلبياً في البداية انطلاقاً من رأيه بأن التهديد العثماني إنما هو عقاب من عند الله. ولكن حين أخذ الخطر التركي يهدد ألمانيا لم يتوان اللوثريون عن مساعدة فرديناند مالياً وعسكرياً في مقابل حصولهم على تنازلات لصالحهم. ولأجل ذلك يعتبر التدخل العثماني عاملاً حاسماً في ظهور الدول القومية، كما هو

الحال مع فرنسا، بل في بروز البروتستانتية في أوروبا أيضاً.

وفي المقابل بادر شارل الخامس، كما فعل البنادقة في السابق، إلى إقامة صلات دبلوماسية مع الصفويين في إيران مما أرغم السلطان سليمان على تجنب الحرب مع الصفويين، لأنه لم يشأ بطبيعة الحال القتال بوقت واحد في الشرق وفي الغرب.

غير أن شرف خان الحاكم المحلي لمدينة بيتليس الواقعة في المنطقة الحدودية وضع نفسه تحت حماية الصفويين في عام 1533م، بينما بادر الحاكم الصفوي لبغداد إلى عقد إتفاق مع العثمانيين، مما جعل الحرب حتمية بين الطرفين. ولذلك فقد عقد السلطان سليمان صلحاً مع فرديناند وقاد بنفسه الجيش على إيران. وخلال هذه الحملة، التي استمرت خلال 1534 ـ 1535م، فتح السلطان سليمان تبريز وبغداد وضم أذربيجان والعراق. وقد أقرت السلالات المحلية في مناطق إنتاج الحرير كجيلان وشيروان بالسيادة العثمانية، كما عبّر أيضاً أمير البصرة في 1538م عن خضوعه للدولة العثمانية. ونتيجة لسيطرتهم على الخليج العربي(*)، إضافة إلى البحر الأحمر، سيطر العثمانيون على كل الطرق التي تربط الشرق الادنى بالهند. وهكذا فقد أصبحت البصرة حوالي 1546م القاعدة الثانية بعد السويس لإعداد الأسطول العثماني ضد البرتغاليين. إلا أن الحملة العثمانية التي أُعدت لهذا الغرض فشلت في عام 1552م في إبعاد البرتغاليين عن جزيرة هرمز، التي كانت تتحكم في الخليج العربي.

وحالما عاد العثمانيون إلى الحرب في أوروبا الوسطى، قام الصفويون بشن هجومهم المضاد، مما اضطر السلطان سليمان في 1548م أن يتوجه ثانية إلى إيران. وقد استمرت الحرب هذه المرة سبع سنوات مع بعض الانقطاعات، وانتهت بصلح أماسية (29 أيار (مايو) 1555م) الذي أبقى بغداد بيد العثمانيين.

(*) في الأصل ترد دائماً: الخليج الفارسي (المترجم).

إن نتائج هذه المبادرات العثمانية أدت حوالي منتصف القرن السادس عشر إلى تشكّل نظام جديد من العلاقات بين الدول التي تمتد من المحيط الأطلسي وحتى المحيط الهندي مروراً بآسيا الوسطى. وبهذا الشكل فقد توسع كثيراً النظام الأوروبي لتوازن القوى.

وفي منتصف القرن السادس عشر قام القيصر الروسي إيفان الرابع باحتلال الضفة الشرقية للفولغا حتى اصطراخان، مما هدّد العثمانيين وخانيات آسيا الوسطى. وقد أدى هذا التهديد إلى تقارب العثمانيين مع الأوزبك. وفي الواقع إن خانيات آسيا الوسطى لم يكن بمقدورها أن تؤسس علاقة مع الشرق الأدنى عبر إيران، ولذلك فقد كانت تعتمد على الطريق الذي يمر من شمال بحر قزوين وينتهي عند موانىء القرم. ولما أصبح هذا الطريق تحت سيطرة الروس توجه خانات آسيا الوسطى، وخاصة خان خوارزم، بنداءاتهم المتكررة للسلطان العثماني لكي يحرّر لهم طريق الحج والتجارة من الروس.

لم يأخذ العثمانيون بعين الاعتبار أن التوسع الكبير لموسكو، التي كانت حتى ثلاثينيات القرن السادس عشر تُعتبر قوّة من الدرجة الثانية في أوروبا الشرقية، يمثل خطراً عليهم في الشمال، بل إنهم أيدّوا التحالف بين موسكو وخانية القرم ضد الذين كانوا يهددون السيادة العثمانية في القرم. ووصل الأمر بالعثمانيين في عام 1497م إلى حد السماح للروس بالتجارة في أراضي الإمبراطورية العثمانية. ولكن حين اندلعت الحرب في ثلاثينيات القرن السادس عشر بين أمير موسكو الكبير وخان القرم حول وراثة بعض الأراضي، التي كانت في السابق تابعة للقبيلة الذهبية في حوض الفولغا، حاول الخان أن ينبه العثمانيين إلى هذا الخطر. وهكذا اقتنع العثمانيون حوالي منتصف القرن السادس عشر بأن توسع الروس يهدّد مواقعهم في حوض البحر الأسود والقوقاز. وفي غضون ذلك أعلن إيفان الرابع نفسه قيصراً في عام 1547م، وقام بإخضاع الخانيات المسلمة على شواطىء حوض الفولغا (خانية قازان في عام 1552م وخانية اصطراخان خلال 1554 ـ 1556م)، وتوسع في شمال القوقاز حتى نهر تره ك Terek ليقيم بهذا أسس

الإمبراطورية الروسية. وقد وجد القيصر الروسي في هذه المنطقة حلفاء له في وسط الشركس والنوغاي، بينما وافق في الغرب أمير مولدافيا بتروورارش على وضع نفسه تحت حماية موسكو في عام 1543م، وتُوّج هذا التوسع الروسي عام 1559م بمحاولة قائد القوازق ديمتراش الاستيلاء على قلعة آزوف، التي كانت تمثل آخر موقع حدودي للإمبراطورية العثمانية باتّجاه الشمال. وهكذا بعد هذه الانتصارات تمكنت روسيا، التي تحولت الآن إلى قوة من الدرجة الأولى، من وراثة ممتلكات القبيلة الذهبية واستمرت في توسيع نفوذها على حساب الممتلكات العثمانية في القوقاز وحوض البحر الأسود.

استمر الوضع هكذا إلى حوالي سنة 1566م، حين لم تعد الحرب مع آل هابسبورغ ضرورية، إذ قرّر العثمانيون حينئذ أن يوجهوا اهتمامهم إلى الشمال. وقد وضعت لهذا الغرض خطة جريئة تتضمن أن يقوم الجيش والأسطول بالتقدم على امتداد مجرى نهر الدون إلى أقرب نقطة له من نهر الفولغا، حيث تشق قناة لتربط النهرين، وذلك لكي يتمكن الأسطول العثماني من الوصول إلى اصطراخان عبر الفولغا. وبعد طرد الروس من اصطراخان كانت الخطة تقضي بأن يتابع الأسطول العثماني تقدمه إلى بحر قزوين لكي يدعم الجيش العثماني في إيران. إلا أن هذا التهديد العثماني وحّد الجارين روسيا وإيران. ففي شتاء 1568م أرسل القيصر الروسي مبعوثاً إلى إيران يحمل اقتراحاً لتشكيل تحالف مشترك ضد العثمانيين. وفي الوقت نفسه كان البابا غريغوري الثالث عشر يضع القيصر والشاه في خططه لحرب صليبية جديدة ضد العثمانيين. وفي عام 1569م فشلت محاولات العثمانيين لشق القناة وحصار اصطراخان. وتعرّض الصدر الأعظم صوقوللو محمد باشا الذي وضع الخطة إلى انتقادات من معارضيه، الذين طالبوا بتمركز القوات العثمانية في البحر الابيض عوضاً عن مواصلة الحرب المكلفة والمجهدة في الشمال.

كان القيصر نفسه واعياً إلى أنه في هذه اللحظة لا يستطيع أن يتحدى

العثمانيين. ومن هنا فقد تبنى القيصر الروسي سياسة سلم وصداقة مع السلطان لكي يحافظ على مواقعه في حوض الفولغا. وهكذا فقد تخلّى السلطان للقيصر عن قازان واصطراخان، ولكنه ادعى السيادة العثمانية على خانية القرم وبلاد الشركس والقوقاز. وقد طالب السلطان الروس بالإضافة إلى الانسحاب من هذه المناطق بأن يفتحوا الطريق الممتد من آسيا الوسطى إلى القرم. إلا أن السلطان لم يصر على تنفيذ ذلك ولم يستخدم القوة لذلك لأنه كان مشغولاً في حربه مع أوروبا الغربية في البحر المتوسط. ففي 1570م فتح قبرص، إلا أن الأسطول العثماني تعرّض إلى خسائر مدمرة في موقعة ليبانتو في عام 1571م.

وعلى الرغم من أن البابا حرّض روسيا على الانضمام إلى النمسا وبولونيا لتصفية الحساب مع الأتراك، إلا أن القيصر الروسي لم يرغب في نقض الصلح المعقود. وفي الواقع كان القيصر الروسي يدعم مواقعه عند شواطىء الفولغا، ولذلك كانت تخدمه سياسة المماطلة. فقد ماطل القيصر الروسي باستمرار ولم يسحب أبداً قواته من القلاع التي بناها في السفوح الشمالية للقوقاز.

لقد فضّلت الحكومة العثمانية أن تترك أمر الحرب مع روسيا للحاكمين التابعين لها، لخان القرم وأمير ترانسلفانيا. ولكن حين أصبح القيصر الروسي في 1572م مرشحاً للعرش البولوني، بادر العثمانيون أولاً إلى دعم هنري فاليوس ثم أمير ترانسلفانيا ستيفان باتوري. وقد نجحوا في إيصال الأمير ستيفان للعرش البولوني، الذي بادر إلى شنّ حرب قاسية ضد موسكو تمكن خلالها من استعادة كل الأراضي التي احتلّها القيصر الروسي في الغرب.



انحدار الدولة العثمانية

في نقش يعود إلى سنة 1538م بقلعة بندر Bender سجّل السلطان سليمان القانوني ما وصل إليه من قوة:

«أنا عبد الله وسلطان هذا العالم، ورأس ملة المسلمين بفضل الله عليّ. قدرة الله والسنة المعظمة لمحمد هي التي ترشدني. أنا سليمان الذي يذكر اسمي في الخطبة بمكة والمدينة. في بغداد أنا الشاه، وفي بيزنطة أنا القيصر، في مصر أنا السلطان. أرسل سفني في مياه أوروبا والمغرب والهند. أنا السلطان الذي حاز على تاج وعرش هنغاريا، وحوّل سكّانها إلى رعية مطيعة. تجرأ القائد بترو على التمرد ضدي ولكني دسته بحوافر حصاني وأخذت بلاده مولدافيا»[1].

إلا أن الظروف الدولية في السنوات الأخيرة من حكم السلطان سليمان لم تعد لصالح العثمانيين كما كانت، ولذلك لم تعد تجدي محاولات السلطان لحكم العالم بل أخذ يتعرض لأولى الإخفاقات القاسية.

فمع معاهدة كاتو ـ كامبرزي Cateau- Cambresis في عام 1599م تأكدت السيطرة الإسبانية في أوروبا، ومع اندلاع الحرب الأهلية في فرنسا لم تعد هذه الحليفة العثمانية الرئيسية في السياسة الأوروبية. وقد أشار انسحاب العثمانيين من مالطا في عام 1565م والحملة الأخيرة للسطان سليمان في هنغاريا خلال عام 1566م إلى بداية توقّف التقدم العثماني في أوروبا الوسطى والبحر المتوسط.

كان فتح قبرص خلال 1570/ 1571م آخر أكبر نصر للجيش العثماني وكان لا بدَّ لفتح هذه الجزيرة المحصنة للغاية أن يتم قطع الاتّصال بينها وبين أقوى أسطول مسيحي في المتوسط، وأنْ يتمّ إنزال جيش كبير قادر على الصمود فيها. وهكذا فقد جاء هذا النصر، الذي تمّ بفضل التعاون بين القوات البرية والبحرية، كأعظم إنجاز للأسلحة العثمانية. ولهذا السبب جاء تأسيس التحالف المسيحي أثناء هذه الحملة ليعكس المخاوف المتزايدة من العثمانيين. وقد انتصر أسطول التحالف القوي بقيادة دون جون النمساوي على الأسطول العثماني في ليبانتو بتاريخ 7 تشرين الأول (أكتوبر) 1571م، وذلك في أكبر موقعة جرت في البحر المتوسط حتى ذلك الحين. ففي هذه الموقعة شاركت أربعمائة وثمان وثلاثون سفينة، وخسر العثمانيون مئتي سفينة من مجمل سفنهم المائتين وثلاثين التي شاركت في هذه الموقعة، بينما وصل عدد القتلى لدى الطرفين إلى تسعة وخمسين ألف قتيل. وقد احتفلت كل أوروبا بهذا النصر باعتباره نهاية الخطر العثماني الذي كان يهدد القارة. وقد وصل الحماس حينئذ بإسبانيا والبندقية ودولة البابا، التي شكّلت فيما بينها حلف السنوات الثلاث، أن تهاجم إستنبول. إلا أن قواتها حين تعمّقت في البحر باتّجاه قبرص جوبهت بالأسطول العثماني الجديد الذي تم بناؤه بسرعة. فقد عملت الموانىء العثمانية دون توقف طيلة الشتاء الذي انقضى، على ترميم السفن التي دُمّرت في ليبانتو، ولما رأت البندقية ذلك عقدت الصلح مع العثمانيين في 7 آذار (مارس) 1573م بعد أنْ تخلّتِ عن قبرص ووافقت على دفع تعويضات ضخمة للحرب.

وخلال ربع قرن آخر ما بين سنوات 1578 ـ 1606م خاض العثمانيون عدة حروب منهكة مع الفرس في الشرق ومع آل هابسبورغ في أوروبا الوسطى. وقد ضمّ العثمانيون حينئذ، خلال حروبهم مع الفرس 1578 ـ 1590م، كلّ المناطق الغربية لإيران من القوقاز وحتى نهاوند، وفي الوقت نفسه قام حليفهم في آسيا الوسطى عبد الله خان الأوزبك، بالسيطرة على خراسان في عام 1588م. وخلال تلك الحرب كان عثمان باشا القائد العثماني

لإيران الغربية، والمتمركز في دربند، يتلقى المساعدات العسكرية من القرم عبر السهوب الشمالية ويحاول بناء أسطول عثماني في بحر قزوين. إلا أن الهجمات الروسية من السفوح الشمالية للقوقاز على الجيش الذي أُرسل من القرم لمساعدة العثمانيين، وتجدد الصلات الدبلوماسية ما بين روسيا وإيران، أحدثت قلقاً كبيراً عند العثمانيين.

ومن ناحية أخرى كان العثمانيون يعتبرون أن الشريط الضيق من هنغاريا الذي بقي بيد آل هابسبورغ إنما هو يخصّ السلطان، ولذلك فقد قرروا بعد التوصل إلى صلح مع إيران في عام 1590م أن يحلّوا هذه المسألة بشكل نهائي. وهكذا فقد أدت الأحداث الحدودية إلى نشوب حرب بين الإمبراطوريتين في عام 1593م. وقد كشفت هذه الحرب الطويلة والمليئة بالمفاجآت إلى أي حد تغيّرت الظروف في العالم ضد العثمانيين. فقد دبّر البابا للنمساويين حلفاء أقوياء في الشرق. وهكذا انتفضت مولدافيا وفلاشيا ودولة ترانسلفانيا التابعة ضد العثمانيين وانضمت في هذه الحرب إلى جانب النمسا، بينما قام القوزاق من الدنيبر بمهاجمة العثمانيين على طول الجبهة البرية والبحرية الطويلة. ومع ذلك فقد صمد العثمانيون بعزم وتمكنت قواتهم في هنغاريا بقيادة السلطان نفسه من إنجاز نصر كبير في معركة مزوكرزشMezokeresztes التي جرت خلال 23 ـ 25 تشرين الأول (أكتوبر) 1596م. إلاّ أن هذا النصر لم يستمر طويلاً، إذ إن القوات النمساوية عاودت الهجوم باستمرار وتمكنت أخيراً من حصار بودا.

وفي عام 1599م أرسل الشاه عباس الكبير ممثلين له إلى أوروبا لكي يجروا مفاوضات عسكرية واقتصادية ضد العثمانيين. وفي فيينا استقبل الإمبراطور الوفد بحفاوة ونقل إليه رغبته بتشكيل تحالف مع الروس والجورجيين ضد العثمانيين، وأنه يعمل على توحيد ملوك أوروبا المسيحية في حملة صليبية جديدة. وفي غضون ذلك كان الشاه قد قلّد العثمانيين بدغم جيشه بقوات من المماليك مجهزة بالأسلحة النارية، وانتقل أخيراً من الدفاع إلى الهجوم في سنة 1603م. وهكذا فقد أصبح العثمانيون مضطرين

الآن للقتال في جبهتين، في الشرق وفي الغرب، في الوقت الذي أخذت فيه الاضطرابات الداخلية تهز الدولة. ونتيجة لذلك فقد أرغم الشاه عباس العثمانيين على أن يسحبوا قواتهم من أذربيجان والقوقاز إلى الأناضول. وفي وضع كهذا كانت الحكومة العثمانية تفضّل أنْ تعقد صلحاً مع آل هابسبورغ. وهكذا تخلّى العثمانيون حسب معاهدة جيفا توروك Zsitva-torok عام 1606م عن كل مطالبهم في الأراضي الهنغارية التي كانت تحت حكم آل هابسبورغ، كما توقّف آل هابسبورغ عن دفع الجزية السنوية المقدرة بثلاثين ألف دوقية ذهبية. وقد كشفت هذه الحروب التي خاضها العثمانيون عن جوانب ضعفهم، مما دفعهم منذ عام 1595م إلى أن طلب الصلح عدة مرات.

إنّ السبب الرئيس للاضطراب والفوضى التي خلخلت حياة الدولة العثمانية في تلك الفترة إنما يكمن في العبء الكبير الذي ألقي عليها نتيجة الحروب مع إيران والنمسا. فبعد هزيمتهم في ليبانتو لم يعد العثمانيون قادرين على الحفاظ على تفوقهم في المتوسط. وهكذا عزّز ملك إسبانيا موقعه في أوروبا، وذُبح في فرنسا الكالفينيون الذين كان يؤيدون العثمانيين خلال مجُازر ليلة القديس برتولومي. أمّا في هولندا فقد عزّز الإسبان حملاتهم ضد المتمردين، كما أخذوا في الوقت ذاته يضغطون على الإنكليز، وفي عام 1580م ضموا مملكة البرتغال ومستعمراتها. وعلى الرغم من الصلح الذي عقده السلطان مع إسبانيا في عام 1578م، لكي يوجه كلّ قدرات الإمبراطورية ضد إيران، فإنه أرسل رسائل تشجيع إلى الهولنديين وسعى إلى إقامة علاقات صداقة مع الإنكليز بمنحهم امتيازات تجارية، وأبدى اهتماماً بالمحاولات التي كانت تجري لإحياء مملكة البرتغال. إلا أن تحطيم الأسطول الإسباني (الأرمادا) في عام 1588م ترك نتائج مهمة في المتوسط. فمع تراجع قوة إسبانيا لم تعد هذه المنافسة الكبيرة للدولة العثمانية قادرة على أن تتخذ أية مبادرة مهمة في المتوسط . ولكن العثمانيين لم يستفيدوا من هذا الظرف.

لقد فقد العثمانيون السيطرة على ولايات شمال أفريقيا بعد خسارتهم للتفوق في المتوسط. وهكذا لم تعد الوحدات البحرية لطرابلس وتونس والجزائر تدخل ضمن الأسطول النظامي للسلطان، بل أخذ رؤساؤها يمارسون القرصنة لحسابهم الخاص. ومن ناحية أخرى، شجعت خسارة العثمانيين في ليبانتو المسيحيين على أن يزيدوا من نشاطهم في القرصنة في شرق المتوسط. فقد بدأ أمراء مالطا وفرسان القديس ستيفان منذ 1570م يهدّدون بشكل جدّيّ حركة السفن العثمانية في شرق المتوسط. وقد انضم إلى هؤلاء لاحقاً قراصنة إنكلترا وهولندا، الذين أصبحوا يهاجمون السفن العثمانية بالإضافة إلى السفن الإسبانية، مما جعل الحكومة العثمانية تؤمّن بصعوبة بالغة المواصلات مع سوريا ومصر. ومع مطلع القرن السابع عشر انبعث من جديد نفوذ المماليك في مصر، الذي قوّض بالفعل الإدارة العثمانية، وأخذ الأمير فخر الدين في لبنان يتصرف كحاكم مستقل. وكل ذلك لقد كان كل هذا يشير إلى أن الحكومة المركزية أخذت تفقد سيطرتها على الولايات البعيدة.

وفي البحر الأسود أيضاً كانت هناك إشارات مزعجة تشير إلى الضعف العثماني، إذ لم يعد في وسع الأسطول العثماني هناك أن ينتصر على القوزاق. ففي العقد الأخير للقرن السادس عشر كثّف القوزاق الذين ينحدرون بسفنهم الصغيرة عبر نهر الدنيبر غاراتهم على سواحل البحر الأسود. ومع تصاعد جرأتهم هاجموا سينوب Sinop وأحرقوها في 1614م، ثم وصلوا إلى يني كوي yenikoy على البوسفور وأحرقوها في 1625. بل إنهم سيطروا على آزوف خلال سنوات 1637 ـ 1642م. وهكذا لم يعد البحر الأسود آمناً وهو شريان الحياة للاقتصاد العثماني، فبدأت تجارته وموانئه بالانحدار..

كان هناك عدة أسباب وراء تراجع القوة البحرية العثمانية، ففي معركة ليبانتو كان الأسطول العثماني لا يزال يتألف من السفن الشراعية (القوادس) التي لم تعد مناسبة أمام سفن الأعداء الضخمة، التي كانت تطلق الحمم

القوية من جوانبها. وقد أخذ هذا النوع من السفن الحربية يسود بالتدريج في المتوسط، وخاصة منذ أن دخلت إلى مياهه السفن الهولندية والإنكليزية في نهاية القرن السادس عشر. وهكذا لاحظ السير توماس شيرلي Thomas Sherley في 1607م أنَ سفينة حربية إنكليزية تستطيع وحدها أن تحطم عشرَ سفن (قوادس) عثمانية. ولم يتبنَّ الأسطول العثماني هذا النوع من السفن الحربية إلا في وقت متأخر بصعوبة بالغة. وإلى جانب ذلك كان هناك عامل آخر ساهم في ضعف الأسطول العثماني ألا وهو صعوبة تجهيز هذا الأسطول بشكل يستطيع فيه أن يواجه الأساطيل المتحدة للدول المسيحية المتوسطية. فقد أدى جمع الضرائب المرتفعة المخصصة لتجهيز الأسطول إلى إثارة السخط والقلاقل، بينما أخذت القوات المحلية في الولايات تتهرب من المشاركة في المعارك البحرية بعد موقعة ليبانتو. وفي الواقع لقد كانت الدولة حينئذ قد تجاوزت إمكانياتها المادية.

خلال القرن السادس عشر جابه العثمانيون البرتغاليين في المحيط الهندي، وتمكنوا من إفشال مخططهم في السيطرة الكلية على التجارة بين الهند والشرق الأدنى. ولكن منذ عام 1580م أصبح العثمانيون يواجهون في المحيط الهندي قوات الملك الإسباني، الحاكم الجديد للبرتغال. وكان الملك فيليب الثاني يعتقد حينئذ أنه يمكن أنْ يوجّه للعثمانيين ضربة قاضية فيما لو قطع عنهم طريق التجارة في المحيط الهندي. ومن ناحية أخرى حاول العثمانيون أن يستفيدوا من الكارثة التي تعرّض لها ملك البرتغال في معركة الكازار Alcazar في عام 1578م فأبحر أسطولهم الصغير من السويس وأخذ يستولي بالتدريج على المستعمرات التجارية البرتغالية في الساحل الشرقي لأفريقيا، ولم يأت عام 1585م حتى أقرَّ أمير مومباسا بالسيادة العثمانية. إلا أن هذه النجاحات العثمانية لم تستمر طويلاً. فقد أرسل الإسبان والبرتغاليون أسطولاً قوياً وعاقبوا الأمراء المحليين الذين تقبّلوا السيادة العثمانية. وقد اضطرَّ الأميرال العثماني حينئذ إلى الاستسلام بعد أن وجد نفسه يجابه قوة برتغالية متفوقة وهجوماً من قبل الزنوج المحليين.

وهكذا انتهى المشروع العثماني للتوسع في أفريقيا إلى الفشل. ولم يمض وقت طويل حتى سيطر الهولنديون والإنكليز بسفنهم المتفوقة على المحيط الهندي، كما سيطروا من قبل على المتوسط، ولذلك فقد أرغموا العثمانيين، على غرار البرتغاليين والإسبان من قبل، على الانسحاب أمامهم. ونتيجة لهذا فقد أخذ القراصنة الإنكليز والهولنديون ينشطون بعملياتهم في البحر الأحمر منذ عام 1613م.

وكان الإنجليز حتى نهاية القرن السادس عشر يشترون الفلفل والتوابل في القاهرة. ولكن مع تأسيس شركة الهند الشرقية في عام 1600م، أصبح الإنكليز يشترون التوابل مباشرة من السواحل الهندية لأن أسعار التوابل كانت تصل بسبب الضرائب العثمانية إلى ثلاثة أضعاف سعرها في موانىء الشرق الأدنى[2]. ويرى المؤرخ العثماني عالي أن هبوط عدد السفن الآتية إلى البحر الأحمر من الهند، من عشرين سفينة إلى 3 ـ 4 فقط، إنما يعود بشكل رئيسي إلى جشع موظفي الجمرك. وهكذا منذ عام 1614م أصبح الإنكليز يسوّقون الفلفل من جاوة وسومطرة في الموانىء العثمانية مباشرة، ومنذ عام 1618م أخذت السفن الإنكليزية تحمل المنتوجات الهندية إلى ميناء مُخا في اليمن، حيث أسّسوا وكالة لهم هناك بعد تطور تجارة القهوة. وهكذا فقد انتهى ذلك التاريخ الذي كانت فيه التجارة بين الشرق والغرب تنساب عبر الشرق الأدنى فقط. ومن كل هذا يبدو أنّ خسارة العثمانيين لتفوقهم في البحار كانت عاملاً مهماً في انحدار الاقتصاد العثماني.

وفي ذلك الوقت برز تهديد آخر للاقتصاد العثماني: البحث عن طرق أخرى لتصدير الحرير الفارسي إلى أوروبا. فقد كانت آسيا الصغرى هي الطريق الرئيسي لتصدير الحرير الفارسي واستيراد الأجواخ الأوروبية. فحتى نهاية القرن السادس عشر كان الجوخ الإنكليزي يصل إلى آسيا الوسطى عبر آسيا الصغرى، ويقدّر أن تجارة الترانزيت هذه وحدها كانت تدر على الخزينة العثمانية ثلاثمائة ألف دوقية ذهبية في السنة.

وهكذا فقد أمر الشاه عباس، بعد أن شنّ هجومه على العثمانيين في

سنة 1603م، بمنع تصدير الحرير عبر الدولة العثمانية وحاول أن يبيع الحرير مباشرة لأوروبا عبر المحيط الهندي، وذلك لكي يتفادى حدوث أي نقص في الذهب والفضة. ففي تلك السنة (1603م)، وصلت إلى لشبونة بعثة دبلوماسية فارسيّة تحمل معها مائتي بالة من الحرير، لكي تثبت أنّ الحرير يمكن أن يُباع بسعر أرخص فيما لو نُقل بواسطة البحر. ولكن الشاه لم يقنع بهذا إلا الإنكليز في عام 1617م، ولم تمض سنتان (1619) حتى وصلت أول كمية من الحرير الفارسي إلى إنكلترا عبر المحيط الهندي[3].

إلا أن نهاية الحرب بين الدولة العثمانية وإيران في 1618م، وإصرار الإنكليز على مبادلة جوخهم بالحرير الفارسي عوضاً عن أنْ يدفعوا بالذهب أو الفضة، سمحا للسوق العثماني أن يستمر لسنوات أخرى كمركز للاتّجار بالحرير. فقد عاود الإنكليز والهولنديون اهتمامهم بتجارة الحرير، ولذلك فقد أخذ يتطور بسرعة ميناء بندر عباس في الخليج العربي. وبالطريقة نفسها بعد انتقال التجارة الهندية إلى طريق المحيط الأطلسي، حيث كان يسيطر هناك الإنكليز والهولنديون أيضاً، أصبح الطريق التجاري الذي يربط أوروبا بآسيا الوسطى تحت سيطرة الروس. وهكذا فقد انكمشت الإمبراطورية العثمانية سياسياً واقتصادياً إلى إمبراطورية إقليمية تقتصر على آسيا الصغرى والبلقان والبلاد العربية، بل إنها لم تكن تستطيع الدفاع عن حدودها في هذه المنطقة إلا بصعوبة. فقد أخذ العالم المسيحي من كل جانب يهاجم منافذها الحيوية: البحر المتوسط، والبحر الأحمر، والبحر الأسود. وعلاوة على ذلك فقد كانت الأسباب الرئيسية للسقوط ذات طبيعة داخلية.

لقد كانت الدولة العثمانية والمجتمع العثماني حتى ثمانينات القرن السادس عشر يعطيان الانطباع بوجود انسجام وتوازن في النظام والمثل العليا، وبعبارة أخرى فقد كان هذا المجتمع غير مهتمّ بالتغيير بل لقد يريد الحفاظ على النظام القائم. وكانت الطبقة الحاكمة، بمن فيها القادة العسكريون والعلماء، يتمتعون بمداخيل كبيرة ومضمونة باستمرار. وقد أخذ إنفاقها على السلع الفاخرة يزداد باستمرار، ولم يعد السلاطين والوزراء فقط

يوصون ببناء المنشآت العمرانية الضخمة ويؤسّسون الأوقاف. ويكفي أن نذكر هنا أنَّ العملة الفضية العثمانية (الأقجة) حافظت على قيمتها مقابل الذهب لمدة سبعين سنة، مما يدل على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي. ففي سنة 1510م كانت قيمة الدوقية الذهبية تساوي 54 أقجة، وأصبحت بعد سبعين سنة تساوي 60 أقجة. وفي خدمة الدولة كان يعمل الآلاف من رجال البلاط القادة والقضاة والمدرسين والموظفين ممن يأخذون رواتب منتظمة أو يحصلون على ما تدرّه التيمارات حسب النظام المحدد للترقي. كان هذا المجتمع يتطلع بتفاؤل للمستقبل. فقد كانت الطبقة المنتجة تعرف بدقة ما يجب أن تدفعه من ضرائب، بينما كانت السلطة المركزية المنظمة بشكل جيّد تتدخل لتحمي هؤلاء في حالات التعسف المحلي. وخلال عدة قرون بقيت سجلات الدولة تضم أسماء أفراد كل الطبقات، أي إنّ الدولة كانت تسيطر بكفاءة على تركيبها الطبقي. وبالإضافة إلى هذا فقد كانت الإمبراطورية العثمانية مكتفية ذاتياً بالسلع الأساسية للسكان، لأنّ البضائع الرئيسية المستوردة كانت للرفاهية مثل: الأجواخ الأوروبية، والأقمشة القطنية، والعطور الهندية، والفراء الروسية، والحرائر الفارسية. وكان حكام الإمبراطورية يعتقدون أن بإمكانهم أن يسيطروا على العالم كلّه، ولذلك كانوا يتحدثون وسط انبهار الأجانب بهم عن إمبراطوريتهم التي ستبقى إلى الأبد.

ولكن على الرغم من هذا سيتعرض هذا الصرح العظيم بعد 20 ـ 30 سنة إلى الاهتزاز من أسسه. وهكذا فقد أخذ أولئك القادة، يعارضون سلطة السلطان، ويتصرفون خارج القانون، ويسرقون خزينة الدولة، وينهبون ثروة الشعب، الذي تنقصه الحماية بعد أن أصبحوا يعيشون وسط الاضطراب والفوضى ويعانون في سبيل تدبير وسائل العيش. ومع انتشار العنف والاستغلال والارتشاء والمفاسد الأخرى أخذ يزداد تخوّف السكان من المستقبل، بعد أن أصبح المنجمون يتوقعون انهيار الدولة. وهذا ما دفع المؤرخ المعاصر سلانيكي إلى كتابة ما يلي في معرض ندبه للفوضى العامة:

«لم تعد الرعية تُنفّذ أوامر السلطان، كما أنّ العسكر تمردوا على

سلطانهم، ولم يعد هناك احترام لممثلي السلطة، بل إنهم أصبحوا يُهاجَمون بالصفعات وليس بالكلمات فقط. كان الكل يتصرف كما يريد. ومنذ أن زاد الاضطهاد والظلم أخذ سكان الولايات في النزوح إلى إستنبول. لقد أخذ النظام القديم والانسجام يتلاشيان، ومع سقوطهما النهائي لا بد أن يحدث الانهيار بشكل مؤكد».

وكان بعض الأفراد يبررون لأنفسهم هذا المصير المحتوم نتيجة لإيمانهم بأن يوم القيامة سيحل في السنة الألف للهجرة[*]. إلا أن المؤرخ المعاصر مُطالب أن يبحث عن الأسباب في جوانب أخرى.

كان أحد الأسباب ازدياد عدد السكان. فالأبحاث الأرشيفية تدل على أنّ عدد السكان في الدولة زاد خلال القرن السادس 40% في القرى، و80% في المدن[4]. ولذلك حين أرسلت الحكومة العثمانية في عام 1570م إلى قبرص عدة آلاف من فلاّحي الأناضول الذين لا أرض ولا عمل لهم، فإنها كانت تفعل ذلك بوعي منها للازدياد الكبير في عدد السكان. وفي سجلات الدولة من النصف الثاني للقرن السادس عشر، يرد أكثر فأكثر ذكر أولئك الذين لا أرض ولا عمل لهم، الذين أصبحوا يشتهرون باسم «اللوند»، أو «طائفة الغربة». ويبدو الآن ارتباط واضح بين ازدياد عدد «اللوند» الذين لم يتمكنوا من الانتقال إلى المناطق المفتوحة، وبين ازدياد أعمال السلب والنهب في الأناضول.

وكانت الإمبراطورية العثمانية الكلاسيكية تقوم على مؤسستين أساسيتين: نظام المماليك ونظام التيمار. وقد كانت هاتان المؤسستان تحدّدان النظام السياسي والعسكري للدولة، ونظام الضرائب وملكية الأرض والتركيب السياسي والاجتماعي. وقد بدأ الفساد في هاتين المؤسستين بسرعة، في نهاية القرن السادس عشر، ولذلك فقد كان الكتّاب العثمانيون المعاصرون للأحداث يعتقدون أنّ فساد هاتين المؤسّستين إنمّا يمثّل السّبب الرئيسي في سقوط

(*) سنة ألف للهجرة كانت توافق 1591 ـ 1592م.

الدولة. وكان مبدأ هاتين المؤسستين يقوم على أنّ مماليك السلطان فقط يحق لهم تولي وظائف الدولة والخدمة في الجيش. وعلى الرغم من ذلك فقد بدأ منذ عام 1575م دخول أفراد الرعية، وبالتحديد أولئك الذين يدفعون الضرائب، في صفوفهم والتمتع بامتيازاتهم، وبالتحديد في خدمة البلاط والدولة. وهكذا انهار أساس النظام المملوكي، مما جعل المراقبين المعاصرين يعتقدون أنّ هذا هو السبب في تراجع النظام والانضباط. وهكذا فقد تلاشت سلطة السلطان، وأخذت الرعية تهجر الأراضي المزروعة، مما أدى إلى تناقص تدريجي في الضرائب العائدة للدولة.

كذلك تزعزع أيضاً نظام التيمار. فقد كان رجال الحاشية يحوّلون ما يحصلون عليه من تيمارات إلى ملكيات خاصة أو إلى أوقاف، مما أدى إلى نقص أراضي التيمار. ومن ناحية أخرى فقد أصبحت هذه الأراضي في معظم الحالات تقدم للمزارعين مقابل حصة معينة من الإنتاج. ولذلك فقد أخذ يتناقص باستمرار عدد الفرسان (السباهية)، الذين كانوا يعدون العمود الفقري للجيش السلطاني، ممن يحصلون على التيمار ويكونون مستعدين للقتال.

لقد أدرك الكتّاب العثمانيون الذين كانوا يبحثون عن أسباب الانهيار، أنّ المؤسسات التي كانت وراء النظام العثماني القديم قد فسدت، إلا أنّهم - مع ذلك - أرجعوا السبب إلى تراجع وتفتّت سلطة السلطان. فقد ذهب هؤلاء إلى السلطة المطلقة للسلطان في الماضي كان يملكها الصدر الأعظم فقط، ولكن السلاطين الضعفاء فيما بعد منحوا سلطاتهم إلى أفراد لا يستحقون المسؤولية، مما أدى إلى تشتت وحدة الإدارة العثمانية. فقد وُجد من بين هؤلاء مَنْ استغل سلطة السلطان لغايات شخصية، وهو ما أدى إلى تصاعد الاستياء نتيجة لنمو الرشوة والفساد وهكذا حسب هؤلاء الكتّاب فقد كانت الرشوة أحد الأسباب الرئيسية لضعف نظام الدولة وإدارتها.

ويبدو هنا أنّ معظم هؤلاء الكتّاب كانوا يسترشدون في تحليلهم لهذا الانهيار بمفاهيم الشرق الأدنى التقليدية للدولة والمجتمع، التي تعتبر الدولة

وسلطة الحكام متماثلتين. ولذلك فقد كان هؤلاء الكتّاب يدافعون عن تلك المؤسسات التي تضمن الوحدة والسلطة المطلقة. ومن هنا فإن الحلول التي كان يقدمها هؤلاء الكتّاب لم تتعد تلك المفاهيم، ولذلك فإن الاجراءات التي اتّخذت أدّت إلى عكس النتائج المتوقعة. فقد كان هؤلاء الكتّاب وبغض النظر عن الظروف المتغيرة، يؤكدون أنّه بإحياء «القواعد والقوانين القديمة» (أي المؤسسات العثمانية الكلاسيكية) يمكن وقف سيرورة الانهيار. إلا أن خطأ هذا الموقف لم يتضح إلا في منتصف القرن السابع عشر. فقد كانت الفكرة السياسية لتلك المرحلة، تحت تأثير النظرة الحتمية للتاريخ لابن خلدون، تؤكد أنّ دَوْرَ الانحطاط والهدم لا يمكن إلا أن يستمر، أي إنّه لا يمكن أن يُوقف بأي شكل.

ولا يمكن للمرء أنْ يتوقع من الكتّاب العثمانيين في القرن السادس عشر أن يحلّلوا كالمؤرخين المعاصرين أسباب التغيرات الجذرية في الإمبراطورية العثمانية. ولذلك لا بدَّ أولاً من تحليل الأسباب التي أدّت إلى فساد نظام التيمار.

لقد كان السباهية أصحاب التيمارات، المسلحون بأسلحة القرون الوسطى كالقوس والسيف والدرع، يؤلفون الجيش التقليدي الذي سيتجاوزه الزمن في اللحظة التي سيواجه فيها المشاة الألمان المسلحين بالأسلحة النارية. وكان السباهية يعتقدون أنهم يؤلّفون الطبقة العسكرية الحقيقية بمفهوم القرون الوسطى، ولذلك يرون أنّ استخدام الأسلحة النارية لا يليق بمفهومهم عن الشجاعة. ولأجل ذلك أخذت الحكومة العثمانية تبحث في كيفية تشكيل جيش قادر على مواجهة المشاة الألمان. وهكذا فقد راحت منذ عهد سليمان القانوني تزيد في عدد الإنكشاريين المسلحين بالأسلحة النارية. وقد وصل عدد هؤلاء في عهد سليمان القانوني إلى ستة عشر ألف إنكشاري، بينما بلغ عددهم سبعة وثلاثين ألفاً حوالي سنة 1609م. وعلى النقيض من ذلك فقد انخفض عدد السباهية من سبعة وثمانين ألفاً في عهد سليمان القانوني إلى خمسة و أربعين الفاً حوالي سنة 1609م. وبالاستناد إلى ما سجّله قوجي بك

في سنة 1630م فقد انحدر عددهم إلى ثمانية آلاف فقط.

ومع نمو هذا الجيش (القابي قولي) فقد سُمح للأتراك بالالتحاق في وحدات الإنكشارية، مما أدّى بالتأكيد إلى تقويض نظام الدَوْشيرمة/ الدفشرمة(*). وفي الوقت ذاته بدأت الحكومة العثمانية تستخدم شبان الأناضول المدربين على استعمال الأسلحة النارية بمثابة قوات مأجورة. وهؤلاء الفرسان والمشاة المعروفون باسم «السرّاجة» و «السكبان»، كانوا يتألّفون بشكل رئيسي من القرويين الذين هجروا بيوتهم في الريف بعد أن بقوا دون أرض.

ومع نهاية القرن السادس عشر أخذ أفراد الرعية في الإمبراطورية العثمانية في صنع الأسلحة النارية، ولذلك عمد الباب العالي إلى تنظيم شبان الأناضول المهرة في استخدام الأسلحة النارية في وحدات «السرّاجة» و«السكبان» التي كانت تتألف كل واحدة من مئة عنصر. وقد عمد قادتهم، الذين كانوا في الغالب من مماليك السلطان، إلى إرسالهم للقتال في أوروبا الوسطى، وأصبحوا بعد عام 1590م يشكّلون أفضل وحدات فعالة للجيش العثماني. وبعد أن أخذ الولاة أيضاً في الاعتماد عليهم في وحدات الحراسة الشخصية، فقدت التشكيلات العسكرية القديمة في الولايات مكانتها السابقة. وهكذا أصبح جيش الفرسان (السباهية) منذ ذلك الوقت يُشغّل في بناء الطرق والقلاع. أمّا التشكيلات العسكرية القديمة الأخرى مثل «اليايا» و«الفوينيك» و«المتسلمة» فقد تم حلّها أو تعيين أفرادها في مهام أخرى. وقد تركت هذه التغيرات في التنظيم العسكري الكلاسيكي، الذي كانت له مكانته المهمة في الدولة، تأثيرها العميق في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ولا يمكن هنا سوى أنْ نتعرّض باختصار إلى هذه الظواهر المعقدة جدّاً، منطلقين من التغيرات المتعلقة بمالية الدولة والضرائب التي تؤلّف أساس نظام التيمار.

(*) للمزيد حول هذا النظام الذي قامت عليه الدولة العثمانية، انظر: **دراسات ووثائق حول الدفشرمة**، ترجمة وتقديم د. محمد الأرناؤوط، إربد 1991 (المترجم).

كان لا بدَّ للدولة أن تحوز على أكبر قدر من الأموال في الخزينة المركزية لكي تدفع الراتب الشهري للإنكشارية والأجر اليومي لوحدات «السكبان». ومن أجل هذه الغاية فقد وُضعت بعض أراضي التيمار تحت الإدارة المباشرة للدولة، التي عمدت الآن إلى تأجيرها لكي تستفيد مما تدّره عليها. وعلى الرغم من ذلك فقد كانت بعض أراضي التيمار تنتقل بشكل غير شرعي إلى أيدي موظفي البلاط والحكومة، بينما كان الباقي يتحوّل إلى أوقاف. وبهذا الشكل فقد خسرت الحكومة العثمانية ما كان يردها من هذه الأراضي. ولما كانت الضرائب غير كافية فقد أصبحت الخزينة المركزية في عجز دائم. وقد أدّى تخفيض قيمة العملة الفضية في ثمانينات القرن السادس عشر، وازدياد تزييف العملة، ونقص كميات العملة المتداولة، إلى تعميق الأزمة المالية في البلاد.

وكانت الفضة المكسيكية في منتصف القرن السادس عشر قد أغرقت السوق الأوروبية، مما أدّى حينئذ إلى ارتفاع كبير في الأسعار. وقد تكرّر هذا الوضع في الإمبراطورية العثمانية خلال ثمانينات القرن ذاته، حين أصبح الذهب أرخص من الفضة. فقد أدّت الأسعار الرخيصة للذهب إلى استيراد الفضة الأوروبية إلى الدولة العثمانية. وحول حجم هذا التبادل، لدينا ملاحظة مسجلة في عام 1584م تفيد «أنّ الريالات الإسبانية المرسلة بالصناديق كانت من أكثر السلع التجارية الذاهبة إلى تركيا»[5]. وهكذا فقد غطّت العملة الفضية الأوروبية السوق العثمانية، ولم يمض وقت قصير حتى تضاعفت الأسعار. وقد أدّى هذا بالشرائح ذات الدخل المحدود كأصحاب التيمارات والجنود من الفرسان (السباهية) الذين يقبضون رواتبهم من الأوقاف، إلى أن تعاني فجأة من الفقر. وبذلك فقد أصبح الفرسان (السباهية) يفضلون ترك التيمارات على الذهاب في الحملات العسكرية الطويلة، التي كانت مكلفة أكثر بالنسبة لهم، بينما أخذ يتزايد تمرد قوات الإنكشارية في العاصمة. أمّا في صفوف موظفي الدولة، وقادة الجيش، والقضاة، فقد أخذت الرشوة بالانتشار. وقد حاولت الدولة أنْ تحدَّ من تزايد

نفقاتها بتخفيض قيمة العملة وتخفيف وزن الأقجة، إلا أن هذه الإجراءات المفزعة ساهمت أكثر في تردّي الوضع.

وبينما كان الدخل السنوي للخزينة في عام 1534م يصل إلى خمسة ملايين دوقية ذهبية، فقد قدرت بنصف قيمة الأصل في عام 1591م، منذ أن غدت معظم الضرائب تُجمع بالعملة الفضية (الأقجة). وقد أدّى هذا الانخفاض في القيمة إلى تزايد العملة المزورة، والتهريب، وارتفاع الفائدة على القروض، والمزيد من الاستغلال. وقد تردّى الوضع أكثر في بداية الحرب مع النمسا في عام 1593م، التي كان من أسبابها رغبة إستنبول في التخلص من القوات الإنكشارية الموجودة في العاصمة بإرسالهم للقتال. إلا أن هذه الحرب استمرت أكثر مما كان متوقعاً لها، ولذلك فقد أدّت نفقات القوات البرية والبحرية إلى إحداث عجز كبير ومزمن في ميزانية الدولة. وقد عمدت الحكومة العثمانية إلى زيادة الضرائب الرئيسية (زادت الجزية على سبيل المثال 4 ـ 5 أضعاف) إلا أن عائدات الدولة بقيت غير كافية. ولذلك فقد زادت أيضاً الضرائب الاستثنائية (العوارض) التي كانت غير منتظمة وحولت إلى ضرائب سنوية تدفع نقداً.

كان المبلغ الذي لا بدَّ من جمعه من خلال الضرائب الاستثنائية يُقسّم بين شعوب الإمبراطورية، التي كانت تُقسّم لأغراض ضريبيّة إلى وحدات. ففي سنة 1576م ألزمت كل وحدة بدفع خمسين أقجة، بينما ارتفع هذا المبلغ في سنة 1600م إلى مائتين وثمانين أقجة. وقد أصبحت الآن الضرائب النقدية المصدر الرئيسي لعائدات الدولة، مما أدّى إلى تثوير النظام الضريبي. وفي الواقع لقد كان التّحول من الضريبة العينية إلى الضريبة النقدية خطوة تقدمية، إلا أن الضريبة في حدّ ذاتها أصبحت عبئاً على شعوب الدولة، وخاصة على المسيحيين، مما أدّى إلى انتشار الاستياء في كل الأرجاء.

لم تؤد الإجراءات التي اتّخذت حينئذ لعلاج الأزمة المالية للدولة إلاّ إلى الفشل. ومن الأمثلة على ذلك منح الولاة الحق في جمع الضرائب المحلية لتجنيد قوات «السكبان»، إلا أن هذا شجّع بعض صغار القادة

العسكريين وحتى قادة «السكبان» و«السرّاجة» على التصرف بشكل مستقل ونهب الشعب لحسابهم الخاص. وحين كانت الدولة تعجز عن دفع مستحقات هذه القوات بعد مشاركتها في الحملات العسكرية، أو تسرّحها من الخدمة، كانت مجموعات من هذه القوات تجوب الأرياف وتقطع الطرق لنهب البضائع والأموال. وهكذا فقد وُجد الأناضول في وضع مشابه لما كانت عليه فرنسا بعد حرب المئة عام، حيث كانت تقوم بالنهب الوحدات العسكرية المسرّحة من الخدمة.

وقد اتّخذت الحكومة العثمانية إجراءات صارمة ضد قطاع الطرق الذين اعتبرتهم «جلالية» أي متمردين على الدولة. ولأجل القضاء عليهم فقد سمحت الحكومة في بداية الأمر للسكان في أنْ يشكّلوا وحدات أمن محلية، إلا أن هذا زاد في تردي الوضع لأن هذه الوحدات كانت تتعاون تقريباً باستمرار مع «الجلالية». وفي نهاية الأمر كان لا بدَّ للحكومة أن تستعين بقوات «السكبان» و«السرّاجة» المسلحة بالأسلحة النارية. وبالإضافة إلى الفرسان، الذين صودرت تيماراتهم أو لم تعد التيمارات التي في حوزتهم تعطي ما يكفيهم من دخل، فقد انضمَّ أيضاً البدو الطامعون في الغزو والسلب إلى المتمردين من قوات «السكبان» و«السرّاجة». وهكذا فقد وصل عدد هؤلاء المتمردين في نهاية عام 1598م إلى حوالي عشرين ألفاً بقيادة قره يازجي النشيط. وفي سنة 1602 تمكنت أخيراً القوات الحكومية بصعوبة من هزيمة قره يازجي، مما أدى إلى تشتّت رجاله في كل أرجاء الأناضول. وقد اضطرّ حينئذ أغنياء الأناضول إلى الهجرة باتّجاه البلقان والقرم وإيران والبلاد العربية. ونتيجة لذلك فقد هُجرت الأراضي الزراعية وانتشر الجياع وأعقب ذلك المجاعة التي أزهقت أرواح السكان، وخسرت خزينة الدولة المزيد من العائدات.

وهكذا فقد أوصل المتمردون خلال سنوات 1595 ـ 1610م الأناضول إلى خراب. وقد استغل الشاه عباس في سنة 1603م هذه الفوضى العارمة لشن هجوم مضاد، تمكّن معه من إبعاد القوات العثمانية عن الأقاليم الفارسية

السابقة في الأناضول. ولم يكن في وسع الحكومة العثمانية حينئذ مواجهة إيران قبل التخلّص من «الجلالية» في الأناضول بواسطة كل ما لديها من قوات. وهكذا فقد مُني جان بولاد أوغلو زعيم «جلالية» الأناضول خلال 1607 ـ 1610م بالهزيمة أخيراً، حيث أعدم الآلاف من أتباعه بينما فرّ الكثيرون إلى سوريا والعراق.

في ذلك الوقت أصبحت السرقة ظاهرة عامة، وقد أدّت الضرائب الثقيلة والفساد وانعدام الأمن إلى انفجار أولى التمردات الكبيرة في وسط الرعية.

لقد تزامنت فترة «الجلالية»، مع الأزمة المالية الكبرى، وجرفت الدولة العثمانية إلى الانهيار الذي لم تستطع الشفاء منه ألبتة. وهكذا كتب السفير البريطاني في إستنبول 1607م: «يبدو لي أنّ الإمبراطورية التركية تعيش انهيارا عظيما». وقد تكررت مثل هذه الفوضى مرة أخرى في القرن السابع عشر، وخاصة خلال الحروب.

وبسبب انتفاضات «الجلالية» تمركزت القوات الإنكشارية في الولايات، حيث تشكّلت منهم طبقة جديدة لها مكانتها العليا. وكان الإنكشاريون مع فرسان (سباهية) السلطان هم القوات النظامية الرئيسية المستخدمة ضد «الجلالية»، وقد تركزوا في المدن الكبرى والصغرى. ومع تزايد عددهم انضموا إلى العلماء وأصحاب الحرف (الأصناف) والتجار باعتبارهم أكثر الطبقات نفوذاً في مجتمع الولايات، واستغلوا وضعهم لكي يثروا بسرعة بواسطة جمع الضرائب من الفلاحين. وكانوا يحصلون على مساحات واسعة من أراضي الدولة بأساليب مختلفة، ويحوّلون الفلاحين الموجودين فيها إلى مزراعين بالمحاصصة. ونظراً لأنّ سلطة الدولة كانت تضعف في الولايات، فقد كانت قوة هؤلاء تزداد وضوحاً، حتى إنّ هذه الطبقة كرست سلالات محلية حاكمة برزت في الولايات، وشكّلت شريحة اجتماعية، مسيطرة خلال القرن الثامن عشر.

وكانت الامتيازات التي تتمتع بها قوات القابي قولي، أي القوات

العسكرية الدائمة للدولة التي تحصل على رواتب، قد زادت أكثر من التنافس بين هذه القوات وبين قوات «السكبان» و«السرّاجة». بل إن بعض القوات الأخيرة كانت تتنكّر بزي القابي قولي، حتى أصبح في كل أرجاء الدولة (وخاصة في الأناضول) آلاف مؤلفة من المقاتلين الذين يعلنون انتسابهم إلى الإنكشارية. أمّا الآخرون في قوات «السكبان» و«السرّاجة» فقد كانوا يجتمعون حول قادة التمردات ويهاجمون دون رحمة قوات القابي قولي. وقد تمكن هؤلاء بقيادة عباس محمد باشا من السيطرة على شرق الأناضول كله خلال سنوات 1623 ـ 1628م.

لقد انحلت المؤسّسات الأساسية للإمبراطورية العثمانية الكلاسيكية تحت تأثير أوروبا الجديدة، ولم يتمكّن العثمانيون من التكيّف مع الظروف المتغيرة، وفشلوا في فَهْم مشاكل الاقتصاد الحديث، ولذلك بقوا مطوقين بالأطر التقليدية لدولة الشرق الأدنى. وإزاء الاقتصادات الماركنتالية للقوى الأوروبية المعاصرة حافظ الساسة العثمانيون على سياسة الأسواق الحرة، وبقي اهتمامهم الرئيس يتركز حول توفير ما تتطلّبه السوق الداخلية من سلع ضرورية. ولعجزهم عن رسم سياسة اقتصادية شاملة للدولة لم ينتبه أولئك الساسة للخطر الكامن في الوكلاء الأجانب الذين كانوا يمنحونهم الامتيازات التجارية، إلى أن أصبح هؤلاء الأوروبيون يسيطرون حتى على تجارة الترانزيت بين الموانئ العثمانية للبحر المتوسط منذ النصف الثاني للقرن السادس عشر. وقد بقيت الحكومة العثمانية، المقيّدة بالمفاهيم التقليدية، تشجع استيراد البضائع إلى الدولة بينما كانت تعرقل تصدير البضائع منها. وفي هذا الإطار كانت الحكومة تفرض نسبة واحدة من الضرائب سواء على البضائع المستوردة أو المصدرة، وتمنع تصدير بعض السلع، إن كان ذلك يسبّب عجزاً في السوق الداخلي. ومع الحفاظ على القيود ضمن نظام الحِرَف (الأصناف) فقد عرقلت الحكومة العثمانية أيضا تطور بعض فروع الإنتاج والتصدير.

وهكذا بينما كانت أوروبا الإنسانوية الآخذة في تطورها السريع تتحرر

من كل الأشكال القروسطية، استمرت الإمبراطورية العثمانية في التمسك أكثر بالأشكال التقليدية لحضارة الشرق الأدنى. ففي عهد سليمان القانوني، حيث وصلت المؤسسات إلى ذروة كمالها، سادت الإمبراطورية العثمانية نظرة إعجاب بما لديها مما جعلها تنغلق على نفسها أمام المؤثرات الخارجية. وحتى حين كان يضطر العثمانيون إلى الأخذ ببعض الاكتشافات في المجال التقني والطبي والمالي فإنهم كانوا يفعلون ذلك لأهداف عملية عسكرية ولغايات تطبيقية أخرى. فهم لم يقطعوا أبداً صلاتهم مع قيم وتصورات وثقافة حضارة الشرق الأدنى، القائمة على الشريعة، ولم يرغبوا أبداً في فهم العقلية التي ابتكرت الأجهزة والمناهج الأوروبية. ومنذ بدايات القرن الخامس عشر كان هناك مراقبون أوروبيون يحاولون بموضوعية أنْ يعرّفوا بالدولة العثمانية والدين والثقافة فيها[6]، بينما كان العثمانيون يثقون بتفوقهم الديني والسياسي ويغمضون عيونهم عن العالم من حولهم.

وهكذا فقد أدّى التطور الاقتصادي العسكري لأوروبا، والأزمة العميقة التي لحقت بالإمبراطورية العثمانية في العقد الأخير من القرن السادس عشر، إلى إحداث تغيرات جذرية فتحت المجال لعهد جديد من تاريخها. فقد انهارت المؤسسات الكلاسيكية لدولة الشرق الأدنى، وأدّت محاولات الدولة إلى التكّيف مع الظروف الجديدة إلى أنْ تهتزَّ من جذورها. وهكذا حين سادت فترة هدوء نسبية في منتصف القرن السابع عشر، بدت الإمبراطورية العثمانية في جوهرها مختلفة عن تلك التي كانت موجودة بكل عام 1600م.



القسم الثاني

الدولـــة



الفصل السابع

بروز السلالة العثمانية

تذكر السجلات التاريخية أنّ الغازي عثمان، مؤسس السلالة العثمانية، كان يتزعم التركمان شبه الرحل، ويقاتل تحت قيادة أمير قسطموني في المناطق الحدودية. أما كيف تمكن من تأسيس سلالة حاكمة فهذه قضية تاريخية مركزية.

فحسب التقاليد المحلية للمنطقة التي نشأ بها عثمان كان لا بدَّ له كي يصبح زعيماً مستقلاً لإمارة سلجوقية حدودية، من أنْ يحقق نصراً كبيراً ضد المسيحيين، حتى يحصل من السلطان السلجوقي على لقب «بك» . وحسب الروايات العثمانية فقد تمكن عثمان من فتح قلعة بيزنطية مهمّة، فمنحه السلطان السلجوقي بعد نصره لقب «بك»، وأرسل إليه الشارات المميزة للسلطة: خلعة التكريم والعلم والحصان والطبل. وتحاول الروايات هنا أن تبيّن أنّ سلطة عثمان كانت لها أصول إسلامية شرعية. وهكذا تقول هذه الروايات إنّ عثمان أصبح مستقلاً بعد انتصاره المجيد في معركة بافيون Baphaeon في عام 1301م، حيث ذكر اسمه في الخطبة حينئذ. إن هذا التفصيل قد أُضيف لاحقاً، وهو مختلق لإضفاء الشرعية على السلالة العثمانية الحاكمة، ولكن لا شك في أنّ هذا الانتصار في معركة بافيون كان أهم حقيقة في بروز عثمان إلى المشهد التاريخي.

وفي الوقت نفسه هيمنت طرق الدراويش على الحياة الروحية في المناطق الحدودية، وفيها يتضح الدافع وراء إضفاء الطابع الصوفي على السياسة العثمانية. فالسجلات المبكرة توضح أن عثمان حصل على بركة

الشيخ أدَ بالي، الذي كان بالتأكيد زعيم جماعة الآخية. وقد قدّم الشيخ أدَ بالي سيف الغزاة لعثمان بعد أن تنبأ له بأن خلفاءه سيحكمون العالم. ومن ناحية أخرى فقد دلّل عثمان على بعد نظره بزواجه من ابنة الشيخ أدَ بالي، الرجل الأكثر تأثيراً في المناطق الحدودية.

وحين توفي عثمان عقد اجتماع في زاوية ابن أخ الشيخ أدَ بالي (حسن آخي) لاختيار خلف له. وقد أنشأ أورخان وابنه سليمان لاحقاً مئات الأوقاف في المناطق المفتوحة للآخية والدراويش، مما يثبت أنّ الآخية لعبوا دوراً مهماً في تأسيس الدولة والسلالة العثمانية. ويُعتبر أورخان المؤسّس الحقيقي للقوة العثمانية، إذ إنه حمل لقب سلطان وسكّ أوّل عملة عثمانية لتأكيد استقلاله.

وعندما أخذت الإمارات الأناضولية الصغيرة تقرّ بسيادة مراد بن أورخان، بادر هذا إلى حمل لقب «خداوندكار» (إمبراطور) و «السلطان الأعظم» وهما من ألقاب السلطان السلجوقي، مما يدل بوضوح على طموحه بأن يصبح إمبراطوراً. أمّا وريثه بايزيد الأول فقد كان أول سلطان عثماني أطلقت عليه المصادر الغربية المعاصرة لقب «إمبراطور». وقد طلب في عام 1395م من الخليفة العباسي في القاهرة أن يمنحه لقب «سلطان الروم» وهو اللقب الخاص بسلاطين السلاجقة في الأناضول. إلاّ أنَّ تيمورلنك سرعان ما أثار مسألة حقوقه، في الأراضي المغولية السابقة في الأناضول، وطالب الزعيم العثماني، الذي كان يعتبره مجرد بك (أمير) لإمارة حدودية، أن يخضع له. وقد أثار هذه المسألة مرّة أخرى شاهرخ بن تيمورلنك، إلا أن العثمانيين ردّوا عليه بإبراز شجرة نسبهم التي تدل على أنهم ينحدرون من الخانات القدماء لآسيا الوسطى، وتثبت أنهم أحفاد أوغوزخان الأسطوري. وخلال هذه الفترة كان العثمانيون يعملون بوعي على إحياء واقتباس التقاليد التركية لآسيا الوسطى. وهكذا يكتب المؤرخ يازجي أوغلو المعاصر للسلطان مراد الثاني: «عقد أرطغرل من عشيرة قايي وابنه عثمان بك اجتماعاً مع بكوات الحدود. وبعد أن تبادلوا المشورة فيما بينهم وتذاكروا عادات أوغوز

اختاروا عثمان خانا». وبهذا الشكل اتحد المفهوم الآسيوي الوسيط للخان مع المفهوم الإسلامي للسطان كزعيم للغزاة.

أمّا محمد الثاني فقد أصبح بعد فتح القسطنطينية أعظم حكام المسلمين. فقد رأى فيه العثمانيون أعظم عاهل إسلامي منذ الخلفاء الراشدين، في الوقت الذي كان العالم الإسلامي يرى في الجهاد أهم مصدر للقوة والهيبة. فقد كان محمد الفاتح يعتبر نفسه مجرد مقاتل باسم كل المسلمين: «كل هذه المعاناة في سبيل الله. إن سيف الإسلام في أيدينا. لو لم نختر أن نتحمل هذه المعاناة لما استحققنا لقب «غازي». إننا سنشعر بالخجل أمام الله في يوم الحساب»[1]. وفي الرسالة التي وجهها إلى السلطان المملوكي يخبره فيها بفتح القسطنطينية كتب محمد الفاتح: «إن مسؤوليتكم تكمن في أن تبقوا طرق الحج مفتوحة أمام المسلمين، بينما يكمن واجبنا في تقديم الغزاة».

ومع سيطرته على القسطنطينية ، عاصمة الإمبراطورية الرومانية الشرقية، اعتبر محمد الثاني نفسه الوريث الشرعي الوحيد للإمبراطورية الرومانية. وينقل لنا هنا جاكومو دي لانغوشي ما قاله محمد الثاني: «الإمبراطورية العالمية لا بدّ أنْ تكون واحدة، بدين واحد وعاهل واحد، ولا يوجد مكان أنسب من إستنبول لتحقيق هذا الأمر»[2]. لقد اطّلع محمد الثاني في بلاطه على التاريخ الروماني على يد العلماء اليونان والمفكرين الإيطاليين. ويقول أحد الشعراء اليونان (جورج ترابزونتسكي G. Trapezuntski) في قصيدة له ما يلي:

لا يشك أحد في أنه إمبراطور الرومان.

فمن يسيطر على عرش الإمبراطورية

هو الإمبراطور الشرعي

لأن القسطنطينية هي قلب الإمبراطورية الرومانية[3].

وادّعى الفاتح أنه قد اتحدت في شخصه التقاليد الإسلامية والتركية

والرومانية كعاهل عالمي. وفي إطار هذا الطموح لجعل إستنبول مركزاً للإمبراطورية العالمية، عيّن محمد الثاني في عام 1454م جيناديوس بطريركاً على الروم الأرثوذكس، وجلب إلى عاصمته بطريرك الأرمن وحاخام باشي اليهود.

وخلال عهد السلطان سليم الأول تغيّر بشكل جذري مركز السلطان العثماني. فبعد أن ضمّ سليم الأول إلى دولته سوريا ومصر والحجاز، قلب الخلافة في السابق، أصبح أكثر من مجرد سلطان ـ غازٍ في طرف العالم الإسلامي. فقد مُنح في ذلك الوقت لقب «حامي الحرمين» و «راعي طرق الحج» اللذين كانا أهم من لقب «الخليفة» الذي كان يحمله آنذاك أي حاكم مسلم. ومع أنّ سليم الأول جلب معه إلى بلاطه في إستنبول مخلفات النبي ﷺ، التي كانت تعتبر من شارات الخلافة، إلا أنه ليس من الصحيح أنّ الخليفة العباسي المتوكل قد تخلّى للسلطان سليم عن الخلافة أو أنّ السلطان سليم قد ادعى أنه خليفة كل المسلمين بالمفهوم التقليدي. فحسب السنة لا بدَّ للخليفة أنْ ينحدر من قريش، قبيلة النبي ﷺ، كما أن المفهوم التقليدي لوجود خليفة واحد لكل العالم الإسلامي قد فقد قيمته منذ القرن الثالث عشر الميلادي.

أمّا السلطان سليمان الأول، الذي مال إلى ادعاء «الخلافة العظمى»، وحمل لقب «خليفة المسلمين»، فقد كان يرغب بذلك أنْ يؤكد تفوّقه على بقية الحكام المسلمين وحمايته للإسلام. وقد خطّ شريف مكة في رسالته لسليمان الأول، التي يهنئه فيها بمناسبة وصوله إلى العرش، أنّ نجاحه في الجهاد جعله يتفوق على كل الحكام المسلمين. لقد بقي على الدوام سلاطين آل عثمان سلاطين ـ غزاة، إلا أنهم وسعوا فكرة الغزو لكي يجعلوا كل العالم الإسلامي تحت حمايتهم. وبعبارة أخرى فقد أغنى هؤلاء مؤسّسة الخلافة بمعنى جديد بعد أن أقاموها على مفهوم الغزو/الجهاد وليس على أساس التعاليم التقليدية.

لقد كان العالم الإسلامي يرى في العثمانيين القوة الوحيدة القادرة على

حمايته من هجوم الغرب المسيحي، ولذلك فقد قبل دون تردد الحكم العثماني. ففي سنة 1517م، حين كان السلطان سليم لا يزال في القاهرة، اقتحم أسطول برتغالي البحر الأحمر بهدف الهجوم على جدة ومكة المكرمة. وعلى حين استعد شريف مكة للجوء إلى المرتفعات المجاورة حاملاً معه ثروته، طلب سكّان الحجاز من أمير البحر العثماني سلمان ألا يتخلى عنهم. وقد أرغم سلمان الأسطول البرتغالي على الانسحاب. وفي منتصف القرن السادس عشر توجّه حكّام مسلمون من سومطرة والهند إلى السلطان سليمان طلبا للمساعدة ضد البرتغاليين، حيث دعوه في رسائلهم «حامي الإسلام». وقد وجّه أيضاً خانات تركستان رسائل مشابهة يطلبون فيها من السلطان ألا يسمح للروس باحتلال حوض الفولغا وقطع اتّصالهم بالأماكن المقدسة عبر القرم. وكان لا بدًّ للسلطان مِنْ أنْ يرسل حملة إلى الهند وأخرى إلى حوض الفولغا لكي يبقي طرق الحج مفتوحة كما كان يقول. ومن الطبيعي أن يستثمر سلاطين آل عثمان مثل هذه الحالات لدعم تفوقهم السياسي. ولكن لم يعمد هؤلاء إلى إحياء الفهم التقليدي للخلافة، وذلك لأسباب الملاءمة السياسية، إلا في القرن الثامن عشر فقط.

إن ما كان يدفع السلطان سليمان ليعتبر نفسه «حامي العالم الإسلامي» كان يمثّل أحد جوانب سياسته العالمية. فقد رفض أن يعترف بحق شارل الخامس في أن يحصل على لقب «إمبراطور»، معتبراً إيّاه ملك إسبانيا فقط، وأخذ يؤيّد كل قوة تعارض حق هذا العاهل في أن يحكم كل الغرب المسيحي.

الوصول إلى العرش

خلال ستة قرون قدّمت الأسرة العثمانية ستة وثلاثين عاهلاً، ولذلك لا يمكن أن نتصور هذه الإمبراطورية بدون سلالة آل عثمان. ففي إنكلترا ـ على سبيل المثال ـ لم يكن تغيير السلالة الحاكمة ليؤدي إلى انهيارها كدولة، ولكن بدون الأسرة العثمانية لا يمكن أن يكون هناك وجود للإمبراطورية العثمانية.

وبموجب التقاليد الإسلامية يجب أنْ يكون السلطان ذكراً، في سن الرشد، وأن يتمتع بعقل سليم، بينما لم تكن هناك أية أسس أو قواعد لوراثة العرش. وحسب المعتقدات التركية القديمة فقد كان تعيين السلطان بيد الله، ولذلك فقد كان إصدار أي قانون لتحديد وريث للسلطان، أو أية محاولة لخلع السلطان من العرش، تعتبر مخالفة لرغبة الله. وهكذا فقد خاطب السلطان سليمان الأول ابنه بايزيد، الذي حاول الوصول إلى العرش بواسطة التآمر، بالقول: «في المستقبل يجب أنْ تترك كل شيء لله، لأن الله ـ وليس الإنسان ـ هو الذي يقرر مصير الممالك وحكومتها، فإذا اختارك الله أن تخلفني في عرش السلطنة فلا يمكن لأي انسان أن يعرقل ذلك». إلا أن كل أمير عثماني كان بإمكانه أن يصبح سلطاناً شرعياً فيما لو تمكن أن يسيطر على عاصمة السلطنة وخزانة الدولة وملفات الوثائق، وأن يكسب تأييد الإنكشارية والعلماء والكتّاب وكبار رجال البلاط. وفي واقع الحال أصبح تأييد الإنكشارية العامل الرئيس للوصول إلى العرش منذ عام 1421م.

كانت نتيجة الصراع بين الإخوة على العرش تُعتبر حكماً إلهياً. وكان

الأمراء الذين يخسرون في هذا الصراع يلجأون إلى الدول المعادية، ولذلك فقد كانت الإمبراطورية العثمانية تواجه باستمرار خطر الحروب الداخلية. لقد كانت هذه الحقيقة في ذهن السلطان محمد الفاتح حين شرّع في «قانون نامه» أصدره ما كان يُمارَس منذ بداية الإمبراطورية: «يمكن لأي من أبنائي، الذي سيهبه الله السلطنة، أنْ يتخلص من إخوته لأجل مصلحة الدولة، وهو ما تقرّه غالبية العلماء». إلا أن هذا الحل لم يمنع بدوره الحروب الأهلية، لأن السبب الرئيسي وراءها كان يكمن في التقاليد التركية القديمة التي كانت تقضي بإرسال أبناء السلطان بعد البلوغ (حسب الشريعة الإسلامية يتم البلوغ في الثانية عشرة) مع مؤدبيهم حكاماً إلى العواصم الإدارية القديمة في الأناضول، حيث أنشأوا هناك القصور والإدارات المشابهة كما في العاصمة. وعلى حين كان الأمراء في عصر السلاجقة مستقلين بالفعل في ولاياتهم، عمد العثمانيون لهذا السبب إلى أنْ يختاروا بكل حرص من البلاط المؤدبين والإداريين الآخرين الذين كانوا يتصرفون حسب أوامر السلطة المركزية. وكان الأمراء يتلقون العائدات المحددة لهم فقط ويخضعون لرقابة دقيقة.

كان هؤلاء الحكام الأمراء يحاولون خلال حياة آبائهم أن يحصلوا على ولاية قريبة من العاصمة، ويكسبوا دعم البلاط وقوات القابي قولي. وفي بعض الأحيان كان نفاد صبرهم يؤدي إلى حرب داخلية. فقد حمل سليم الأول في 1511م السلاح ضد إخوته، كما أنّ السلطان سليمان الأول أعدم ولديه مصطفى (1553م) وبايزيد (1561م) بعد أن تمرّدا على حكمه. وقد عمد سليم الثاني (1566 ـ 1574م) ومراد الثالث (1574 ـ 1595م)، بعد أن استخلصا العبرة مما حصل، إلى إرسال أكبر أولادهما فقط كولاة. فقد كان كل واحد منهم بعد وفاة والده يصل إلى العرش دون مقاومة تذكر، من إخوته الذين كانوا يعزلون في البلاط. ومع تولي مراد الثالث للسلطنة قام أولاً بخنق خمسة من إخوته. أمّا محمد الثالث (1595 ـ 1603م) فقد أعدم تسعة عشر أخاً من إخوته، كما ألغى القانون الذي يقضي بتعيين الأمراء

ولاة. وعوضاً عن هذا فقد أمر حينئذ بتحديد إقامتهم داخل غرف مخصصة لهم في جناح «الحريم» داخل البلاط، تلك التي عرفت باسم «الأقفاص». وقد حُظِر حينئذ على هؤلاء الأمراء الخروج من «الأقفاص» أو الزواج. ونتيجة للخوف من القتل، فقد أصبحت غالبية الأمراء تعاني من اضطرابات نفسية. وهكذا حين دُعي سليمان الثاني (1687 ـ 1691م) لتولي العرش أخذ يشكو حاله أمام كبار الشخصيات في البلاط التي جاءت كي تخرجه من «القفص»: «قولوا لي إذا كان أجلي قد حان. اسمحوا لي بالصلاة، ثم نفذوا فيّ ما قررتم. إنني هنا منذ طفولتي، منذ أربعين سنة. من الأفضل الموت بسرعة على الموت ببطء كل يوم. نعاني هنا من الرعب لكي نتنفس فقط»[1]. وهكذا سُحب سليمان بصعوبة من «القفص» لكي يوضع على العرش آنذاك.

كان الأمراء من قبل يتصارعون على العرش في الولايات بشكل مكشوف، بينما كانت الخسارة في هذا الصراع تُعتبر من مشيئة الله. لم يكن نظام «القفص» ينسجم مع التقاليد التركية القديمة، ولذلك يبدو أن هذه التقاليد فقدت قيمتها في نهاية القرن السادس عشر وأصبح السلطان رمزاً للسلطة والسلطنة التي لا تقبل التجزئة.

إلا أنّ مكائد البلاط، وخاصة من أمهات السلاطين، أخذت تلعب دوراً مهماً في حياة السلطنة. ومع أنّ الرأي العام لم يكن يتقبل قتل الأطفال الأبرياء، إلا أن وصول محمد الثالث إلى العرش قد صاحبه خروج تسعة عشر نعشاً لإخوته من القصر وذلك بعد تشييع والده، مما جعل أحد المؤرخين المعاصرين يقول: «لقد وصلت إلى مسامع الملائكة في السماء آهات وتنهدات سكان إستنبول». وبعد وفاة محمد الثالث جاء إلى العرش ابنه الأكبر أحمد الأول (1603 ـ 1617)، الذي أخذ بنصيحة مستشاريه ولم يقتل أخاه الأصغر مصطفى الذي كان يعاني من قصور عقلي. إلا أن مصطفى أصبح هو السلطان الجديد بعد وفاة أحمد، لأن أولاد أحمد الأول كانوا أطفالاً. ومع ذلك لم يبق السلطان مصطفى في الحكم سوى ثلاثة أشهر، إذ إنه أبعد بعد ذلك لصالح ابن أحمد، عثمان الثاني (1618 ـ 1622).

وعلى عكس ما جرى مع مصطفى، فقد استمر الصراع على العرش بين الأمراء خلال القرن السابع عشر. وهكذا فقد حرص السلطان عثمان الثاني قبل حملته على بولونيا أنْ يستصدر فتوى تبيح له قتل أخيه الأكبر محمد. إلاّ أنّ عثمان الثاني قُتل في 1622 على يد الإنكشارية ليعود مرة أخرى عمه مصطفى إلى العرش. ولكن مصطفى لم يبق طويلاً إذ أُبعد مرة أخرى ليتسلم العرش الأخ الآخر لعثمان، مراد الرابع (1623 ـ 1640). وقد قام مراد الرابع حينئذ بقتل ثلاثة من إخوته، بينما حافظ على حياة الرابع (إبراهيم) لأنه لم يكن له ولد. وبالفعل فقد أصبح إبراهيم السلطان الجديد بعد وفاته. وحين تولى محمد الرابع العرش في السابعة من عمره (1648 ـ 1687) حافظ على أخويه سليمان وأحمد. وهكذا فقد تولى سليمان العرش بعد إبعاده ، وخلفه بعد وفاته أحمد الثاني (1691 ـ 1695). ولم يقم هذا السلطان بقتل أولاد السلطان محمد الرابع، الذين سيتولون العرش فيما بعد: مصطفى الثاني (1695 ـ 1703) وأحمد الثالث (1703 ـ 1730). وهكذا لم تعد وراثة العرش تنتقل من الأب إلى الابن، بل أصبحت تعتمد على أكبر أعضاء الأسرة سناً، وبقيت على هذا النحو دون وجود قانون ينظم ذلك حتى إعلان الدستور الأول في عام 1876م.

ومع وفاة السلطان كانت كل التعيينات والتنظيمات القانونية تعتبر لاغية، إلى أن يقوم السلطان الجديد بتثبيتها. وحتى يثبت السلطان الجديد سلطته كانت قوات الإنكشارية لا تأبه لأحد وتقوم بالسلب والنهب؛ وفي بعض الأحيان كان خلوّ العرش يستمر أسبوعين، ولذلك فقد كان البلاط يحرص على إخفاء وفاة السلطان إلى أنْ يتمّ تنصيب السلطان الجديد. وبالطبع فقد انتهى هذا الأمر مع الأخذ بنظام «القفص».

لقد وصف لنا المؤرخ سلانيكي وصول محمد الثالث إلى العرش في سنة 1595م، وهو ما يفيدنا في تصور كيفية تنصيب السلطان الجديد. فحين توفي مراد الثالث أخفت والدة السلطان الواقعة، وأخبرت فقط ابنها محمداً، الذي كان حينئذ حاكماً على مغنيسة Mansia . جاء محمد بسرعة إلى

إستنبول، وما إن دخل البلاط حتى كانت طلقات المدفعية في المدينة تعلن عن وصول سلطان جديد إلى العرش. وقد وزّع حينئذ في الجوامع الأمر الذي ينص على ذكر اسم محمد في الخطبة. وبهذه المناسبة دعي أعيان الدولة إلى البلاط ليعبّروا بعد الصلاة عن إخلاصهم للسلطان في جوٍّ مهيب. وبينما كان السلطان يجلس على العرش وهو يرتدي عباءة الحداد أمام بوابة السعادة، في مدخل البلاط الداخلي، كان الجاوشية يحيونه ويهتفون له «أيها السلطان، لتعش أنت وسلطنتك ألف سنة». وفيما بعد كان رجال الدولة والعلماء وقوّاد القابي قولي يقتربون منه واحداً بعد الآخر وينحنون أمام العرش، وهم يقسمون له على أن يكونوا مخلصين. وبعد هذا خلع السلطان زي الحداد، ثم شارك في مراسيم تجهيز وتشييع والده. أما أفراد أسرة السلطان الراحل، وهن سبع وعشرين ابنة وسبع نساء حوامل وعدد من الجواري كن يشاركن السلطان فراشه، فقد أُرسلوا إلى البلاط القديم مع مؤدبيهم وخصيانهم. وقد احتلَّ الموظفون الذين رافقوا العاهل الجديد من مغنيسا إلى العاصمة، أهم المناصب في البلاط. وبعد ثلاثة أيام من تنصيب السلطان الجديد تمَّ إخراج 1,300,000 دوقية ذهبية من الخزانة الداخلية لتوزّع باسم «البخشيش» المألوف في مثل هذه الحالة. وقد وُزّعت هذه الأموال على جيش السلطان، حيث لحق الإنكشارية منها خمسمائة وخمسون ألف دوقية ذهبية (بعد تنصيب سليم الثاني تمّ توزيع «البخشيش» على الجيش بواقع ألفي أقجة لكل فارس سباهي وألف أقجة لكل إنكشاري). أما قدماء الخدم في الخدمة الداخلية فقد كوفئوا بتعيينهم في مراكز خارج البلاط. وحين حلّت أول جمعة قام السلطان الجديد بتأدية صلاة الجمعة في جامع آيا صوفيا، لكي تتمكن الرعية من مشاهدته.

كانت أول مهمة باشرها هي تشكيل الحكومة. وهكذا فقد قام السلطان بتعيين فرهاد باشا في منصب الصدارة العظمى، وغيّر الدفتردارية (المفتشين الماليين)، بينما عيّن معلّمه وزيراً. وبعد أسبوعين من تنصيب السلطان الجديد ذهب محمد الثالث بصحبة الوزراء، وبمراسيم مهيبة إلى القرن الذهبي، لزيارة

ضريح أيوب الأنصاري، أحد صحابة النبي ﷺ، حيث قبّل هناك سيف عثمان ووزّع القرابين على الفقراء. وفي طريق عودته زار السلطان قبور أجداده (سليم الأول، محمد الثاني، الأمير محمد، سليمان الأول، وبايزيد الثاني). وقد تضمنت احتفالات التتويج إقامة الصلوات وتوزيع الصدقات.

ومع إتمام البيعة كان السلطان يُعتبر سلطاناً شرعيا. وفي الحقيقة إنّ البيعة مؤسسة إسلامية قديمة، كانت ترمز إلى قبول الخليفة الجديد وإلى تقديم الولاء له، وذلك من قبل جماعة تمثل كل المسلمين. وكان كل سلطان عثمانيّ جديد، يعلم الحكام الأجانب بمناسبة تنصيبه، ويرسل الفرمانات إلى ولاته وقضاته في دولته، وعادة ما تتضمّن النص المألوف:

«بفضل الله توليت السلطنة. لقد تسلّمتُ اليوم عرش السلطنة الذي آل إليّ من أجدادي، وذلك بتأييد كامل من الوزراء والعلماء وكل طبقات الشعب من أعلاها إلى أدناها. لقد تُليت الخطبة باسمي وسُكّت العُمْلة باسمي، وحالما تتسلمون هذا الفرمان أبلغوا الرَّعية في كل المدن والبلدات عن تسلّمي العرش، وليذكروا اسمي في الخطبة في الجوامع، ولتطلق المدفعية طلقاتها، ولتزين المدن والبلدات بشكل مناسب».

وبعد ذلك كان يتمّ باسم السلطان الجديد تجديد كل شهادات الألقاب، وإجراء إحصاء مسحيّ جديد يبيّن مصادر الضرائب في كل الدولة، ووضع كل الرّعية والاستثناءات الضريبية.

كان يشارك في اختيار من يتولّى العرش أطراف قوية متنوعة في الدولة، كالقوات الحدودية، والقوات الإنكشارية والعلماء، وجماعات البلاط. وفي هذه الحالة كانت جماعات الآخية تلعب دوراً مهماً، حين كانت الإمبراطورية عبارة عن إمارة حدودية، بينما تولى هذا الدور قادة المناطق الحدودية خلال المرحلة الانتقالية 1402 ـ 1413م. وفيما بعد واجه مراد الثاني تحدياً من عمه وأخيه، إلا أن مراد الشاب تمكّن بدعم الإنكشارية وتأييد الشيخ أمير سلطان بورصة، والقوات الحدودية من الانتصار على منافسَيه. وفي سنة 1446م قام

الإنكشارية بتحريض من الصدر الأعظم خليل باشا بإرغام السلطان محمد الثاني على التنازل، ولم يعد مراد الثاني إلى العرش، إلاّ حينما اقتنع أنّ هذه رغبة الإنكشارية. وفي سنة 1481م نفّذت الإنكشارية أوامر إسحق باشا وكديك أحمد باشا وأوصلوا بايزيد الثاني إلى العرش بعد أن أرغموه على القبول ببعض الشروط في الإدارة. وخلال الصراع على العرش في 1511م كان كلٌّ أمير يحاول كسب ود الإنكشارية وذلك بوعدهم برواتب أعلى. وعلى الرغم من أنّ السلطان والصدر الأعظم كانا يفضلان الأمير أحمد، إلا أنّ سليم تمكّن بدعم الإنكشارية من إرغام والده على التنازل عن العرش ليحلّ مكانه.

وللحفاظ على سلطتهم كان لا بد للسلاطين والصدور العظام من كسب ود الإنكشارية، الذين لم يتمكن من السيطرة عليهم بشكل فعلي إلا السلاطين الأقوياء، كمحمد الفاتح وسليم الأول. ومن ناحية أخرى فقد كان أيضاً الصدور العظام كخليل جاندرلي وكديك أحمد وحسن يمشجي، الذين يحظون بدعم الإنكشارية، يتمتعون بسلطة قوية.

لقد أصبح الإنكشارية، مع تطبيق نظام «القفص»، الأداة التي تُنَفّذ مكائد والدة السلطان وآغا الحريم (رأس الخصيان السود في البلاط) بينما أصبح الصدور العظام لعبة في أيدي هاتين القوتين. وقد أخذ شيخ الإسلام والعلماء منذ القرن السابع عشر في الاتفاق مع الإنكشارية، مما زاد في ضغط هذه القوة للتخلّص من السلاطين والوزراء. فقد كان الإنكشارية يحتاجون حين يتمردون إلى فتوى من شيخ الإسلام لكي يبدو ما يقومون به شرعياً. ومع أن شيخ الإسلام كان يشارك أحياناً في هذا الصراع على السلطة، إلا أن فتاواه كانت عادة تمثل الرأي العام. ويتوفر أفضل مثالٍ على ذلك في خلع السلطان إبراهيم (1640 ـ 1648).

لقد جاء إبراهيم إلى العرش بعد عزلة طويلة في «القفص» وأخذ يصدر الأوامر من عنده ليثبت سلطته القوية. إلا أن الرأي العام ارتدّ ضده نتيجة للأزمة التي نشأت عن الحرب مع البندقية، والتصرفات الطائشة الصادرة عن

السلطان، مما أثار ضده الإنكشارية. فقد انطلق العلماء مع شيخ الإسلام إلى جامع السلطان أحمد، وسيطروا على السلطة بعد أن انضم إليهم المتمردون، وعينوا الصدر الأعظم الجديد. وفي هذا الوضع لم يكن أمام والدة السلطان في البلاط سوى أن تؤيد هذا التمرد. وفي طريقهم إلى البلاط، كان العلماء يطالبون إبراهيم بالتنازل عن العرش. وقد تضمّنت الفتوى ضده عدة اتهامات: المس بالشريعة، والانهماك بالملذات على حساب أعمال الدولة، والتهاون إزاء الفساد، وعدم الحزم مع الأعداء، ومصادرة ثروات التجار بشكل غير شرعي، والتورط في حوادث قتل وظلم، والسماح بتدخل الحريم في الحكم. ولذلك انتهت الفتوى إلى أنّ إبراهيم لا يمكن أنْ يكون خليفة، حسب الشريعة الإسلامية، بسبب الإساءات التي اقترفها (ستوجه مثل هذه الاتهامات لاحقاً إلى محمد الرابع، وأحمد الثالث وسليم الثالث، وسيتم عزلهم بهذا الأسلوب). وبمساعدة والدة السلطان نصّب المتمردون على العرش ابن إبراهيم الذي كان في السابعة من عمره باسم محمد الرابع. وقد حاول إبراهيم المقاومة واستدعى شيخ الإسلام قائلاً له: «هل نسيت أنني عينتك في هذا المنصب السامي؟» إلاّ أنّ شيخ الإسلام ردَّ عليه بالقول: «لا لست أنت، بل الله هو الذي نصّبني». وعندما طلب السلطان المساعدة من آغا الإنكشارية أوضح له هذا أنّ الجميع أصبحوا ضدّه. وحينئذ توجّه إبراهيم إلى الله يدعو: «يا الله، امحق كلَّ هؤلاء الظّلام، الذين اجتمعوا وتمردوا ضدي». وبعد أن عُزل السلطان في غرفة صغيرة من غرف البلاط، استصدرت فتوى جديدة من شيخ الإسلام تبيح قتله، لأنه كانت هناك خشية من أن يقوم رجال البلاط بإعادته إلى العرش ثانية. وبعد ذلك جاء إلى البلاط العلماء، بينما غادره بعض رجال البلاط الذين لم يرغبوا في المشاركة بأمر كهذا. أمّا السلطان إبراهيم فقد أمسك بيده القرآن الكريم وأخذ يصرخ: «انظروا! هذا هو كتاب الله! بأية آية فيه ستقتلونني؟». وقد تردد الجلادون في تنفيذ الأمر بقتله، إلا أن إصرار العلماء دفعهم أخيراً إلى خنقه بوتر قوس.

المفهوم العثماني للدولة والنظام الطبقي

تطور المفهوم العثماني للدولة مع تطور الإمبراطورية العثمانية. وقد أوضحنا حتى الآن كيف طوّر العثمانيون فكرة الغزو على الحدود (وهو المفهوم الأساسي والثابت لسلطنتهم) ولذلك فقد كان من الطبيعي للدولة، التي تعتبر حماية الإسلام ونشره أهم واجب لها، أن تحافظ على الشريعة بدقة. وحينما كانت السلطنة العثمانية إمارة حدودية كانت الأمور الإدارية والقانونية في يد العلماء الذين جاؤوا من المراكز الثقافية في الداخل.

وقد كان الوزراء العثمانيون الأوائل من صفوف العلماء، كما تكشف الوثائق العثمانية من النصف الأول للقرن الرابع عشر الميلادي أنّ التقاليد الإدارية لدول الشرق الأدنى أخذت طريقها إلى الإدارة العثمانية، بيد أن تأثيرها أخذ يتزايد باستمرار حتى نهاية ذلك القرن. ومن مطلع القرن الخامس عشر الميلادي لدينا حولية لمؤلف مجهول، مكتوبة بروح التقاليد الحدودية، تنتقد بعنف الإجراءات الإدارية المتّخذة في عهد بايزيد الأول (تنظيم إحصائيات المسح، السياسة المالية التي كانت تهدف إلى زيادة واردات خزينة الدولة، مؤسسة الدفشرمة). وكان رجال الدولة ينحدرون ـ خلال تلك الفترة ـ من المراكز السلجوقية القديمة في الأناضول ومن إيران ومصر، ويقومون بدور مهم في نقل مفاهيم الشرق الأدنى للدولة والإدارة إلى هذه الإمبراطورية، التي كانت تتطور بسرعة. وقد تطور هذا المفهوم للدولة قبل الإسلام ثم انتقل بواسطة الكتّاب الفرس والنصارى إلى الخلافة العباسية. وقد تقبّل العثمانيون هذا المفهوم، بعد أنْ تطعّم بتقاليد تركية ـ

مغولية من آسيا الوسطى خلال المرحلة الممتدة من القرن الحادي عشر وحتى القرن الثالث عشر الميلادي.

وحسب المؤرخ العربي الطبري فقد اتّهم الملك الساساني فيروز (459 ـ 484م) بإفقار الرعية نتيجة للضرائب الثقيلة، إلا أنه ردّ على ذلك بالقول: «من بعد منّة الله إنما الملك يستمر بالحكم ويتمتع بالقوة بفضل الثروة والجيش»[1]. أما الملك كسرويه (551 ـ 579م) فقد عبّر عن رأي آخر: «الرعية في ظل العدل والاعتدال تنتج أكثر ولذلك تزداد عائدات الضرائب، وتصبح الدولة أكثر ثروة وقوة. فالعدالة أساس الدولة القوية». وفي كتاب قوتادغو بيليك Kutadgu Bilig الذي أُلف في سنة 1069م بأمر من حاكم تركي لسلالة القراخانيين في آسيا الوسطى، يبرز هذا المفهوم للدولة، الذي سيأخذ طريقه إلى كلّ المؤلفات الإسلامية حول النظرية السياسية: «لكي تُحكم الدولة لا بدَّ من عسكر، وللإنفاق على العسكر لا بد من أموال كثيرة، ولتأمين هذه الأموال لا بدّ أنْ تكون الرعية غنية، ولكي تكون الرعية غنية لا بدَّ أن تكون القوانين عادلة، ولذلك إذا أُهمل أي عنصر من هذه العناصر تنتهي الدولة إلى الانهيار»[2].

وبالاستناد إلى هذه النظرية للدولة فإن العدالة تعني حماية الرعية من ظلم رجال الدولة، وخاصة من الضرائب غير الشرعية. ولذلك فإن أهم مهمة للملك تصبح تأمين هذه الحماية. كما ويصبح الهدف الأساسي من هذه السياسة حماية وتقوية السلطة ودعم تفوق الملك، لأن السلطة الملكية تعتبر حجر الزاوية للتركيب الاجتماعي العام.

وهكذا تصبح الحاجة إلى المزيد من الضرائب والمزيد من قوة الدولة مرتبطة بالحكم العادل، الذي طبقه بأشكال متعددة الملوك الساسانيون والخلفاء المسلمون. فقد كان الحاكم يدعو ديوان الدولة إلى الاجتماع في وقت محدد، حتى يجلس بين كبار المسؤولين ليسمع شكاوى الرعية ضد رجال الدولة، ويتّخذ القرار في حينه. وكان السلطان خلال رحلات الصيد أو الحملات العسكرية يمكن أن يتقبّل من الرعية الشكاوى المكتوبة. كما

كان يرسل إلى الولايات موفدين متخفين ليبحثوا في حالات الظلم، إذ إنّ كل الحكومات الشرقية كانت تحتفظ بشبكة استخبارات متقنة باعتبارها من المؤسسات الأساسية. فقد كان من عادة الملوك الساسانيين، لكي يظهروا تقديرهم لهذا الجانب من العدالة، أن يقضوا يومين في السنة كأشخاص عاديين أمام الماجي Magi الكبير (كبير الكهنة) ليسمعوا أية شكوى ضد حكمهم. وبعد ألف سنة نجد شيئاً شبيهاً بذلك لدى السلاطنة السلاجقة في الأناضول، حيث كانوا يقضون يوماً واحداً في السنة لدى القاضي في العاصمة، وكان على السلطان أيضاً أن يقف أمام القاضي وفيما لو كانت هناك أية شكوى ضده.

وتعكس ملحمة شعبية عثمانية مبكرة مكتوبة بتقاليد الغزو هذا المفهوم للدولة. فالدرويش صاري صالتق ينصح عثمان الغازي بالقول: «كن عادلاً ومنصفاً ولا تدفع الفقير ليسبّك ولا تظلم رعيتك.. راقب بانتباه قضاتك وولاتك. اعمل بالعدل لكي تبقى في الحكم وتحافظ على طاعة رعيتك». وفي الحقيقة لقد أخذ العثمانيون هذا المفهوم عن الدولة المطعّم بالتقاليد التركية ـ المغولية للإمبراطوريتين السلجوقية والأيلخانية منذ القرن الحادي عشر.

إنَّ العدالة، حسب تقاليد الدولة الفارسية، تُفهم كمنحة ورحمة من عند الحاكم الذي يتمتع بسلطة مطلقة، أي إن عدالة الحكم كانت ترتبط بالخصائص الأخلاقية للحاكم. بالمقابل، كانت العدالة حسب التقاليد التركية لآسيا الوسطى، تعني التطبيق العادل لما ورد في «التورو» toru أو «الياسا» Yasa، وهي مجموعة قوانين وضعها مؤسس الدولة. وهكذا تصبح سيادة السلطان تعبيراً مرادفاً لـ «التورو». ففي نقوش ـ كوك تورك Gok-Turk التي كُتبت سنة 735م يَرد أنّ الحكم المثالي هو ذلك الحكم الذي يلتزم بكل ما جاء في «التورو». وهكذا نجد خانات المغول في إيران، وحتى بعد اعتناق الإسلام، يحافظون باحترام كبير على «ياسا» جنكيزخان، ويعودون إليها لتسيير أمور الدولة.

أما المفهوم التركي القديم للدولة، المنسجم مع حياة السهوب، فيتخذ موقفاً مختلفاً فيما يتعلق بالجانب المالي والضرائبي. وهكذا نجد أن قوتادغو بيليك **Kutaddgu Bilig** ينصح الحاكم على هذا النحو: «افتح خزانتك ووزع ثروتك، وذلك كي تفرح أتباعك، وحينما يزداد أتباعك بادر لشن الجهاد واملأ خزنتك مرّة أخرى»، وذلك لأن «الناس تحرص دائماً على معيشتها.. فلا تقطع عنها الطعام والشراب»[3]. ونجد هذا المفهوم ذاته في نقوش كوك تورك **Gok Turk** التي تعود للقرن الثامن الميلادي، ولذلك فقد كان من الطبيعي أنْ يعتبر الحكام الترك من واجبهم أن يمدوا السماط لأتباعهم كبادرة رمزية إلى ذلك. أمّا أولئك الذين كانوا لا يقومون بذلك فقد كانوا لا يحظون بالاحترام. وهكذا تروي المصادر العثمانية القديمة أنه في البلاط «في وقت صلاة العصر كانت الموسيقى تُسمع وكان يمكن للناس أنْ تدخل وتتمتع بالضيافة». ويُنقل عن الصدر الأعظم للسلطان محمد الفاتح أن «الدولة لا بدّ أن تجمع الثروة، ولكن لا بدّ للحاكم من أن يتصرف بعدل وألاّ يثير عساكره بالتوقف عن دفع مستحقاتهم». ويمكن بهذا أنْ تكون الخلاصة واضحة: إن المفهوم العثماني للدولة، وعلى الرغم من كونه مشتقاً بشكل أساسي من أصول الشرق الأدنى، فقد حافظ أيضاً على بعض التقاليد التركية.

وفيما لو عدنا إلى المؤلفات الهندية ـ الفارسية القديمة حول «مرآة الأمراء» لوجدنا عادة أنّ الحاكم يُقارن بالراعي بينما تُشبّه الرعية بالقطيع. فالإله يعهد للراعي بالرعية ليحميها ويقودها في الطريق الصحيح، ويكون من واجب الرعية أن تطيع الحاكم.

وكما هو الأمر مع كل الحكام المسلمين فقد اعتبر أيضاً السلاطين العثمانيون أتباعهم «رعية» سواءً كانوا مسلمين أو غير مسلمين، ولذلك فقد كانوا يكرّرون في فرماناتهم أن الله قد عهد لهم بالرعية كأمانة. وفي المقابل فقد كان السلطان ملزماً باعتباره إمام المسلمين، أن يقود الرعية حسب الشريعة أو أحكام الله. وفي الحقيقة إنّ نظرية الخلافة كما قدمها الفقهاء المسلمون تشبه في جوانب كثيرة النظرية القديمة لدولة الشرق الأدنى، ولكن مع اعتبار

احترام الشريعة المهمة الأساسية للحاكم فقد أُدخلت تغييرات جذرية في مفاهيم الشرق الأدنى للدولة. ولهذا فقد حددت الدولة هدفاً لنفسها الآن يتمثّل في تحقيق المثل العليا الإسلامية، ولم تعد السلطة هدفاً في حدِّ ذاته. وفي الواقع فقد كانت الحكومات الإسلامية تعمل وفق التقاليد القديمة لدول الشرق الأدنى، التي كانت تستمر بفضل عمّال الدولة الذين كانوا يسيطرون على الحكومات بالفعل. وهكذا فقد كتب في النصف الثاني من القرن الخامس عشر الكاتب والمؤرخ العثماني طورسون بك ما يلي:

«إنّ الحكومة التي تعتمد على العقل فقط، تُسمى بـ «اليسق» السلطاني، أما الحكومة التي تعتمد على الأسس التي تؤسس السعادة في الدنيا والآخرة تسمّى بالسياسة الدينية» أو الشريعة. لقد دعا النبي ﷺ إلى الشريعة، إلا أن الملك فقط يمكن له أن يطبق هذه السياسة بما لديه من سلطة. فالناس لا يمكنهم أن يعيشوا في انسجام دون سلطان، بل من الممكن أنْ يتشتتوا بدونه إلى الأبد. والله قد أعطى السلطة لواحد فقط، كي يحفظ النظام كما يجب، وعلينا نحن طاعته[4].

إن طورسون بك يساوي الدولة مع السلطة المطلقة لعاهل الدولة، ويعتبر أنّ العدالة جوهرية لاستمرارها. إنّ أُسس الدولة والمجتمع تصبح القانون والعدالة التي يراها طورسون بك في مراعاة الاعتدال في كل الأشياء وفي إنهاء الظلم. وهكذا لا يمكن أن يقوم مجتمع دون عدالة.

وبالتالي فالمبادىء الأساسية لنظرية الشرق الأدنى حول الدولة، بقيت دون أي تغيير حتى زمن العثمانين، وذلك على الرغم من تأثير الشريعة والفكر السياسي اليوناني. واستندت الإدارة العثمانية على هذه المبادىء، التي تبدو بوضوح في كل قطاعات الحكومة، وفي كل أنشطة الدولة.

ولدينا ستة أُسس تُنسب للملك الساساني كسرويه الأول تبرز بشكل مكثّف أُسس الحكم العادل: جمع الضرائب حسب إمكانات الفلاحين ووقف الإساءات المرافقة لجمع الضرائب، عدم السماح لأصحاب الامتيازات بظلم الضعفاء والتدخل في حياة الرعية وثروتها، رعاية الطرق الرئيسية، إنشاء

الخانات لاستراحة القوافل، والجسور، وتشجيع الري، إنشاء جيش، تعيين الحكام العادلين والقضاة وفي الولايات، وحماية البلاد من هجوم الأعداء الخارجيين[5].

ولتحقيق هذه المهام، أسّس الساسانيون أربعة قطاعات في الإدارة: السياسي، والقضائي والمالي والإداري. إلا أن أهم جهاز في السلطة كان الديوان الإمبراطوري، الذي كان يُعقد لسماع شكاوى الرعية ضد رجال الدولة وإحقاق الحق. وقد بقيت هذه المبادىء الأساسية لدولة الشرق الأدنى دون أي تغيير يذكر حتى تأسيس السلطنة العثمانية.

لقد كانت هذه المفاهيم نفسها تنظم النظام الطبقي لدولة الشرق الأدنى. فقد كان المجتمع منقسماً إلى قسمين: القسم الأول الذي يضم الحاكم ووزراءه وحكام الأقاليم الذين ينقل لهم بعض سلطاته، بينما يضم القسم الثاني أولئك الذين يدفعون الضريبة أو الرّعية. أما نصير الدين الطوسي (1201 ـ 1274م) فقد قام بالاستناد إلى التقاليد الفارسية القديمة بتقسيم رجال الدولة أيضاً إلى قسمين: طبقة العسكر التي تتمتع بسلطة سياسية وعمال الدولة. لقد كان هؤلاء معفيين من دفع الضرائب. أما الذين كانوا يدفعون الضرائب فقد قسّموا إلى مجموعات حسب النشاط الذي يمارسونه: فلاحون وتجّار ورعاة. وقد أضاف البعض إلى هؤلاء الحرفيين في المدن. ويخبرنا كتاب «كليلة ودمنة» الذي يعود إلى أصول هندية، أنّه لا بدَّ من الحفاظ بكل حزم على هذا التقسيم الطبقي، وإلا تعرض المجتمع إلى الفوضى والانهيار. وفي كتاب «سياست نامه» لنظام الملك[6]، الذي ألّفه في القرن الثاني عشر الميلادي حول فن الحكم في الدولة، يرد أنّ الدولة يمكن أنْ تتجنب الفوضى فقط، فيما لو بقي كل واحد في طبقته كما هو مسجل في سجلات الدولة. أما الفقيه المسلم ابن تيمية (1263 ـ 1328م) فقد حاول بالاستناد إلى القرآن الكريم والحديث النبوي أن يجعل هذا المفهوم حول التدرج الاجتماعي منسجماً مع الشريعة.

لقد أخذ العثمانيون بهذا التقسيم الطبقي وحافظوا عليه في البلدان

الجديدة التي فتحوها، إذ قسّموا الشعوب إلى مسلمين وغير مسلمين، إلى طبقة عسكرية وإلى رعية. أمّا في البلقان في القرن الخامس عشر فقد قَبِل العثمانيون آلاف الفرسان المسيحيين في الطبقة العسكرية، على الرغم من كونهم من غير المسلمين. ومن ناحية أخرى فقد اكتسبت القوات العسكرية في الإمارات الأناضولية، التي ضمّتها الدولة العثمانية، الامتيازات التي كانت تتمتع بها الطبقة العسكرية العثمانية، على حين أنّ الذين اشتغلوا في التجارة أو الزراعة سواء كانوا من المسلمين أو المسيحيين في البلقان أو الأناضول كانوا يعتبرون من الرعية، ولذلك كانوا مرغمين على دفع الضرائب.

أما الطبقة العسكرية فقد كانت تضم كل العسكر الذين يعملون في الخدمة الشخصية للسلطان مباشرة، وكل التشكيلات العسكرية التي لا تتعاطى الإنتاج، ورجال الدين والكتاب مع عائلاتهم وأقاربهم وخدمهم وعبيدهم. وإلى جانب ذلك كانت لدينا الطبقة المعروفة باسم «الرعية المعفاة»، التي كانت معفاة من بعض الضرائب وتتمتع ببعض الامتيازات مقابل قيامها بأعمال معينة لصالح الدولة.

ولكي يتخلّص الشخص من وضعية « الرعية» وينتقل إلى الطبقة العسكرية كان لا بدّ له أنْ يحصل على مرسوم خاص من السلطان، وهو أمر كان نادر الحدوث. ولكي ينتقل ابن الفلاح إلى الطبقة العسكرية فقد كان لا بد أن تكون له صلة ما مع هذه الطبقة، أو أن يقاتل كمتطوع في المناطق الحدودية أو مع حملات السلطان. وتقديراً لخدمات هذا الشخص، كان السلطان يكافئه بمرسوم يخوّل له الانضمام إلى طبقة العسكر. إلا أن سليمان الأول ألغى امتياز الإعفاء من دفع الضرائب للأشخاص الذين ينضمون إلى الطبقة العسكرية هذه الطريقة وليس بالتحدّر من أسلاف عسكريين. وكان هذا يُعتبر انتهاكاً للمبادىء الأساسية للدولة، لأن الرّعية كانت طبقة مهمة كمنتجة ودافعة للضرائب. ولذلك فإن الكتّاب العثمانيين كانوا يعتبرون منذ بداية القرن السابع عشر، أنّ السبب الرئيس لانهيار الإمبراطورية، إنما يكمن في التّخلي عن هذا المبدأ.

القانون السلطاني والشريعة

بالاستناد إلى ما كتبه طورسون بك في نهاية القرن الخامس عشر كان بوسع السلطان إصدار يصدر أنظمة وقوانين بمبادرته الشخصية. وكانت هذه القوانين المستقلة عن الشريعة، والتي اشتهرت بهذا الاسم (قانون kanun)، تعتمد على المبادئ العقلية لا الدينية، وتتعلق بمجالي القانون العام والقانون الإداري.

وكان بعض الفقهاء المسلمين، بمن فيهم ابن خلدون، يعتقدون أنّه لا توجد حاجة لهذا، أي للقانون الذي يصدر بمرسوم من السلطان، وذلك لأنّ الشريعة يمكن أنْ تحلّ كل الأمور القانونية. وفي المقابل كان لدينا بعض الفقهاء، الذين يرون أنّ القانون ضروري وشرعي إذا لم يرد في الشريعة حكم لقضية مطروحة، وإذا كان القانون منسجماً مع عرف أو مبدأ مقبول بشكل عام يمكن أنْ يكون قاعدة للقياس، وإذا كان لصالح المسلمين، وإذا كان العاهل قادراً على تنفيذه بشكل فعال وإذا كان لا يتضمن ما يتعارض مع الشريعة.

وهكذا نجد في مقدمة «القانون نامة» الذي يُنسب إلى السلطان سليمان الأول، مع أنه وضع في نهاية القرن الخامس عشر، ما يلي: «لقد أمر السلطان بوضع القانون العثماني، لأنّ هذه الأنظمة مهمة لأجل ازدهار شؤون العالم ولحل قضايا الرعية»[1].

ومع توسع الحكم التركي في منتصف القرن الحادي عشر الميلادي،

أصبح مبدأ القانون راسخاً في الممارسة الشرعية الإسلامية لأنّه في التقاليد التركية لدينا ارتباط وثيق بين سيادة الحاكم وإصدار مجموعة القوانين (التورو toru). وعلاوة على ذلك فقد كان الحكّام الترك يرفضون أي تحديد لسلطتهم السياسية. وهكذا فقد أصبح القانون مبدأ قائماً في الشرق الأدنى في الفترة التي سبقت بقليل بروز العثمانيين.

كان القانون العثماني يصدر على شكل فرمان، إذ إنّ «كلّ ما يرسمه السلطان هو قانون للسلطان»، ويتضمن سلسلة من الأنظمة التي يصدرها السلاطين شخصياً حسب مقتضى الأحوال. ولأجل ذلك فقد كان كل سلطان جديد يقوم بعد تنصيبه بتثبيت هذه القوانين. أمّا الشريعة فقد كانت القانون الأساسي والثابت، وبالتحديد القانون الديني الإسلامي. ولذلك فقد كانت الفرمانات السلطانية تتضمن دائماً جملة تفيد أنّ هذه الفرمانات تنسجم مع الشريعة والقوانين الصادرة من قبل.

ويمكن تقسيم القانون العثماني إلى ثلاث فئات. ففي الفئة الأولى كانت لدينا مراسيم بطابع القانون، يصدرها السلاطين في حالات خاصة. وتضم المجموعات المختلفة من الوثائق الآلاف من هذه المراسيم، التي تشكّل جلّ القانون العثماني. وتضم الفئة الثانية المراسيم التي تتعلق بمجال معين أو شريحة اجتماعية معينة[2]. أما الفئة الثالثة فتضم جميع القانون نامات التي كانت تطبق في السلطنة العثمانية.

كانت معظم هذه القوانين تصدر عن الحكومة المركزية، وذلك استجابة منها لحاجات معينة أو لحل مشاكل إدارية، ثم يقوم كبار الكتاب بصياغتها كفرمانات. وبعد التحقق منها وتوقيعها بالحروف الأولى، كان الصدر الأعظم والنيشانجي يقومان شكلياً بتقديمها للعاهل، وبعد موافقته الشفوية أو الكتابية تتحول إلى قوانين. وقد كان هذا الأمر يتكرر مع كل القوانين، وبغض النظر عن الطرف الذي اقترحها في البداية. وفي حالات نادرة كان السلطان يصدر القوانين مباشرة دون المرور بالخطوات المذكورة. إلا أن تحرير القانون نامة وعرض القضايا القانونية كانت من اختصاص النيشانجي فقط.

كانت الإحصاءات الضريبية والسكانية تقدم بشكل خاص المبرر لإصدار قوانين جديدة. فقد كان العثمانيون حين يريدون القيام بإحصاء للأراضي والسكان في منطقة جديدة تخضع لهم، يبادرون أولاً إلى تثبيت القوانين والتقاليد التي كانت هناك قبل قدومهم. وبعبارة أخرى فقد كان العثمانيون يميلون إلى عدم إلغاء القوانين والتقاليد والمؤسسات في الأراضي التي يفتحونها، بل كانوا يفضلون الإبقاء على الكثير من القوانين المحلية، وذلك لتجنب الاضطرابات التي تعقب تطبيق أي نظام جديد. فقد علمتهم الخبرة أن التغييرات الجذرية تؤدي إلى تناقص الواردات الضريبية. وهكذا فقد كان المفوّض بإجراء الإحصاء في المنطقة المفتوحة، يقوم فقط بإلغاء تلك الممارسات التي تتعارض مع الشريعة والمبادئ القانونية العثمانية. أما الأمور الأخرى فقد كان يسجلها ويرسلها إلى العاصمة لكي يقرها السلطان. وكان من الممكن في الإحصاءات اللاحقة أن تُدخل بعض التعديلات أو أنْ تُطبّق القوانين العثمانية بالكامل، عوضاً عن القوانين القديمة. وهكذا فقد حافظ العثمانيون بعد فتحهم لشرق الأناضول (1517 ـ 1518م) والعراق (1537م) على قوانين أوزون حسن، حاكم آق قوينلو. وعلى هذا النحو أيضاً حافظ العثمانيون على قوانين السلطان المملوكي قايتباي في مصر وسوريا. ولكن بعد عام 1540م أخذت القوانين العثمانية تطبق بالكامل عوضاً عن مجموعة القوانين التي كانت موجودة في آق قوينلو. ولدينا مثال آخر يتعلق بهنغاريا. فمع أنّ القانون الضريبي المتعلق بهنغاريا، والذي صدر في النصف الثاني للقرن السادس عشر، كان عثمانياً في جوهره إلا أنّه أخذ أو عدّل قليلاً النصوص الأساسية التي كانت سائدة أيام ملوك هنغاريا. وكما في هنغاريا فقد عمد العثمانيون إلى إدخال قوانينهم أيضاً إلى قبرص وجورجيا بعد فتحها. ولكن من الثابت أن الممارسات المحلية كانت تحتلّ مكاناً بارزاً في القوانين العثمانية في الفترة الأولى للسلطة العثمانية، بل إنَّ الكثير منها قد أثّرت في تطور القوانين العثمانية ذاتها[3].

وحافظ العثمانيون أيضاً على بعض الأنظمة التي تحدّد وضع مجموعات

معينة في بعض المناطق قبل الفتح العثماني. وهكذا نجد أن الأنظمة العثمانية القديمة للمناجم في صربيا والبوسنة، وكذلك الأنظمة المتعلقة بالفلاش Vlachs(*)، ليست سوى ترجمة للأنظمة المحلية السابقة. ولكن في منتصف القرن السادس عشر، حين لم تعد المنطقة في جبهة القتال، أصبح الفلاش يخضعون كغيرهم إلى قوانين الرعية العثمانية[4].

لقد كان من حق المفوّض بالإحصاء، أن يكتب للسلطان ليقترح عليه، تعديل أو إلغاء قانون ما مع شرح الأسباب لذلك. وكان هذا يتم إمّا بسبب تظلّم سكان المنطقة أو لأجل زيادة الواردات الضريبية. وإذا وافق السلطان على هذا الاقتراح وأصدر مرسوماً بذلك يتمّ حينئذ تعديل القوانين لتنسجم مع مرسوم السلطان. ومن هنا فقد كان كل إحصاء جديد يلعب دوراً حاسماً في تثبيت أو تعديل الأنظمة القانونية لمنطقة ما.

لقد كان هناك سجل إحصائي خاص لكل سنجق[5]، الوحدة الإدارية الأساسية للسلطنة العثمانية. ولكن منذ عهد بايزيد الثاني، أصبح لا بد أن يتصدر هذا السجل «القانون نامه» لذلك السنجق، الذي تُحلّ بالاستناد إليه النزاعات المحلية. فقد كان الغرض الأساسي من «القانون نامه» لأي سنجق تحديد كمية وكيفية جمع الضرائب في التيمارات. ويعني هذا أنّ «القانون نامه» كان يوضّح القوانين المتعلقة بضريبة الأرض وانتقالها، والوضع القانوني للرعية والاستثناءات. وفي بعض الأحيان النادرة كان «القانون نامه» يتضمن أيضاً صفحات خاصة تحتوي على رسوم السوق والجمارك في المدن. ومن

(*) من سكان البلقان القدماء كانوا يتمركزون في المربع المحصور بين بلغاريا ومقدونيا واليونان وألبانيا وصربيا. اشتهروا بالرعي والتنقل وراء المراعي والاستعداد للقتال، ولذلك كانوا يُجنّدون في جيوش الدول التي قامت في البلقان (البيزنطية والعثمانية والنمساوية/ الهنغارية). أطلق عليهم السلاف الذين جاءوا إلى البلقان في القرن 5 ـ 6 للميلاد اسم الفلاش، الذي اشتهروا به لاحقاً بصيغ مختلفة وتحول هذا الاسم لدى العثمانيين إلى أفلاق. ولم يبق منهم اليوم إلا القليل بعد أن ذاب معظمهم في الشعوب البلقانية (المترجم).

النادر أيضاً أنْ نجد في «القانون نامه» قوانين جنائية أو قوانين تتعلق بالطبقة العسكرية.

ومع أنّ كل سنجق كانت له أنظمته الخاصة، إلا أن كل هذه الأنظمة كانت في الجوهر منسجمة مع القانون الأساسي للدولة: القانون العثماني. وفي الحقيقة لقد وجد حينئذ نظام قانوني خاص بالعثمانيين، وأساسي للنظام، ولذلك فقد كان العثمانيون لا يقرّون أي عرف يتضارب مع هذا النظام. وكان النظامان القانونيان اللذان أصدرهما محمد الفاتح قد نظما لأول مرة هيكل هذا القانون الذي عُرف باسم «القانون العثماني».

لقد كان «القانون نامه» الأول من هذه المجموعة، الذي صدر مباشرة بعد فتح القسطنطينية، يتعلق بالرعية. وقد تضمن القسم الأول منه مجموعة القوانين الجنائية، التي كانت تطبق على كل الرّعية، بينما يتناول القسم الخاص بالضرائب المسلمين والمسيحيين بشكل منفصل. ويتعلق الأمر هنا بالضرائب التي يجب أن تدفعها الرعية لأصحاب التيمارات، والتي تصنف حسب ورودها في سجلات الإحصاءات: ضرائب الرعية والعشور وخدمات العمل وأخيراً رسوم السوق، وفي الواقع لقد كان هذا القانون نامه يضم مجموعة القوانين التي كانت موجودة حتى عهد محمد الفاتح، ولذلك فمن الطبيعي أنْ نجد فيه مؤثّرات محلية قوية.

أمّا «القانون نامه» الثاني لمحمد الفاتح فقد صدر حوالي سنة 1476م، أي في السنوات الأخيرة لعهده، ويتعلق بتنظيم الدولة. وكتب النيشانجي الذي ألّف هذا القانون نامه في المقدمة، أنه جمع بأمر من السلطان قوانين أجداده وأن السلطان نفسه أدخل إضافات عديدة. وهكذا نجد في مقدمة هذا القانون نامه الأمر الخطي للسلطان الذي يصدق هذا العمل ويختتمه بالقول: «لقد انتظمت أمور الدولة إلى هذا الحد، وليَسْعَ أولادي الذين يأتون من بعدي إلى تطويرها». ويعرض هذا القانون نامه أهم الشخصيات في الحكومة والبلاط، مع صلاحياتهم، وترقيتهم، ورتبهم، ورواتبهم، وتقاعدهم، ومكانتهم في البروتوكول، وتسريحهم. ويعكس هذا بقوة المفهوم الذي يبدو

فيه السلطان مركز الحكم ،ومصدر كل السلطات، مع نظام للبروتوكول يتّخذ أساساً له مدى القرب من السلطان. وهذه المفاهيم والأشكال ليست بيزنطية، كما كان يُعتقد في السابق[6]، بل هي تركية إسلامية.

وبالإضافة إلى هذين القانون نامتين العامين، فقد أصدر محمد الفاتح عدة مراسيم قانونية تتعلق بالمناجم، وسك واستعمال العُمْلة، والجمارك، والاحتكار وجمع بعض الضرائب، بالإضافة إلى بعض الأنظمة التي تحدّد وضع بعض المجموعات[7]. وتعكس هذه المراسيم الأنظمة، التي استمرت حتى القرن السابع عشر مع تعديلات بسيطة، مؤثرات محلية قوية.

وعلى الرغم من التعديلات التي أدخلت عليه، والتي وسعت من مداه، فقد كان هذا القانون نامه لمحمد الفاتح الذي يحكم وضع الرعية يمثل نواة مجموعة «القانون العثماني». وقد أُدخلت أولى التعديلات الكبيرة عليه قبل عام 1501م، أي خلال عهد بايزيد الثاني.

وتعود المبادىء الأساسية لـ «القانون العثماني» إلى نهاية القرن الرابع عشر الميلادي، أي قبل أن تدخل في قانون نامه محمد الفاتح وغيره من القانون نامات التي اعتمدت في سناجق البلقان والأناضول والروم. وخلال القرن السادس عشر توسعت قوانين نامات الأناضول (آماسيا ـ سيواس) لتشمل الولايات الشرقية للأناضول وسوريا وقبرص وجورجيا. وكذلك فقد أصبحت قوانين نامات البلقان بشكل مشابه أساس التشريع في هنغاريا.

وبالاستناد إلى أصول القوانين [أو القانون نامات] التي تعود إلى نهاية القرن الخامس عشر الميلادي، فقد كان المبدأ الأساسي لـ «القانون العثماني» يقول إنّ «الرعية والأرض تعود إلى السلطان». وبعبارة أخرى فقد كان لا يحق لأحد، ولا يمكن لأحد بأي شكل أن يمارس أية سلطة على الرّعية والأرض دون إذن خاص من السلطان. وقد كان هذا المبدأ يوفر للسلطان السيادة المطلقة في الدولة ويسمح له بالتخلّص من كل أشكال السيادة القانونية في الولايات. كما كان يسمح له بتأسيس نظام التيمار وممارسة

بعض الرقابة على الأوقاف والملكيات الخاصة. وهكذا فقد كان هذا المبدأ في الحقيقة حجر الزاوية للنظام الأوتوقراطي المركزي العثماني.

لقد أدان «القانون العثماني» من حيث المبدأ السخرة والخدمات المشابهة وحدّد لمعظم هذه الحالات بدلاً نقدياً. وبهذا فقد أدخل القانون العثماني نظاماً ضريبياً يتميز بشكل عام بكونه أبسط وأفضل من الأنظمة الإقطاعية السابقة للخدمات[8]. إلا أن هذا القانون سمح بجمع المؤن والسخرة فقط في الحالات الطارئة التي تتطلبها مصلحة الدولة ولكن بعد أنْ يصدر السلطان مرسوماً خاصاً بذلك، بينما في كل الأحوال الأخرى كان المسؤولون يشترون المواد الغذائية بأسعار السوق. وكان الهدف من هذه البنود منع الطبقة العسكرية من نهب الفلاحين. ولهذا السبب فقد اعتمد النظام الضريبي على مبدأ تحديد الضريبة حسب الثروة، وعلى جمع الضرائب حسب القانون. وهكذا فقد اهتمّ «القانون العثماني» كثيراً بتحديد حجم كل ضريبة، وحرص كذلك على أسلوب جمع الضريبة ووقته، كما أنه احتوى بنوداً أخرى تحول دون دفع الضريبة مرة ثانية باسم آخر. وقد أُعفي حينئذ القساوسة، والشيوخ، والضعفاء، والنساء، والأطفال من دفع الضرائب.

أما القانون الجنائي فقد كان يطبق في كلّ الدولة. وفي الحقيقة لقد كان هذا يتضمن مجموعة قوانين تكمل ما في الشريعة الإسلامية، ويستند إليها القضاة في إحقاق الحق. وهكذا فقد تضمن هذا القانون عقوبة الإعدام أو قطع أحد الأطراف في جرائم القتل والنهب والسرقة وقطع الطريق، بينما حظرَ على ممثلي السلطة قبول أي غرامات مالية بدلاً من هذه العقوبات. وقد تناولت بنود خاصة الزنا، والاعتداء على الآخرين، وشرب الخمر، وأنواعاً أخرى من السرقات، التي تراوحت عقوباتها بين الغرامات والجلد. وفي الواقع لقد وضع هذا القانون بالاستناد إلى عدة مبادىء كالمعاملة بالمثل lex tallonis، التي كانت أيضاً الأساس لأحكام الشريعة. فقد تضمن هذا القانون العقوبات والغرامات التي لم تحددها الشريعة بشكل واضح. وهكذا

فقد كان يعاقب سارق الخيل بقطع اليد أو بدفع غرامة نقدية محددة (200 أقجة أو 5 قطع ذهبية). أما فيما يتعلق بشرب الخمر فقد كان القاضي يعاقب المتهم بالجلد، بينما كان القانون السلطاني يعاقبه بدفع غرامة نقدية. وبالنسبة للزناة فقد كانت الغرامة المفروضة عليهم تتحدد حسب وضعهم المادي. فالأغنياء كانوا يدفعون ثلاثمائة أقجة ومتوسطو الحال مائتي أقجة، والفقراء مائة أقجة. أما بالنسبة للعازبين فقد تراوحت الغرامات للزناة من ثلاثين إلى مئة أقجة، وذلك حسب مستواهم المادي.

وفيما يتعلق بالعقوبات الجسدية فقد كانت تتضمن قطع اليد أو الرجل أو التجذيف في السفن الشراعية والجلد. وكان الجلد أو التغريم عوضاً عنه يطبق على الجرائم البسيطة. ولأجل انتزاع الاعتراف من المتهم فقد كانت السلطة تلجأ إلى أدوات التعذيب، بينما لم يكن يُسمح بالتحقيق في الوفاة إذا حدثت في هذه الحالة. وإذا لم يتم الإمساك بهنغاريام فقد كان العقاب يلحق بكل الجماعة أو حتى القرية. ومن ناحية أخرى فقد كانت شدة العقاب ترتبط بوضع الشخص (ذكر أو أنثى ، حر أو عبد، متزوج أو عازب، مسلم أو غير مسلم)، حيث إن العضو الثاني في فئة من هذه الأزواج كان يدفع نصف الغرامة.

أمّا فيما يتعلق بأفراد الطبقة العسكرية، فقد كانوا يحاكمون أمام المجلس السلطاني في العاصمة أو المجالس التي كانت تُعقد برئاسة قائد الفرقة التي ينتمون إليها. وفيما يخص القضايا التي تتعلق بالنظام العام، فقد كان بوسع السلطان ووزرائه وولاته أنْ يصدروا الحكم أو أن يمنحوا العفو دون أن يقيّدهم القانون نامه بشيء. وقد اقتصر تنفيذ حكم الإعدام بقطع الرأس بواسطة السيف على أفراد السلالة العثمانية وكبار المسؤولين.

لقد منح القانون العثماني أهمية كبيرة للسوابق وأعطى سلطة كبيرة في حرية التصرف للقضاة، الذين كانت ترشدهم الفرمانات دائماً، إلى التصرف ببساطة حسب القانون الذي يطبق في العادة. وفي قانون نامه سيلسترا، الذي يعود إلى عهد سليمان الأول، نجد فيه ما يلي:

«إذا كانت هناك حالة غير واردة في القانون نامه، فيجب على القاضي أن يرسلها بشكل رسمي إلى العاصمة، وحين يصل الأمر (من العاصمة) تُحل القضية في ضوئه. ولا بدّ له أن يسجل هذا الحكم في السّجل، وأن يستند إليها في الحالات المماثلة».

وكان القضاة يُعيّنون بمرسوم سلطاني ليقيموا العدل ويطبّقوا كلاً من الشريعة والقانون. وقد كان بحوزة القضاة مجموعات من القانون العثماني، التي لم تكن نسخها موثقة بالضرورة، وكان هؤلاء القضاة، يعمدون ببساطة إلى تسجيل الأوامر القانونية التي كانوا يتلقونها في سجلاتهم، لكي يعملوا بالاستناد إليها. وكان بإمكانهم فيما لو رغبوا أن يدوّنوا هذه التعديلات على نسخ القانون نامات التي كانت بحوزتهم. ومن هنا فقد كان القانون العثماني في تطور مستمر، إذ وصلت إلينا مئات من القانون نامات الغنية بهذه التعديلات، التي تعتبر مصدراً مهماً لتاريخ هذا القانون.

ولم يكن في الإمكان أن يعاقب أي متهم دون حكم خطي من القاضي. ومع أن تنفيذ الحكم كان من حق البكوات/ الولاة فقط، إلا أن هؤلاء كانوا عاجزين عن تنفيذ أي حكم، ولو كان مجرد غرامة بسيطة، دون وجود حكم للقاضي. وعلاوة على ذلك كان القانون يطالب أفراد الإنكشارية، الذين كانوا يوكلون بتنفيذ حكم السلطان، بأن يحضروا المتهم أمام القاضي لكي يقرأوا أمامه الحكم الذي صدر بحقه.

وفي حالات القانون المدني في إطار الشريعة فقد كان على السلطان نفسه أن يحترم قرارات القاضي. وعلى سبيل المثال، ففي حالات الوراثة التي لا يوجد فيها وريث مباشر كان الإرث يبقى أمانة في يد القاضي لمدة سنة، حيث يمكن بعد ذلك أن تطالب به خزينة الدولة. وفي هذا الإطار كان القاضي يوثق في سجله ثروة كل غريب غير مسلم يتوفى، ويحرص عليها إلى أن يظهر وريث له، حيث لم يكن القانون يسمح لخزينة الدولة بمصادرة هذه الثروة.

كان هذا وصفاً للأشكال المثالية للقانون العثماني. وفي الواقع لقد كان السلاطين يعمدون في بعض الأحيان إلى إصدار ما يسمّى «عدالت نامه»، التي كانوا يتعرضون فيها إلى تجاوزات السلطة في الولايات. وقد كانت معظم هذه التجاوزات تتعلق بالحالات التي يفرض فيها القضاة والولاة السخرة على الرعية، ويجمعون فيها المؤن بشكل غير قانوني، أو يرفعون فيها الرسوم والضرائب دون أساس قانوني .

البلاط

في دولة الشرق الأدنى ترتبط أهمية الولايات والشخصيات بمدى القرب من الحاكم. فالأقاليم هي «الولايات المحمية» للحاكم، والمدينة التي كان يقيم فيها هي «مقر عرشه» أو «مقر السلطنة». أمّا البلاط فهو مصدر كل السلطة والرعاية والسعادة. فأمور الحكم كانت تدار على أعتابه والعاملون فيه ليسوا سوى عبيده.

وكما كان الأمر من قبل مع طيسفون وبغداد فقد كان البلاط العثماني في إستنبول يمثل تعبيراً متألقاً عن هذه الفكرة. وعلى نحو مشابه للبيزنطيين فقد كان العثمانيون لا يعتبرون المرشح للعرش شرعياً إلا إذا أمّن عاصمة أو منطقة تصلح لأن تكون مقرّاً للسلطة المقدسة. فمحمد الفاتح عندما فتح إستنبول، مقر الأباطرة البيزنطيين، اعتبر نفسه الوريث الشرعي لحكم الإمبراطورية الرومانية الشرقية، وأعلن مع دخوله للمدينة: «من الآن ستصير إستنبول عرشي». وهكذا فقد أمر على الفور ببناء قصر في مركز المدينة، إلى جوار ساحة «تاوري» Tauri. وقبل ذلك كانت عاصمة العثمانيين (بورصة) في آسيا خلال 1326 ـ 1402م ثم أصبحت (أدرنة) في أوروبا خلال 1402 ـ 1453م. أمّا العاصمة الجديدة فقد كانت كالجسر الذي يربط بين القارتين.

انتهى بناء البلاط في عام 1455م، لكن سرعان ما نفر منه، لأنّه لم يكن يشعر بالأمان في وسط المدينة. ولذلك فقد أمر في عام 1459م ببناء بلاط جديد على تل يشرف على البوسفور وبحر مرمرة. وبحلول سنة 1464م

انتهى بناء القسم الرئيسي من البلاط، بينما اكتملت أسوار البلاط بحلول عام 1478م. وجاء هذا البلاط كأنه مدينة منفصلة بحدائقه وأماكن الصيد والمقصورات، وبقي مقراً للسلاطين العثمانيين خلال أربعة قرون.

ومن حيث المخطط كان البلاط يتشابه مع المقر السلطاني في أدرنة، حيث كان يتألف من قسمين: الأندرون (القسم الداخلي) و البيرون (القسم الخارجي). وفي القسم الخارجي كانت تتم كل الخدمات التي تتعلق بصلات السلطان مع العالم الخارجي. وبين القسمين كانت هناك «بوابة السعادة» حيث كان السلطان يستقبل الرّعية ويقيم العدل ويدير الحكم ويتابع الاحتفالات، حيث أقيم له عرش هناك لأجل هذه المناسبات. وإلى اليمين من «بوابة السعادة» كانت قاعة مقبّبة تُعقد فيها اجتماعات المجلس السلطاني، وإلى الخلف منها كانت قاعة العرش، حيث كان السلطان يستقبل رجال الدولة والسفراء الأجانب.

كان بلاط السلطان المقر الحقيقي للحكم. فالولاة وقادة العسكر وكل أولئك الذين يمثلون السلطة كانوا يخرجون من البلاط، حيث كانوا هناك مماليك السلطان. ولذلك فقد كان البلاط أكثر من مجرد مقر للسلطان. ففي البلاط كان مماليك السلطان يتلقون تعليماً خاصاً، حيث كانوا يعيّنون بعد إتمام التعليم في المراكز العليا للدولة. وكان هذا النظام الذي عرف باسم «نظام القول» هو حجر الأساس للدولة العثمانية. وقد وصفه لنا ب. جيوفيو P. Giovio في عام 1537 «القول» بأنه «ذلك الذي يطيع طاعة عمياء رغبة السلطان وأوامره».

وكما كان الأمر مع الخلافة العباسية والسلطنات الإسلامية في مصر وإيران، فقد أصبح للعثمانيين أيضاً جيش من المماليك. وكان مِنْ هؤلاء مَنْ يكملون تعليماً خاصاً ويعيّنون في المراكز القيادية، لأن السلطان كان يضمن لنفسه السلطة المطلقة بتعيين هؤلاء الذين يدينون له بالإخلاص الحق، فالسلطان «كان يستطيع ترقيتهم والتخلص منهم دون أي خطر». وفي إيران

القديمة كانت القبائل الأخمينية المسيطرة تتصرف بجيش كبير من المماليك، بينما كان الحكّام الترك والمغول في آسيا الوسطى يُلحقون زعماء القبائل المهزومة بحاشيتهم الشخصية.

لقد أخذ العثمانيون بنظام المماليك بشكل ذكي وكامل. فمنذ ثلاثينيات القرن الخامس عشر، كتب العالم يازجي أوغلو يقول إنّ السلطان يمكن أن يحتفظ بعرشه إذا كان يملك المال (الخزينة) والمماليك. وفي مطلع القرن اللاحق لاحظ ابن كمال أنّ أي مملوك لا يمكن أن يكون فوق الآخرين وأن يطمع في حكم السلطنة، وذلك لأنهم كلهم مماليك متساوون في خدمة السلطان. وفي أوروبا توصّل مكيافيلي بدقة إلى أن الإمبراطورية العثمانية عبارة عن مملكة مطلقة تعتمد على المماليك.

وكان المماليك في الدول الإسلامية السابقة للإمبراطورية العثمانية، يُستخدمون بشكل رئيسي في الخدمة العسكرية. أمّا رجال الإدارة، الذين يُنتخب الوزراء من بينهم، فكانوا من المسلمين الأحرار وخاصة من العلماء. وقد أخذ العثمانيون بهذا المبدأ أيضاً حتى منتصف القرن الخامس عشر، حين أخذ محمد الفاتح يعهد إلى مماليكه بأهم المراكز في الدولة. وهكذا فقد كان كل الصدور العظام في عهده من المماليك حتى تعيين محمد نيشانجي، الكاتب الذي ينحدر من عائلة عريقة في قونية، والذي أخذ يعيّن الوزراء من بين الكتّاب والعلماء. ولذلك فقد قام الإنكشارية بعد وفاة محمد الفاتح، وبتحريض من كبار الباشاوات من المماليك، بقتل محمد نيشانجي وجرّ جثته في شوارع إستنبول. وبعد ذلك أرغموا السلطان الجديد (بايزيد الثاني) على القبول بشرطهم في أن يعيّن الصدور العظام من بين المماليك فقط.

وفي الواقع لقد كان معظم هؤلاء المماليك من أسرى الحروب خلال القرن الرابع عشر، وذلك لأن الشريعة تنص على أنّ خمس عدد الأسرى في الحرب يعود إلى السلطان. وفي الوقت نفسه كان أطفال الأُسر النبيلة في المناطق المفتوحة يُجلبون إلى البلاد كرهائن. كذلك فقد كان هناك

مصدر آخر يتمثّل في أسواق العبيد. فبالاستناد إلى أحد التقديرات من القرن السابع عشر، كان يصل إلى إستنبول فقط خلال كل سنة حوالي عشرين ألف أسير. ولكن خلال القرنين الخامس عشر والسادس عشر جُمعت أغلبية المماليك من بين رعية السلطان بواسطة نظام الدفشرمة.. ومع ذلك تفيد سجلات ذلك الوقت أنّ العمل بهذا النظام قد بدأ منذ أواخر القرن الرابع عشر.

وهكذا خلال القرن السادس عشر حين كان يحين الوقت لجمع أفراد الدفشرمة، كان السلطان يصدر فرماناً بتعيين ممثل له وضابط من الإنكشارية لكل منطقة. وبعد ذلك كانت هذه اللجنة تقوم في كل قرية تحت مراقبة القضاة والسباهية بجمع كل الأولاد من سن الثامنة إلى سن العشرين، وذلك بحضور آبائهم، لاختيار المناسبين منهم. وكان يتم جمع أولاد الدفشرمة من أبناء السكان المسيحيين للقرى التي تتعاطى الزراعة، بينما يُستثنى أولاد المدن والأولاد الوحيدون لآبائهم. وبعد أنْ يتمّ تسجيل ووصف كل واحد في السجل المخصص لذلك، كانت اللجنة ترسل هؤلاء الأولاد في مجموعات (100 ـ 150) إلى آغا الإنكشارية في إستنبول.

أما فيما يتعلق باستثناء الأتراك المسلمين من نظام الدفشرمة، فلدينا تفسير في مصدر عثماني من القرن السابع عشر[1] على النحو التالي:

«إذا أصبح هؤلاء مماليك السلطان فسيسيئون إلى هذه الميزة التي تمنح لهم. وهكذا سيقوم أقاربهم في الولايات باضطهاد الرّعية، وسيرفضون دفع الضرائب، كما سيصطدمون مع بكوات السناجق، وسيتمردون أخيراً. ولكن أولاد المسيحيين حين يعتنقون الإسلام، يصبحون غيورين على الدين ويصبحون أعداء لأقاربهم». ومع ذلك فقد كانت العائلات التي اعتنقت الإسلام في البوسنة فقط تقدم أولادها للدفشرمة.

وكانت الحكومة تعتبر الدفشرمة ضريبة استثنائية على الرعية وليس استعباداً لمواطنيها. ومع أنّ بعض العائلات، وخاصة الفقيرة، في المناطق

الجبلية كانت تقدم أولادها عن طيب خاطر للدفشرمة، إلا أن هذه الضريبة كانت مزعجة للسكان الذين كانوا يحاولون تفاديها كما توضح المصادر. فقد كان الأولاد يُجمعون للدفشرمة كل ثلاث أو سبع سنوات، وذلك حسب الحاجة. وبالاستناد إلى إحدى الوثائق يبدو أنّه خلال القرن السادس عشر كان يُجمع في كل سنة ألف ولد، بينما تشير وثيقة أخرى إلى أنه كان يُجمع كل سنة ثلاثة آلاف ولد في ذلك القرن.

وبعد أنْ يصل الأولاد إلى إستنبول، يتم اختيار أفضلهم للخدمة في البلاط (الأيج أوغلان). وفي بعض الأحيان كان هذا الاختيار يتمّ تحت إشراف السلطان. وبعد ذلك كان «الأيج أوغلان» يُرسلون إلى البلاط في أدرنة أو إستنبول، حيث يتلقون تعليماً خاصاً. أمّا الآخرون فقد كانوا يُرسلون للعمل لدى فلاحي الأناضول، مقابل دوقية ذهبية أو اثنتين، إلى أن يحين وقت تجنيدهم في فرق الإنكشارية. وتذكر المصادر أنّ محمد الفاتح لجأ إلى هذا لكي يتعلم هؤلاء اللغة التركية والعادات التركية. وفيما يتعلق بـ«الأيج أوغلان» فقد كانوا تحت الإشراف الصارم للخصيان يتعلمون على يد معلمي البلاط لفترة تتراوح من سنتين إلى سبع سنوات، ثم يخضعون لاختيار جديد يسمى «جقما» Cikma. فالأفضل من بينهم يذهب للخدمة في إحدى قاعتي القصر السلطاني، القاعة الكبرى أو القاعة الصغرى، بينما ينضم الباقون إلى القابي قولي. وقد وصل عدد هؤلاء في هاتين القاعتين خلال القرن السادس عشر إلى سبعمائة، لا أقل ولا أكثر. وفي البلاط كان هؤلاء يواصلون تعليمهم كما كانوا يتدربون على القوس والنشاب والمبارزة بالسيف والمصارعة ورمي الرمح. وبالإضافة إلى ذلك فقد كان كل واحد منهم يتعلم حرفة أو فناً جميلاً حسب ميوله.

وقد لفت انتباه المراقبين الأوروبيين حينئذ ذلك الاهتمام الخاص بمزاج وقدرات كل واحد من أولاد الدفشرمة[2]. فأولئك الذين كانت لهم مواهب في العلوم الدينية كانوا يعدّون للعمل في هذا المجال، وأولئك الذي كانت لهم مواهب في الخط كانوا يعيّنون في الإدارة. وكان السلاطين يهتمون

شخصياً بتعليم هؤلاء، حتى إنّ بايزيد الثاني كان يأتي بنفسه لامتحانهم شخصياً.

وبالاستناد إلى ما كتبه منافينو Menavino، الذي كان واحداً من «الأيج أوغلان»، فقد كان هذا التعليم في البلاط يهدف إلى خلق «رجل الدولة المقاتل والمسلم المخلص، الذي عليه أن يكون في الوقت نفسه كاتباً وخطيباً ولطيفاً وحميداً في أخلاقه». ومع هذا فقد كان الهدف الرئيسي لهذا النوع من التعليم، تنمية الطاعة العمياء والولاء للسلطان. وقد لاحظ ريكو Rycaut أنه كانت تُستخدم كل الوسائل لغرس هذا المثل الأعلى في الغلمان، الذين كانوا يتعلمون في مدرسة البلاط، والذين كانوا يُعدّون لتسلم أعلى المراكز في الدولة. وهكذا فقد كان هؤلاء يتعلمون أنّ الموت في سبيل السلطان هو أكبر نعمة.

وكان الأغوات البيض، الخصيان البيض في البلاط، هم الذين يشرفون بشكل صارم على تدريب هؤلاء الغلمان على النظام. فبالنسبة إلى هؤلاء كانت كل ساعة من ساعات اليوم مبرمجة. فقد كانوا ينامون ويستيقظون ويأكلون ويستريحون ويتسلون في مواعيد محددة، ولم يكن يُسمح لهم بالحديث في أي موضع وفي أي وقت كما يحظر عليهم الاتّصال مع العالم خارج البلاط. وهكذا كانوا يقضون مراهقتهم في البلاط إلى أن يبلغوا الخامسة والعشرين أو الثلاثين. وفي غضون ذلك كان كل تصرف لهم تحت المراقبة، ولدى ارتكاب أي مخالفة كان الواحد يعاقب حسب المخالفة التي ارتكبها، بالتنبيه والفلقة والطرد والموت.

وفي عهد سليم الأول وصل عدد هؤلاء الأغوات البيض إلى حوالي الأربعين، الذين كان يقودهم «آغا الباب» أو رأس الخصيان البيض. وفي الواقع لقد كان هذا الآغا هو المشرف العام على البلاط وحتى نائب السلطان المفوض بكل البلاط. وهكذا فقد كان هذا الآغا يشير على السلطان بكل التعيينات والترقيات في الحكومة، كما كان السلطان يثق به بكل ما يتعلق بأمور الدولة. ولكن مع نمو تأثير الحريم في البلاط أخذ آغا الحريم،

آغا الخصيان السود، يستقل بنفوذه حتى أصبح يتمتع بسلطة أكثر من آغا الباب.

كان الغلمان بمضمون أربع سنوات من التدريب في مدرسة البلاط، وبعد إجراء الاختبار الجديد، يعيَّنون للخدمة في البلاط أو ينضمون إلى وحدات الفرسان.

وفيما يتعلق بالخدمة في القصر فقد كانت تتوزّع في أربعة أقسام: الغرفة الخاصة، والخزينة، والمطبخ، وغرفة السلاح. وكان الغلمان القادمون المتخرجون من القاعة الصغرى والقاعة الكبرى يخدمون في أحد الأقسام الثلاثة الأخيرة. ويمكن لهم بعد ذلك، بعد المرور في اختبار آخر، أنْ يخدموا في الغرفة الخاصة. وفي هذه الخدمة كان الغلمان، الذين يصل عددهم إلى أربعين، يهتمون بكل أمور السلطان من تزيين ولباس وسلاح وسهر عليه في الليل. وعلى رأس هؤلاء كان «خاص أوده باشي»، رئيس الغرفة الخاصة، الأقرب إلى السلطان الذي لا يفارقه أبداً. وقد كان هذا يُعتبر أهم منصب في البلاط بعد آغا الباب، حتى إن سليمان الأول عيّن في عام 1522 رئيس الخدمة الخاصة في حينه إبراهيم في منصب الصدارة العظمى.

وبعد رئيس الغرفة الخاصة كان يأتي من حيث التسلسل في الخدمة الخاصة: «سلاحدار» الذي كان يرافق السلطان بسيفه، و«ركابدار» الذي يعتني بركاب السلطان، و «جوخه دار» الذي كان يعتني باللباس الخارجي للسلطان و «دلبنداوغلاني» الذي يعتني باللباس الداخلي، و«سر كاتب» أو أمين السر للسلطان. أما في الخزينة، حيث كانت تُحفظ الأغراض القيمة للسلطان، فقد كان يخدم فيها ستّون من الغلمان. وفي المطبخ كان يخدم ثلاثون من الغلمان، وقد وصل العدد إلى أربعة وثلاثين في سنة 1679م، ممن كانوا يعملون في إعداد الطعام للسلطان وفي خدمته خلال تناول الطعام. وفيما يتعلق بغرفة السلاح فقد أُسست في مطلع القرن السابع عشر واشتملت على عدة خدمات: غسل الملابس، وتحميم وتزيين السلطان، بالإضافة إلى توفير المغنين وغيرهم. وقد وصل عدد العاملين في هذه الغرفة

في سنة 1679 إلى مائة وأربعة وثلاثين شخصاً. وبعد الخدمة في هذه الفرقة كان أفضل الغلمان ينتقلون إلى الخدمة الخاصة، بينما ينضم الآخرون إلى فرسان البلاط.

وكان من يصل من غلمان الغرفة الخاصة في نهاية الأمر إلى منصب آغا، يعين والياً في إحدى الولايات أو مسؤولاً عن الخدمات في البلاط الخارجي، أو قائداً في قوات الإنكشارية، أو فرسان البلاط. وقد ازداد عدد الغلمان في هذه الأقسام من 80 في سنة 1475م إلى 488 في سنة 1568م ثم إلى 900 في سنة 1612م.

وبالنسبة إلى هؤلاء الغلمان، لم يكن من المهم الموطن الذي جاؤوا منه (اليونان، صربيا، بلغاريا، ألبانيا، هنغاريا، أو روسيا) إذ إنهم كانوا ينقطعون عن كل ما له صلة بالماضي. ففي البلاط كانوا يتلقون تربية تركية إسلامية على يد المعلّمين الأتراك المسلمين، وكانوا يعتبرون مماليك السلطان الذين يشكّلون حوله نخبة السلطنة، ويعتمدون عليه تماماً في كل شيء. ولذلك فقد كانوا يعتبرون أنفسهم فوق مستوى الجماعات الأخرى بما في ذلك أتراك الأناضول. وقد كان الجهاد بالنسبة لهم، كما هو بالنسبة إلى السلالة الحاكمة، المثل الأعلى أو ذلك النوع من الأيديولوجية التي توحّد الأفراد.

أما الخدمة الخارجية فقد كانت تضم كل التشكيلات التي تنظم علاقات السلطان بالعالم الخارجي، كالحكومة والمراسيم والجيش. وكان على رأس هذه التشكيلات الـ «مير علم» و الـ«قابيجي باشي» و الـ «قابيجلر كتخداسي» والـ «ميراخور» والـ «جاقرجي باشي» والـ «جاشنكير باشي» و الـ «جاوش باشي». وإلى جانب هؤلاء كان قادة العسكر كآغا الإنكشارية والـ «سيباهي بولوكلري آغالري» قادة وحدات الفرسان والـ«جبجي باشي» مسؤول الدروع والـ«طوبجي باشي» قائد المدفعية. أما بالنسبة للآخرين فستتحدث عنهم لاحقاً.

كان الـ «مير علم» مسؤولاً عن حفظ رموز سيادة السلطان كالأعلام وأذناب الخيل والخيام والموسيقى العسكرية. وكان هو الذي يقدّم الولاة

الجدد بمناسبة تعيينهم بمراسيم احتفالية، مع الأعلام وأذناب الخيل التي تُعتبر من رموز السلطة السلطانية. وفي مطلع القرن السابع عشر كان يعمل تحت أمرة الـ«مير علم» ألف وثلاثة وستون شخصاً، من بينهم ثمانمائة وخمسة وثلاثون متعهداً للخيام.

وفيما يتعلق بالـ «قابيجي باشي» (مسؤول البوابة) فقد كان مسؤولاً عن وحدة حراسة البوابات الخارجية للقصر. وقد كانت هذه المجموعة المنظمة على النمط العسكري تتألف في سنة 1510م من خمسمائة فرد، بينما وصل عددها في 1660م إلى ألفين وسبعة أفراد. وكان نائبه «قابيجلر كتخداسي» يتولى بالتعاون مع الـ «جاوش باشي» مهمة حفظ النظام والبروتوكول في اجتماعات الديوان السلطاني. وبالإضافة إلى ذلك فقد كان هذا النائب يتولى مهمة إحضار المتهمين إلى الديوان وتنفيذ الأحكام الصادرة بحقهم. وكان يتبع هذا النائب قوّاد الوحدات، الذين يعرف الواحد منهم باسم «قابيجي باشي». ومن هؤلاء كانت الحكومة تختار من تعيّنه للسفارات، وحمل الأوامر للولاة، وإجراء الرقابة، وتنفيذ العقوبات.

أمّا بالنسبة إلى الـ «ميرآخور» ونائبه فقد كانا مسؤولين عن الحيوانات والإصطبلات والعربات والمحفات سواء في البلاط أو خارجه. وقد كان أفراد المجموعة التابعة له في سنة 1540م يعدون ألفين وثمانين فرداً بينما وصل عددهم في مطلع القرن السابع عشر إلى أربعة آلاف وثلاثمائة واثنين وعشرين فرداً، يضمون سائسي الخيول، وصانعي السروج، ونعّالي الخيول والبياطرة، والبغّالة، وغيرهم. وفي سنة 1547م نجد وحدات أخرى لهذه التشكيلة في الولايات تضم آلاف العاملين، الذين كانوا يتولون العناية بالمراعي وتربية حيوانات النقل والركوب.

وكان الـ «جاقرجي باشي» (رئيس الصقّارة) يتولى التشكيلة المسؤولة عن الصيد السلطاني للطيور، التي كانت تتألف من ثلاث وحدات في البلاط. وبالإضافة إلى هذه كانت توجد وحدات أخرى تابعة لها في الولايات، حيث كان يُعفى أفراد الرعية الذي يساعدون في صيد الصقور وتدريبها من دفع

الضرائب. وقد وصل عدد أفراد هذه التشكيلة في سنة 1564م إلى ثلاثة آلاف وخمسمائة فرد تقريباً.

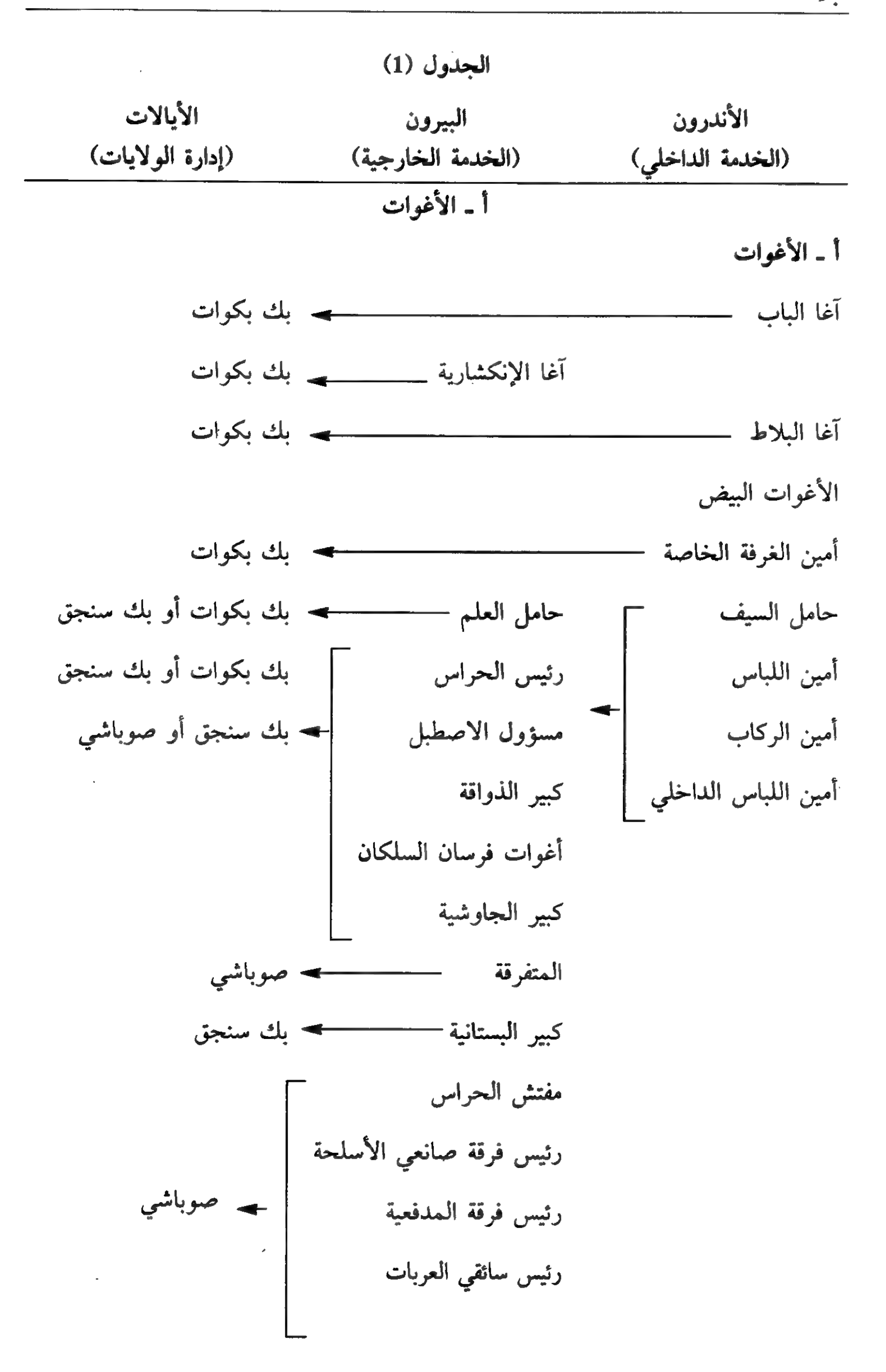
أمّا الـ «جاشنكير باشي» (رئيس الذواقة) والعاملون تحت إمرته فقد كانوا يتولون مهمة تقديم الطعام لأعضاء الديوان، الذين يتناولون الفطور والغداء هناك، كما يتولون أيضاً إعداد الولائم للسفراء الأجانب في الديوان السلطاني.

وفيما يتعلق بالـ «جاوش باشي» (رئيس الجاوشية) فقد كان يقود الجاوشية الذين بلغ عددهم ثلاثمائة فردٍ في القرن السادس عشر ووصل إلى ستمائة وستة وثمانين فرداً في سنة 1670م. وكان هؤلاء يتولون حفظ النظام والمراسيم خلال جلسات الديوان السلطاني وخلال احتفالات البلاط، بينما كانوا يسهرون على النظام العسكري في الحملات العسكرية. وبالإضافة إلى ذلك فقد كانوا يعملون كسفراء وكموفدين، حيث كانوا يحملون الأوامر إلى الولايات ويطبقون الأحكام وعزل الولاة.

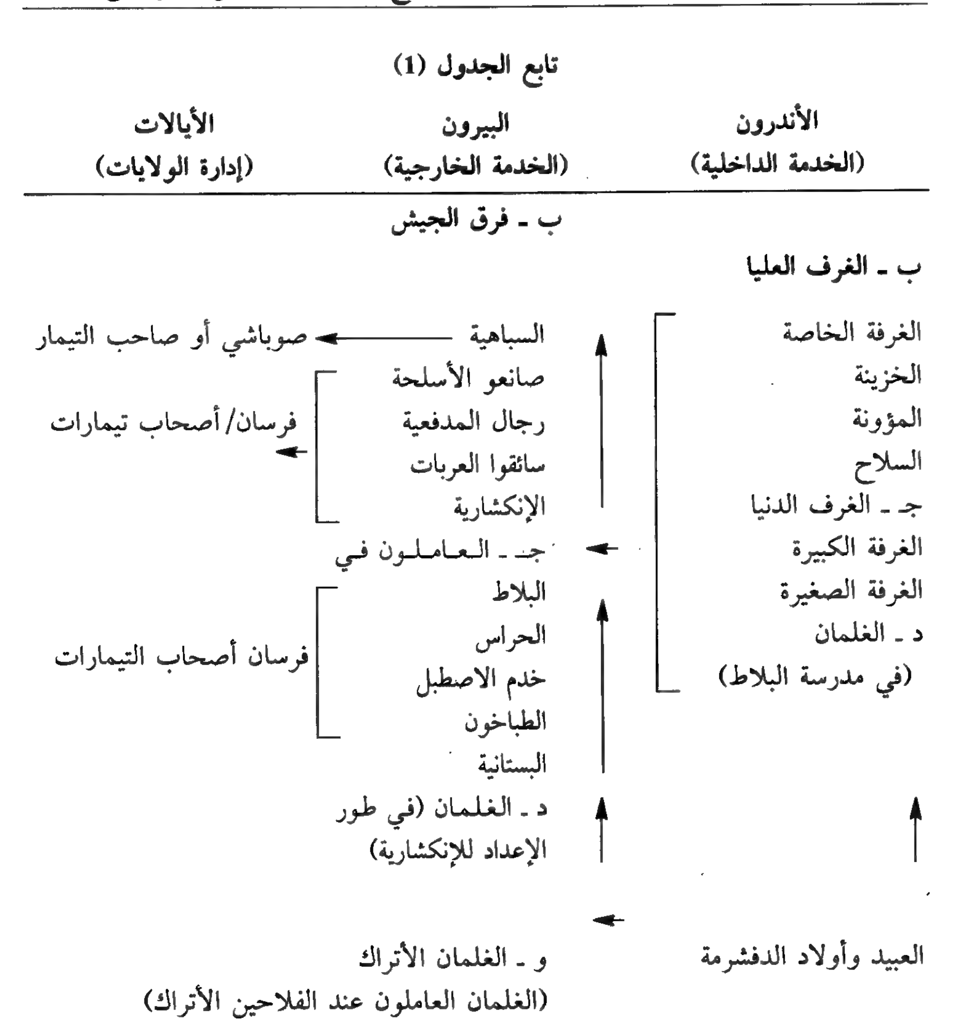
وإلى جانب هذه كانت لدينا تشكيلة أخرى تتألف من أبناء الباشوات والحكام التابعين وتُعرف باسم «المتفرقة». وقد كان أفراد هذه التشكيلة يتلقون رواتب يومية ويشاركون في المراسيم بأزيائهم الباهرة.

وكان هؤلاء الرؤساء الستة، بالإضافة إلى آغا الإنكشارية وقائد وحدات فرسان السلطان، يتمتعون بامتياز مصاحبة السلطان خلال الحملات العسكرية، ولذلك كانوا يدعون «آغوات الركاب». وحين كانوا ينتقلون خارج البلاط كانوا يعيّنون ولاة أو بكوات على السناجق، حيث كانوا بدورهم يوزعون التيمارات على أتباعهم.

وبعد هؤلاء في الخدمة الخارجية كان يأتي في المرتبة الثانية البستانيون الذين يتولون رعاية حدائق السلطان، والطباخون الذين كانوا يعدّون الطعام في مطابخ البلاط، والخياطون وغيرهم من الحرفيين. ويقدم لنا الجدول (1) والجدول (2) توضيحات حول الأهمية النسبية لهذه المجموعات.


الجدول (1)
الأندرون (الخدمة الداخلي)
البيرون (الخدمة الخارجية)
الأيالات (إدارة الولايات)
أ ـ الأغوات
أ ـ الأغوات
آغا الباب
بك بكوات
آغا الإنكشارية
بك بكوات
آغا البلاط
بك بكوات
الأغوات البيض
أمين الغرفة الخاصة
بك بكوات
حامل السيف
أمين اللباس
أمين الركاب
أمين اللباس الداخلي
حامل العلم
بك بكوات أو بك سنجق
رئيس الحراس
بك بكوات أو بك سنجق
مسؤول الاصطبل
بك سنجق أو صوباشي
كبير الذواقة
أغوات فرسان السلكان
كبير الجاوشية
المتفرقة
صوباشي
كبير البستانية
بك سنجق
مفتش الحراس
رئيس فرقة صانعي الأسلحة
رئيس فرقة المدفعية
رئيس سائقي العربات
صوباشي

تابع الجدول (1)



الجدول (2)
لائحة مقارنة لفرق البلاط في فترات مختلفة

	السنة			
	1480	1568	1609	1670
فرقة الإنكشارية	1000	12789	37627	53849
فرقة أولاد الدفشرمة	؟	7745	9406	4372
فرقة البستانجية	؟	؟	؟	5003
فرقة الجلبية	؟	789	5730	4789
فرقة المدفعية	100	1204	1552	2793
فرقة سائقي عربات المدفعية	؟	678	684	432
فرقة خدم الاصطبل	800	4341	4322	3633
فرقة العشية		629	1129	1372
فرقة أهل الحرف	؟	647	947	737
فرقة الترزية	200	369	319	212
فرقة الخيمية	200	620	781	1078
فرقة حملة الأعلام	100	620	228	102
فرقة السباهية	3000	11044	208669	14070
فرقة البوابين	400	?	2451	2146
فرقة رؤساء البوابين	4	؟	؟	83
فرقة المتفرقة	?	40	?	813
فرقة الشاوشية	400	؟	؟	686
فرقة عمال الترسانة	؟	؟	2364	1003
فرقة الصقارة	200	؟	592	؟
فرقة الذواقة	20	؟	؟	21
فرقة السقائين	؟	25	؟	30

وفي العادة كان العاملون في هذه الخدمات المختلفة بعد مضي وقت محدد، وبالتحديد مع المرور في الاختيار الجديد (الجقما)، يرتقون في

الخدمة أو ينتقلون إلى خدمة أخرى. ففي القرن السادس عشر كانت هذه الترقيات والتنقلات تجري كلَّ سنتين أو كل خمس سنوات، بينما أصبحت تتمّ في القرن السابع عشر كل سبع أو ثمان سنوات. ومع تولي كل سلطان جديد للعرش كان يجري الاختيار (الجقما) لغالبية العاملين في البلاط. وهكذا مع تولي محمد الرابع للسلطنة في عام 1649م نُقل حوالي ثلاثة آلاف من الغلمان. ويمثل الجدول (1) السابق رسماً تخطيطياً للتنقلات خلال فترة الاختيار (الجقما).

وفي الواقع لقد كان النظام المفصّل للبروتوكول والترقيات يحدد مكان كل شخص في مجموعته. وكانت الأقدمية القاعدة العامة بالنسبة إلى الترقية، إلا أن القدرات الخاصة لشخص ما كانت تمكّنه أيضاً من الارتقاء بسرعة. وكان كل فرد يأخذ راتباً يومياً حسب مكانته. وهكذا فقد كان المبتدىء في إحدى هذه الخدمات يأخذ ثماني أقجات في اليوم خلال القرن السادس عشر، بينما كان الـ «خاص أوده باشي» يأخذ خمساً وسبعين أقجة في اليوم. وبالإضافة إلى الراتب فقد كانت تُوزَّع الملابس أربع مرات في السنة وبعد إكمال سنوات معينة في الخدمة كان الأغوات يحالون على المعاش.

أما الأغوات الذين كانوا يعيّنون ولاة في الولايات، فقد كانوا يكتسبون الخبرة والمهارة في إنجاز الأعمال الإدارية العسكرية، والمتميّز من هؤلاء كان من الممكن أن يرقّى إلى بك بكوات الروملي، الأعلى مكانة بين الولاة. ومن هذا المنصب كان يمكن أن يرتقي إلى وزير في الديوان السلطاني بإستنبول.

ولدينا حول هذه التشكيلات في البلاط السلطاني وصف بقلم لطفي باشا، أحد الصدور العظام للسلطان سليمان الأول، في نبذة يتحدث فيها عن نفسه:

«مؤلف هذه الرسالة أضعف عباد الله لطفي باشا بن عبد المعين. وبفضل كرم السلاطين تمكنت أنا الذليل من الدخول إلى البلاط الداخلي في

عهد السلطان بايزيد، جعل الله مثواه الجنة. وتحت ظل هذه السلالة العثمانية، التي كنت مخلصاً لها مرضاة للّه، درست مختلف العلوم خلال وجودي في البلاط الداخلي. ومع تولي السلطان سليم للسلطنة تركت منصب الـ «جوخه دار» وانتقلت إلى الخدمة الخارجية في تشكيلة «المتفرقة» براتب يومي قدره خمسون أقجة. وبعد ذلك أصبحت «قابيجي باش» و«مير علم» و«سنجق بك» قسطموني و«بك بكوات» قرمان وأنقرة وأخيراً، في عهد السلطان سليمان، عُهد إليّ بالوزارة والصدارة العظمى. وحين تركت، أنا الذليل والمحتاج، البلاط تابعت صحبة العلماء والشعراء ورجال المعرفة وسعيت بكل ما لدي من إمكانية لأصقل نفسي».

إنّ هذا الولاء عند لطفي باشا نموذجي للغاية. فحتى القرن السابع عشر كان تمرد الباشا حالة استثنائية نادرة، ولذلك حين كان الـ «قابيجي باشا» يتلقى الأمر بتنفيذ حكم الإعدام بنفسه كان يستسلم للجلاد بعد أن يؤدي الصلاة، لأنه كان يعرف أنه لا أحد في البلاط أو في حاشية السلطان يمكن أن يضحي بشيء من أجله.

لقد كان هذا النظام المملوكي يتطلب من الجميع، بمن فيهم السلطان نفسه، أنْ يحترم بصرامة قواعده وتقاليده كما لو كانت بمثابة قوانين للسلاطين السابقين. فقد كان السلطان، مثله مثل الغلمان، يتعلم على يد المعلمين في أيام معينة من الأسبوع، كما كان عليه أنْ يتابع المراسيم بكل تفاصيلها الدقيقة، كما أن التقاليد كانت تحتم عليه احترام الكلمات التي يجب أن يقولها في المناسبات المعينة. ولم يكن السلطان يتمتع بالحرية حتى في القسم المخصص للحريم. وإذا استثنينا بعض الأقوياء منهم كمحمد الفاتح، وسليم الأول، ومراد الرابع، فقد كان السلاطين أكثر بقليل من مسننات في آلة.

وفي نظام مملوكي من هذا النوع كان على الغلمان أن يثبتوا بذكائهم وقدرتهم تمايزهم عن الآخرين المساوين لهم، وأن يمضوا حياتهم على أمل أن ينالوا ما يستحقونه من تقدير في أحد الأيام. وباعتبارهم يعتقدون أنهم

يعملون في سبيل الله فقد كانوا يعتبرون أن واجبهم جعل كلمة الله تسود في هذا العالم. وبهذه المعتقدات كانت الحياة تعني شيئاً بالنسبة لهم.

كانت حاشية البلاط تتبع السلطان في الحملة، دون أي تغيير في تنظيمها. فقد كان الغلمان يحصلون على السلاح والخيول، كما كانت كل مجموعة في الخدمة الخارجية جاهزة في التنظيم كفرقة عسكرية. وهكذا فقد أدى تدخل عشرة آلاف فرد من فرقة البلاط في اللحظة الأخيرة في معركة مزوكرزش Mezokeresztes في 1596م إلى حسم نتيجة المعركة.

وكانت الأوتوقراطيات الأوروبية منذ وقت مكيافيلي قد أخذت تهتم بالنظام المملوكي العثماني. ففي سنة 1624 كتب م. بودبير M. Baudier يقول إن: «النظام والأسلوب اللذين يتم فيهما تدريب هؤلاء الغلمان يثبتان أن الأتراك لا يحملون من البربرية سوى الاسم فقط». وفي عام 1688م كتب ريكو Rycaut يقول عن هذا النظام «إذا درس ونُظر فيه بشكل جيد فهو من أفضل الأنظمة السياسية في العالم، وأهم الأسس الداعمة للإمبراطورية العثمانية». أما رأي ليبير Lybyer عن هذا النظام بأنه ربما يكون قد نشأ تحت تأثير «جمهورية أفلاطون» فلا أساس له[3].

أما «الحريم»، وهو القسم المخصص لزوجات السلطان وعائلته، فقد كان بمثابة بلاط داخل البلاط. وكما هو الأمر لدى كل عائلة تركية فقد كان الحريم ذلك القسم الخاص الذي لا يُسمح للأجانب بدخوله. وكان تنظيم «الحريم» يكمل النظام المملوكي، وهو الجانب المنسي في الحكايات المتخيلة عنه، ويتشابه مع تنظيم الغلمان.

فقد كانت النساء تُختار بعناية للبلاط من أسرى الحروب أو من أسواق العبيد، إذ إنّ نظام الدفشرمة لم يكن يطبق على الإناث. وهكذا في سنة 1475م كانت هناك أربعمائة جارية في بلاط طوب قابي ومائتان وخمسون جارية في البلاط القديم، وكانت البنات كالغلمان يقضي فترة طويلة من التعليم والتدريب. فقد كنّ عند دخولهن لأول مرة إلى البلاط يعشنَ معاً في

قاعتين كبيرتين، في القاعة الكبرى وفي القاعة الصغرى، حيث كنّ يُعرفن باسم «العجميات». وتحت الرعاية الصارمة لل «كاخيا قادين» كن يتعلمن الدماثة ويكتسبن المهارات. كنَّ يتعلمن مبادئ الإسلام، ثم يكتسبن بعض المهارات: كالخياطة والتطريز، والرقص، والغناء، والعزف على الآلات الموسيقية، وسرد الحكايات، وذلك حسب قدراتهن. ومع الزمن كانت الواحدة منهن ترتقي من «جارية» إلى «شاكرد» ثم إلى «كديكلي» وأخيراً إلى «أوسطة». (تجدر الإشارة هنا إلى أنّ هذه المراتبية، وخاصة الرتب الثلاث الأخيرة، كانت مطبقة في التشكيلات الحرفية (الأصناف) والإدارية أيضاً، إذ إن التقليد العثماني كان يقضي بتعلم أية مهارة أو حرفة بواسطة نظام المتمهِّن ـ المعلِّم). وكما كان الغلمان يرتقون في الخدمة ويصلون إلى الخدمة الخاصة للسلطان، فقد كانت الأوسطاوات يُنتخبن من بين الأُخريات لتقديم خدمات خاصة للسلطان. أما النساء اللاتي كان يختارهن السلطان لمخدعه من هذه المجموعة، فقد كان يُطلق عليهن «خاص اوده لق» أو «خاصكي».

وكان السلاطين العثمانيون حتى سليمان الأول يتزوجون من بنات الحكام الأجانب، اللواتي يصبحن زوجات شرعيات بحكم القانون. أما سليمان الأول فقد تزوج بحكم الشريعة الجارية الروسية روكسلانة، المعروفة باسم خرم سلطان. ومع ازدياد نفوذ أمهات السلاطين في البلاط خلال 1574 ـ 1687 لم يعد السلاطين يعقدون زيجات شرعية. بالاستناد إلى الشريعة لم تكن أمهات السلاطين أنفسهن زوجات شرعيات. وهكذا لا نجد خلال القرن السابع عشر سوى عثمان الثاني وإبراهيم الأول يشذان عن هذا العرف ويتزوجان حسب الأصول. وعلى كل حال فقد كانت تتميّز أربعة من «الخاصكية» بلقب «قادين»، لأن الشريعة تبيح الزواج من أربع، وكانت كل واحدة منهن تتمتع بمعاملة خاصة.

وكانت «الخاصكي» التي تلد ابناً للسلطان تتمتع بامتياز خاص. فقد كانت تذهب بمراسيم خاصة لتقبّل يد السلطان وهي ترتدي التاج وفرو السمور، حيث كان يفرد لها جناح خاص في البلاط بعد ذلك. والأولى التي

تلد ابناً للسلطان تبقى الأولى على الأخريات وتحظى بلقب «باش قادين». وكما هو الأمر مع الغلمان فقد كانت العاملات في الحريم يتلقين رواتب يومية، ويتميزين بأزياء خاصة، حسب الخدمة التي يقمن بها. ولذلك فقد كانت «الأوسطاوات» تزين ملابسهن بالفراء.

وفي الحريم كانت السلطة المطلقة لأم السلطان (والدة سلطان) ويقف إلى جانبها رئيس الخصيان السود، أو آغا دار السعادة، في الموقع الذي يقف فيه رئيس الخصيان البيض إلى جانب السلطان. وهكذا مع ازدياد نفوذ أم السلطان منذ عام 1547م أخذ نفوذ رئيس الخصيان السود يزداد، وأصبح في النهاية أهم شخصية في البلاط.

وبالاستناد إلى الروايات فقد كانت النساء تختفي بمجرد أن تسمع وقع نعال السلطان المزودة بمسامير فضية، لأنه كان لا يليق بالسلطان أن يلتقي بهن وجهاً لوجه. وكانت كل واحدة تتجاوز الأنظمة أو المراتب الموجودة تتعرض للعقاب، لأن أية جارية جديدة تلفت انتباه السلطان كانت تتمكن من تجاوز حقوق «الأسطاوات» القديمات وحتى الحدّ من نفوذ والدة السلطان. ولذلك فقد كانت نفسها تختار بعناية «الأسطاوات» اللواتي سيشاركن السلطان مخدعه. وحسب إحدى الروايات فقد بادرت روكسلانة، الزوجة المحبوبة للسلطان سليمان، إلى نقل الحريم من البلاط القديم إلى البلاط الجديد في سنة 1536، مما زاد من تأثيرها سواء لدى السلطان أو في شؤون الدولة.

ورغبة منها في تأمين العرش لأولادها نجحت روكسلانة بواسطة المكائد أن تتخلّص من مصطفى ابن منافستها. ولدينا في أرشيف البلاط عدة رسائل موجهة من روكسلانة إلى السلطان سليمان، حيث تقول في واحدة منها:

«سيدي، إن غيابك عني قد أجّج ناراً لا ينطفىء لهيبها. ارحم هذه الروح المعذبة وسارع في الجواب، لأنني قد أجد فيه ما يخفف عني. سيدي، حين تقرأ كلماتي ستتمنى لو أنك كتبت إليّ أكثر للتعبير عن شوقك. وحين

أقرأ رسالتك يكون ابنك محمد وابنتك مهرماه حولي يبكيان بدموع لا تنقطع. إنّ رؤية دموعهما تجعلني أجن . . . تسألني عن السبب في غضبي على إبراهيم باشا، وحين يجمعنا الله ثانية سأذكر لك السبب وستفهمني»(4).

وكانت معظم جواري البلاط يتزوّجن من الغلمان، حين يترك هؤلاء البلاط وينتقلون إلى الخدمة في الخارج.

وفي النهاية تجدر الإشارة إلى أن هذا النظام المملوكي لم يكن لدى السلطان وحده بل أخذت به كل شرائح الطبقة العسكرية. فقد كان بلاط السلطان نموذجاً لمقرّ الوزراء ورجال الدولة في العاصمة والولاة في مراكز الولايات. وقد أوجب القانون على الولاة وبكوات السناجق والصوباشية وحتى السباهية أن يحتفظوا بحاشية تتناسب مع مستوى الدخل الذي يحصلون عليه. إلا أن بعض الباشاوات كانوا يتجاوزون الحد ويحتفظون بعدد أكبر من المماليك لتعزيز نفوذهم. وهكذا فقد كان رستم باشا على سبيل المثال يحتفظ بألف وسبعمائة مملوك في يوم وفاته.

وكان الباشاوات بعد كل حملة عسكرية يقترحون على السلطان أنْ يوزّع التيمارات على مماليكهم الذين قدموا خدمات متميزة. وهكذا فقد كان المملوك يترك سيّده ويصبح سباهياً، وفي بعض الأحيان كان غلمان الوزراء يقبلون مباشرة في الخدمة بالبلاط بعد وفاة أسيادهم. وتجدر الإشارة هنا إلى أن المماليك الذين يتبعون أفراد الطبقة العسكرية يُعتبرون أيضاً ضمن هذه الطبقة.

في المجتمع العثماني كان يُعتبر شرفاً وامتيازاً للمرء أن يكون مملوكاً للسلطان. ولذلك فمن الخطأ ترجمة تعبير «قول» kul إلى «عبد» slave. فالشريعة الإسلامية تعتبر الحرية حالة طبيعية والعبودية حالة عابرة، ولذلك فقد كان تحرير العبيد أمراً يستحق الثناء ويشجع عليه الدين. ومن ناحية قانونية فقد كان الزواج الشرعي من الجواري ممكناً. ومع أن التقاليد التركية المتعلقة بالأسرة والصلات العشائرية كانت تحكم المجتمع العثماني في بداية

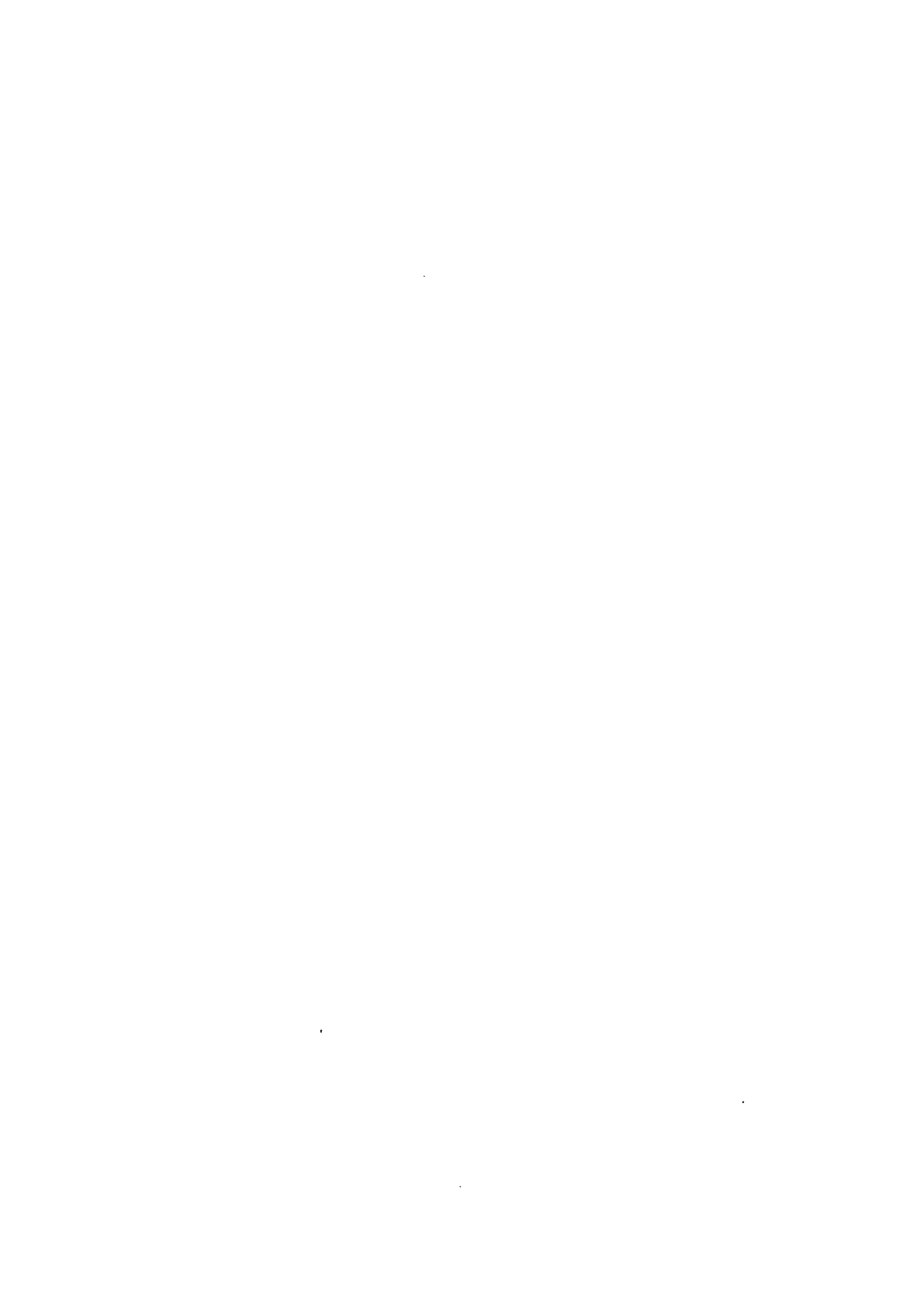
تشكيله، إلا أنّ أهمية المماليك والجواري كانت في ازدياد. فقد كانت أمهات ومربيات السلاطين من الجواري في أصولهن. وفي هذا السياق يكتب دوكاس Ducas عن مراد الثاني أنه كان يعتبر المماليك أخوة له. وعلى الرغم من هذا فقد بقي الأسياد يحتفظون ببعض الحقوق على المماليك بعد تحريرهم، ومن ذلك حق الوراثة الذي كان له الدور الهام في توسّع نظام المماليك. فقد كان يناسب التجار أن يستخدموا مماليكهم الموجودين أو المحررين كعملاء تجاريين لهم. ولذلك تكشف سجلات القضاة عن أنّ المماليك المحررين كانوا يشكّلون المجموعة الأغنى والأكثر نفوذاً في المدن العثمانية الكبيرة.

لقد أثّر النظام العثماني المملوكي بشكل عميق في الحياة الثقافية والسياسية والاقتصادية. فقد تخرّج من مدرسة البلاط علماء ورسّامون وعسكريون وإداريون وحرفيون عملوا مع السلطان وشاركوا في إبداع أفضل وأجمل الأعمال في الحضارة العثمانية. وبعبارة أخرى فقد كان البلاط المصدر الإبداعي الأساسي في الثقافة العثمانية. فالمعماري سنان العظيم (حوالي 1490 ـ 1588) على سبيل المثال كان أحد أولاد الدفشرمة من قيصرية. فقد اكتسب كل خبرته المهنية خلال عمله الذي استغرق سنوات عديدة في الجيش، وفي المكتب المعماري للبلاط، حتى أصبح المهندس المعماري الرئيس للسلطان والباني للكثير من المنشآت في أرجاء الإمبراطورية، وعلى رأس ذلك جامع السليمانية في إستنبول وجامع السليمية في أدرنة. وفي البلاط تطور أيضاً الأسلوب الفني العثماني والنمط الأرستقراطي في الحياة، حيث نشرهما غلمان السلطان في كل نواحي السلطنة.

لقد تطور الأدب الكلاسيكي العثماني والعمارة باعتبارهما من فنون البلاط. فقد بنى المهندسون المعماريون للبلاط منذ القرن الخامس عشر المنشآت ذات النمط العثماني في كل أرجاء الإمبراطورية، وذلك من قونيه وحتى سراييفو. وقد كان لغالبية الشعراء والكتّاب صلة ما بالبلاط. وهكذا

بالاستناد إلى سجلات البلاط يتّضح أن حوالي عشرين من الشعراء كانوا يتلقون باستمرار مساعدات مادية من السلطان بايزيد الثاني. وقد تمتع المؤرخون أيضاً بهذا الاهتمام في البلاط. فإلى جانب التواريخ الشعبية التي كتبت باللغة التركية البسيطة في البداية، أخذ الشعراء والكتّاب يؤلفون أعمالهم باللغة الفارسية الراقية في عهد محمد الفاتح. ولم يمض وقت طويل حتى أخذت تؤلَّف التواريخ في اللغة التركية التي تستلهم الأسلوب الجميل للفارسية، مما كان يؤشر إلى بروز المدرسة العثمانية في التاريخ.

وهكذا فقد بقيت الثقافة العثمانية في جوهرها ثقافة بلاط، ولهذا السبب أصبحت عقيمة. فقد وصلت هذه الثقافة إلى ذروتها الكلاسيكية في القرن السادس عشر، إلا أنها أخذت تفقد حيويتها نتيجة اقتصارها على خدمة البلاط وانقطاعها عن المؤثرات الخارجية.



الفصل الثاني عشر

الإدارة المركزية

الديوان السلطاني (ديوان همايون) وأعضاؤه

في دولة الشرق الأدنى تعتبر إدارة العدل أهم مهمة للحكومة. ومع أن الديوان الكبير ، أو كما كان يسمّى «ديوان همايون» العثماني الذي يجتمع في أوقات معينة لسماع شكاوى الرّعية وإحقاق الحق، كان عبارة عن محكمة عليا في الأصل إلا أنه كان في الوقت نفسه أعلى جهاز للحكومة. وفي الواقع إنّ هذه المؤسسة كانت تتطابق مع مفهوم الشرق الأدنى للدولة، وقد اكتسبت أهميتها منذ أيام الحكم الساساني. وفي عهد السلاجقة بالأناضول، حيث كان الأمر مشابهاً لما لدى العثمانيين، كان السلطان يأتي مرتين في الأسبوع إلى الديوان الكبير، ليسمع شكاوى المظلومين. وقد كانت القضايا المتعلقة بالشريعة تحوّل إلى القاضي، بينما كانت الأمور الإدارية تحال إلى أعضاء الديوان. ولدينا حول هذا ما كتبه شمس الدين الطبيب المصري الخاص لبايزيد الأول:

«في الصباح الباكر كان السلطان العثماني يجلس على أريكة واسعة ومرتفعة. أمّا أفراد الرعية فقد كانوا يقفون على مقربة منه، حيث كانوا في وضع يرون فيه السلطان، ثم كان كل من ظُلم منهم على غير حق يقترب وينقل للسلطان شكواه. كانت القضية تحل على الفور. وهكذا كان الأمان يعم البلاد حتى إنه في أي مكان كان التاجر يمكن أن يترك جمله المحمّل بالبضائع دون خوف من أن يمسه أحد»[1].

أما الرحالة برتراندون دي لا بروكيير B. Brocquiere، الذي زار بلاط مراد الثاني في أدرنة، فقد كتب عن الديوان ما يلي:

«دخلنا عبر البوابة الأولى. فُتح الباب باتّجاه الداخل وكان يحرسه حوالي ثلاثين من المماليك المسلحين بالعصي. وإذا رغب أي شخص بالدخول دون إذن، كانوا يحذرونه، وفيما لو أصر على الدخول، كانوا يدفعونه بالعصي.. وعندما دخل السفير المذكور (سفير ميلانو) جعلوه يجلس قرب الباب. وحينما يصل أحد السفراء، وهو ما يحدث كل يوم تقريباً، كان يقوم بما يقال في الفرنسية il fait porte/faire porte أي أن يُستقبل في حضور الملك. فما ندعوه نحن «ديوان الملك» court du Roy يسمّيه الأتراك «باب السلطان» Porte du Seigneures. وحين يدخل السلطان يتّجه إلى رواق جانبي، حيث يكون مجلسه معدّاً، وهو عبارة عن أريكة مغطاة بالمخمل ومرتفعة عن الأرض أربع أو خمس درجات. وحسب عادتهم فقد جلس السلطان على الأريكة، واتّخذ وضعية الخياطين حين ينهمكون في عملهم. وبعد ذلك يأتي الباشاوات، الذين كانوا ينتظرون في مكان مجاور للرواق، ويأخذون مجلسهم مقابل السلطان. وبعد أن يكتمل دخول هؤلاء يأتي الآخرون الذين يشاركون حسب العادة في الديوان ويأخذون أماكنهم في مواقع أبعد عن السلطان»[2].

أما فيما يتعلق بتعبير «الباب» kapi أو «الباب العالي» (درگاي عالي) dergah-i ali فقد كان في الأصل يشير إلى المكان الذي يستمع فيه السلطان إلى حاشيته، ويمارس أمور الحكم، ثم أصبح يعني في نهاية المطاف «الحكومة العثمانية».

إلا أن السلطان محمد الفاتح توقف حوالي عام 1475م عن ترؤس جلسات الديوان السلطاني. ونظراً إلى أنّ السلطان لم يكن بوسعه أن يتجاهل المهمة الأساسية للسلطان، المتمثّلة في سماعه بشكل شخصي لشكاوى الرّعية، فقد فتح نافذة مشبّكة في «بيت العدل» تسمح له أن يتابع ما يجري في قاعة الديوان. ومن خلال هذه النافذة كان بوسع السلطان متابعة الحاشية والمناقشات.

ويصف مصدر غربي هذه النافذة بالقول: «في نهاية الرّواق السّري كانت توجد نافذة مربعة صغيرة ذات قضبان صقيلة تخدم كمركز تنصّت. وكانت هذه النافذة تغطيها ستارة من التفتة أو الكريب الأسود وتشتهر باسم «النافذة الخطرة» لأن الأمير يمكنه حينما يريد أن يسمع ويرى الجميع دون أن يراه أحد، أو حتى دون أنْ يعرف أحد إذا كان موجوداً هناك أو لا. فمن الخطورة بمكان أنْ يحاول أحدهم كتم أي شيء أو إيقافه، لأنه في هذه الجلسات كانت تُناقش كل الأمور العامة والخاصة»[3].

وهكذا بعد أن يأخذ الجميع أماكنهم في الديوان السلطاني يُسمح لأصحاب الشكاوى أن يدخلوا، ليبدأ عمل المجلس. وقد حافظ هذا المجلس باستمرار على ملامحه الأصلية كمحكمة عليا. وفي إحدى المناسبات حين رأى مراد الثالث أنّ أمور الرّعية قد أهملت، ترك مكانه قرب «النافذة الخطرة» وجلس مع الوزراء لأنه بهذا تأكد أن القضايا المدرجة في جدول الأعمال ستنال حقّها من الاهتمام. أمّا أحمد الثالث فقد حرص بدوره على أن تعقد جلسات الديوان في حضوره في بعض الحالات، وأصرّ أن يحضر كبار العلماء محاكمة قاسم باشا الذي اتّهم بظلم الرعية.

وخلال القرن الثامن عشر لم يعد الديوان السلطاني ينعقد في البلاط بل أصبحت كل أمور الدولة تُنجز في قصر الصدر الأعظم. إلا أن مصطفى الثالث أمر في سنة 1766 أن ينعقد الديوان السلطاني في البلاط على الأقل مرة واحدة في الأسبوع لأن «الديوان تأسس لكي يستمع السلطان إلى شكاوى أولئك الذين تعرضوا إلى الظلم».

وكان السلاطين يستمعون أيضاً إلى شكاوى الرعية حين يذهبون إلى صلاة الجمعة أو إلى الصيد أو حين كانوا ينطلقون في الحملات العسكرية لأن «الرّعية يجب أن تشعر باهتمام السلطان بشؤونها». وهكذا فقد حدث خلال يوم النوروز لسنة 1591م أن جاء السلطان مراد الثالث، حين كان يستريح في قصره الصيفي المطل على البحر، بعض سكان غلطه Galata بقواربهم ليشتكوا له من قاضي غلطه، الذي أمر السلطان فوراً بعزله (في

إيران القديمة كان الحكام يعقدون المجلس الكبير في يوم النوروز، اليوم المقدس، ليستمعوا إلى شكاوى الرّعية).

لقد كان بوسع كل شخص، وبغض النظر عن وضعه الاجتماعي، أن يتقدم بشكواه إلى الديوان السلطاني مباشرة، بينما كانت الرّعية ترسل وفداً إلى الديوان في الحالات المهمة. ولهذا السبب فقد كان العدل والأمن يتوافران أكثر في المناطق القريبة من العاصمة. أما في المناطق البعيدة فقد كان أصحاب الشكاوى يتوجهون إلى القاضي في المحكمة، حيث كان يدّون في سجلاته شكاواهم ثم يرسلها بشكل رسمي إلى السلطان أو يرسل ممثلاً عنه إلى إستنبول إذا كانت القضية مستعجلة. وكان من أهم واجبات الديوان السلطاني النظر في الشكاوى المقدمة وردّ المظالم المختلفة. وفي العادة كانت الشكاوى تتعلق بالضرائب الكبيرة والتجاوزات خلال جمع الضرائب وظلم الرّعية من قبل السلطة المحلية. وفي بعض الأحيان كان السلطان يحاول أنْ يرضي رعيته بعمل ملفت للنظر، كأن يتجاوز الشكليات القانونية ويتجاهل مصالح الخزينة العامة. ولذلك فقد كانت الرّعية، سواء من أتراك الأناضول أو من نصارى البلقان، يعتبرون السلطان الممثل الأعلى للعدل ورمز الرحمة والشخص الذي يمكن أن يصلح أي خلل.

وهكذا فقد قام سكان دنيزلي Denizli في عام 1661م بإرسال وفد إلى إستنبول لتقديم شكوى ضد أحد الأعيان المحليين. إلا أن أعضاء الديوان تجاهلوا هذه الشكوى بتأثير من العين المتهم، ممّا دفع أعضاء هذا الوفد إلى الصراخ: «إذا كان لا يوجد عدل هنا فأين يمكن أن نذهب؟». وعندما سمع السلطان من وراء الستارة هذا الأمر طلب أن ينعقد المجلس مرة ثانية في اليوم التالي، ولما تبيّن أنّ أصحاب الشكوى على حق صدر الأمر بإعدام العين المتهم على الفور.

وكان الأجانب أيضاً يتمتعون بحق التّوجه إلى السلطان في نهاية المطاف. وهكذا فقد حدث في سنة 1648 أن بعض الإنكليز رغبوا في تقديم اعتراض على الزيادة في ضرائب الجمارك، إلا أن الوزراء لم يسمحوا لهم

بمقابلة السلطان ممّا دفعهم إلى حرق القطران في الزوارق المربوطة بسفنهم السبع حتى أصبحت النيران تشاهد من البلاط. ولما رأى السلطان نفسه النيران سارع إلى إرسال الجاوش باشي ليستمع إلى شكواهم.

وبالإضافة إلى هذه الحالات فقد كان بوسع الرّعية أن تتوجّه إلى الديوان السلطاني للاعتراض على أحكام القضاة المحليين. وفي هذه الحالة كانت القضية تعاد إلى المحكمة ذاتها للنظر فيها أو، حسب طبيعة القضية، ترسل إلى محكمة أخرى في المنطقة ذاتها. وكان الديوان السلطاني يستمع بشكل مباشر إلى الشكاوى المقدمة ضد كبار الموظفين.

ولتنفيذ العدل كان السلطان يعتمد عادة على الوسائل المألوفة في دولة الشرق الأدنى كإرسال المفتشين أو المراقبين المتخفين وإعلان بيانات العدالة (عدالت نامه).

وفي بعض الأحيان كان السلطان نفسه يتخفّى ويقوم بالمراقبة. وهكذا فقد كان من عادة سليمان الأول أنْ يتخفّى بزي فارس سباهي، بينما كان محمد الثاني يرتدي زي درويش مولوي، ويقومان في هذا الشكل بالاختلاط مع الرّعية. وقد أمر مراد الرابع، بعد أن كان يتجول بزي آخر، بإعدام عدة مثيرين للاضطراب دون رحمة، آملاً أنْ يؤدي ذلك إلى توطيد ثقة الرّعية في حكم السلطان، والحكم الشخصي له.

ومن بين المهام الرئيسية للصدر الأعظم كان التّحقّق من الأمن في العاصمة من حين إلى آخر، ومراقبة الأسعار في السوق وإعلام السلطان بذلك. أمّا السلطان فقد كان يحرص بدوره على متابعة ما يجري في صفوف الجيش، وفي الولايات، حيث كان يرسل مماليكه إلى هناك لجمع المعلومات. ومع ذلك فقد كان القضاة المحليّون أيضاً مفوّضين بإجراء التفتيشات الرسمية، وإرسال التقارير عن ذلك.

أما فيما يتعلق ببيانات العدالة (عدالة نامه) فقد كانت عبارة عن بيانات عامة للسلطان، تتضمن العقوبات الصارمة ضد التجاوزات التي كان يقوم بها

رجال الدولة في منطقة معينة، أو في الإمبراطورية بشكل عام. وكانت هذه البيانات تصدر بشكل علني للرّعية، بحيث يمكن لأي شخص أنْ يحصل على نسخة منها من القاضي.

وكذلك كان من حق الإنكشارية والسباهية التعبير عن شكاواهم، إذ كانوا يجتمعون أمام بلاط السلطان، للتعبير عن استيائهم من أحد رجال الدولة. وفي بعض الأحيان كان مثل هذا التجمع يهدّد عرش السلطان. ففي سنة 1588م تسلّم السباهية مستحقاتهم بالعملة التي انخفضت قيمتها إلى النصف، فأصدر لهم شيخ الإسلام فتوى تؤكد هذا الحيف الذي لحق بهم. وهكذا فقد ذهبوا إلى البلاط السلطاني يطالبون بإعدام محمد باشا الذي كان وراء هذا الإصلاح النقدي. وحين سمع السلطان من وراء الستارة شكواهم مال إلى رفضها، إلا أن الوزراء أوضحوا له مخاطر هذا الرفض، ولذلك أمر بإعدام محمد باشا والدفتردارباشي.

إلا أنّ اللجوء إلى القوة لتنفيذ العدل أصبح يشكل سابقة خطرة. ففي سنة 1632م تمردت قوات القابي قولي وتمكنت من دخول البلاط. وفي هذه الحالة نُصب عرش السلطان أمام «بوابة السعادة» لكي يستمع السلطان إلى شكواهم. وكان يحيط بالسلطان كبار رجال الدولة والعلماء والقادة ويشاركون في مناقشة أسباب التمرد، إلا أن الجنود أعلنوا أنّ الصدر الأعظم خائن للسلطان والدولة وقطعوه إرباً إرباً أمام عيني السلطان. وفي الواقع لقد كان هذا الأمر يعد انتقاصاً من سلطة السلطان، لأنه كان الشخص الوحيد الذي يتمتع بالسلطة في حلِّ أي خلاف يتورط فيه رجال الدولة.

ومع تخلّي محمد الثاني عن ترؤس جلسات الديوان فقد انتقلت بطبيعة الحال صلاحيات النظر في الشكاوى وحلِّ القضايا إلى الصدر الأعظم الذي كان يعاونه قاضي عسكر الروملي وقاضي عسكر الأناضول وأعضاء الديوان في هذه الأمور في إطار الشريعة الإسلامية. وبعد انفضاض الجلسة كان السلطان يستقبل أعضاء الديوان في القاعة المجاورة لبوابة السعادة ليصدّق

على قراراتهم. وكان هؤلاء يتوجهون إلى السلطان بترتيب معين: كان يتقدم آغا الإنكشارية أولاً ويتبعه قاضي عسكر الروملي وقاضي عسكر الأناضول، ثم يلحقهم الصدر الأعظم والوزراء فالدفتردارية والنيشانجية. وبعد أن يقدّم الدفتردارية تقاريرهم المالية إلى السلطان كانوا ينسحبون تاركين الصدر الأعظم ليتحدث عن الأمور اليومية ويصادق على التعيينات والقرارات المهمة.

وفي هذه القاعة كان السلطان يستقبل أيضاً السفراء الأجانب والولاة الذين عُيّنوا لتوّهم والقادة العسكريين والقضاة. وفي الأوقات الأخرى حين كان يرغب بالإعلان عن أمر كان يكتبه بنفسه، ثم يرسله إلى الصدر الأعظم بواسطة آغا الباب. وقبل أن يتّخذ أي قرار مهم كان يستدعي الصدر الأعظم أو شيخ الإسلام ليناقش الأمر معهما، أو مع أي شخص آخر يثق به. وهكذا، على سبيل المثال، كان محمد الثالث في سنة 1597 بعد حلّ الديوان يستدعي الصدر الأعظم وأحد الوزراء إلى مقصورة تطل على البحر، ليناقش معهما الحرب مع النمسا. وإلى جانب هذه المداولات السّرية كان السلطان قبل أنْ يتّخذ قراراته المهمة، يعقد أحياناً اجتماعات استشارية سواء برئاسته أو برئاسة الصدر الأعظم. وفي هذه الحالات كان يدعو شيخ الإسلام والوزراء الكبار وقادة الجيش الذين كانوا يعبّرون بحرية عن آرائهم. وهكذا فقد عقد سليم الأول قبل أن يتّخذ قراره بالهجوم على المماليك اجتماعاً من هذا النوع تمّ فيه اتّخاذ القرار بالحرب. وحين كان الصدر الأعظم يرى ضرورة عقد اجتماع من هذا النوع كان لا بدّ له من استئذان السلطان. وعلى الرغم من هذا فقد كانت هذه الاجتماعات الاستشارية تتوصل أحياناً إلى قرار بخلع السلطان، وتشكيل حكومة مؤقتة.

وطالما أنّ المهمة الأساسية للحكم، كانت إقرار العدل فقد كان الديوان السلطاني في جوهره محكمة عليا، إلا أنه في الدولة العثمانية كان يقوم أيضاً بدور الحكومة التي كانت تناقش كل القضايا الحكومية وتتخذ القرارات والتعيينات.

وانسجاماً مع مفهوم الشرق الأدنى للدولة، فقد كانت النشاطات الرئيسية للحكومة تجري في ثلاثة مجالات: السياسي والقضائي والمالي. وهكذا فقد كانت المسؤولية الأساسية للوزراء، والقضايا الأساسية الرئيسية التي تشغلهم تتمثّل بالمحافظة على سلطة الدولة، وحفظ الأمن الداخلي، والدفاع عن الدولة من الأعداء الأجانب. وكان قاضيا العسكر يختصان بالجانب القضائي بينما الدفتردارية يتولون المالية. وإلى جانب هؤلاء لا بدّ من ذكر النيشانجي الذي كان يتولى الأرشيف، حيث كان يدقق في مدى انسجام الأوامر والرسائل الصادرة عن الديوان السلطاني، مع العرف السائد ومع تنظيمات الدولة. وفي بعض الحالات كان النيشانجي يضع خاتم الطغراء (الذي يمثّل التوقيع الرسمي للسلطان) على الوثيقة لكي تصبح نافذة. وكان رؤساء هذه الدوائر الأربع، الذين عرفوا بلقب «قواعد السلطنة»، يمثّلون السلطة السلطانية في الديوان السلطاني ويتمتعون بالحق في التقدم للسلطان بشكل شخصي. وهكذا فقد كانوا مسؤولين أمام السلطان فقط، إلا أنهم كانوا يمثلون أمام القضاة فقط في القضايا المدنية. وبعبارة أخرى فقد كان من حق السلطان فقط إصدار الحكم عليهم فيما يتعلق بالقضايا العامة. وهكذا فقد فشل اقتراح خلال سنة 1596م لتقديم رئيس الدفتردارية إلى المحاكمة بتهمة الرشوة، وذلك بالاستناد إلى أن «رئيس الدفتردارية يعمل بالاستناد إلى تفويض السلطان ويتولّى الخزينة باسم السلطان ولذلك لم يتعرض عمله حتى الآن إلى التفتيش».

وكان بك بكوات الروملي، الذي هو في الأصل قائد كلّ السباهية أصحاب التيمارات في المنطقة، يتمتع دوماً بامتياز الجلوس مع الوزراء في الديوان السلطاني والمشاركة في المناقشات. وقد أكد سليمان الأول على هذا الامتياز في عهده. وفي بعض الأحيان كان الصدر الأعظم يتولّى بنفسه هذا المنصب.

وخلال النصف الثاني للقرن السادس عشر، حين أصبح الأسطول عنصراً مهماً، أصبح القابودان دريا (القبطان الكبير) يعيّن من بين الوزراء، ثم

أصبح بحكم المنصب يشارك في الديوان السلطاني. أما آغا الإنكشارية وقادة الجيش الآخرين، وشيخ الإسلام فلم يكونوا يشاركون إلا في الاجتماعات الاستثنائية للديوان السلطاني.

وفيما يتعلق بشيخ الإسلام فقد كان لا يملك أية سلطة سياسية. وهكذا فقد شارك شيخ الإسلام علي جمالي بمبادرة منه في إحدى الحالات، خلال عهد سليم الأول، في اجتماع الديوان السلطاني الذي كان يناقش حكم الإعدام في مئة وخمسين من موظفي الخزينة الذين اتهموا بالاختلاس. إلا أن شيخ الإسلام اعتبر حينئذ أن هذا الحكم يتعارض مع الشريعة، ولذلك طلب مقابلة السلطان. وقد انزعج سليم الأول، المعروف بتسلّطه، لهذا التدخل، وقال له حينئذ إنّ كلماته «تمس سلطة السلطان» وإنه «لا يحق لأحد وليس من اختصاص أحد أن يعترض على ما يقرره السلطان أو ما يمنعه».

وهكذا، بالاستناد إلى هذا، فقد كان السلطان في الفترة الكلاسيكية للإمبراطورية ينقل سلطاته السياسية والتنفيذية للوزراء فقط. فقد كان من حق هؤلاء فقط، سواء خلال وجودهم في الولايات أو في الحملات العسكرية، أن يعقدوا بمبادرتهم ديواناً طارئاً للنظر في الدعاوى. وفي هذه الحالة كان يمكن للوزراء أنْ يتّخذوا القرارات وحتى إصدار أحكام بالإعدام. ففي الديوان السلطاني كان هؤلاء يمارسون السلطة بموافقة أو بقرار من الصدر الأعظم. وكان السلطان قد منح الصدر الأعظم الحق في أن يتصرف كنائب مطلق للسلطان ويمارس بالتالي سلطته السياسية والتنفيذية. ويصف القانون نامه الذي أصدره محمد الفاتح الصدر الأعظم كما يلي:

«اعلم أن الوزير الاعظم هو رئيس الوزراء والأمراء، وأجلّهم قدراً وأرفعهم مقاماً، وهو النائب المطلق للسلطان، الذي يتصدر في الجلوس والقيام، ويتقدم على الجميع»[4].

وكان الوزراء والعلماء والولاة والعسكر والرعية يرفعون شكاواهم ومطالبهم إلى الصدر الأعظم، الذي يرفعها بدوره إلى السلطان، إذا رأى

ذلك ضرورياً لكي يأخذ موافقته. وفي هذه الحالة كان يصدر الأمر ممهوراً بختم السلطان. وكذلك كان الأمر في كل التعيينات، إذ كان لا بدّ من أن تُرفع أولاً إلى الصدر الأعظم. ونظراً إلى أن الصدر الأعظم، النائب المطلق للسلطان، كان يحق له أنْ يتخذ بعض القرارات دون الرجوع إلى السلطان، فقد ورد في القانون نامه «إنه لا يحق لأحد ولا حتى لبقية الوزراء، أن يتدخل في تعامل الصدر الأعظم مع السلطان ولا في القرارات السرية التي يتخذها». ولذلك فقد كان السلطان يعهد للصدر الأعظم بختمه الخاص، وذلك كرمز لمنصبه، كنائب مطلق للسلطان، على حين أن استعادة الختم كانت تعني عزله عن المنصب. وكانت سلطة الصدر الأعظم تصل إلى ذروتها، حين يُعيَّن قائداً عاماً لحملة عسكرية، إذ يحق له حينئذ اتّخاذ قرارات دون الرجوع إلى السلطان بما في ذلك العزل والتعيين.

وبينما لا نجد في الدول الإسلامية السابقة مثل هذه الصلاحيات للوزير، مثل قيادة الجيش، ونيابة السلطان في إدارة الدولة، إلا أن هذه الصلاحيات كانت مألوفة في الإمبراطورية العثمانية. وكان أول صدر أعظم عثماني يتمتع بمثل هذه الصلاحيات خير الدين جاندرلي في عهد مراد الأول. أما محمد الثاني فقد خلق نمطاً كلاسيكياً للصدر الأعظم العثماني وذلك بتعيينه من بين مماليكه، وتفويضه كنائب له بصلاحيات مطلقة، ممّا جعله يتمتع بموقع مركزي في إدارة الدولة. وكان أول نموذج من هذا النوع محمود باشا الذي تولّى هذا المنصب بشكل متواصل من سنة 1455م إلى سنة 1468م. وقبل ذلك خلال عهد مراد الثاني، برز هناك تنافس بين الصدر الأعظم خليل باشا، الذي كان قد جاء إلى هذا المنصب من بين صفوف العلماء، وبين بك بكوات الروملي الذي كان يقود جيش المنطقة. ولذلك فقد بادر محمد الفاتح إلى جمع هذين المنصبين في شخص محمود باشا.

إلا أن بعض الضوابط على سلطة الصدر الأعظم كانت تؤمّن مركز السلطان. فقد أُعدم اثنان من الصدور العظام، إبراهيم باشا في 1536م، ونصوح باشا في 1614م، بزعم الطمع في السلطنة مع أنّ الصدر الأعظم

القوي، كان بوسعه تغيير السلطان. إلا أنّ سلطة الصدر الأعظم لم تكن مطلقة. فقد كان لا بد للصدر الأعظم قبل اتّخاذ القرارات المهمة من التشاور مع الأعضاء الآخرين في الديوان السلطاني. وقد كان هذا الأمر بالذات وراء إعدام إبراهيم باشا، لأنه كان يتّخذ القرارات دون التشاور مع الوزراء الآخرين. فقد كان رؤساء الدائرة المالية والقضاء في الحكومة، يعتبرون بدورهم ممثلين للسلطان في دوائرهم، وكان للسلطان فقط الحق المطلق في التعيينات الخاصة بهذه الدوائر. وهكذا فقد عيّن مراد الثالث أحد أقرب مساعديه أويس باشا في منصب الدفتردار ليكبح التأثير الطاغي للصدر الأعظم صوقللو محمد باشا. ومع أنّ الصدر الأعظم كان يحق له الإشراف على الدفتردار إلا أنّ القانون نامه الذي أصدره محمد الفاتح أوضح أنه «لا يمكن لأية أقجة أنْ تدخل أو تخرج من الخزينة إلا بموافقة الدفتردار». ومن ناحية أخرى فقد كان على الدفتردار أنْ يقدّم كل شهر تقريراً عن عمله إلى الصدر الأعظم. ولكن أي طلب لتغيير الدفتردار كان لا بدَّ أن يقدّم مباشرة إلى السلطان.

وكان الصدر الأعظم والدفتردار وقاضيا العسكر يجتمعون على حدة بعد الظهر، بعد انتهاء اجتماع الديوان السلطاني، حيث كانوا يتداولون في القضايا المتعلقة بدوائرهم. إلا أن الصدر الأعظم لم يكن يتدخل في الإنكشارية، التي كانت تُعتبر أهم الفرق في الجيش العثماني. فقد كان آغا الإنكشارية الذي يعينه السلطان بنفسه، يعقد في مقره ديواناً خاصاً يستعرض فيه قضايا الإنكشارية ويستمع إلى الدعاوى المتعلقة بالإنكشارية. ولكن من ناحية أخرى كان لا بدَّ لآغا الإنكشارية أنْ يخبر مسبقاً الصدر الأعظم بأية شكوى يقدّمها للسلطان. وعلاوة على ذلك فقد كان الصدر الأعظم يختار كاتب الإنكشارية، الذي كان يعمل كمسؤول إداري لهذه القوات، ممّا كان يمنح الصدر الأعظم نوعاً من الرقابة الإدارية. وحين كان السلطان يتخلف عن قيادة الحملات العسكرية بنفسه، كانت بعض القوات الإنكشارية تبقى في العاصمة، أي إن القوات الإنكشارية كلها لم تكن توضع تحت قيادة الصدر الأعظم إلا في الحالات النادرة.

ومنذ النصف الثاني للقرن السادس عشر أصبح القابودان دريا بدوره يترأس ديواناً خاصاً يناقش القضايا الخاصة بالبحرية العسكرية، ويستمع إلى الدعاوى المتعلقة بالبحارة كما يجري التبديل والتعيين في صفوف البحارة. ومع هذا فقد كان من حق الصدر الأعظم أن يزور من حين إلى آخر الترسانة البحرية ليقوم بالتفتيش هناك.

وكان آغا الباب بدوره يقوم بالتفتيش على العاملين في البلاط والإدارة بشكل مستقل عن الصدر الأعظم، كما كان يجري التعيينات والترقيات في البلاط وذلك بالتّوجه إلى السلطان مباشرة. إلا أن الصدر الأعظم كان يحق له الطلب من السلطان تغيير آغا الباب واقتراح خلف له.

أما العلماء فقد كانوا يمثّلون أكبر قوة مستقلة في الدولة عن الصدر الأعظم. فقد كان قاضي عسكر الروملي وقاضي عسكر الأناضول، المسؤولان في الحكومة عن تطبيق الشريعة الإسلامية، وهما اللذان يعيّنان ويعزلان القضاة وأصحاب المناصب الدينية كما كانا يتخذان القرارات النهائية في القضايا المتعلقة بالشريعة. ومع أن شيخ الإسلام، رأس العلماء، لم يكن يعتبر عضواً في الحكومة، إلا أنه أخذ مع مرور الزمن يمارس تأثيراً متزايداً في أمور الدولة. وعندما كان يحين موعد تعيين شيخ الإسلام الجديد كان الصدر الأعظم يبعث باقتراحه إلى السلطان، الذي لم يكن ملزماً به. وهكذا فقد حاول الصدر الأعظم حسن يمشجي كلّ ما في وسعه في سنة 1598م لكي يعيّن مرشحه إلا أن السلطان عيّن أخيراً معلّمه في هذا المنصب. وكان الصدر الأعظم حسن باشا على خلاف دائم مع كل شيخ للإسلام، حتى إنه نجح في إبعاد شيخ الإسلام صنع الله أفندي عن منصبه. وعلى العكس من هذا كان الصدر الأعظم محمد جرّاح باشا في سعيه لتأمين الانسجام، يتشاور باستمرار مع شيخ الإسلام في كل الأمور المهمة للدولة. وكانت الاتّهامات التي ترد في فتاوى شيخ الإسلام تؤدي إلى عزل السلاطين، وإسقاط الكثير من الصدور العظام بطبيعة الحال.

كان شيخ الإسلام رأس العلماء، ولذلك فقد كان هو الذي يقترح على

الصدر الأعظم تعيين وتغيير وترقية العاملين في المدارس. ولكن منذ القرن السادس عشر أصبح من حقه اقتراح تعيين وتغيير القضاة في الولايات المهمة، مما منحه السيطرة الكاملة على مؤسسة العلماء. وكما كان الصدر الأعظم الممثل المطلق للسلطان في السلطة التنفيذية، فقد أصبح شيخ الإسلام الممثل المطلق للسلطان في السلطة الدينية.

لقد كانت كلّ هذه الضوابط تمنع الصدر الأعظم من أن يستحوذ على السلطة، وأن يصبح مساوياً للسلطان، إلا أنه كنائب مطلق للسلطان كان يتمتع بحق الإشراف والتفتيش على كل دوائر الدولة، ممّا كان يوفر له الاستقلالية في الإدارة والوحدة في الرقابة. وكان كل تعيين أو تغيير في أي منصب وكل أمر من السلطان لا بدّ أن يشفع بتصديق الصدر الأعظم، بل أصبح من العرف ألاّ يرفض السلطان أي قرار للديوان السلطاني، إذا كان مشفوعاً بتصديق الصدر الأعظم. وهكذا فقد كانت استقلالية الوزير الأول مبدأ ثابتاً في دولة الشرق الأدنى.

لقد ورد في الفرمان الذي كتبه محمد الفاتح بنفسه، لتعيين مراد باشا في منصب الصدر الأعظم: «دون طلب أو اقتراح من أحد أمنح له منصب الصدر الأعظم وأرسل له خاتمي». ويقال إنه في عام 1656م وافق محمد كوبريلي على القبول بهذا المنصب ولكن بشروطه: أن لا يرفض السلطان أي اقتراح له، وأن يقوم هو بعزل وتعيين المسؤولين، وألا يكون للسلطان مستشار آخر في أمور الدولة غير الصدر الأعظم، وألا يحمي البلاط أي معارض له ولا يبحث في أية وشاية ضده.

وفي العادة كان الوزير الثاني هو المرشح لشغل منصب الوزير الأول أو الصدر الأعظم، إلا أن آغا الباب وأم السلطان ومعلم السلطان كانوا غالباً يقومون بدور مهم في اختيار الصدر الأعظم. ولذلك فقد كان الصدر الأعظم، الذي يعجز عن المحافظة على استقلاله، يلجأ إلى طلب الدعم من الإنكشارية والعلماء أو يضطر إلى مجاملة مراكز القوى في البلاط لكي يحتفظ بمنصبه.

لقد كان الصدور العظام في عهود السلاطين الأقوياء، كالسلطان سليم الأول، يبقون في الظل، بينما كان الآخرون ككديك أحمد باشا (صدر أعظم في عام 1474م ووزير 1481 ـ 1482م) ومحمد كوبريلي (صدر أعظم 1656 ـ 1661م) يمتلكون سلطة ديكتاتورية. ويتمثل مصدر قوة الأول (كديك أحمد باشا) في الجيش الإنكشاري بينما كان مصدر قوة الثاني (محمد كوبريلي) يتمثل في البلاط. وقبل أن يُطبَّق نظام «القفص» كان السلطان العثماني الجديد يأتي إلى العاصمة مع الشخصيات التي كانت تخدمه في مقرّ الولاية التي كان يتولاها. وقد أدت محاولات هؤلاء الاستحواذ على السلطة إلى تأثيرات مهمة فيما يتعلق بالسياسة العثمانية الداخلية. وهكذا فقد كان زغنوس معلم محمد الفاتح يعارض بحزم الصدر الأعظم خليل جاندرلي، ويشجع السلطان الجديد على حصار القسطنطينية. وبعد فتح المدينة أمر زغنوس بقتل خصمه ثم جاء ليحلَّ محلّه. وحين تولى عرش السلطنة سليم الثاني أخرج الصدر الأعظم العجوز صوقوللو محمد باشا، وذلك بالأخذ بنصيحة معلّمه القديم. وبين السنوات 1579 ـ 1599 كان لسعد الدين معلّم مراد الثالث ومحمود الثالث الكلمة الأولى في السياستين الداخلية والخارجية للدولة، وقد علّق المؤرخ الرسمي للبلاط بقوله: «إنّ أمور السلطنة تعتمد تماماً على رأيه». وبعد إرساء نظام «القفص» أصبح موقف أمّ السلطان يمثل العنصر الأهم في اختيار الصدر الأعظم. وهكذا فقد حافظ إبراهيم باشا على منصبه في سنة 1596م بفضل تدخل السلطانة صافية أُم محمد الثالث. ومع ذلك لم يكن لأية أم ذلك الدور الذي لعبته السلطانة كوسه م Kosem زوجة أحمد الأول، التي قامت بدور حاسم بالتعاون مع الإنكشارية في اختيار كل الصدور العظام، وتتويج كل السلاطين حتى محمد الرابع. وقد بقيت السلطانة كوسه م تمارس هذا الدور إلى أن تمكنت السلطانة ترخان، أم السلطان محمد الرابع، من التسبب بخنقها في سنة 1651م.

وكان لشيخ السلطان أيضاً تأثير خفيّ على قرارات الحكومة. فقد كان

لكل سلطان شيخ يرعاه كمرشد ويساعده، كما كان يُعتقد، في التنبؤ بمستقبله وطلب المساعدة له من الله، أي كما كان يفعل تماماً الشامان مع الحكام الأتراك الوثنيين في آسيا الوسطى. وهكذا فقد كان محمد الفاتح خلال حصار القسطنطينية يتوجه باستمرار إلى شيخه آق شمس الدين ليطلب منه الرعاية الروحية. وحين لم يتمكن من تحديد يوم الفتح كتب هذا للسلطان يقول إن الجيش ينقصه الإيمان، ولذلك نصحه بتعيين قائد حازم وصارم[5]. وقد تميّز المرشد الروحي لمراد الثالث الشيخ شجاع، من الطريقة الخلوتية، بمكانة مؤثرة إلى حدّ أن أي راغب بمنصب من المناصب كان لا بدَّ له أنْ يزوره أولاً.

ومن بين هذه الشخصيات كان الأشهر هداي افندي شيخ أحمد الأول، الذي كان لا يكتفي بإثارة الحمية الدينية لدى السلطان، بل كان يتدخل أيضاً في السياسة. وهكذا فقد نصح السلطان، على سبيل المثال، بعقد معاهدة صلح مع السفير الروسي بشرط تخلّي الروس عن قلاع ترك Terek واصطراخان وقازان، كما أمر بإطلاق سراح القضاة المسجونين ونصح بتعيين أحمد باشا والياً على مصر.

ومن ناحية أخرى فقد كان تأثير الرأي العام في توجيه السياسة العثمانية، أكبر مما كان يعتقد من قبل. ففي النصف الثاني للقرن السادس عشر تشكّل تحالف مصالح بين كثرة من القوات الإنكشارية والحرفيين. وهكذا فقد تحول بعض الإنكشاريين إلى حرفيين أو تجّار، واستثمر بعضهم الآخر أموالهم في المشاريع التجارية أو في المقارضة. كان سكان إستنبول مستعدين في كل وقت للمشاغبة. وكانت مثل هذه القلاقل تحدث عادة في أوقات الأزمات المالية والاقتصادية. وكان الرأي العام يميل إلى تأييد هذه الهبّات ثم كانت تأتي الفتوى من شيخ الإسلام لتعطي هذا التأييد الشعبي طابعاً شرعياً. ومن الأمثلة النموذجية على ذلك الهبات التي أدت إلى عزل السلطان إبراهيم في عام 1648م ومحمد الرابع في 1687م ومصطفى الثاني في 1703م وأحمد الثالث في عام 1730م وسليم الثالث في عام 1807م.

وفي العادة كانت هذه الهبّات الشعبية لا تنجح إلا بفضل التعاون مع القوات الإنكشارية. ولكن في سنة 1651م حدث أن هبّ سكان إستنبول ضد الطغمة الإنكشارية نفسها. ومن ناحية أخرى فقد كانت الانتفاضات الفلاحية في الولايات نادرة حتى القرن السابع عشر، لأنه يُحظر على الرعية حمل السلاح. ومع ذلك فقد كان هجر الفلاحين للأرض والتوجه للمدن يشكّل نوعاً من المقاومة السلبية التي كانت تثير ازعاج الحكومة بقدر ما تثيره الهبّات. وفي الواقع لقد كان هذا يؤدي إلى نقص الواردات للحكومة وإلى تناقص الأرباح لأصحاب التيمارات، وهو ما كان يؤدي بدوره إلى إضعاف القوة العسكرية للسلطنة. ولخشية الحكومة من أن تصبح الأراضي مهجورة، فقد كانت تضطر إلى اتّخاذ إجراءات مناسبة، بما في ذلك تخفيض الضرائب.

لقد كانت رغبة السلاطين بكسب الرأي العام تتحول إلى قوة تدفع هؤلاء إلى الحكم بعدل. فإن كان أحد السلاطين غير محبوب، يشيع الشعب أنّ هذا السلطان لا يحترم الشريعة ويعاقر الخمرة ويمارس الرذيلة. ومع أن مراد الرابع المستبد كان مدمناً على الخمر، إلا أنه في الوقت نفسه كان من أشد المؤيدين لمنع الخمرة. فقد كان بعض السلاطين من وقت إلى آخر، ولأجل أن يظهروا بمظهر المدافع عن الشريعة، يصدرون أوامر عامة لمعاقبة أولئك الذين لا يصلّون، أو يفطرون في رمضان، كما كانوا يغلقون الحانات وبيوت الدعارة. وكانوا يحرصون على التوجه للمسجد أيام الجمعة، وغالباً ما كانوا يوزعون الصدقات على الفقراء والدراويش. أما في عيد الأضحى فقد كانت تُنحر آلاف الأغنام (ثلاثة آلاف في إستنبول لوحدها) وتوزع لحومها على الفقراء. وفي كل عام كان السلطان يرسل إلى مكة والمدينة هدايا ثمينة بآلاف الليرات الذهبية، بينما كانت تنظم الاحتفالات والمناسبات لتوديع قوافل الحجّاج إلى الأراضي المقدسة.

وفي المقابل كان السلاطين يخشون دوماً الزعماء الدينيين، وخاصة مشايخ الطرق والدراويش الذين يتمتعون بالشعبية، ولذلك كانوا يحاولون أن

يحتووهم بالترغيب أو الترهيب. ففي العادة كان هؤلاء المشايخ والدراويش المحرضين الأساسيين على حركات المعارضة. وهكذا، على سبيل المثال، حدث في عهد محمد الثالث أن أثار أحد هؤلاء المشايخ في إستنبول الشعب بخطبة، ممّا دفع الحكومة إلى إبعاده عن المدينة. إلا أن المظاهرات التي اندلعت عقب ذلك أرغمت الحكومة على السماح له بالعودة ثانية إلى المدينة. وفي سنة 1639م قتل مراد الرابع الشيخ محمود، أحد مشايخ الطريقة النقشبندية الذي كانت له شعبية كبيرة، كما أمر بإعدام شيخ آخر من صقاريا Sakarya، في بلدة ايلكين Ilgin، حيث كان يجمع حوله 7 ـ 8 آلاف من الأتباع.

ومن ناحية أخرى كان فقدان الصدر الأعظم لاستقلاليته في النصف الأول للقرن السابع عشر السبب الرئيسي للأزمات السياسية. ففي سنة 1656م عُيّن محمد كوبريلي صدراً أعظم بسلطات مطلقة، وخَلفهُ في هذا المنصب ابنه أحمد خلال سنوات 1661 ـ 1776م. وخلال عهد آل كوبريلي أصبحت تُدار أمور الحكم في مقر الصدر الأعظم، مما جعل جلسات الديوان السلطاني في البلاط تفقد أهميتها السابقة. وفي هذه الحالة كانت التقارير المكتوبة تعلم السلطان بما يجري، وكان السلطان يعيد هذه التقارير بعد أن يضيف عليها أوامره ورغباته.

وهكذا بعد أن أصبحت أمور الدولة تُدار بالفعل في مقر الصدر الأعظم، تراجع دور الوزراء في الديوان السلطاني بينما برزت الآن ثلاث شخصيات كبيرة على صلة مستمرة بالصدر الأعظم. وأول هؤلاء كان الـ «كخيا بك» معاون الصدر الأعظم للأمور السياسية العسكرية، والثاني «الجاوش باشي» الذي كان يستقبل الشكاوى والدعاوى، والثالث «رئيس الكتّاب» الذي كان خلال فترة طويلة يشغل منصب السكرتير العام للديوان السلطاني ويختص بالمعاهدات وتنظيمات الدولة. ففي الاجتماعات التي كانت تُعقد في مقر الصدر الأعظم أصبح كل واحد من هؤلاء بمثابة عضو في الحكومة، بينما أصبحوا يعاملون معاملة الوزراء منذ سنة 1720م. أمّا في

القرن التاسع عشر فقد أصبح أصحاب هذه المناصب حسب الترتيب السابق ما يلي: الأول وزير الداخلية والثاني وزير العدل والثالث وزير الخارجية.

وفي الوقت نفسه تطور مقر الدفتردار وأصبح يشغل جناحاً كبيراً مستقلاً. وفي الاجتماعات التي كانت تعقد في مقر الصدر الأعظم أصبح الدفتردار يشارك الآن في أيام محددة من الأسبوع. وكان الصدر الأعظم قبل أن يتخذ أي قرار مهم يجري عدة اجتماعات استشارية عامة.

البيروقراطية

تعود أصول التجربة البيروقراطية والإدارية العثمانية إلى التقاليد القديمة لدول الشرق الأدنى السابقة على الإسلام. فقد كان تقسيم المهام داخل هذه الإدارة ينسجم مع التقاليد المذكورة. وقد اعترفت النظرية السياسية الإسلامية بـ «رجال القلم» إلى جانب «رجال السيف» و «رجال الدين» باعتبارهم قواعد الحكم، حتى إنه في الدول الإسلامية السابقة كان يتولى إدارة الدولة «الوزير» بعد أن يبرز في عمله في خدمة الدولة سواء في القضاء أو في بيت المال.

لقد اعتبر الفن الكتابي أحد العلوم العملية. وفي هذه المهنة كان لدينا فرعان رئيسان، المراسلة والمالية، حيث كانت كل واحدة منهما تتطلب مهارة متخصصة وتدريبات خاصة. وهكذا فقد كان الكاتب الشاب يمارس تدريبه في المكاتب نفسها، التي كانت منظمة على مبدأ «المعلم ـ المتمهّن» كأي صنف من الأصناف الحرفية. ولأسباب تتعلق بالأمن تحولت مهنة الكتابة إلى مؤسسة مغلقة. وهكذا خلال العهدين الأموي والعباسي كان الكتّاب النصارى والفرس فقط يمتلكون الخبرة في تقنيات المالية والإدارة، مما جعلهم يحتكرون، مدة طويلة شؤون الدولة في الخلافة الإسلامية.

ويميّز القلقشندي (1355 ـ 1418م) بين ثلاثة أصناف من الكتّاب: أولئك الذين كانوا يكتبون الأوامر للولاة والحكام، والكتّاب الذين يجمعون واردات الدولة ويحققون في مصادرها، وأولئك الذين كانوا يشرفون على تعيينات ورواتب الذين يتولون الدفاع عن البلاد والنظام الاجتماعي. وفي

الواقع كان هذا التقسيم ينسجم مع التجربة العثمانية. فالصنف الأول من الكتّاب كانوا يتبعون «رئيس الكتّاب»، بينما كان الصنف الثاني يعمل في الخزينة، على حين أنّ الصنف الثالث كان يرأسه «النيشانجي».

كان «النيشانجي» يأتي عادة من بين العلماء. أما الكتّاب في ديوان السلطان فقد كان العديد منهم يتخرجون من مدرسة البلاط، مما دفع الكتّاب العثمانيين في القرن السادس عشر إلى انتقاد ذلك لأنهم كانوا يعتبرون أنّ إدخال المماليك إلى صفوف الكتبة، يتناقض مع التقاليد والتنظيمات. وفي العادة كان أقارب وأصحاب الكتّاب يدخلون في هذه المهنة كمتمهّنين. وخلال فترة من الزمن كان هؤلاء يتدربون تحت إشراف «المعلم»، أو الكاتب الكبير، حيث كانوا يكتسبون معارف ومهارات ضرورية ويتدربون على أحد التخصصات. وكان تحت تصرف هؤلاء نصوص مساعدة يعود أقدمها إلى الكتّاب الفرس الذين كانوا يعملون في الدولة العباسية. أما فيما يتعلق بالمعارف الدينية والعلوم الشرعية فقد كان هؤلاء يحصّلونها بحضورهم حلقات العلم في المساجد.

وإلى جانب المعلمين كان رؤساء الدوائر يتابعون تعليم هؤلاء ويساعدونهم على تطوير مهارتهم. وكما في أصناف الحرف فقد كان «المبتدئ» يتحول إلى «كاتب» بعد أن يمرّ في اختبار ويحصل على شهادة تقدير بذلك من الكتّاب القدامى، ثم يُسجَّل اسمه في سجل «الملازمين». وكان في كل دائرة عدد محدد من الكتّاب. ففي تنظيم وضع في عام 1732م تم تحديد عدد الكتّاب في الديوان السلطاني على سبيل المثال بخمسين من الكتّاب وعشرين من المبتدئين وثلاثين من الملازمين . وحينما كان يموت أحد الكتّاب كان ابنه يأخذ مكانه فيما لو كان مناسباً لهذا المنصب، وإلا فإن منصبه كان يذهب لأحد الملازمين. وفي هذه الحالة كان من الشروط المهمة أن يقوم المرشح بعرض قدراته المهنية أمام الكتّاب القدامى في الدائرة. وبعد ذلك كان اسم هذا الكاتب يرفع إلى الصدر الأعظم، وهذا يرفعه بدوره إلى السلطان. وعقب حصوله على الشهادة كان يصدر مرسوم سلطاني بذلك

لينهي كل هذه الإجراءات. وفي عام 1537م نجد في الديوان السلطاني ثمانية عشر كاتباً يعملون في كتابة المراسيم، ومن بين هؤلاء كان أحد عشر كاتباً متخصصين في كتابة المراسيم السياسية والإدارية وسبعة آخرون يشتغلون في كتابة المراسيم المالية. وفي الواقع كانت الدواوين لا تشغّل سوى الكتّاب والملازمين من ذوي الخبرة. ففي سنة 1568م نجد في الخزينة مائتين واثنين وعشرين كاتباً، بينما ارتفع هذا العدد إلى اكثر من سبعمائة في نهاية القرن الثامن عشر.

وخارج إطار الحكومة المركزية كانت هناك عدة هيئات لسكّ العملة والجمارك والتموين، وبعض التشكيلات العسكرية التي يأتي على رأسها الإنكشارية ومسابك صب الأسلحة، التي تحتفظ بدواوين خاصة بها. وفي الولايات كان في كل قلعة كاتب ينظم حسابات أفراد الحامية وقضاياهم الشخصية. وفي كل مشروع من مشاريع الدولة، سواء في الإنشاءات والمناجم أو في الصناعة والزراعة، كان يتم تعيين مفتش وكاتب لمساعدته. ومن هنا كان عدد الكتّاب بشكل عام أكبر بكثير من العدد المحدود للكتّاب الذين كانوا يعملون في الحكومة المركزية. وقد سجّل لنا عالي أفندي في نهاية القرن السادس عشر أن الكتّاب كانوا يعيشون في ضنك وهم يعملون في كتابة الدعاوى ونسخ المؤلفات. وعلى كل حال فإن آلاف السجلات وملايين الوثائق المحفوظة في مراكز الوثائق بتركيا إنما تشهد على أنّ الإمبراطورية العثمانية كانت دولة بيروقراطية.

وهكذا كما في كل الدول الإسلامية كان الكتّاب في الإمبراطورية العثمانية العناصر الأساسية للإدارة. فقد كان هؤلاء يصيغون مراسيم السلاطين ويقترحون الإجراءات الإدارية ويعدّون القوانين والتنظيمات ويشرفون على تنفيذها. وكان رأس الإدارة «النيشانجي» عضواً على الدوام في الديوان السلطاني، وكان يحدث أن يرتقي إلى منصب الصدر الأعظم. فمنذ عام 1699م، حين أخذت السلطنة العثمانية تنتهج سياسة إصلاحية ومسالمة وتهتم بالدبلوماسية أكثر، نجد عدداً متزايداً من الصدور العظام

الذين جاؤوا من بين الكتّاب. فحتى ذلك الحين كان الصدور العظام يأتون عادة من الطبقة العسكرية.

وفي العادة كان ارتقاء «النيشانجي» يتم حسب أسس معينة. ففي البداية كان يعمل ك «تذكرجي» في الديوان السلطاني، حيث كان يكتب المراسيم، ويكتسب الخبرة من خلال قراءة الشكاوى ومتابعة النقاشات وكتابة مسودات الفرمانات. وبعد ذلك كان يرقى إلى منصب «رئيس الكتّاب»، أي رئيس ديوان الصدر الأعظم، وبعدها يمكن أن يرقى ليصبح «نيشانجي».

في خدمة الوزراء كان يعمل كتّاب يتصفون بالأمانة ويتميزون بمعرفة المبادئ الموروثة في إدارة الدولة، وكان من بينهم من ساهم في نجاح بعض رجال الدولة العثمانية. ففي عهد سليمان الأول ـ على سبيل المثال ـ نجد أنّ جلال زاده الشهير، وهو من طبقة الكتّاب، قد أصبح مستشاراً للصدر الأعظم إبراهيم باشا، ثم ارتقى إلى «نيشانجي» واشتهر خلال عمله في هذا المنصب 1525 ـ 1557 بنشاطه في الإدارة وصياغة القوانين. أمّا الصدر الأعظم المعروف صوقوللو محمد باشا (1564 ـ 1579) فقد كان لا يتّخذ أي قرار يتعلق بالدولة دون أنْ يستشير كاتبه الموثوق فريدون، الذي ارتقى إلى «نيشانجي» خلال سنوات 1573 ـ 1581م. وكان لآل كوبرلو مستشار آخر ألا وهو الكاتب محمد شامي زاده. وعلى الرغم من هذا فإن الكتّاب الأمناء للسلطان، لم يتمتعوا قط بالنفوذ الذي تمتع به الكتّاب في مصر المملوكية، لأنه كان من المبادئ الأساسية للإدارة العثمانية، ألا يكون هناك أي وسيط بين السلطان والصدر الأعظم.

إن هؤلاء الكتّاب بشكل عام هم المسؤولون عن إدخال مبادئ الشرق الأدنى التقليدية إلى الإدارة في الإمبراطورية العثمانية. فقد كان هؤلاء الكتّاب يمثّلون المصالح السياسية والمدنية للدولة، بينما كان العلماء في المقابل يمثّلون الشريعة، وينصب اهتمامهم الرئيسي على الحفاظ على استقلالية السلطة السياسية ومركزة الإدارة وزيادة العائدات وحماية الرعية. وفي فترة انحطاط السلطنة كان الفضل يعود إلى هؤلاء الكتّاب، على الرغم من

معارضة العلماء، في مأسسة الاصلاحات وتبنّي الأفكار الأوروبية في الإدارة وفي كل المجالات الأخرى بإعتبار أن تلك هي الطريقة الوحيدة لإنقاذ الإمبراطورية. وهكذا فقد كان كبار المصلحين من الصدور العظام كراغب باشا وخليل حميد باشا ومصطفى رشيد باشا من طبقة الكتّاب.

وكما في كل الدول الإسلامية منذ أيام الأمويين والعباسيين كان يُطلب أيضاً من الكتّاب في الإمبراطورية العثمانية أن يتمتّعوا بمعرفة موسوعية. ولذلك فقد كان هؤلاء الكتاب يهتمون بكل مجالات المعرفة المفيدة والعملية كالأدب، واللغة، والخط، والقانون، والتاريخ، والفلسفة، والجغرافيا، وحتى مبادئ التقويم والهندسة والزراعة. أمّا العلماء فلم يكن لهم اهتمام مباشر بهذه المواضيع، ولذلك فإن أهم الكتابات العثمانية في هذه المجالات جاءت من الكتّاب. وهكذا فقد كان الباحث الموسوعي العثماني الكبير كاتب جلبي (1608 ـ 1657) من كتّاب الديوان السلطاني. وبفضل هؤلاء الكتّاب لدينا أفضل المؤلفات التاريخية والسياسية التي تعبّر أفضل تعبير عن تقاليد دولة الشرق الأدنى. وبالنتيجة فقد كان هؤلاء الكتّاب، إلى جانب المماليك الذين تربّوا في البلاط، هم الذين قاموا بالدور الحيوي في خلق الثقافة العثمانية.

إلا أن البيروقراطيين على كل حال لم يعملوا على الدوام كما تقتضي مصالح الدولة. فمنذ نهاية القرن السادس عشر انتشرت الرشوة في الإدارة من أدنى المستويات إلى أعلاها. ومع انتشار تزوير الفرمانات أصبحت العقوبة تتراوح من قطع اليد إلى الإعدام. وعلى الرغم من هذه العقوبات فقد استمرّ الاضطراب في النظام نتيجة لقيام الكتّاب بإعطاء عدة إجازات لقطعة واحدة من الأرض، لكي يحصلوا على عدة رشاوى. وفي الوقت نفسه كان الانخفاض المتواصل في قيمة الأقجة، دون أي ارتفاع في الرواتب، هو الذي يشجع على الرشوة. وهكذا حدث في سنة 1595م أن أُعدم كاتبان في الخزينة وعُزل ستة أخرون بسبب تعاطي الرشوة. أما في 1598م فقد وصل الأمر بالصدر الأعظم إلى أن يقول للكتّاب: «إنكم تخربون النظام الصالح لدولتنا بخياناتكم».

إدارة الولايات ونظام التيمار

إدارة الولايات

من الأيام الأولى، كان السلاطين العثمانيون يعيّنون ممثّلَين عن الدولة يتوليان إدارة أية منطقة: الأول ـ البك من الطبقة العسكرية الذي يمثّل السلطة التنفيذية للسلطان، والثاني ـ القاضي من العلماء الذي يمثّل السلطة الشرعية للسلطان. وكان البك لا يستطيع تنفيذ أي حكم قبل أن يأخذ موافقة القاضي، كما أن القاضي كان لا يستطيع أن ينفذ بنفسه أي حكم يتّخذه في المحكمة. لقد كان القاضي يتّخذ قراراته القانونية المدنية والشرعية بشكل مستقل عن البك، إذ إنه كان يأخذ أوامره مباشرة من السلطان، كما كان يمكن أن يتوجه إليه مباشرة بأية شكوى. وكان العثمانيون يعتبرون هذا التقاسم للسلطة في إدارة الولايات أمراً أساسياً للإدارة العادلة.

ومنذ البداية، حين كانت الدولة العثمانية مجرد إمارة حدودية، كانت الدولة العثمانية تُقسم إلى «سنجق السلطان» وعدة سناجق أخرى يُعهد بإدارتها إلى أولاده. وكان «السنجق» عبارة عن وحدة إدارية يتولاها حاكم عسكري (السنجق بك)، والذي يستلم «السنجق» (الراية) من السلطان رمزاً لسلطته. ونظراً للتوسع السريع للدولة العثمانية في البلقان بعد سنة 1361م، فقد برزت الحاجة إلى تعيين بك فوق البكوات (بكلربكلكي) لأجل السيطرة على الوضع. وهكذا فقد عيّن مراد الأول معلّمه المخلص شاهين في هذا المنصب، وبذلك أُسّست أول «بك بكوية» في البلقان.

وفيما بعد عيّن مراد الأول ابنه بايزيد حاكماً للمناطق الجديدة المفتوحة في الشرق، حيث اتّخذ كوتاهيه مركزاً له. وحين انتقل بايزيد الأول إلى البلقان في سنة 1393م شعر بالحاجة لأن يشكّل «بك بكوية» تضم كل آسيا الصغرى الغربية، وتتّخذ من كوتاهيه مركزاً لها. وإلى جانب هذه أسّس «بك بكوية» ثالثة قاعدتها أماسيه، يتولاها أحد الأمراء أيضاً. وهكذا فقد بقيت السلطنة العثمانية حتى منتصف القرن الرابع عشر تتألف من هذه «البك بكويات»، التي بقيت تُعتبر على الدوام قواعد السلطنة.

لقد رأينا في السابق كيف كان تأسيس الإدارة العثمانية يمتد بشكل تدريجي في المناطق الأوروبية. وبين المنطقة المنظمة على شكل سناجق تحت الحكم العثماني المباشر والمنطقة المعرّضة للفتح (دار الحرب) كانت هناك منطقة عازلة أو دولة تابعة. وفي هذه المناطق الحدودية كان البكوات أكثر استقلالية عن الإدارة المركزية من أولئك البكوات الأقرب إلى العاصمة، وينحدرون عادة من أُسر عريقة كآل أفرنوس وآل ميخال ويتوارثون هذه المناصب. وفي الواقع لقد كان مركز هؤلاء البكوات مشابهاً للمركز الذي كان يشغله الغازي عثمان تحت حكم السلاجقة. وفي هذه المناطق كان الفرسان (السباهية) في العادة مماليك أو خدم هؤلاء البكوات. أما في الدول التابعة فقد كان العثمانيون يضمنون أحياناً الحكم الذاتي للأسر الحاكمة، فيما يتعلق بالشؤون الداخلية، بينما كانوا يرغمونهم على دفع جزية سنوية، وتقديم قوات عسكرية لأجل الحملات التي يقودها السلاطين. وفي بعض المناطق كان العثمانيون يفضّلون البكويات الحدودية أو الدول التابعة.

أما في القرنين الخامس عشر والسادس عشر، فقد أخذت الحكومة تضع المناطق التي يتم فتحها تحت الإدارة المباشرة لبكوات السناجق، الذين كانوا يتبعون «بك البكوات». وفي الواقع إنّ تأسيس «البك بكويات» كان يتم بشكل بطيء وضمن اعتبارات عسكرية. وهكذا ـ على سبيل المثال ـ ، فقد تطلب الأمر 170 سنة (من 1463م إلى 1580م) لكي تتحول البوسنة إلى «بك بكوية» مستقلة عن «بك بكوية» الروملي، وذلك لكي تتمكن من مواجهة

النمسا. وفي نهاية القرن السادس عشر تأسست «بك بكوية» أوزو Ozu من السناجق الموجودة في منطقة غرب البحر الأسود، وذلك كحاجز ضد القوازق. وهكذا في سنة 1520م كان هناك في السلطنة ست «بك بكويات» فقط، بينما ارتفع هذا العدد في نهاية عهد سليمان الأول إلى ست عشرة «بك بكوية».

ففي سنة 1533 أُسست «بك بكوية» الجزائر وسُلّمت إلى خير الدين بارباروسا، وذلك كمحاولة لتجميع كل قوى الأسطول ضد شارل الخامس. ولذلك فقد جمع بارباروسا باعتباره «القبودان دريا» تحت إدارته الجزائر، التي كان قد فتحها، بالإضافة إلى ثلاثة عشر سنجقاً على شواطئ وجزر المتوسط. ولكن هذه «البك بكويات» أخذت منذ العقد الأخير للقرن السادس عشر، بعد أن أصبحت تُعرف باسم «إيالات»، تتضاءل في مساحتها. وما أن حلّت سنة 1610م حتى أصبحت في السلطنة اثنتان وثلاثون إيالة، حسب الجدول رقم (3) المثبت هنا.

الجدول رقم (3)

البك بكويات ومراكزها وسنوات فتحها وتأسيسها

البك بكوية	العاصمة	سنة الفتح	سنة التأسيس
1 ـ الروملي	أدرنة ثم صوفيا ومناستير	1361 ـ 1385	حوالي 1362
2 ـ الأناضول	أنقرة ثم كوتاهية	1354 ـ 1391	1393
3 ـ الروم	أماسيه ثم سيواس	1392 ـ 1397	1413
4 ـ طرابزون	طرابزون	1461	حوالي 1578
5 ـ البوسنة	سراي بوسنة (سراييفو)	1463	1580
6 ـ قرمان	قونيه	1468 ـ 1478	1468 ـ 1512
7 ـ كفه	كافا	1475	1568
8 ـ ذو القدر (ذو القدرية)	مرعش	1515	1522
9 ـ أرضروم	أرضروم	1514	1535
10 ـ دياربكر	دياربكر	1515	1515
11 ـ الموصل	الموصل	حوالي 1516	1535

البك بكوية	العاصمة	سنة الفتح	سنة التأسيس
12 ـ حلب	حلب	1516	1516
13 ـ دمشق	دمشق	1516	1517 ـ 1520
14 ـ طرابلس الشام	طرابلس	1516	حوالي 1570
15 ـ مصر	القاهرة	1517	1517 ـ 1522
16 ـ اليمن (مع عدن)	زبيد ثم صنعاء	1517 ـ 1538	1540
17 ـ جزائر بحر سفيد	غاليبولي	1354 ـ 1522	1533
18 ـ الجزائر	الجزائر	1516	1533
19 ـ قارص	قارص	1534	1580
20 ـ بغداد	بغداد	1534	1535
21 ـ وان	وان	1533	1548
22 ـ تونس	تونس	1534	حوالي 1573
23 ـ البصرة	البصرة	1538 ـ 1546	1546
24 ـ الإحساء	القطيف	حوالي 1550	1555
25 ـ بودين	بودا	1526 ـ 1541	1541
26 ـ طرابلس الغرب	طرابلس	1551	1556
27 ـ تيمشوار	تيمشوار	1552	1552
28 ـ شهرزور	شهرزور	1554	؟
29 ـ الحبشة	سواكن ثم جدة	1555 ـ 1557	1557
30 ـ قبرص	نيقوسيا	1570	1570
31 ـ جيلدير	جيلدير	1578	1578

ولم يكن في وسع الحكومة العثمانية أنْ تطبق نظام التيمار إلا في تلك المناطق، التي كان يُطبّق فيها من قبل نظام السنجق والقانون العثماني والإدارة العثمانية. وهكذا نجد أنّ نظام التيمار لم يطبّق في ولايات مصر وبغداد والبصرة والإحساء والحبشة، التي تمكنت بفضل هذا أن تحافظ على نوع من الحكم الذاتي. فقد كان السلطان يكتفي بإرسال وحدات من الإنكشارية وحاكم (والي) وقاضٍ ودفتردار إلى كل واحدة من هذه الولايات.

وفي هذه الحالة لم تكن عائدات الولاية توزّع على الفرسان (السباهية) على شكل تيمارات، بل كان الوالي يصرف منها كل المصاريف العسكرية والإدارية للولاية، ثم يرسل إلى العاصمة مبلغاً سنوياً محدّداً عُرف باسم «ساليانه». ولذلك فقد اشتهرت هذه الولايات باسم «ولايات الساليانه».

ومن ناحية أخرى فقد كانت إدارة السناجق الموروثة تختلف عن غيرها، وهي السناجق التي كان يتوراث إدارتها زعماء العشائر، في بعض المناطق من شرق الأناضول. ففي هذه السناجق، التي عُرفت باسم «سناجق الحكومة»، كانت كل عائدات السنجق تعود إلى البك، الذي يتوارث هذا المركز، والذي يساهم مقابل ذلك بإرسال عدد محدد من الفرسان حين يطلب السلطان منه ذلك. كما كان السلطان يرسل أيضاً قاضياً ووحدة من الإنكشارية إلى المدن المهمة للمنطقة.

وهكذا فقد كانت هناك ولايات تتمتع بحكم ذاتي، وتتميز عن تلك الخاضعة للحكم العثماني المباشر، ألا وهي «ولايات الساليانه» و«ولايات الحكومة»، بالإضافة إلى الإمارات المسيحية التابعة كموالدافيا، وفلاشيا، وترانسلفانيا، ودوبروفنيك، وجورجيا، وبلاد الشركس والقوزاق، منذ القرن السابع عشر، والإمارات المسلمة كخانية القرم وشرافة مكة وإمارة كيلان لوقت من الأوقات. أمّا طرابلس وتونس والجزائر، فقد حافظت على طابعها الأصلي كولايات ثغور.

وخلال القرن السادس عشر كانت الحكومة العثمانية، تدّعي السيادة النظرية على البندقية وبولونيا وإمبراطورية آل هابسبرغ، التي كانت تدفع كلها جزية سنوية، بل تدعي السيادة على فرنسا حين طلب فرانسو الأول المساعدة وأصبح حليفاً للدولة العثمانية.

إلا أنّ الولاية العثمانية النموذجية، كانت تلك الولاية التي يُطبق فيها نظام التيمار. وفي الواقع إنّ الحاجة لدعم جيش ضخم، بالاستناد إلى نظم القرون الوسطى هي التي أبرزت هذا النظام، الذيَ كان يحدّد إدارة الولاية

في أرجاء الإمبراطورية وسياستها المالية والاجتماعية والزراعية. وكل هذه كانت تلبّي في الأصل الحاجات العسكرية للدولة.

لقد كانت المشكلة الأساسية لإمبراطوريات الشرق الأدنى تكمن في نقص العملة. فقد كان الذهب والفضة (وهما الأهم هنا) أساس النظام النقدي، ولذلك كانت الدولة التي لا تملك هذين المعدنين تواجه المصاعب في تمويل المشاريع الكبيرة وخاصة في الحفاظ بشكل مستمر على جيش كبير. وفي مثل هذه الظروف كان من المستحيل أن يدفع الفلاح الضريبة الأساسية (العشور) نقداً، ولذلك كان يدفعها عيناً. إلا أنّ دولة القرون الوسطى لم تكن تملك الوسائل التي تمكّنها من جمع هذه الضرائب المدفوعة بشكل عيني، وتحويلها إلى نقد، ولذلك كانت الدولة تبيع مصادر الدخل هذه إلى جامعي الضرائب. وبهذا الشكل كانت الدولة تخسر بعض دخلها، وبالتحديد الأموال التي تحتاجها لدفع الرواتب للجيش. وهكذا برزت هذه الوسيلة التي تلخّصت في إعطاء دخل الدولة من الضرائب الزراعية إلى القوات العسكرية، التي أصبحت تجمعها بشكل مباشر وتأخذها عوضاً عن الرواتب. وفي الواقع إنّ هذا النظام لتوزيع الدخل الذي تدرّه الأرض، إنما كان معروفاً منذ القديم في الدول الإسلامية في الشرق الأدنى. وفي الإمبراطورية البيزنطية كانت هذه المقاطعة العسكرية تسمّى برونيا Pronoia، التي تتطابق مع ما تعنيه «تيمار» في اللغة الفارسية.

وحسب هذا النظام، كان الفارس (السباهي) يقيم في القرية التي هي مصدر دخله، حيث كان بوسعه أن يجمع بسهولة العشور على المحاصيل، التي تُدفع عيناً. وهكذا فقد أخذ العسكري دور جامع الضرائب، وأصبح هو الذي يتولى مسؤولية تحويل هذه الضريبة إلى نقد. وكان لهذا النظام ميزة أخرى حيث كان يتيح للفارس، العنصر الأساسي للجيش في العصر الوسيط، أن يرعى فرسه في القرية التي يقيم فيها.

وكان الفلاح في الإمبراطوررية البيزنطية، وفي الدول التي تفرّعت عنها، ملزماً أن يقدّم إلى صاحب الإقطاع عربة حطب، وعربة علف

للماشية، بالإضافة إلى نصف عربة من القش. وعلاوة على ذلك كان الفلاح مرغماً أيضاً على العمل في أرض صاحب الإقطاع وعلى تقديم خدمات له بعربته. وطالما وجد العثمانيون هذا النظام حين فتحوا البلقان، فقد كان تحويل «البرونيا» إلى «تيمار» أمراً سهلاً. ومع الزمن قام العثمانيون أيضاً بتحويل مساحات واسعة من الأراضي التابعة للأمراء المسيحيين والأديرة المسيحية إلى تيمارات. وهكذا فقد كان التيمار منذ البداية، الطابع المميز للنظام العثماني.

ففي الفترة الكلاسيكية للإمبراطورية كان فرسان الولايات، أصحاب التيمارات، يشكلون أغلبية الجيش العثماني. لقد كان السباهي فارساً نموذجياً للعصر الوسيط يستعمل الأسلحة التقليدية، بينما كان الإنكشارية فقط يستخدمون الأسلحة النارية. وحسب أحد التقديرات[1] نجد أنه حوالي سنة 1475م كان يوجد اثنان وعشرون ألف فارس في البلقان وسبعة عشر ألف فارس في الأناضول، في الوقت الذي لم يكن فيه أكثر من ثلاثة آلاف فارس من القابي قولي وستة آلاف إنكشاري. ويُعتقد أنه بعد مئة سنة من ذلك الوقت، في عهد سليمان الأول، كان عدد الفرسان في الولايات قد وصل إلى أربعين ألف فارس، بينما بلغ عدد الإنكشارية اثني عشر ألفاً وعدد فرسان القابي قولي ستة آلاف.

ولأجل تأسيس نظام التيمار، والاحتفاظ برقابة دائمة ومركزية عليه، كان لا بدَّ للحكومة أن تحدد بشكل مفصّل كل مصادر الدخل في الولايات وأن تضع سجلات توضّح كيفية توزيع هذه المصادر. وهكذا بعد فتح كل بلد كان يتم إرسال مفتش (إل يازجشي) ليحدد مصادر الدخل هناك، وهو الأمر الذي كان يتكرر كل 20 ـ 30 سنة، حيث كان يتضح الفرق في الضرائب المجموعة. وكان هذا المفتش يدوّن في سجل مفصل اسم كل رب أسرة في القرية والمقدار التقريبي للأرض التي يتصرف فيها. وفي نهاية السجل كان يدوّن المبلغ الإجمالي الذي يجب جمعه من العشور ومن «جفت رسمي»، وهي ضريبة على الأرض كانت تُدفع نقداً وهي نفسها التي

كان يدفعها المسيحيون باسم «اسبنجة»، وغيرها من الضرائب الطارئة كضريبة الجزاء وضريبة الزواج إلخ. وبهذا الشكل كان المفتش يحدد مقدار الدخل الذي يجب أن تدفعه كل قرية. وحين يكتمل مثل هذا الإحصاء كان الدخل يوزع على السلطان (أي على خزينة الدولة) والوزراء والبكوات، وما يبقى من ذلك يوزع على الفرسان على شكل تيمار وزعامت. وكانت «الزعامت» تعتبر اسمياً إقطاعاً للصوباشي وتدر عليه سنويا ما بين 20 ـ 100 ألف أقجة. أما الإقطاع الذي كان يدر سنوياً أكثر من مئة ألف سنة فكان يُسمّى «خاص».

وبعد هذا الإحصاء المفصّل كان يتم إعداد إحصاء إجمالي يبيّن توزيع هذه الضرائب على الإقطاعات (الخاص والزعامت والتيمار). وفي مقدمة السجل المفصل كان يرد «القانون نامه» الذي يحدد مبلغ الضرائب والشروط التي يمكن لفرسان السنجق أن يجمعوا فيها هذه الضرائب. وهكذا كان الفلاح يدفع ضرائبه بالاستناد إلى هذه القواعد، التي كانت تبقى كما هي إلى أن يتم إجراء إحصاء جديد. وفي حالة أي خلاف كان القاضي يعود إلى هذه السجلات قبل اتّخاذ أي قرار. وفي الواقع لقد كان التيمار وحدة ثابتة غير قابلة للتجزئة.

وبينما كانت الإدارة المركزية تحتفظ بنسخة من كل سجل من هذه السجلات لدى النيشانجي، كاتب الدولة المسؤول عن ذلك، كانت تُرسل نسخة أخرى إلى بك البكوات في الولاية.

وإذا ما نُظر إلى الأمر بشكل ظاهري، فقد يبدو أن نظام التيمار يشبه الإقطاع القروسطي الأوروبي، إلا أنه لدينا في الواقع فروق جوهرية بين هذين النظامين. فلأجل تطبيق نظام التيمار كان لا بدّ أن تبسط الدولة سيطرتها المطلقة على الأرض، وبشكل لا يسمح بأية حقوق للملكية الخاصة. وكما كان الأمر مع الدول الإسلامية السابقة فقد أعلنت الحكومة العثمانية أن كل الأراضي الزراعية تندرج تحت « الميري»، أي تتبع الدولة. وكان الاستثناء الوحيد يتمثل في «المُلك» وأراضي الأوقاف التي كان يمكن للسلطان أيضاً أن يبقيها أو يغيّرها.

وفي إطار هذا النظام كانت الأرض الزراعية تعود إلى الدولة. فالفلاح

الذي كان يعمل في الأرض، كان يعتبر مقيماً فيها بالوراثة، ومقابل عمله في الأرض يحق له جني ما تحمله. ومع أنّ حقّ الفلاح في الأرض كان ينتقل من الأب إلى الابن إلا أنه لم يكن يحق له بيعها ولا منحها أو استبدالها إلا بإذن خاص. ولكن أصحاب النفوذ كانوا يحاولون باستمرار ـ على كل حال ـ أن يبسطوا حقوق الملكية الخاصة على الأرض. وكما كان الأمر في الخلافة العباسية والإمبراطورية البيزنطية فقد كان الصراع في الإمبراطورية العثمانية بين الدولة والأفراد للسيطرة على الأرض أحد أهم المشاكل في تاريخها الاجتماعي. فعندما كانت تضعف الدولة كانت تزيد بشكل مفاجئ أراضي الملكية الخاصة والأوقاف، وحين يتولى العرش سلطان قوي يوطد السلطة المركزية، كان يبادر إلى إلغاء حقوق الملكية الخاصة والأوقاف ويعمل على تكريس سيطرة الدولة. وفي هذا السياق اشتهر بايزيد الأول وبشكل أخص محمد الفاتح فيما قاما به من إصلاحات.

فحوالي سنة 1470م، حين أعاد محمد الفاتح النظر في كلّ الحيازات الزراعية في السلطنة، كرّس المبدأ القائل بإعادة كل الأوقاف التي لم تحصل على موافقة السلطان، أو التي لم تعد أبنيتها أو أهدافها قائمة، إلى ملكية الدولة. ونتيجة لهذا الموقف عادت حينئذ أكثر من عشرين ألف قرية ومزرعة إلى ملكية الدولة. وفي الواقع لقد أراد محمد الفاتح من هذا الإصلاح أن يزيد من عدد الفرسان الذين يحصلون على تيمارات. ومع ذلك فقد ترك في الأناضول بعض الأراضي بيد الملاّك والدراويش ممن كانوا يعيشون في الإمارات الإسلامية التي ضمّتها السلطنة، إلا أنه اشترط على كل واحد منهم، أن يرسل فارساً مسلحاً بكامل عدته. ولكن في عهد خلفه بايزيد الثاني حدثت ردة فعل ضد هذه الإصلاحات. فقد ادّعى المعارضون أنّ هذه الإصلاحات تتعارض مع الشريعة، ولذلك فقد أُعيدت معظم الملكيات الخاصة والأوقاف إلى أصحابها السابقين. إلا أنّ سليم الأول وسليمان الأول، اللذين كانا يحتاجان إلى مزيد من الفرسان لحملاتهما العسكرية، أخذا مرة أخرى بسياسة محمد الفاتح.

وهكذا في سنة 1528م نجد أن 87% من الأراضي كانت ميرية. فمع ازدياد عدد الفرسان خلال تلك الفترة كانت تزداد مساحة الأراضي الميرية على حساب الملاّك القدامى والعلماء. وهكذا كلما زاد أفراد الطبقة العسكرية الذين يريدون تيمارات، كانت الدولة تزيد من مساحات الأراضي الميرية. إلا أن الدولة أخذت منذ نهاية القرن السادس عشر تفقد السيطرة على الأراضي الميرية. ويذهب المؤرخون العثمانيون إلى أن هذا من الأسباب الرئيسية لانحطاط الدولة.

لقد كان نظام التيمار عبارة عن حيازة مجزأة، نظراً لأنّ الدولة وصاحب التيمار والفلاح كانت لهم حقوق متزامنة على الأرض. فقد كان السباهي صاحب التيمار يملك بعض حقوق السيطرة على الأرض، ولذلك كان يُسمّى «صاحب الأرض»، إلا أنه في الواقع لم يكن يستلم الأرض من الدولة بل السلطة لجمع مبلغ محدد من ضرائب الدولة من الناس في قطعة محددة من الأرض. وكانت الدولة تضمن حقوقه في الأرض لأجل أن تؤمّن له الدخل.

وفي الواقع كان السباهي يتمتع بعدة حقوق. فقد كان يطبق قوانين الدولة الخاصة بالأراضي، وكان يمكنه أن يؤجر الأراضي الشاغرة للفلاحين المهتمين بعقود بعد أن يقبض الأجرة مسبقاً. ومن ناحية أخرى فقد كان الفلاح يتعهد بالعمل في الأرض باستمرار، ودفع الضريبة المحددة عليه، إلا أنه لم يكن بوسعه تغيير الاستخدام المألوف للأرض كحقل أو مرعى أو بستان. وإذا انقطع الفلاح عن العمل في الأرض ثلاث سنوات متتابعة بدون سبب، فقد كان من حق السباهي أن يعطي هذه الأرض إلى فلاح آخر.

ولو أقام أي شخص في أرض شاغرة ضمن حدود التيمار، فقد كان السباهي يأخذ منه الضرائب الشرعية المحددة. ونظراً لأن الدولة كانت تعمل على زيادة الأراضي المزروعة، فقد كانت تكافئ كل سباهي يوسّع الأراضي المزروعة في التيمار، من خلال توطين المزيد من الفلاحين لديه.

وكان السباهي يحصل على «جفت» من الأرض لأجل حاجاته الشخصية

واحتياجات حيواناته، وهي وحدة كانت تترواح مساحتها من مكان إلى آخر (60 ـ 150 دونم)، بينما كان يحصل أحياناً على كرم أو بستان. إلا أنّ السباهي، أو أي شخص من أقاربه، لم يكن يستطيع أن يحوّل الأرض التي تعمل فيها الرعية إلى ملكية خاصة له، وخاصة بعد أن أصبح على السباهي أن يسلّم كل الأرض للفلاحين في النصف الثاني من القرن السادس عشر. وبالاستناد إلى هذا، كان السباهي صاحب التيمار مجرد موظف حكومي مكلّف بتطبيق قوانين الدولة المتعلقة بالأراضي.

وكان لكل ربِّ أسرة من الرعية حقّ في أن يأخذ «جفت» كبيرة من الأرض تكفي لإعالة أسرة، ولكن ليس أكثر من ذلك. وبعد موته كان أولاده يعملون معاً في هذه الأرض، لأن «الجفت» كانت لا تقسم. ومقابل استغلاله للأرض كان الفلاح يدفع للسباهي ضريبة سنوية تعرف باسم «جفت رسم» وتبلغ اثنتين وعشرين أقجة. وفي الواقع لقد كانت هذه الضريبة تُجمع في البداية مقابل السخرة، وكانت تساوي قيمة القش وعلف الحيوانات والحطب والخدمات الأخرى التي كان يقدّمها الفلاح للإقطاعي في الدولة البيزنطية. ويبدو أنّ الحكومة العثمانية كانت تحاول الحد من عمل السخرة إلى أقصى حدّ، وتحويل ذلك إلى مبلغ يُدفع نقداً.

الرعية والتيمار

لقد منحت الدولة للسباهي بعض الحقوق على الرعية لضمان دخله. وبالمعنى الواسع للكلمة كانت الرعية من مسلمين ومسيحيين تعني أولئك المنتجين، الذين يدفعون الضرائب في السلطنة، تمييزاً لهم عن الطبقة العسكرية. أمّا في المعنى الضيّق للكلمة، فقد كانت الرعية تشمل الفلاحين، تمييزاً لهم عن سكان المدن والبدو الذين كان لهم وضع آخر.

وكان التيمار الذي يُعطى للسباهي يشمل الأرض والفلاحين معاً. وخلال القرن الخامس عشر كانت الرعية العنصر الأساسي في كل المشاريع الزراعية، لأنه في ذلك الوقت كان حجم الأراضي القابلة للزراعة أكبر من

القوة العاملة. وهكذا فقد أدى العدد المحدود للفلاحين في القرى وحجم الأراضي غير المزروعة إلى صراعات متواصلة بين أصحاب التيمارات، الذين كان يحاول كل واحد منهم جذب الرعية من الآخر. فقد كان السباهي الذي تهرب منه الرعية، يتعرض للخسارة، ولذلك فقد منع القانون انتقال الرعية من مكان إلى آخر. وهكذا فقد سُمح للسباهي أن يعيد الفلاح الذي هرب منه خلال فترة تصل إلى خمس عشرة سنة، ولكنه كان يحتاج لتنفيذ ذلك إلى حكم من القاضي. وفيما لو جاء فلاح آخر ليعمل في الأرض الشاغرة، ويدفع ما عليه من الضرائب لا يعود من حق السباهي أن يجبر الفلاح الهارب على العودة، بل يكتفي بأن يأخذ منه الـ «جفت رسم». وفيما لو مارس هذا الفلاح خلال تلك الفترة حرفة من الحرف في المدينة، كان يضطر إلى أن يدفع تعويضاً للسباهي يسمّى «جفت بوزان أقجة»، وهي عبارة عن ضريبة مقابل ترك الأرض تصل إلى دوقية ذهبية في السنة. إلا أن السباهي على كل حال لم يكن بوسعه إرغام الفلاح على العودة.

ويبدو أن هذه الظروف أخذت تتغير في القرن السادس عشر. فقد زاد على ما يبدو عدد سكان الإمبراطورية بسرعة، وهذا أدى بدوره إلى زيادة مساحة الأراضي المزروعة. ولدى العودة إلى سجلات مسح الأراضي في عهد سليمان الأول، نجد أنّ مساحة الأراضي المزروعة قد زادت كثيراً بالمقارنة مع المساحة السابقة. وقد زادت حينئذ قيمة الأراضي كما زادت الدخول منها. ويُلاحظ أنّ القوانين التي كانت تمنع الفلاحين من ترك الأرض لم تعد صارمة، بل أصبحت القوانين تشجع الآن على هجرة الفلاحين من الريف إلى المدينة. ويمكن القول إنّ مساحة الأراضي المزروعة وصلت حينئذ إلى أقصى ما يمكن أن تسمح به تقنيات ذلك الوقت.

وكانت الدولة تمنح السباهي أيضاً سلطات أخرى، كالحفاظ على الأمن في القرية. وكان السباهي يحصل على نصف المبلغ الذي يتحصل من الغرامات التي يدفعها الفلاحون عن الجنح البسيطة، بينما كان يذهب النصف الآخر إلى السنجق بك، مع العلم أنّ تحديد هذه الغرامات كان من

صلاحيات القاضي فقط. ويمكن للسباهي أن يحبس المخالف لكنه لم يكن من صلاحياته أن يقرّر الغرامة عليه. ومع أن السباهي كان يعيش في القرية الموجودة في تيماره إلا أنه لم يكن يتعاطى الزراعة، بل كان يقوم بواجباته العسكرية. ولتمكين السباهي من العيش في القرية فقد حدّدت النظم القانونية (القانون نامات) العثمانية على الفلاحين بعض الخدمات التي يجب أن يؤدوها إليه. وهكذا فقد كان على الفلاحين أن يبنوا له مخزناً، ولكن ليس بيتاً، وأن ينقلوا له العشور المجموعة إلى المخزن أو السوق إذا كان لا يبعد أكثر من مسيرة يوم. كما كان على الفلاحين أيضاً أن يجمعوا العشب من مراعي السباهي، ولكن دون أن يحملوا العشب المجفف إلى مخزنه. وحين يأتي السباهي إلى القرية كان على الفلاحين أن يقدّموا الضيافة له لمدة ثلاثة أيام مع الاعتناء بفرسه. وقد أجاز القانون عادة تقديم الهدايا للسباهي في الأعياد، وفي بعض المناطق بقيت عادة أخرى تقضي بعمل الفلاح وقتاً يتراوح من يوم إلى ثلاثة أيام في أرض السباهي.

لقد كان القانون نامه المتعلق بكل سنجق، يحدّد الضرائب والخدمات المفروضة على الفلاح، أي إن السباهي لم يكن يستطيع فرض أي التزام آخر. وفي الواقع لقد اهتمّت الحكومة العثمانية كثيراً بهذا الأمر حتى إنّ البنود الرئيسية في القانون نامات كانت تتناول العلاقات بين السباهي والرّعية. وكان السباهي الذي يخالف هذه البنود يعرّض نفسه لخسارة التيمار. ولذلك لا يوجد شك في أن الرعية كانت في وضع أفضل من الأقنان في أوروبا القروسطية، حيث إن الفرق الجوهري يكمن في أنّ الفلاح العثماني كان يعيش في حماية دولة مركزية ذات نظام قانوني مستقل. وعلى الرغم من ذلك كانت فرمانات السلاطين منذ القرن الخامس عشر تشير إلى أنّ الفرسان والبكوات كانوا يسيئون استخدام امتيازاتهم. ومما كان يؤكد هذه الإساءات محاولات الفرسان إبقاء العادات الإقطاعية السابقة. وهكذا فقد كان الفلاحون يشكون من فرض الغرامات الكبيرة وغير القانونية، وينتقدون بشكل خاص عادة بكوات السنجق، والقضاة، في الإقامة في بيوتهم بحجة حفظ الأمن

وملاحقة المشبوهين، مما كان يفرض عليهم تقديم الطعام مجاناً لهم ولحاشيتهم، بالإضافة إلى الاعتناء بدوابّهم. وبالإضافة إلى ذلك فقد كان الفلاحون يشكون من ميل الفرسان إلى تحصيل مزيد من الأموال منهم على شكل ضرائب غير قانونية، وإلى تجميع العشور منهم نقداً. وهكذا فقد أصدر سليمان الأول فرمانات كثيرة يمنع فيها مثل هذه الممارسات.

كانت معظم الرّعية في الإمبراطورية العثمانية من الفلاحين المرتبطين بالتيمار والخاص، ولكن كانت هناك فروق اجتماعية داخل هذه الطبقة. فقد ميّز القانون العثماني، مثله مثل البيزنطي، بين الفلاحين الذين يحتفظون بـ «جفت» أرض وبين الفلاحين الذين كانوا يحتفظون بنصف «جفت» من الأرض. أمّا الذين لا أرض لهم فقد قسّمهم القانون العثماني حسب وضعهم العسكري، وحدّد بالاستناد إلى ذلك الضرائب عليهم. وقد وجد العثمانيون في الأراضي البلقانية والبيزنطية مجموعة غير مسجلة من الذين لا أرض لهم كانوا يعرفون باسم «الفتوري» elephteroi، أي الأحرار. وخلال العصر العثماني نجد طبقة أخرى تضمّ الفلاحين الذين غادروا أراضيهم، وأولئك غير المدوّنين في السجلات، والشباب الذين غادروا بيوت عائلاتهم، والرّحل غير المسجلين. وقد عمل هؤلاء الذين لا أرض لهم كعمال موسميين أو كمزارعين في التيمارات. ولم يأخذ أصحاب التيمارات سوى العشور وضرائب الرّعية الأخرى من المزارعين، وذلك حسب عدد الدونمات التي كانوا يستفيدون منها. وفيما لو بقي هؤلاء ثلاث سنوات في الأرض ذاتها لكان بإمكانهم أن يصبحوا رعية السباهي. وفي الواقع كانت الدولة العثمانية، تحاول باستمرار توطين الذين لا أرض لهم والرّحل أيضاً[2].

وكانت هناك طبقة أخرى تتألف من العبيد المحاصصين، الذين كان وضعهم يشبه إلى حد كبير الأقنان في أوروبا الغربية. فقد كان هؤلاء من أسرى الحروب أو من العبيد المجلوبين، الذين كان يستخدمهم السلطان وكبار الطبقة الحاكمة في أملاكهم وأوقافهم. ونظراً إلى أنّ هؤلاء الذين أصبحوا يحوزون مثل هذه الأملاك، لم يكن بوسعهم تشغيل الرّعية المدونين

في السجلات فقد سعوا إلى تشغيل الرعية غير المسجلة، وتوطين العبيد في أراضيهم كعمال زراعيين. وفي الواقع لقد تشكّلت معظم ممتلكات الطبقة الحاكمة بهذه الطريقة. ومع أن هذا النظام عُرف منذ السنوات الأولى للإمبراطورية العثمانية، إلا أنه لم ينتشر بالفعل إلا في نهاية القرن السادس عشر[3].

وكانت الدولة نفسها تستخدم هؤلاء المحاصصين في زراعة الأرز وغير ذلك من المشاريع لتلبية احتياجات البلاط والجيش. وكان محمد الفاتح في سعيه لإحياء القرى المهجورة حول القسطنطينية، يقوم بتوطين أسرى الحرب في هذه القرى، حيث أصبحوا محاصصين هناك. وكان هؤلاء يحظر عليهم الزواج من غيرهم، وكان عليهم أن يدفعوا نصف المحصول الذي يجنونه من الأرض. ولكن غالبية هؤلاء انضمّت إلى طبقة الرّعية خلال القرن السابع عشر.

وقد لاحظ الرحالة الإنكليزي هـ. بلونت H. Blount[4]، حوالي سنة 1634م أن الهدف من نظام التيمار «ترويع الولايات لكي تُستثمر الأراضي فيها بشكل أفضل». وفي الواقع أنّ أحد الأهداف الرئيسية لهذا النظام كان توطيد النظام العام. وهكذا فقد كان نظام الأمن يشمل كل القرى ويحمي الرّعية من اللصوص كما يعاقب هنغاريامين. وكان كل من الصوباشي وبك السنجق مسؤولين عن النظام في منطقتيهما، ولذلك كانا يقومان بجولة في السنجق من حين إلى آخر لملاحقة قطّاع الطرق، إلا أن بك السنجق كان بوسعه فقط أن ينفذ العقوبات البدنية التي يقرّرها القاضي.

جيش السباهية/ الفرسان

كان الهدف الأساسي من نظام التيمار، توفير قوات عسكرية لجيش السلطان، وبالتحديد الاحتفاظ بجيش كبير من الفرسان تحت سيطرة الإدارة المركزية. فقد كان صاحب التيمار يحتفظ بفرسه ويتسلح بالقوس والنشّاب والسيف والترس والرمح والقضيب الخارق للدرع، وإذا كان الدخل من

تيماره يصل إلى مبلغ معين كان يلبس الدرع الحديدي أيضاً. ومقابل كل ثلاثة آلاف أقجة من دخل التيمار كان صاحب التيمار يجهّز سباهياً مسلحاً تسليحاً كاملاً (جبه لو) بينما كان البك يجهّز مثل هذا السباهي مقابل كل خمسة آلاف أقجة. وبالاستناد إلى هذا يمكن أن نستنتج أن السباهي الذي يحصل في مطلع القرن السادس عشر على تيمار يدر تسعة آلاف أقجة، كان يذهب إلى الحرب بدرع حديدي وبصحبة ثلاثة فرسان/ جبه ليين. وبهذا الشكل كان بك السنجق يجمع عدداً أكبر من الفرسان/ الجبه ليين. وكلما كان العدد الذي يجمعه أكثر تمتع بمزيد من الهيبة. ولذلك ليس من السهل تحديد حجم جيش السباهية مع كل الفرسان/ الجبه ليين الذين كانوا معه.

وحين كان السلطان يصدر الأمر بالانطلاق في حملة عسكرية، كان السباهية يجتمعون بزعامة الصوباشي تحت راية السنجق. أما بكوات السناجق فقد كانوا يجتمعون تحت راية بك البكوات، ثم كان بكوات البكوات يلتحقون في وقت معين بجيش السلطان. وفي النهاية كان السلطان يقوم باستعراض القوات وهو ما يمثّل نوعاً من التفتيش على الجيش. كان السباهية أصحاب التيمارات يخدمون في الخيّالة الخفيفة، ويشغلون أحد الجناحين في التشكيل العسكري على شكل هلال، مما كان يسمح لهم بمحاصرة العدو بسرعة. ونظراً لأن هذه القوات لم تكن تأخذ رواتب من الخزينة المركزية، وكانت خيولهم تُرهق في نهاية الصيف، فقد كان هؤلاء السباهية يحاولون العودة إلى مراكزهم في مطلع الخريف. وهكذا فقد كان الموسم العسكري يستمر من شهر آذار (مارس) إلى شهر تشرين الأول (اكتوبر)، أي إن الجيش العثماني كان في أضعف حالاته في الخريف. ولذلك فقد كان بعض القادة العسكريين الأوروبيين المدركين لهذا الوضع، كهونيادي على سبيل المثال، يشنّون هجومهم باستمرار في هذا الفصل من السنة.

كانت التيمارات تُمنح بالاستناد إلى طلب من القائد العسكري. وبعد ذلك كان السلطان يصدر فرماناً بالاستناد إلى الطلب المقدم، يذكر فيه اسم مستلم التيمار وقيمة هذا التيمار. وحين كان يشغر في السنجق تيمار من هذا

النوع، كان بك السنجق يعطي صاحب الطلب تذكرة أو مصدّقة. وبهذه التذكرة كان صاحب الطلب يتقدم للحكومة المركزية، ثم يحصل على مرسوم من السلطان بتخصيص تيمار له. وكانت هذه المعاملة ضرورية حين يُمنح التيمار لأول مرة، ولكن بعد ذلك كان بك البكوات يستطيع أن يمنح بقرار منه تيمارات بسقف أعلى يصل إلى خمسة آلاف وتسعمائة وتسع وتسعين أقجة في البلقان وألفين وتسعمائة وتسع وتسعين أقجة في الأناضول. وهكذا خلال القرن الخامس عشر، كان الكثير من الفرسان، وخاصة في المناطق الحدودية، يحصلون على تيمارات بقرار من بك السنجق أو حتى بقرار من الصوباشي فقط. أمّا في القرن السادس عشر فقد زادت الحكومة المركزية من سيطرتها على توزيع التيمارات. وكما كان الأمر مع تسليم التيمار، فقد كان سحب التيمار من السباهي يحتاج أيضاً إلى فرمان من السلطان. وهنا يتميّز الفرق بين نظام التيمار العثماني والإقطاع الأوروبي، إذ إن نظام التيمار كان يخضع لسلطة مركزية قوية. وبالإضافة إلى ذلك لم يكن في نظام التيمار هرمية تراتبية hierarchy أو علاقات تبعية كما كان في الإقطاع الأوروبي.

وكان لا بدّ لمن يحصل على التيمار، أن يكون من أفراد الطبقة العسكرية، إذ كان يُمنع منعاً مطلقاً توزيع التيمارات على أفراد الرعية. وكان يمكن للابن أن يصبح عسكرياً، إذا كان أبوه من أفراد الطبقة العسكرية، أو من مماليك السلطان أو البك. وقد أدخل العثمانيون في عداد هذه الطبقة أفراد الطبقة المماثلة في البلدان التي فتحوها، ولذلك أصبح العديد من أصحاب الإقطاع المسيحيين أصحاب تيمارات. ومع مرور الزمن تحول هؤلاء و أولادهم إلى الإسلام. وكما كان الأمر مع الإنكشارية فقد كان عدد كبير من فرسان/ أصحاب التيمارات خلال القرنين 15 ـ 16 من المماليك. أما من المسلمين فقد كان لا يحصل على تيمارات إلا أولئك الأتراك، الذين كانوا يتطوعون ويظهرون شجاعة كبيرة في الحملات العسكرية، أو في الدفاع عن المناطق الحدودية، أو الأتراك من أتباع بكوات الثغور. وهكذا تكشف لنا سجلات سنة 1431م عن المنطقة الحدودية في ألبانيا أنّ 16%

من الفرسان/ أصحاب التيمارات كانوا من أصحاب الإقطاع المسيحيين السابقين، و 30% من أتراك الأناضول و 50% من مماليك السلطان والبكوات. أما الحصّة الباقية (4%) فقد توزعت على القضاة والعلماء والمقرّبين إلى البلاط.

ومع الزمن أخذت نسبة السباهية من الأتراك تتضاءل. وكان أبناء السباهية يحصلون بعد موت آبائهم على تيمارات مشابهة. وهكذا إذا كان السباهي المتوفىّ يملك تيماراً يتراوح دخله ما بين 10 ـ 20 ألف أقجة، كان الابن الأكبر له يحصل على تيمار بدخل أربعة آلاف أقجة، بينما يحصل الابن الثاني له على تيمار بدخل ثلاثة آلاف أقجة. وفيما لو كان دخل تيمار الأب المتوفى يتراوح ما بين 20 ـ 50 ألف أقجة فقد كان الأبناء الثلاثة الأوائل يحصلون حسب التسلسل على تيمار بدخل ستة آلاف، وتيمار آخر بدخل خمسة آلاف، وتيمار ثالث بدخل أربعة آلاف. غير أن الآباء لم يكن بوسعهم أبداً توريث التيمارات لأبنائهم كما كان الأمر في النظام الإقطاعي لأوروبا الغربية. وفيما لو قصّر السباهي عن تأدية التزاماته العسكرية لمدة سبع سنوات، كان يفقد مركزه كسباهي ويضاف اسمه إلى سجل الرعية، أي يصبح من الملزمين بدفع الضرائب. وبالاستناد إلى هذا فقد كانت نبل الدم لا يمارس أي دور في نظام التيمار. ولكن إذا عاد السباهي الذي فقد تيماره إلى المشاركة في الحملات العسكرية خلال سبع سنوات، يمكن له بطلب من القائد العسكري أن يحصل مرة أخرى على تيمار.

لقد كانت هناك فروق كبيرة بين أصحاب التيمارات. فقد كان البكوات الذين يحصلون على تيمارات من نوع «خاص» و«زعامت» يأتون عادة من دوائر البلاط. وهكذا فقد كان بك البكوات يحصل من «الخاص» على دخل سنوي يتراوح ما بين ستمائة ألف إلى مليون أقجة، ويتراوح دخل بك السنجق من «الخاص» ما بين 200 ـ 600 ألف أقجة. بينما كان يتراوح دخل الصوباشي من «الخاص» أو «الزعامت» ما بين 20 ـ 100 ألف أقجة. أما فيما يتعلق بالسباهي/ صاحب التيمار فقد كان دخله المتوسط خلال القرن

الخامس عشر يبلغ ألفي أقجة، بينما ارتفع هذا إلى ثلاثة آلاف أقجة خلال القرن السادس عشر.

وخلال العقد الأول للقرن السادس عشر، كان الدخل السنوي لبك السنجق يتراوح ما بين 4000 و12000 ألف دوقية ذهبية، بينما كان الدخل السنوي لأغنى الصيارفة والتجار في بورصة في ذلك الوقت لا يتجاوز أربعة آلاف دوقية ذهبية، إلا في الحالات النادرة. فقد كان البكوات وأصحاب الزعامات يمثلون أغنى شرائح المجتمع. وفي الواقع لقد كان الأمر يختلف كثيراً في القرن الخامس عشر، حين كان دخل السباهي المتوسط ما بين 30 ـ 40 دوقية ذهبية، وهو ما كان يحصل عليه الإنكشاري أو معلم البناء. إلا أن السباهي كان يمكن أن يحصل لقاء خدمات استثنائية على زيادة في دخله تصل إلى 10% من قيمة تيماره، مما كان يسمح له أن يزيد دخله السنوي إلى 400 دوقية ذهبية. إلا أنه قبل أن يحصل على تيمار أكبر (زعامت) كان لا بد له أنْ يقدّم خدمات استثنائية جداً، نظراً لأن الزعامات كانت مخصّصة لمماليك السلطان أو لأبناء البكوات.

إلا أن البكوات أخذوا مع مرور الوقت يسيئون استخدام سلطتهم، ويعطون التيمارات إلى أشخاص لا يستحقونها مقابل رشوات. وهكذا نجد العديد من أفراد الرعية خلال القرن السادس عشر قد تمكّنوا من أن يتحولوا إلى سباهية/ أصحاب تيمارات. وحين تولى سليمان الأول العرش (1520م) لم يكن بوسعه سوى أن يتقبل هذا الوضع، إلا أنه فيما بعد، اتّخذ إجراءات صارمة تسمح في المستقبل لأبناء السباهية فقط أن يحصلوا على تيمارات. فخلال الفترة الكلاسيكية للإمبراطورية كان الطلب المتواصل على التيمارات يمثّل العامل الحاسم في السياسة الداخلية للدولة العثمانية. وهكذا فقد أخذ السباهية الذين فقدوا تيماراتهم وقوات السلطان (القابي قولي) والمتطوعون في المناطق الحدودية يمارسون باستمرار الضغوط للحصول على تيمارات.

لقد كانت الحاجة المتواصلة لتوزيع المزيد من التيمارات تدفع الدولة

لفتح بلدان جديدة. وكانت قوات القابي قولي تريد الحرب أيضاً لأن التيمارات والزعامات كانت توزّع على أولئك الذين يبدون الشجاعة في جبهات القتال. ومن هنا فقد كانت الحاجة للحصول على تيمارات تمثّل تلك القوة التي تدفع العثمانيين إلى توسيع حدودهم باستمرار. ولكن كانت تجري حينئذ منافسة قوية بين المتطوعين الأتراك من الأناضول وفرسان الحدود، الذين كانوا يطالبون بتيمارات، وبين السباهية/ أصحاب التيمارات في الداخل. وهذا التوتر هو الذي يفسّر لماذا كانت القوات الحدودية في البلقان خلال النصف الأول للقرن الرابع عشر تتخذ دائماً موقفاً مغايراً للسلطة المركزية.

كما وتفسر مشكلة التيمارات أيضاً الكراهية الموجودة بين سباهية الإمارات الأناضولية السابقة والنظام العثماني الجديد. فقد ترك العثمانيون بعض هؤلاء السباهية على رأس تيمارات وعزلوا أولئك الذين لا يثقون بهم، إلا أنّ العداوة بقيت بين السباهية المحليين وبين السباهية / أصحاب التيمارات الذين عيّنهم السلطان. وهكذا فقد كان هؤلاء السباهية المحليّون قادة الانتفاضات التي جرت في إزمير وصاروخان خلال عام 1416م وفي قرامان خلال 1468م ـ 1511م.

وكذلك تجمع السباهية الفقراء والسباهية المعزولون عن تيماراتهم وأولئك الذين يطالبون بتيمارات، خلال تمرد الأُمراء في عهد سليمان الأول حول الأمراء المتمردين.

وفي الواقع لم يشكل توزيع التيمارات إلا نسبة محددة من دخل الدولة. ففي سنة 1528م بلغ دخل الدولة 9،650،000م دوقية ذهبية، وزّع منها 37% من خلال التيمارات. وحوالي 50% من هذا الدخل تذهب إلى السلطان، أي إلى خزينة الدولة. وكانت نسبة كبيرة من هذا الدخل تأتي مما يسمّى «خواص» السلطان، ثم من الضرائب التي كان يدفعها التّجار في المدن وضرائب الجمارك وواردات المناجم. أمّا الجزية، التي كان يدفعها غير المسلمين، فقد كانت الخزينة المركزية فقط مكلّفة بجمعها. وقد جمعت

هذه الضريبة خلال عام 1525م مبلغ سبعمائة وخمسين ألف دوقية ذهبية. ومن هذا الدخل كان السلطان يوزّع أكبر حصة على أفراد الإنكشارية وفرسان القابي قولي، الذين كانوا يتلقون رواتب نقدية. أمّا الحصة الباقية فقد كانت تُوزّع على حاميات القلاع ومصروفات البلاط وترميمات المباني العامة.

وتجدر الإشارة أخيراً إلى أن التيمارات لم تكن تُوزّع على العسكريين فقط، بل على شخصيات البلاط ورجال الحكومة أيضاً بدل الراتب أو التقاعد. وهكذا فقد كان يمكن أيضاً للجاوشية وأفراد طائفة «المتفرقة» وكتّاب الحكومة أن يحصلوا على تيمارات أو زعامات بهذا الشكل. وكذلك كان السلطان يمنح محبّيه تيمارات وزعامات تحت اسم «مال لأجل النعل» أو «مال لأجل علف الحيوانات». وقد زاد خلال النصف الثاني للقرن السادس عشر توزيع التيمارات على غير العسكريين، مما ساهم بدوره في انهيار هذا النظام.

الإدارة ونظام التيمار

كان نظام التيمار كمؤسسة إدارية، من البكلربكي (بك البكوات) حتى السباهي، يمثل السلطات التنفيذية للسلطان في الولايات. فقد كان للسباهية هناك عدة مهام إدارية. وهكذا فقد شكل هؤلاء ما يشبه قوات الشرطة، التي اعتمدوا عليها في حفظ الأمن في الريف، وفي جمع الضرائب، وتنفيذ القوانين المتعلقة بالأرض. وكان بك البكوات هو الذي يرأس الإدارة في الولايات، طالما أنه يمثّل سلطة السلطان هناك. وهكذا فقد كان يحل المشاكل بين السباهية وينفذ أوامر السلطان. وكان البكلربكي (بك البكوات) في بعض الولايات المهمة كمصر من درجة وزير، ويتمتع بسلطات تنفيذية كعزل القاضي وإصدار الحكم بالإعدام.

وتحت رئاسة البكلربكي (بك البكوات) كان يعمل دفتردار التيمار وكتخدا الدفتر، الذي كان يعالج كل الشؤون المتعلقة بالتيمارات، ودفتردار الخزينة الذي كان يشرف على مصادر الدخل الموجهة للخزينة المركزية.

وكان لكل واحد من هؤلاء ديوان خاص به. وفي الواقع إنّ هؤلاء الكتّاب والدواوين الخاصة بهم كانت على نمط ما هو موجود في العاصمة. وهكذا فقد كان ديوان البكلربكي (بك البكوات) يتألف من الكخيا الذي كان يقوم بدور النائب، و«التذكره جي» أو أمين السر الذي كان يتولى مراسلاته، بالإضافة إلى المسؤولين المذكورين أعلاه، الذين كان السلطان يعيّنهم. وكان ديوان بك البكوات يتعاطى الأمور المتعلقة بالتيمارات والدعاوى القانونية بين السباهية وشكاوى الرعية. وفي بعض الحالات الضرورية كان القاضي يشارك في مناقشات هذا الديوان.

وكانت بعض البكلربكويات شبه مستقلة من الناحية المالية. فقد كان دفتردار الخزينة تحت إشراف البكلربك (بك البكوات) يقوم بتغطية كل المصاريف من المصادر المحلية، ثم كان يقوم في النهاية بإرسال الفائض إلى الخزينة المركزية[5].

لقد كان السنجق الوحدة الإدارية الأساسية للإمبراطورية العثمانية منذ بدايتها. وكل عدة سناجق كانت تؤلّف «بكلربكوية» أو «إيالة»، بينما يبقى أحد السناجق (سنجق الباشا) تحت الإدارة المباشرة للبكلربكي (بك البكوات). وكان السنجق بدوره يُقسّم إلى وحدات صغيرة تسمّى «صوباشيات»، نسبة إلى الصوباشي الذي كان يقيم في المدينة ويوجّه السباهية الذين يعيشون في القرى التابعة لدائرته. وفي القرى الكبيرة للسنجق كان يوجد «جري باشي» مسؤول عن تجميع الفرسان للحملات العسكرية تحت راية الصوباشي.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن أراضي «الخاص» التابع للبكلربكي (بك البكوات) كانت تتوزع بين عدة سناجق، كما أن أراضي «الخاص» التابع لبك السنجق كانت موزعة بين عدة صوباشيات، وكذلك الأمر مع أراضي التيمارات التابعة للفرسان. أما الهدف من هذا النظام فكان يكمن في توسيع سيطرة البكلربكي (بك البكوات) وعرقلة أية محاولة لقيام أحد الأفراد بالسيطرة على المنطقة.

وكان هناك تقسيم آخر يقسم الولايات إلى أقضية، حيث كان يمثل كل قضاء، المجال الإداري والقانوني للقاضي. وكان القاضي نفسه يعيش في المدينة، بينما كان يرسل ممثلين عنه إلى النواحي المختلفة للقضاء ويقيم المحاكم هناك. وقبل كل شيء كان القاضي يطبّق الشريعة والقانون، إلا أنه في الوقت نفسه كان له حقّ في متابعة تطبيق المراسيم الإدارية والمالية للسلطان. وبالاستناد إلى هذه الصلاحية فقد كان القاضي مشرفاً على الأمور المالية وملزماً بأن يعلم الحكومة المركزية بأية مخالفة تحدث في هذا المجال. وبالاستناد إلى أوامر السلطان كان القاضي أيضاً يقوم بجولات تفتيشية في المنطقة.

لقد كان القضاة يشكّلون العمود الفقري للإدارة العثمانية، حتى إن القاضي في القرن الخامس عشر كان يمكن أن يرتقي إلى السنجق بك أو البكلربكي (بك البكوات). إلا أنه في المقابل كان هناك بعض القضاة الذين أساءوا استخدام الصلاحيات الممنوحة لهم. وطالما أن الدولة كانت قد حدّدت عدد القضاة، فقد كان الكثيرون يطمحون أن يشغلوا هذا المنصب، كما كان الأمر مع الطامحين إلى التيمارات. وكان يحدث أن يطول هذا الانتظار كثيراً، ولذلك كانوا يسعون إلى الثروة السريعة بمجرد تعيينهم. وفي وقت لاحق أصبح القضاة يُعيّنون لسنة واحدة. ففي منتصف القرن السادس عشر كانت في الأناضول مئات المدارس التي تخرّج القضاة، مما حوّل هذا إلى عبء كبير على الإمبراطورية. فقد شكل بعضهم العصابات التي أخذت تروّع الحياة في المدن وتسلب الريف.

أما الدعامة الثالثة للإدارة العثمانية فقد كان دفتردار الخزينة، الذي كان كزميله في المركز يرعى مصالح خزينة الدولة. وكان دفتردار الخزينة مستقلاً في عمله، مثله في ذلك مثل القاضي. فقد كان يحق له أن يتصل اتصالاً مباشراً بالعاصمة وأن يشتكي على بك البكوات وغيره من كبار المسؤولين. وفي المقابل كان يمكن لبك البكوات أن يعزل القاضي أو دفتردار الخزينة إذا أساء أي واحد منهما استعمال صلاحياته، ولكن كان عليه في مثل هذه

الحالة أن يعلم العاصمة فوراً. وبالاستناد إلى هذا يمكن القول إنه كان في الولايات نظام دقيق للزواجر والضوابط. وكانت مركزية الحكومة تهدف إلى تجنب امتلاك الباشاوات لمزيد من القوة.

وفي هذا الإطار كانت ثكنات الإنكشارية الموجودة في المدن الكبرى تمثّل قوة أخرى تمنع السلطات المحلية من أن تمارس سلطتها بشكل مزاجي. وكان عدد الجنود في هذه الثكنات يتروح بين 300 إلى 1500 جندي، وذلك حسب حجم المدينة، ولا يتلقون أوامرهم إلا من السلطان. وهكذا فقد كان بك البكوات لا يتمتع بأي تأثير على هذه الثكنات، التي كانت ترمز إلى سلطة السلطان في وجه الأعداء في الداخل والخارج. فقد كان أفراد هذه الثكنات يتدخلون لمنع الصدامات بين المسلمين والمسيحيين، ويرافقون السفراء في جولاتهم، كما كانوا يصاحبون القوافل والأموال التي يجب أن تُرسل إلى الخزينة المركزية.

وقد زادت ثكنات الإنكشارية في كل المدن الكبيرة والصغيرة منذ النصف الثاني للقرن السادس عشر، وذلك مع ازدياد الاضطرابات في الولايات. ومع ضعف السلطة المركزية في القرن السابع عشر انتقلت السلطة الحقيقية في الولايات البعيدة كالجزائر ومصر وبغداد إلى يد هؤلاء، مما سمح بتشكيل طبقة حاكمة جديدة في الولايات.

القسم الثالث

الحياة الاقتصادية والاجتماعية

الإمبراطورية العثمانية والتجارة الدولية

بروز بورصة مركزاً للتجارة الدولية

مع تأسيس الإمبراطورية المغولية الكبرى في القرن الثالث عشر، تحوّل الأناضول إلى طريق رئيسي للتجارة بين الشرق والغرب. ففي ذلك الوقت لم يعد تجار الدول الإيطالية يستقبلون القوافل القادمة من الشرق الأقصى وإيران في باياس Payas بجنوب الأناضول أو في طرابزون بشمال الأناضول، بل أصبحوا يتوغلون في أعماق الأناضول إلى سيواس وقونية. وخلال العهد المغولي كان هناك طريق إمبراطوري يربط تبريز بطرابزون عبر أرضروم وأرزنجان وسيواس، بل ما زال لدينا حتى اليوم من القرن الثالث عشر ثلاث وعشرون استراحة من استراحات القوافل الضخمة ما بين سيواس وقونية. وكان الطريق المتفرّع من سيواس إلى القسطنطينية ينافس الطريق البحري من طرابزون إلى القسطنطينية. وفي ذلك الوقت كانت أهم السلع في التجارة بين الشرق والغرب الملابس الفاخرة من هولندا وفلورنسا، التي كان يرتديها في الشرق أفراد الطبقة العليا، والحرير الصيني والفارسي.

وخلال القرن الثالث عشر، لم يكن الأناضول يصل فقط ما بين الشرق والغرب، بل كانت نقطة عبور للتجارة الشمالية الجنوبية بين خانية القبيلة الذهبية في أوربا الشرقية والأراضي العربية. فمن الجنوب كانت تأتي التوابل والسكر والأقمشة المختلفة ليتم مبادلتها في الشمال بالجلود والعبيد. وكان الإيطاليون ينقلون هذه البضائع بواسطة الطريق البحري، بينما كان

المسلمون يفضلون الطريق البري من أنطاليا إلى قونية وسيواس، أو من حلب وقيصرية وسيواس وسينوب إلى سامسون. وقد تحوّلت مدن وسط الأناضول (سيواس، قيصرية، أق سراي، قونية، أماسية وأنقرة) خلال تلك الفترة إلى مراكز تجارية مهمة.

ومع سقوط الإمبراطورية الأيلخانية في إيران في القرن الرابع عشر وبروز العثمانيين في غرب الأناضول، انتقل المركز السياسي ومعه التجاري إلى غرب الأناضول، مما أدى إلى تغيير في شبكة الطرق التجارية[1]. وهكذا أصبحت بورصة، المركز السياسي والتجاري للسلطنة العثمانية منذ نهاية القرن الرابع عشر، أهم مركز تجاري في الأناضول، وأكبر سوق لتبادل التجارة بين الشرق والغرب. وبحلول سنة 1391م سقطت أيضا المراكز التجارية القديمة في غرب الأناضول كبالاتيا Palatia وألطولوغو و(أفسوس) وإزمير في يد العثمانيين، وارتبطت مع بورصة. وفي ذلك الوقت أصبحت القوافل الإيرانية تصل إلى هذه الموانئ عبر أماسية وطوقات أيضا، وليس عبر بورصة فقط، لأنّ بايزيد الأول بتوسيع حدود دولته حتى أرزنجان تمكّن من السيطرة على هذا الطريق للقوافل. وهكذا لم تعد قوافل الحرير الإيرانية تمر عبر طرابزون بل أصبحت في الغالب تأخذ الطريق البري إلى بورصة. وخلال القرن الخامس عشر أصبحت أماسية وطوقات، اللتان تقعان في هذا الطريق، من أهم المراكز الاقتصادية والثقافية في الأناضول بعد بورصة.

وفي 1391م تمكّن بايزيد أيضا من السيطرة على أنطاليا وآلانيا Alanya اللتين كانتا من أهم الموانئ في جنوب الأناضول التي تستقبل البضائع الهندية والعربية. وكانت هذه البضائع تسلك أيضا الطريق البري القديم الذي كان يقطع الأناضول بشكل مائل من حلب إلى القسطنطينية، وذلك عبر أضنة وقونية. إلا أن العثمانيين لم يتمكنوا من السيطرة تماماً على هذا الطريق، الذي كان يربط بورصة بالجنوب، إلا بعد أن تخلّصوا من إمارة قرامان في سنة 1468م.

وهكذا أصبح في وسع التجار المسلمين الآن أن يسافروا في أمان من

بلاد العرب وإيران إلى بورصة. أما بالنسبة للتّجار البنادقة والجنويين وغيرهم في القسطنطينية وغلطة، اللتين كانتا من أهم مراكز التجارة مع المشرق، فقد أصبحت بورصة أقرب سوق حيث يمكن شراء البضائع الشرقية، وبيع الأجواخ الأوروبية. وفي عام 1333م أصبح في وسع ابن بطوطة أن يقول عن أورخان إنه من أغنى السلاطين في الأناضول[2]، ولم تأت سنة 1352م حتى وقّعت جنوة اتفاقية تجارية مع العثمانيين. وفي نهاية القرن الرابع عشر قارن شلدبرغر Schildberger[3] تجارة وصناعة الحرير في بورصة مع مثيلتها في دمشق وكافا Caffa، وأشار إلى أن الحرير الفارسي أصبح يصدر من بورصة إلى البندقية ولوقا Lucca، اللتين كانتا حينئذ مركزاً لصناعة الحرير الأوروبي.

وبفضل التجارة بالحرير الفارسي نمت بورصة وازدهرت في ذلك الوقت. ففي القرن الخامس عشر كانت صناعة الحرير الأوروبية قد توسعت، وتحوّلت بورصة إلى سوق عالمي للحرير الخام، حيث كانت تُباع خيوط الحرير الممتازة التي تُنتج في إستراباد وجيلان بشمال إيران. وهكذا في عام 1501م سجّل لنا ج. مارينجي J. Maringhi[4]، ممثل آل مديتشي وغيرها من بيوتات فلورنسا في بورصة، أنه في كل سنة كانت تصل قوافل كثيرة للحرير من إيران إلى بورصة. وفي رسالته هذه يذكر لنا نفاد صبر التجار الإيطاليين الذين كانوا ينتظرون هذه القوافل، واندفاعهم لشراء الحرير حين قدومها، والتنافس الشديد فيما بينهم. وفي الواقع كانت هذه التجارة مجزية لأنّ كل فردة fardello (حوالي 150 كغم) كانت تدر من الربح في إيطاليا ما بين 70 ـ 80 دوقية ذهبية. وفي بورصة كان هناك حوالي ألف نول تُنتج يومياً حوالي خمس فردات من الحرير. وقد ارتفعت أسعار الحرير باستمرار من خمسين أقجة للفردة في سنة 1467م إلى سبعين أقجة في سنة 1488م، وإلى اثنتين وثمانين أقجة في سنة 1494م. وكانت القافلة الواحدة في المتوسط تحمل إلى بورصة في المتوسط مائتي فردة من الحرير. وإذا نظرنا في الجدول (4)، الذي يبيّن واردات الجمارك من الحرير في بورصة خلال عدة سنوات، يمكن لنا أن نتصور حجم الاستيراد الكبير للحرير:

الجدول (4)
واردات الجمارك من الحرير في بورصة

السنة	الواردات بالدوقية الذهبية
1487	40 000
1508	33000
1512	43000
1521	13000
1523	17000
1557	24000

ويُلاحظ هنا أن التراجع السريع في واردات الجمارك بعد سنة 1512م، حدث بسبب الحرب مع إيران. ومع أن الخط البياني أخذ يرتفع بعد صلح 1555م مع إيران إلا أن المستوى لم يعد إلى ما كان عليه في القرن الخامس عشر[5].

وحتى بعد أن أصبحت القسطنطينية عاصمة العثمانيين، بقيت بورصة لأكثر من مئة سنة أخرى واحدة من المراكز التجارية الرئيسية للإمبراطورية. وخلال ذلك الوقت كانت حلب أيضا مركزاً مهما للتجارة بالحرير، وكانت بهذا تنافس بورصة. فقد كانت القوافل المحمّلة بالحرير الفارسي تصل إلى حلب عبر أرضروم وحوض الفرات، أو في الأغلب من تبريز عبر وان وبتليسي وديار بكر وبيره جك. وحين فتح العثمانيون حلب خلال 1516م - 1517م أصبحت في يدهم كل أسواق الحرير الفارسي المفتوحة للأوروبيين. وخلال القرن السادس عشر حاول العثمانيون إخضاع مراكز إنتاج الحرير الفارسي في الشمال (شروان وجيلان) لحكمهم المباشر.

إلا أن الحرير لم يكن السلعة الوحيدة التي تُباع في بورصة. فقد كان المسك والرواند والخزف الصيني يشكل قسماً مهماً من التجارة القادمة إلى بورصة من آسيا الوسطى. وكان التجار الفرس يعودون من بورصة بالأجواخ الأوروبية والبروكار البورصوي الثمين والمخمل وعملات الذهب والفضة، التي كانت لها قيمة كبيرة في إيران.

ويصف لنا الرحالة برتراندون دو لا بروكيير[6] في سنة 1432م الطريق البري الذي يصل دمشق ببورصة. فقد انضمّ لابروكيير حينئذ إلى قافلة من الحجاج والتجار، الذين سافروا في طريق عودتهم من مكة في قافلة مؤلفة من ثلاثة آلاف ناقة. وقد تضمّنت جماعة الأتراك في هذه القافلة العديد من الأعيان الذين عيّن السلطان عليهم تاجراً من بورصة. وبعد سفر استغرق خمسين يوماً وصل لابروكيير إلى بورصة، حيث وجد هناك تجّاراً من فلورنسا وجنويين من بيرا Pera جاءوا لشراء التوابل.

وكانت البضائع التي تنتقل مع القوافل في هذا الطريق تشمل الخفيف والنفيس كالتوابل والأصباغ والأدوية والأقمشة المختلفة. وقد وصلت واردات الجمارك من الزعفران واللّبان والتوابل التي كانت تستورد إلى بورصة إلى ألفي دوقية ذهبية في سنة 1487م. وكانت تجارة القوافل حكراً بالكامل على التجار المسلمين، الذين استثمروا مبالغ كبيرة في هذه التجارة وقد كانت غالبيتهم من حلب ودمشق. وهكذا فقد باع تاجر غني من دمشق يدعى أبو بكر في سنة 1500م سفينة محمّلة بالتوابل في بورصة بمبلغ يصل إلى أربعة آلاف دوقية ذهبية.

وبحلول سنة 1480م كان الوزير القوي في مملكة بهماني الهندية محمود غاوان يرسل ممثليه التجار إلى بورصة مع البضائع الهندية. وفي سنة 1481م عبر بعض هؤلاء الأناضول إلى البلقان لكي يسوّقوا هناك الأقمشة الهندية وغيرها من البضائع.

ولدينا ما كتبه تاجر من فلورنسا يدعى بندتو دي B. Dei سنة 1470م حول قيامه مع شركائه بشراء التوابل والقطن والشمع في بورصة. وتوضح تقارير مارينجي Maringhi أن بورصة كانت تصدّر بالفعل التوابل والقطن إلى إيطاليا وإن يكن بكميات قليلة. فقد كتب في سنة 1501م إلى شريكه في فلورنسا يخبره أنه قد اشترى له ثلاثة أكياس من التوابل، وإنه على استعداد لشراء المزيد. ومع ذلك يُلاحظ أن الفرق في أسعار التوابل ما بين بورصة وفلورنسا لم يكن كبيراً، ولا يقارن بالربح الذي كان يدرّه الحرير. وقد

سجل مارينجي في سنة 1503م أن سعر القنطار (حوالي 56 كغم) من الفلفل الأسود في بيرا Pera يمكن أن يصل إلى سبع وعشرين دوقية ذهبية، إذا لم تصل المدينة أية كميات جديدة. أما في أدرنة فقد كان السعر الرسمي للقنطار ثماني عشرة دوقية ذهبية في سنة 1501م. ولكن البرتغاليين في ذلك الوقت أخذوا ينقلون التوابل بشكل مباشر من الهند إلى أوروبا.

العثمانيون والطريق التجارية مع الهند

على الرغم من الجهود التي بذلها البرتغاليون في القرن السادس عشر، فقد فشلوا في قطع الطريق التجارية التي تربط الهند وأندونيسيا بالشرق الأدنى عبر الخليج العربي والبحر الأحمر. بل إنهم سمحوا أخيراً، في النصف الثاني من القرن السادس عشر، ببيع التوابل المصدّرة للشرق الأدنى في هرمز.

وبعد أن حطّم البرتغاليون قسماً من الأسطول المملوكي في شول Chaul خلال عام 1509م توجّه السلطان المملوكي بطلب للمساعدة إلى السلطان العثماني، الذي أرسل فوراً إلى السويس الرجال والمواد اللازمة لبناء السفن. وخلال 1516 ـ 1517م فتح العثمانيون سوريا ومصر والحجاز، بينما توغل البرتغاليون في البحر الأحمر وهدّدوا بالاستيلاء على مكة والمدينة. وخلال وجوده في القاهرة أمر سليم الأول في عام 1517م ببناء أسطول في السويس لطرد البرتغاليين من المحيط الهندي. وقد تمكن أمير البحر العثماني سلمان في عامي 1517م و1525م من صد الهجوم البرتغالي على جدة، ثم تقدم بعد ذلك باتجاه اليمن وعدن.

وفي الواقع لقد كان البرتغاليون يتجنبون عادةً المواجهة المكشوفة مع العثمانيين، الذين انتقلوا إلى الهجوم بعدما أدركوا هذه الحقيقة. وهكذا فقد أرسلوا في عام 1538م أسطولاً مؤلفا من ثلاثين سفينة لطرد البرتغاليين من ديو Diu بشمال الهند، ولكن دون نجاح. ويعود السبب الرئيسي في فشل هذه المحاولة إلى سلطان بهماني Bahmani المسلم، الذي رفض التعاون مع

العثمانيين لخشيته من أن هؤلاء لم يأتوا لمساعدته، وإنما لإخضاع المنطقة لحكمهم. وعلى الرغم من ذلك فقد نجح العثمانيون حينئذ في فتح اليمن وعدن[7].

وهكذا بقيت التوابل تصل بشكل مباشر من الهند وإندونيسيا إلى الإمبراطورية العثمانية طيلة القرن السادس عشر. وعلى الرغم من النقص الطارئ أحياناً فقد كان يجري تبادل واسع للبضائع الهندية مع البضائع الأوروبية في أسواق حلب والقاهرة وإستنبول وبورصة. ففي سنة 1554م قام البنادقة وحدهم بشراء ستة آلاف قنطار من التوابل في الإسكندرية، بينما وصلت مشترياتهم خلال سنوات 1560م ـ 1564م إلى اثني عشر ألف قنطار، أي إلى المستوى الذي كانت عليه قبل اكتشاف فاسكو دي غاما للطريق الجديدة إلى الهند. وبسبب ذلك فقد كان سوق لشبونة يتعرض إلى أزمات من وقت إلى آخر. وهكذا فقد كتب جاسوس برتغالي أُرسل إلى مصر في 1564م إلى حكومته يقول إنه قد وصل إلى الإسكندرية ثلاثون ألف قنطار من التوابل[8]. وكانت تصل إلى جدة، الميناء البحري لمكة، في كل سنة عشرون سفينة محمّلة بالتوابل. ولذلك فقد كان الحجاج العثمانيون يعودون من مكة وهم يحملون التوابل والأصباغ والأقمشة الهندية.

وهكذا فقد وصلت واردات الجمارك من التوابل الواصلة إلى دمشق في عام 1526م بواسطة قوافل الحجاج إلى 110 آلاف دوقية ذهبية. وكان التجار الأوربيون يشترون بعض هذه التوابل في دمشق ثم يصدّرونها عبر بيروت، بينما كانت الكمية العظمى تُرسل إلى بورصة وإستنبول، ومن هناك إلى البلقان والشمال. وتشير الإجراءات الجمركية في بورصة إلى أنّ التجار الأوروبيين كانوا يشترون هناك التوابل في سنة 1545م، بينما وصلت الواردات الجمركية من التوابل في سنة 1582م إلى 7250 دوقية ذهبية، أي أربعة أضعاف ما كانت عليه في سنة 1487م. وتكشف الوثائق عن أن البنادقة كانوا حتى سنة 1590م يجلبون الأجواخ إلى إستنبول ويشترون التوابل هناك. وخلال عام 1547م قام تاجر هنغاري ببيع كمية من الجوخ في بورصة،

واشترى هناك مائة وعشرة قناطير من التوابل. إلا أن هنغاريا أخذت منذ منتصف القرن السادس عشر تتزود بالتوابل من الغرب.

وقد بقيت التوابل تصل من الهند خلال القرن السادس عشر، ولكن ليس بواسطة ميناء البصرة فقط، وإنما من خلال البحر الأحمر أيضا. وهكذا فقد سجّل لنا ج. الدرد J. Eldred الذي زار البصرة في سنة 1583م أنه «في كل شهر يصل إلى ميناء البصرة من هرمز سفن مختلفة تحمل المنتوجات الهندية المتنوعة كالتوابل والأدوية والأقمشة الحريرية والقطنية».

وفي نفس الوقت لم تكن الطرق البحرية التي تربط الموانئ السورية والمصرية بأنطاليا وآلانيا وإستنبول تقل أهمية عن الطرق البرية. وفيما يتعلق بأنطاليا نجد أنّ ماليبيرو Malipiero كان يعتبرها في سبعينات القرن الخامس عشر مركز الاتجار بالتوابل في آسيا الصغرى. وبالاستناد إلى سجلات الجمارك في أنطاليا لسنة 1559م يتضح أن خمسين سفينة قد رست في ميناء المدينة خلال عام، وكانت كل واحدة تحمل 20 ـ 30 تاجراً. وكان معظم أصحاب هذه السفن من المسلمين. وإذا عدنا إلى سجلات الجمارك للقرنين الخامس عشر والسادس عشر نجد أن أهم البضائع التي كانت تصدّر من آسيا الصغرى إلى سوريا ومصر تتضمن خشب البناء والحديد والأدوات الحديدية والبسط والسجاد والأفيون والفواكه المجففة والجلود والشمع والقطران. أما من سوريا ومصر فقد كانت تُنقل بالسفن التوابل والنيلة والكتان المصري والرز والسكر والصابون السوري. وهكذا في ذلك الوقت، وصلت الواردات الجمركية في أنطاليا والموانئ الأخرى المرتبطة بها إلى سبعة آلاف دوقية ذهبية في السنة.

وفي الواقع لقد كان تصدير خشب البناء من موانئ جنوب الأناضول إلى مصر مهماً منذ وقت طويل. ففي جبال طوروس كان يعمل عدد كبير من التركمان الرّحل في قطع الأشجار وإرسالها إلى موانيء أنطاليا وآلانيا وفينيقيا وغيرها من الموانيء، وبهذا تحوّل اسمهم العشائري القديم إلى لقب جديد (الحطّابون). وكانت الدولة تحتكر تصدير خشب البناء وبلغت الواردات

الجمركية منه ومن القطران ثلاثة آلاف وخمسائة دوقية ذهبية في سنة 1477م.

وبالإضافة إلى ذلك فقد كانت أنطاليا أيضا مركزاً للتجارة بالعبيد، إذ كانت تصدّر العبيد البيض إلى الجنوب وتستورد العبيد السود من الجنوب. ففي أنطاليا بالذات كان يعيش عدد من تجار بورصة الذين كانوا يتعاطون هذه التجارة[9]. ولكن بعد فتح مصر في 1516م ـ 1517م أصبحت معظم البضائع تصدر بواسطة الطريق البحري إلى إستنبول، مما جعل الطريق البري من أنطاليا إلى بورصة يفقد أهميته السابقة. وهكذا لم يأت القرن السابع عشر حتى أصبحت أنطاليا مجرد ميناء محلّي لا قيمة له.

وقد لعبت سوريا ومصر دوراً مهماً في اقتصاد إستنبول والإمبراطورية العثمانية. فمن مصر كانت تُرسل المنتوجات الغذائية كالرز والقمح والشعير والتوابل والسكر إلى البلاط السلطاني، بينما كانت سوريا ترسل خلال القرن السادس عشر خمسين ألف كغ من الصابون في السنة إلى البلاط. أما ذهب السودان فقد كان يصل إلى إستنبول عبر مصر، كما كانت خزينة الدولة تحصل في كل سنة على نصف مليون دوقية ذهبية من فائض الدخل في مصر. وكانت الحكومة المركزية تصرّ دائماً على أن تحصل على هذا المبلغ بالعملة الذهبية. وبالإضافة إلى ذلك فقد كانت مصر تُحمّل أعباء مالية أخرى. ففي سنة 1532م، على سبيل المثال، أرسلت مصر إلى الأماكن المقدسة (مكة والمدينة) أربعين ألف دوقية ذهبية كهدية، كما أنها في السنة ذاتها قدّمت 13،866 دوقية ذهبية لحاجات البلاط من سكر وتوابل وأدوية و12،053 دوقية ذهبية للمجوهرات والأقمشة. وفي الحقيقة لقد كانت مصر وسوريا الغنيتان تمثلان المصدر الرئيسي لثروة السلطنة، حتى إنهما كانتا في سنة 1528م توفران ثلث مصادر الدخل للإمبراطورية العثمانية.

واستناداً إلى هذا يتضح لماذا كان القراصنة النصارى، الذين يتخذون من رودس وقبرص وكريت مراكز لهم، يهاجمون باستمرار هذا الخط البحري بين الاسكندرية وإستنبول. فخلال القرن الخامس عشر كان القتلانيون Catalans أنشط القراصنة في شرق المتوسط، بينما بقي فرسان

القديس يوحنا في رودس يسيطرون حتى سنة 1522م على الطريق البحري الذي يربط الاسكندرية بإستنبول. وبعد فتح مصر في عام 1517م كان لابدّ من فتح رودوس، وهو ما قام به سليمان الأول سنة 1522م بعد حصار طويل.

ولكي تحمي السفن العثمانية نفسها من القراصنة كانت تسلك هذا الطريق، على شكل قوافل بمصاحبة سفن حربية. وقد وصف لنا يهودي يدعى صموئيل في سنة 1641م سير قافلة مؤلفة من خمسين سفينة من إستنبول، حيث كانت تنتظرها في الدردنيل اثنتا عشرة سفينة بقيادة أمير البحر لكي تصاحبها إلى بحر إيجة.

الإمبراطورية العثمانية والتجارة في منطقة البحر الأسود

كانت تجارة البحر الأسود من أهم فروع الاقتصاد العثماني، واستمرت لوقت طويل دون أية منافسة أجنبية. ولأن العثمانيين كانوا يسيطرون على الدردنيل فقد كان من السهل عليهم استبعاد الإيطاليين من تجارة البحر الأسود وتطوير المنطقة كجزء متكامل من اقتصاد الإمبراطورية كما هو الأمر مع مصر وسوريا. فقد كانت المواد الغذائية التي تموّن إستنبول وحوض ايجة، كالقمح والسمك والزيت، تأتي منذ زمن من التخوم الشمالية لمنطقة البحر الأسود. وبعد فتح القسطنطينية والسيطرة على الدردنيل منع محمد الثاني تصدير هذه المواد إلى إيطاليا، وأصبحت السفن الإيطالية تتعرض للتفتيش الدقيق في إستنبول وغاليبولي. وطالما أن هذه المواد الغذائية كانت تمثّل معظم التجارة في البحر الأسود فقد أصبحت المنطقة التجارية النشيطة مغلقة تماماً أمام الأجانب. وقد تمكن العثمانيون في سنة 1475م من السيطرة على مينائي كافا Caffa وأزوف Azov ، بينما استسلمت لهم كيليا Kilia وأكرمان Akkerman في سنة 1484م. وبعد ذلك مُنع الأجانب لأسباب عسكرية من دخول هذه المنطقة، أي إن هذا المنع شمل الإيطاليين أيضا في ذلك الوقت. وهكذا فقد أصبحت السفن الإيطالية في البحر الأسود خلال

القرنين الخامس عشر والسادس عشر إمّا تابعة للبندقية وتحمل الخمر من كريت وخيوس Chios أو مستقرة في القرم بعد أن أصبح أصحابها من الرّعية العثمانية. ولهذا فقد أخذ الرعايا العثمانيون في موانئ البحر الأسود، وموانئ مولدافيا وبولونيا أيضا، من الأرمن (وخاصة من كافا) واليهود واليونان والأتراك في السيطرة على التجارة بدلاً من الإيطاليين.

ففي سنة 1456م، أي بعد سنتين فقط من خضوع أمير مولدافيا آرون الثالث للحماية العثمانية، منح السلطان تجار مولدافيا عدة امتيازات. وفي الحقيقة لقد سُمح لهؤلاء «أن يأتوا إلى أكرمان وأن يتاجروا بحرية في أدرنة وبورصة وإستنبول». وهكذا فقد أدت هذه التجارة مع أكرمان وكيليا في القرن الخامس عشر إلى ازدهار مولدافيا. وكان الطريق التجاري القديم الذي يربط كافا وأكرمان وكيليا ببولونيا يمر عبر مولدافيا، ولذلك فقد تحولت مدينة سوتشفا Suceava في مولدافيا ومدينة لفوف Lwow (لمبرغ Lemberg) في بولونيا إلى مراكز تجارية غنية. وقد حاولت بولونيا أن تسيطر على مولدافيا وأكرمان وكيليا، إلا أنها فشلت في ذلك. فقد كانت الضرورة الاقتصادية والسياسية تحتّم على العثمانيين حماية هذه المراكز.

وتقدم لنا سجلات الجمارك العثمانية عن سنوات 1490م ـ 1512م معطيات مفصلة عن الحياة الاقتصادية في كافا وأكرمان وكيليا، أي في الموانئ الثلاثة الرئيسية التي بواسطتها كانت التخوم الشمالية تتاجر مع المتوسط.

وهكذا بالاستناد إلى سجلات سنة 1490م يتضح أنه خلال أربعة شهور فقط رست في ميناء كافا سبعون سفينة، منها ثمان يونانية وسبع إيطالية وواحدة روسية (فاسيلان Vasilan) والبقية تعود لمسلمين. ومن بين أصحاب هذه السفن كان اثنان من رجال الدولة العثمانية: مسيح باشا وسنان بك. وكانت كل هذه السفن تقريبا تأتي من إستنبول وغلطة وطرابزون وآزوف وسينوب وإزميت. وبشكل عام فقد كانت هذه سفن صغيرة تحمل في المتوسط بضائع 3 ـ 5 تجار.

وقد حملت هذه السفن مئة وسبعة وخمسين تاجراً، منهم ستة عشر يونانياً وأربعة إيطاليين وثلاثة يهود وأرمنيان ومولدافي وروسي، والباقون من المسلمين. وكان هؤلاء على الأغلب يحملون البضائع من إستنبول وبورصة والتخوم الجنوبية للبحر الأسود (طرابزون، سينوب، قسطموني وأماسية) ووسط الأناضول (أنقرة، سفري حصار، بك شهر، أوشاق وغوردس).

لقد استخدمت إستنبول هذه الموانئ كمراكز ترانزيت للأقمشة الأوروبية وحرير بورصة والتوابل الهندية والأصبغة وخاصة الأقمشة القطنية من غرب الأناضول. فقد كانت منطقة قسطموني تصدر عبر ميناء سينوب الرز والحديد والأقمشة القطنية والموهير، إذ كانت بلدة طوسيا Tosya مركزاً مهماً لإنتاج الموهير. وبالإضافة إلى تصدير منتوجاتها المحلية فقد كانت هذه المنطقة مركز ترانزيت للبضائع الهندية والعربية كالحرير والحنّة وغيرها من الأصبغة. ومن ميناء سينوب كانت تُصدّر إلى كافا الأقمشة المطرزة بالذهب والأقمشة المخملية بالإضافة إلى الأقمشة الحريرية المصنعة في أماسية، المدينة التي تقع على طريق الحرير القادم من إيران. وقد كانت هذه البضائع مشهورة في كل مكان، بل إن الطلب عليها كان كبيراً حتى داخل البلاط. وإلى جانب ذلك فقد كانت الأقمشة القطنية لا تقل أهمية في هذه التجارة التصديرية. فقد كانت مرزيفون Merzifon ، بالقرب من أماسية، مركزاً لإنتاج وتصدير آلاف «الأثواب» («الثوب» حوالي 36م) من الأقمشة القطنية إلى القرم.

وبالإضافة إلى البضائع التي ذكرناها فقد كانت تصل أيضاً إلى ميناء كافا منتوجات أخرى من منطقة طرابزون وخاصة النبيذ والعرق والبندق وسواري السفن. أمّا من وسط الأناضول فقد كانت الأقمشة القطنية هي أهم ما يُصدّر إلى ميناء كافا، ويأتي بعدها الموهير والأرز من أنقرة والأفيون من بوشهر والبسط المشهورة من أوشاك وغوردس. أما من حوض إيجة فقد كان ميناء كافا يستقبل الزيتون وزيت الزيتون والبقول والزبيب، والنبيذ والخل بشكل خاص. وأما تجار بورصة فقد كانوا يجلبون الحرير والبسط والأصبغة.

وهكذا فقد كانت الأقمشة القطنية والمنتوجات الغذائية المتوسطية

والخمرة أهم البضائع التي يصدرها الأناضول بواسطة ميناء كافا إلى القرم وبولونيا وروسيا والتتار في منطقة سهول القبجاق وحوض الفولغا. وعبر هذا الطريق الذي يربط كافا بإستنبول كانت البضائع الرئيسية تتمثل في الأقمشة الأوروبية والبضائع الهندية والعربية.

لقد كانت كافا الميناء الرئيسي للتصدير إلى الجنوب. فقد كان يصل إلى هذا الميناء القمح والطحين والسمن والزبدة المصفاة والجبن والعسل من القرم وسهوب الكوبان Kuban لتُشحن إلى إستنبول، حيث كانت المواد الغذائية الأساسية لسكان المدينة والبلاط. وهكذا في سنة 1600م أرسلت مطابخ البلاط إلى كافا طلبية واحدة تتضمن ألفي قنطار من الزبدة المصفاة. ولأجل تلبية الطلب في الأسواق بادرت الأرستقراطية في خانية القرم إلى زيادة إنتاج الحبوب بتأسيس مستوطنات جديدة في السهوب تستخدم فيها الأسرى الروس كعمال زراعيين. وقد أخذ أيضا السكان شبه الرّحل في التخوم الشمالية للبحر الأسود في زراعة الحبوب لأجل التصدير.

كان صيد سمك الحفش في فوهة نهر الدون وإنتاج الكافيار يمثلان جانباً مهماً من اقتصاد المنطقة، حيث كانت تُصدّر هذه المنتوجات إلى إستنبول والجنوب. وفي السابق كان تجار البندقية وجنوة يشحنون الطحين والسمك والكافيار إلى إيطاليا، بينما أصبحت معظم هذه المنتوجات تذهب الآن إلى إستنبول. وكانت الدولة تأخذ 10% من صيد السمك، الذي كانت تملحه في البراميل لتشحنه في السفن أو تخزنه. وقبل عام 1490م كان الإنتاج السنوي من صيد سمك الحفش يصل إلى مئة ألف فرخ. وكانت تصل إلى كافا أيضاً كميات متواصلة من السمك والكافيار والعسل من شواطئ الشركس، وبالتحديد من مينائي كوبا Kopa وتامان Taman.

وكان إنتاج الملح يرتبط بشكل وثيق بصناعة السمك. فمن مناجم القرم المتنوعة، وخاصة من مملحة صاروكرمان بالقرب من سفاستوبول Sevastopol، كانت تُرسل كميات كبيرة من الملح إلى إستنبول وأزوف لحفظ السمك. وهكذا، في نهاية القرن السادس عشر، كان خان القرم يرسل في

كل سنة إلى إستنبول 1000 ـ 1200 طن من الملح لكي تُباع هناك.

ومن ناحية أخرى كانت كافا والموانئ المرتبطة بها كآزوف وكرش Kerch وتامان وكوبا مراكز رئيسية لتجارة العبيد، الذين كان يأسرهم التتر في حملاتهم على المناطق الروسية والبولونية. وفي الغالب كان هؤلاء الأسرى ينقلون من تامان إلى كافا، حيث كانوا يُبادلون مع الأقمشة التي يجلبها تجّار الأناضول إلى القرم. ومن الحقائق التي باتت معروفة أن الدولة كانت تحصل في منتصف القرن السادس عشر على واردات سنوية تصل إلى مئة ألف دوقية ذهبية من تجارة العبيد، مما يوضّح أبعاد هذه التجارة في ذلك الوقت. فقد كانت الضريبة على كل عبد أربع دوقيات ذهبية. وكان معظم هؤلاء العبيد يُرسلون إلى إستنبول بينما كان الباقي يُشحنون إلى سينوب واينه بولو Inebolu. أما قبل العثمانيين فقد كانت تجارة العبيد في كافا بيد الجنويين.

وبواسطة كافا أيضا كانت الشعوب التركية ـ التترية ترسل إلى الجنوب الماشية والأغنام والخيول ومتطلبات الخيول والأقواس والسهام التترية المشهورة والجلود المراكشية من قازان.

إن الصلات الثقافية بين العثمانيين والسكان المسلمين في المناطق الشمالية للبحر الأسود قد ساعدت على تطوير الصلات التجارية والاقتصادية، كما أن الإمبراطورية العثمانية أقامت روابط تجارية مع روسيا في القرنين الخامس عشر والسادس عشر. وهكذا، حتى العقد الرابع للقرن السادس عشر، كانت العلاقات الطيبة بين خانية القرم والإمبراطورية العثمانية وروسيا تشجع التجارة العثمانية ـ الروسية. فقد كانت بضائع موسكو تصل إلى كيليا وأكرمان عبر تشرنيغوف Chernigov وكييف Kiev، بينما كانت تصل إلى أزوف والقرم عبر كورسكKursk وبلغورود Belgorod وبلاد الشركس. وكانت الفراء والأدوات الحديدية تمثل أهم سلع التصدير الروسية، إلا أن سلعاً روسية أخرى أخذت تشتهر في الأسواق العثمانية كالكتان الروسي وأنياب حصان البحر والزئبق. وفي سنة 1497م حصل الروس بوساطة من خان القرم، الذي كانوا على علاقة طيبة معه، على امتياز التجارة في الإمبراطورية العثمانية.

وهكذا لم يعد التجار الروس يأتون فقط إلى كافا وأكرمان وكيليا بل أصبحوا يصلون إلى بورصة. وقد بقيت المدن العثمانية تمثّل الأسواق الرئيسية لفراء السمور وجلود الثعالب الروسية حتى القرن السادس عشر، حين زاد الاهتمام الأوروبي بها. ففي عرف البلاط العثماني كان تقديم الفراء الثمين يعبّر عن أعظم التقدير والشرف. وهكذا فقد أرسل بايزيد الثاني في سنة 1492م هدية إلى البابا تتضمن بعض الفراء والأقمشة الحريرية.

وحين قام حكام موسكو باحتكار تجارة الفراء عيّن السلطان العثماني تاجراً خاصاً للبلاط، مع أوراق اعتماد للقيصر، لكي يشتري الفراء. وهكذا فقد أرسل السلطان في سنة 1577م، على سبيل المثال، إلى موسكو مصطفى جلبي مع أربعة آلاف دوقية ذهبية ليشتري الفراء من هناك. وفي المقابل كان القيصر يرسل ممثّليه إلى الأناضول لشراء البروكار المذهّب الثقيل من بورصة. وفي سنة 1512م اشترى تاجر روسي بثمانمائة دوقية ذهبية أقمشة حريرية وتفته[10].

وكانت التجارة بين الشمال والجنوب تجري أيضا بوساطة مينائي أكرمان وكيليا، حيث كانت تُعرض نفس البضائع الموجودة في كافا. فقد كانت تأتي إلى هذين المينائين أكثر من مئة وعشرين سلعة من تركيا، وذلك من كؤوس الشراب، وخيوط القطن، وحتى الألبسة الحريرية والخفّافات للنساء، مما يدل على الصلات التجارية القوية لهذين المينائين بالمناطق الجنوبية. وتفيد سجلات الجمارك لسنة 1490م أنه خلال أربعة شهور فقط رست في ميناء أكرمان خمس وعشرون سفينة، منها خمس عشرة سفينة يونانية وست للمسلمين وثلاث للطليان وواحدة لأرمني.

أما كيليا فقد كانت مركزاً مهماً للترانزيت بالنسبة إلى النبيذ، الذي كان يصل إليها من الجنوب. وهكذا تفيد سجلات الجمارك أن براميل الخمر الخشبية التي كانت تصل من المورة وكريت وطرابزون إلى كيليا «لم تكن تباع في كيليا، بل كانت تُرسل بعد دفع ضرائب الاستيراد إلى المناطق البولونية والروسية، حيث كانت تُقايض مع البضائع المحلية. وقد وصلت

واردات الضرائب على تجارة الترانزيت هذه إلى ستة آلاف دوقية ذهبية في السنة». ولكن الحكومة العثمانية قامت في النصف الثاني للقرن السادس عشر بإعطاء احتكار التجارة بالنبيذ إلى اليهودي المشرقي المعروف يوسف ناسي، الذي استفاد من هذا الامتياز ليكسب ثروة كبيرة ونفوذاً سياسياً أيضاً. وقد تمكن ناسي أن ينتزع امتيازاً مماثلاً من الملك البولوني ليوسّع أعماله حتى لفوف Lwow، مما أثار غيرة التجار البولونيين. وتشير سجلات الجمارك إلى أن البنادقة كانوا يجلبون كميات كبيرة من النبيذ من كريت، ولكن بعد أن قام العثمانيون بمنع الأجانب من دخول البحر الأسود حاول تجار كريت أن يصدّروا ما لديهم من خمر إلى بولونيا عبر فريوليFriuli .

ومن ناحية أخرى كانت كيليا وأكرمان بمثابة منفذين لتجارة مولدافيا أيضاً. فقد كانت غالبية التجار في هذين الميناءين من المولدافيين، أو الرومانيين أو الأرمن أو اليونان أو التتر أو اليهود. وكان هؤلاء التجار يصدّرون الشمع والعسل والسمن والزبدة المصفاة والجلود المدبوغة. وبالإضافة إلى ذلك كانوا يصدّرون إلى الشمال ما يستوردونه من التخوم الجنوبية للبحر الأسود. وفي المقابل كانوا يصدّرون من كيليا إلى الجنوب سمك القُدّ والشبوط المملح في البراميل، الذي كان يتم صيده في مصب الدانوب. وفي أكرمان كان الروس يتاجرون أيضاً بالسكاكين والفراء ومتطلبات الخيول.

وكما في كافا فقد كان في كيليا وأكرمان عدد كبير من تجار إستنبول ومن تجار الأناضول المسلمين يبيعون القطن والحرير. كما كان يأتي إلى ميناء كافا وخصوصاً ميناء كيليا التجار المسلمون من المدن البلقانية كصوفيا وبروفاديا Provadiya وبلوفديفPlovdiv وأدرنة ونيقوبوليس وسيلسترا، حيث كانوا يتعاملون بتجارة الترانزيت في التوابل وحرير بورصة والأقمشة القطنية والأجواخ الأناضولية. وفي كيليا كانت تصل أيضا الأحذية المصنّعة في أدرنة، والأجواخ الخشنة المصنوعة في وادي الطونجة في جنوب بلغاريا وأجواخ سالونيك وراغوصة (دوبروفنيك). وكل هذا يشير إلى أن كيليا لم تكن مركزاً مهماً لتبادل البضائع مع البلقان، بل كانت أيضاً مركزاً لتجارة

الترانزيت في البحر الأسود بالإضافة لكونها المركز الرئيسي لموانئ جنوب الدانوب كجورجي Giurgiu وهارسوفا Harsova وتولتشا Tulcea واساكشا Isaccea وماتشين Macin وبرايلا Braila.

وكان ميناء جورجي بالذات هو المركز التجاري الذي يربط ما بين فلاشيا (الافلاق) والمقاطعات العثمانية. ففي هذا الميناء، كان تجار فلاشيا ومولدافيا يقايضون الماشية والجلود والملح والخيول والسكاكين والكتان والعسل والشمع بالفلفل والأقمشة الجوخية والحريرية والقطنية والمنتوجات الغذائية للمتوسط. أما ميناء تولتشا فقد كان سوقاً مهماً للعبيد. وقد وصلت واردات الجمارك والضرائب الأخرى من كل الموانئ المرتبطة بكيليا، بما في ذلك أكرمان، إلى ثلاثين ألف دوقية ذهبية في العقد الأخير للقرن السادس عشر. أما في كافا فقد وصلت الواردات السنوية للجمارك، باستثناء تلك المتعلقة بالعبيد، إلى خمسة وأربعين ألف دوقية ذهبية في سنة 1575م.

وبسبب هذه التجارة الكثيفة فقد أصبحت هذه المناطق جزءاً لا يتجزأ من الاقتصاد العثماني. فقد كان نقل البضائع الثقيلة من هذه المناطق إلى إستنبول، التي كان يتزايد سكانها باستمرار، سهلاً ورخيصاً.

وعلاوة على كل هذا فقد كان للبحر الأسود أهمية عسكرية. فخلال الحروب الإيرانية نُقلت كميات كبيرة من الحبوب من موانئ الدانوب إلى طرابزون، كما نقلت قذائف المدفعية من كيغي Kigi قرب أرضروم إلى طرابزون عبر البحر الأسود، ومن هناك عبر الدانوب إلى جهة القتال مع هنغاريا.

التجارة العثمانية مع أوروبا

حتى عام 1569م كانت التجارة العثمانية مع العالم المسيحي الغربي تتمّ بواسطة الدول الإيطالية، وخاصة البندقية. وطالما كانت البندقية القوة البحرية الرئيسية في المتوسط فقد بقيت هذه الحالة على ما هي عليه، أو لم تحاول الدول المسيحية الأخرى أو العثمانيون تغيير هذه الحالة.

ونظراً لأن البندقية تسيطر على تجارة المشرق وتملك «إمبراطورية» من المستوطنات هناك فقد كانت علاقاتها مع العثمانيين تتسم بالتعقيد. فقد كان توسع الإمبراطورية العثمانية على حساب بيزنطة يعني بالنسبة للبندقية خسارة مناطق تجارية كانت تتحكم بها كما تريد، لأنها كانت لا تدفع فيها أية ضرائب ولا تخضع لأية رقابة. وكانت الحكومات المحلية في أهم المناطق بالمشرق، وذلك من آزوف حتى الاسكندرية، تمنح البندقية وجنوة امتيازات تجارية. وقد قامت البندقية وجنوة فيما بعد بتسوير مستوطناتهما، حتى إنّ تلك المستوطنات تحولت إلى مراكز محصنة تحت الحكم المباشر لهما. وقد رغب العثمانيون بدورهم، بعد أن صمّموا على السيطرة على كل المنطقة، أن يخضعوا هذه المراكز لهم أيضاً.

ومع توسع الإمبراطورية العثمانية في القرنين الرابع عشر والخامس عشر صمّمت البندقية على توطيد موقفها إزاء هذه القوة الجديدة، ولذلك اختارت سياسة هجومية. وهكذا فقد أخذت تسيطر على كل منطقة ساحلية يهدّدها العثمانيون. وفي هذا الإطار بادرت البندقية في القرنين الرابع عشر والخامس عشر إلى السيطرة على أهم المواقع الإستراتيجية في ألبانيا والمورة والبحر الأيوني، وسيطرت أيضاً على جزر بحر إيجة وحتى على قبرص في سنة 1489م. وقد حكمت البندقية سالونيك خلال سنوات 1423م ـ 1430م، بل إنها فكّرت في السيطرة على القسطنطينية قبل أن يسبقها العثمانيون إلى ذلك. وفي الوقت نفسه حاول البنادقة التكيف مع الظروف الجديدة والحصول على مكاسب من خلال التجارة مع العثمانيين. فقد كانت البندقية تتجنب الحرب المباشرة مع العثمانيين طالما أن مصالحها الحيوية بخير.

وقد لجأ العثمانيون بدورهم إلى أكثر من تكتيك للتعامل مع هذه القوة البحرية الكبرى في المتوسط. ففي عهد بايزيد الأول، حين وصل الصراع إلى ذروته، حاصر العثمانيون مضيق الدردنيل وبنوا في أضيق موقع قلعة «أناضول حصار». كما بنوا أيضاً قلعة مماثلة في غاليبولي وأنشأوا ميناء داخلياً محاطاً بالأسوار، حيث أرسوا هناك أسطولهم العسكري الصغير. وقد

ظهر البنادقة في سنة 1416م أمام غاليبولي وأحرقوا الأسطول العثماني، وحاولوا التوغل في الميناء الداخلي لتدمير كل القاعدة البحرية. ولم ينته هذا الصراع حول المضائق إلا في عهد محمد الفاتح، الذي وطّد السيطرة العثمانية بشكل نهائي.

وفي الوقت ذاته تعاون العثمانيون مع جنوة، منافسة البندقية. وهكذا فقد أعطوا جنوة امتيازات منذ عام 1352م وسمحوا لها باحتكار طويل المدى لاستغلال حجر الشب في مغنيسة Manisa، التي كانت تُعتبر المصدر الرئيسي للشب اللازم لصناعة النسيج الأوروبي. وقد تحولت مستوطنات جنوة في غرب الأناضول، فوتشا Foca وجزيرة خيوس Chios، إلى موانئ لتصدير البضائع الأناضولية. وللتعبير عن امتنانهم لهذه السياسة فقد أرسل الجنويون سفنهم في الأيام الحاسمة لمساعدة القوات العثمانية على عبور الدردنيل في سنتي 1421م 1444م، أي حين كانت المضائق لا تزال تحت سيطرة البندقية. وقد تتوج هذا الموقف خلال الحصار العثماني للقسطنطينية، حين بقي الجنويون على الحياد.

وخلال هذا الصراع مع البندقية لجأ العثمانيون أيضاً إلى التكتيك الاقتصادي. وهكذا فقد جدّدوا للبنادقة الامتيازات التجارية وسمحوا لهم بالتجارة في الحبوب لكي يقنعوهم ببعض التنازلات وتخفيض وجودهم العسكري. ونظراً إلى أن الحبوب الواردة من الأناضول ومقدونيا وتراقيا وتساليا كانت مهمة جداً بالنسبة إلى البندقية وجزرها وحتى إلى وادي بو Po، فقد كان بوسع بايزيد الأول أن يستخدم بمهارة تجارة الحبوب كأداة سياسية. وقد تابع محمد الثاني هذه السياسة إذ إنه عمد قبل فتح القسطنطينية، إرضاء للبنادقة وتشتيتاً لانتباههم، إلى السماح لهم بتصدير الحبوب. وقد سارع بعد فتح القسطنطينية إلى منح امتيازات للبندقية، حيث سمح لسفيرها بالإقامة في إستنبول، كما سمح لتجارها أن يتاجروا بحرية في الإمبراطورية بشرط أن يدفعوا ضريبة جمركية لا تتعدى 2%.

إلا أن الوضع السياسي الحرج في المورة وألبانيا دفع محمد الفاتح

أخيراً إلى أن يدخل في حرب طويلة وخطيرة مع البندقية خلال سنوات 1463م ـ 1479م، مما اضطره إلى اتّخاذ إجراءات اقتصادية. وهكذا فقد اعتقل كل التجار البنادقة وصادر ثرواتهم. وفي الوقت ذاته أخذ يبحث عن وسائل أخرى لمواصلة التجارة مع الغرب، بما في ذلك إغراء فلورنسا وراغوصة (دوبروفنيك) لأخذ دور البندقية. وفي الواقع لقد كانت البندقية حتى ذلك الوقت تقريباً تشتري الأقمشة من فلورنسا وتقوم ببيعها في المشرق، حتى إن أحد القضاة البنادقة كان بوسعه أن يفتخر في النصف الأول من القرن الخامس عشر بأنه اشترى ستة عشر ألف «ثوب» من الأقمشة في فلورنسا ليبيعها في المشرق. وهكذا فقد منح محمد الفاتح فلورنسا امتيازات تجارية جديدة في سنة 1469م، لدرجة أن حوالي خمسين بيتاً من البيوتات الفلورنسية أخذت تمارس التجارة في الإمبراطورية العثمانية. وقد أخذ تجار فلورنسا بمهارة متزايدة ينشطون في سوق بورصة، حتى إن بورصة تحوّلت إلى مركز لتجار فلورنسا الذين كانوا يبيعون هناك أقمشة بلادهم للأناضول وإيران ويشترون الحرير الفارسي. وقد حافظ محمد الفاتح على هذه العلاقات الطيبة مع فلورنسا، حتى إنه وافق على المشاركة في الاحتفالات التي أقامها له الفلورنسيون في غلطة. وفي المقابل لم يكن لورنسو دي مديتشي L. Medici(1469م ـ 1492م) أقل حرصاً على صداقة محمد الفاتح، لأن الأسواق العثمانية كانت مصدراً مهماً لثروة هذه العائلة.

ومع فتح البوسنة والهرسك في سنة 1463م فتح محمد الفاتح طريقاً جديداً مباشراً إلى فلورنسا عبر راغوصة (دوبروفنيك). وهكذا مع توسع التجارة مع فلورنسا أصبح هذا الطريق الرئيسي الذي يربط راغوصة (دوبروفنيك) ببورصة وإستنبول، عبر فوتشا Foca ويني (نوفي) بأزار وأدرنة وغاليبولي، يزداد أهمية باستمرار. ونظراً لأهميته هذه فقد اهتم العثمانيون كثيراً بتوفير الأمن عبره. وهكذا فقد حدث مثلاً في سنة 1501م أن سُرق قرب فوتشا Foca حمل من الحرير لتجار من فلورنسا، فما كان من السلطان إلا أن أرسل ممثّليه إلى ذلك المكان حيث وجدوا قسماً من البضاعة وأرغموا سكان ذلك المكان على دفع ثمن القسم الباقي[11]. وكانت البضائع تنقل من راغوصة

(دوبروفنيك) إلى أنكونا Ancona ، الميناء الحرّ في الأراضي البابوية، ومن هناك تواصل طريقها إلى فلورنسا. إن تزايد عدد التجار العثمانيين، اليونانيين واليهود والأتراك، الذين يجلبون الحرير والتوابل والسكر بسلوك هذا الطريق إلى الأسواق الإيطالية، أخذ يثير قلقاً جديًا للبندقية، بل أثار شائعات بأن أنكونا سوف تقبل بالحماية العثمانية. وقد تحولت المستوطنات على طول هذا الطريق التجاري العالمي، كاسكوب / سكوبية وفوتشا وموستار Mostar، إلى مدن مشرقية ذات طابع خاص. وهكذا حين كانت سراي بوسنة (سراييفو) مجرد قرية أقامت صلات تجارية مع موانئ دلماتيا الأخرى كسبليت Split وشيبنيك Sibenik، وبهذا تحولت إلى مدينة كبيرة وحتى إلى مركز للبوسنة. وعلى هذا الطريق لدينا الجسر المشهور على نهر درينا في فيشغراد Visegrad واستراحات القوافل، التي تمثل ذروة العمارة العثمانية في القرن السادس عشر.

إلا أن أكثر من استفاد من فتح هذا الطريق البري البلقاني كانت راغوصة (دوبروفنيك). ومع أن هذه الجمهورية كانت تدفع جزية سنوية للعثمانيين خلال عهد مراد الثاني، إلا أنها رأت من مصلحتها أن تحافظ على علاقاتها الطيبة مع البندقية ومع ملك هنغاريا الذي كانت تابعة له اسميا، حتى إنها في سنة 1444م أرسلت بعض سفنها للأسطول الصليبي لأجل الحرب ضد العثمانيين. وحتى ذلك الوقت كانت التجارة الإيطالية مع البلقان، التي كانت تقايض الحبوب والشمع بالذهب والأقمشة الفلورنسية، تتم في معظمها بواسطة الطريق عبر ميناء أرتا Arta . ولكن مع توسع العثمانيين في البوسنة والهرسك، وفتح الطريق البري البلقاني، أصبحت راغوصة (دوبروفنيك) تحت رحمة الإمبراطورية العثمانية حتى إنها أصبحت تدفع الآن 12500 دوقية ذهبية كجزية سنوية. إلا أن راغوصة (دوبروفنيك) كدولة دافعة للجزية كانت تدفع ضريبة جمركية أقل على بضائعها (2%) مما كانت تدفعه البندقية (4 ـ 5%). وهكذا أخذت جمهورية راغوصة (دوبروفنيك) توسع باستمرار تجارتها مع السلطنة العثمانية، وذلك بتصديرها الحبوب والشمع والجلود والحرير الخام وحرائر بورصة إلى الغرب وباستيرادها الأجواخ كما كانت تفعل البندقية. وقد شجعت هذه التجارة تطور الإنتاج الحرفي في راغوصة (دوبروفنيك)، حيث بدأت أولى الأنوال في العمل خلال العقد الرابع للقرن الخامس عشر. وكانت

البندقية حتى فتح العثمانيين للطريق البري البلقاني في سنة 1463م تحاول باستمرار عرقلة تصدير الأجواخ إلى البلقان عبر موانئ الأدرياتيكي. ولكن في النصف الثاني للقرن الخامس عشر ازدهر إنتاج الجوخ في راغوصة (دوبروفنيك) وأصبح هذا الإنتاج، مع أنه ليس بمواصفات عالية، يُباع بشكل جيد في أسواق إستنبول وبورصة وكافا. وهكذا فقد تحوّل مستودع الأجواخ في صوفيا إلى «فندق» لتجار راغوصة (دوبروفنيك)، الذين أسّسوا جاليات لهم في أهم المدن البلقانية كصوفيا وبلغراد وسراييفو وأدرنة وحتى في إستنبول وبورصة.

ولقد لعبت راغوصة (دوبروفنيك) دور الوسيط خلال الحروب التي اندلعت بين البندقية والإمبراطورية العثمانية في سنوات 1463 ـ 1479 و1499م ـ 1503م و1537م ـ 1540م و1570م ـ 1573م.

وبسبب هذا الموقف فقد ازدهرت التجارة البحرية لراغوصة (دوبروفنيك) وازدادت حمولة أسطولها التجاري من عشرين ألف طن في بداية القرن السادس عشر إلى خمسة وستين ألف طن في عام 1580م. وخلال سنوات 1537 ـ 1540م أصبحت راغوصة (دوبروفنيك) المنافسة الجدية للبندقية في تجارة التوابل، التي كانت تتم ما بين الموانئ المصرية والسورية من ناحية وأوروبا الوسطى والمانيا من ناحية أخرى. وهكذا فقد أرسل تجار من تلك المناطق ممثلين عنهم بواسطة راغوصة (دوبروفنيك) إلى الإسكندرية، حيث اشتروا التوابل هناك ونقلوها بواسطة سفن راغوصة (دوبروفنيك). وفي سنة 1531م شحن تجار راغوصة (دوبروفنيك) بسفنهم من ميناء لندن 25 ألف «ثوب» من الجوخ الخشن للأسواق العثمانية، بعد أن حملوا إلى لندن الزبيب والنبيذ من اليونان.

لقد اعتمدت راغوصة (دوبروفنيك) على اقتصاد الإمبراطورية العثمانية. وهكذا، حين كان اقتصاد الإمبراطورية مرتبطاً بإيطاليا في الغرب ازدهرت راغوصة (دوبروفنيك) تحت حماية السلطان. ولكن حين أصبح اقتصاد الإمبراطورية يعتمد بشكل أكبر على الدول الأطلسية في القرن السابع عشر انهارت راغوصة (دوبروفنيك).

كان العثمانيون يعاودون تجديد الامتيازات التجارية للبندقية كلما توقف النزاع السياسي أو العسكري معها. وكانت هذه الجمهورية تسيطر دوماً على تجارة التوابل في الموانئ المصرية والسورية، بينما منح العثمانيون البندقية في سنة 1546م احتكار استخراج الشب مقابل 25 ألف دوقية ذهبية. وعلى الرغم من الحروب والصراعات فقد بقي اقتصاد البندقية يتوسع باستمرار خلال القرن السادس عشر. فقد كانت سفن البندقية تبحر باتّجاه موانئ المشرق وهي تحمل الأجواخ وحرائر البندقية والساتان والورق والأواني الزجاجية والمرايا، بينما كانت تعود من مصر وسوريا بالتوابل والأدوية والأصبغة الطبيعية والحرير والقطن. أما من الأناضول فقد كانت سفن البندقية تحمل الحبوب والجلود والصوف والحرير والقطن.

وقد أصبحت أسواق المشرق في القرن السادس عشر، تحت الإدارة العثمانية، أكثر غنى وجاذبية مما كانت عليه في السابق. وهكذا أخذت فرنسا وإنكلترا وهولندا تنشط في تجارة هذه المنطقة خلال النصف الثاني للقرن السادس عشر، ما أدى في النهاية إلى اقتصار تجارة البندقية وراغوصة (دوبروفينك) على البحر الأدرياتيكي.

ومع تولي سليمان الأول للسلطنة جعل التعاون مع فرنسا ضد آل هابسبورغ حجر الزاوية في سياسته تجاه الغرب. وحين فتح سليم الأول مصر وسوريا في سنة 1517م، جدّد للفرنسيين الامتيازات التجارية التي كان المماليك قد منحوها لهم. وقد أكد سليمان الأول هذه الامتيازات بعد أن تولّى السلطنة. وفي شباط (فبراير) 1536 بدأ جان دي لافور J. de la Forest وإبراهيم باشا المفاوضات حول مزيد من الامتيازات، إلا أن السلطان لم يصادق عليها بسبب إعدام إبراهيم باشا على الأغلب في آذار (مارس)1536م. وهكذا فإن الامتيازات الأولى الموثّقة بين الجانبين تعود فقط إلى 18 تشرين الأول (أكتوبر) 1569م[12]. وبهذه المناسبة فقد كانت فرنسا أول مملكة غربية تحصل على امتيازات تشمل كل الإمبراطورية العثمانية، أي ما كانت تتمتع به البندقية سابقا. وفيما بعد أصبحت هذه الامتيازات نموذجاً لاتفاقيات مماثلة مع إنكلترا وهولندا وغيرها من الدول الأوروبية.

ومع هذه الامتيازات أخذت فرنسا على الفور في منافسة البندقية. وهكذا فقد عيّنت فرنسا قناصل لها في أرجاء الإمبراطورية العثمانية، كما في إستنبول والاسكندرية وبيروت وطرابلس الشام. وقد أخذت السفن الفرنسية المتجهة إلى الشرق الأوسط تحمل الجوخ النورماندي والورق والأدوات المعدنية من ألمانيا، بينما تعود بالصوف والقطن والخيوط والأقمشة والقطنية والبسط من الأناضول، والتوابل والحرائر وخلاصة العطور والأدوية والموهير من حلب ودمشق. وبعد نهاية الحرب بين العثمانيين والبندقية في 1570 ـ 1573م أخذت فرنسا تزيح البندقية من المشرق. وهكذا ما إن حلّ مطلع القرن السابع عشر حتى كانت هناك ألف سفينة فرنسية تشارك في تجارة المشرق، بينما وصل حجم هذه التجارة إلى ثلاثين مليون ليرة Livers، أي ما يمثّل نصف مجمل التجارة الفرنسية. وقد أخذ بعض التجار الأوروبيين، وخاصة من الإنكليز والهولنديين، في التجارة تحت العلم الفرنسي أيضاً.

وفي الواقع لقد استخدم العثمانيون هذه الامتيازات دون استثناء كسلاح سياسي. فقد دعم العثمانيون الكالفينيين في فرنسا ضد العصبة الكاثوليكية المؤيدة لإسبانيا، وحين انحازت مرسيليا، مركز تجارة المشرق، إلى هذه العصبة ألغى العثمانيون الامتيازات التجارية وسمحوا لقراصنة شمال أفريقيا بمهاجمة المدينة. وحين تولى هنري الرابع الحكم في عام 1589م أعاد العثمانيون الامتيازات التجارية إلى فرنسا، التي وصلت تجارتها حينئذ إلى الذروة.

وكان سليمان الأول قد سمح للتجار الإنكليز منذ عام 1553م بأن يتاجروا بحرية في الإمبراطورية العثمانية، إلا أنهم لم يستغلوا هذا الامتياز على الفور. فقد كان هؤلاء يأملون في شراء التوابل بأسعار أرخص بواسطة التجارة المباشرة، ولذلك أخذوا يبحثون عن طريق جديدة واهتموا خصوصاً بالطريق الذي ينطلق من موسكو إلى هرمز عبر إيران. إلا أن العثمانيين أرسلوا في عام 1562م وفداً إلى الشاه ليطلب منه عرقلة تغيير اتّجاه الطريق التجاري. وفي سنة 1578م تمكّن العثمانيون أخيراً من إخضاع أذربيجان

وشيروان، مما جعلهم يسيطرون في نهاية الأمر على هذا الطريق. وفي ذلك الوقت عاود التجار الإنكليز اتصالاتهم مع السلطان. فقد كانت إسبانيا عدوة للطرفين، ولذلك رأت الحكومتان الإنكليزية والعثمانية أكثر من ضرورة للتقارب. وهكذا، وعلى الرغم من محاولات فرنسا والبندقية عرقلة ذلك، فقد منح السلطان أول امتياز تجاري للإنكليز في سنة 1580م ثم منحهم امتيازاً آخر أوسع من الأول في سنة 1583م. وكانت الشركة الشرقية قد أسِّست بمرسوم ملكي في 11 أيلول (سبتمبر) 1581م. وقد خفضت حينئذ الحكومة العثمانية الضرائب على التجار الإنكليز إلى 3%، بينما كان الفرنسيون وغيرهم يدفعون 5% حتى سنة 1673م، حين نجحوا بدورهم في تخفيض هذه النسبة إلى 3% أيضاً. وقد بقي الهولنديون يتاجرون تحت العلم الإنكليزي حتى سنة 1612م، حين حصلوا على امتيازات تجارية مشابهة.

لقد دخل التجار الإنكليز في منافسة حامية مع فرنسا والبندقية، اللتين كانتا تحتكران تجارة المشرق حتى ذلك الحين. وهكذا فقد أخذ القراصنة الإنكليز، وبالتعاون مع القراصنة الجزائريين أحياناً، في مهاجمة السفن التجارية. أما الملكة إليزابيث فقد كانت لا تعبأ بالشكاوى التي تصلها حول هذه القرصنة. وفي الوقت نفسه كان الإنكليز يبيعون أجواخهم الممتازة بأسعار رخيصة، بينما كان استيراد القصدير والحديد من إنكلترا على درجة كبيرة من الأهمية بالنسبة إلى صناعة السلاح العثماني. وهكذا فقد تراجعت بسرعة تجارة البندقية وهبطت تجارة فرنسا إلى النصف في سنة 1630م، بينما أخذت الشركة الشرقية تسيطر على الأسواق العثمانية. فقد أصبح لإنكلترا في ذلك الوقت قناصل في إستنبول وإزمير وحلب والإسكندرونة. ولم تعد المحاولات الإنكليزية للتوغل في المحيط الهندي بعد 1591م تضر الشركة الشرقية، لأن العديد من رجال الأعمال في لندن أصبحوا يعتقدون أن التجارة مع المشرق أكثر أهمية. وهكذا نجد في سنة 1596م أن التجار الإنكليز يشترون التوابل من مصر وسوريا.

إلا أن الدول الغربية المركانتلية أخذت في نهاية الأمر تغيّر من طابع

الامتيازات، مما جعل الاقتصاد العثماني يعتمد بالتدريج على أوروبا. وكان رجال الدولة العثمانية يعتقدون بجدوى هذه السياسة القائمة على تشجيع استيراد السلع الجاهزة، وذلك لتلبية حاجات الأسواق المحلية وزيادة واردات الخزينة. وبهذا الشكل أصبح المشرق سوقاً مفتوحة أمام التجارة الأوروبية. ومع ذلك لم يكن هذا الاستيراد من أوروبا يشمل حتى القرن التاسع عشر إلاّ الأجواخ والمعادن والورق، ولذلك لم يتضرر الإنتاج الحرفي كثيراً. ولكن هذه الامتيازات التجارية بعد الثورة الصناعية أصبحت تلحق أضراراً كبيرة بالاقتصاد العثماني.

وكانت الفضة والعملة الفضية في البداية من أهم سلع التجارة مع الغرب. ولأجل تشجيع الاستيراد الحرّ لها ألغى العثمانيون كل الضرائب عليها مما جعل الفضة الأوروبية الرخيصة تغرق المشرق في ثمانينات القرن السادس عشر. إلا أن هذا أدى حينئذ إلى «ثورة الأسعار» التي هزت الاقتصاد العثماني، وزلزلت المؤسسات التقليدية للدولة والمجتمع[13].

المدن العثمانية وشبكة الطرق
سكان المدن والأصناف والتجار

نظام العمارة، تطور إستنبول وبروزها كمركز تجاري

في الإمبراطورية التقليدية في الشرق الأدنى تتولّى الدولة الإنشاءات العامة كبناء الأبنية والسدود والطرق والجسور واستراحات القوافل وترميمها، ما دام أن تقدم التجارة والزراعة يعود بالفائدة على خزينة الدولة. وهكذا يسجل لنا المؤرخ المسلم الطبري (توفي سنة 923م) كيف أن الساسانيين يعتبرون إنشاء المدن والقرى والطرق والجسور من المهام الأساسية للحاكم. أما في العهود الإسلامية فقد تراجع هذا التقليد ليحلّ محلّه تفكير يرى أن بناء المنشآت العامة من أعمال الورع والخير، ولذلك حين كان السلطان يبني مثل هذه المنشآت كانت تعتبر مبادرات خاصة منه وليست من مهام الدولة.

وبالاستناد إلى هذه التقاليد في الشرق الأدنى فقد سعى العثمانيون إلى تحويل عواصمهم (بورصة، أدرنة وإستنبول) إلى مدن ضخمة وذلك بزيادة عدد سكانها وتشجيع تطورها كمراكز تجارية. ولدينا في إستنبول أوضح مثال على ذلك.

فقبل الفتح العثماني كان سكان القسطنطينية قد هبطوا إلى حوالي 30 - 40 ألف نسمة. وبعد الفتح لم يكن بوسع محمد الثاني أن يمنع جنوده من نهب المدينة بالاستناد إلى الشريعة، ما دامت أنها فُتحت بالقوة، إلا أنه كان يحرص على ألا تتعرض عاصمته المقبلة إلى أضرار كبيرة. وقد اتّخذ في

السنوات الأولى التي أعقبت الفتح عدة إجراءات ليجعل من إستنبول أكبر عاصمة عالمية.

وهكذا فقد سعى محمد الفاتح إلى إقناع السكان الفارين بالعودة بعد أن ضمن لهم استعادة أملاكهم وحرية العبادة وحرية العمل. كما أطلق سراح الأسرى، الذين آلوا إليه كغنائم حرب، وأسكنهم في محلة الفنار وأعفاهم لفترة من الزمن من أية ضرائب. وطلب بعد ذلك من حكام الولايات أن يرسلوا له أربعة آلاف عائلة من البلقان والأناضول للإقامة في إستنبول بعد أن وعدهم بالحصول على البيوت المهجورة في المدينة. ولم يشترط حينئذ أن تكون العائلات مسلمة، بل كان يكفي لأحد أفراد العائلة أن يكون غنياً أو تاجراً أو حرفياً. إلا أن هذه الأوامر السلطانية لم تنفذ بالكامل. ولذلك فقد اختارهم محمد الفاتح بنفسه وجلب إلى إستنبول التجار والأغنياء وأصحاب الحرف من المدن المهمة التي فتحها حينئذ. وهكذا فقد جلب المسيحيين من أماسرا Amasra (1459) وفوجيا Phocaea القديمة والجديدة (1460م) وطرابزون (1461م) وكورينث Corinth وأرغوس Argos في المورة (1458م و1463) وقرامان (ما بعد 1470) وجزيرة أوبيا Euboea (1473م) وكافا (1475)، وأسكنهم في أماكن مختلفة من إستنبول. وبالاستناد إلى شهادة ج. م. انجيولو J. M. Angiolello المعاصر للأحداث فقد «تمكن القادمون الجدد خلال وقت قصير من إنشاء بيوت وكنائس بديعة». ولم يكن يحق لهؤلاء مغادرة المدينة، إلا أن الدولة أعفتهم في المقابل من بعض الضرائب وبعض الخدمات.

ولكي يجعل إستنبول عاصمة عالمية، فقد اعترف محمد الفاتح رسمياً بالزعماء الروحيين للروم الأرثوذكس والأرمن واليهود، وأقرّهم في المدينة. وبعد فتح مصر قام سليم الأول بإلغاء منصب الناجد nagid لكي لا ينافس الحاخام باشي في إستنبول.

وقد شجع العثمانيون خلال القرنين الخامس عشر والسادس عشر قدوم اليهود المهاجرين من أوروبا، إذ إنهم كانوا يعتبرون أن هؤلاء ينشّطون

التجارة ويجلبون الثروة. وهكذا فقد استقر الكثير من اليهود في إستنبول خلال عهد محمد الفاتح حتى أصبحوا حوالي سنة 1477م يحتلّون المرتبة الثالثة بعد المسلمين واليونانيين. ولتأمين المنتوجات الغذائية الأساسية للمدينة والبلاط فقد أسكن حوالي ثلاثين ألف مزارع في خمس وثلاثين قرية مهجورة قرب إستنبول. ولم يكن هؤلاء المزارعون سوى أسرى الحروب التي خاضتها الدولة حينئذ في صربيا والمورة. ولكي يربط هؤلاء بالقرى التي أسكنهم فيها، فقد عاملهم معاملة الأقنان على عكس ما كان متّبعاً في التقاليد العثمانية.

ولدينا من سنة 1477م إحصاء لسكان إستنبول وغلطة يوضح الحالة كما هي في الجدول (5).

الجدول (5)

الجماعة	عدد العائلات
مسلمون	9486
روم أرثوذكس	3743
يهود	1647
أرمن	434
روم قرامان	384
أوربيون (كلهم في غلطة)	332
غير مسلمين من كافا	267
غجر	31
المجموع	16324

إلا أن هذه المجاميع لا تضم بالتأكيد أفراد الطبقة العسكرية. ولذلك فإن عدد سكان إستنبول في ذلك الوقت كان يتروا ح ما بين ثمانين إلى مئة ألف نسمة.

وقد وفّر حينئذ إنشاء «العمارات»، وهي مراكز عمرانية تموّلها الأوقاف، خدمات عامة وأسواقاً للمدينة، كما كان لها دور مهم في توسيع المدينة.

وكانت «العِمارة» imaret مؤسسة قديمة في الشرق الأدنى أحياها العثمانيون مع إنشاء مدن بورصة وأدرنة وغيرها. فقد كانت هذه تضم عدة منشآت (جامع، مدرسة، مستشفى، استراحة للضيوف، أقنية مياه، طرق وجسور) أسّست بدافع الورع أو الخير، ومنشآت أخرى تدرّ الدخل لتغطي نفقات الأولى (خان، سوق، استراحة قوافل، حمام، مطحنة الخ). وكانت المنشآت الدينية والخيرية تتجمع عادة حول الجامع، بينما كانت المنشآت الاقتصادية تقام بالقرب منها أو في أي مكان مناسب. وكانت هذه «العمارات» تمثل الجزء الأساسي في خطط كل المدن العثمانية مما كان يعطيها طابعها المميز، بل إنها حتى وقت قريب كانت لا تزال تميز المدن والبلدات في الأناضول والبلقان.

كانت هذه «العمارات» يؤسّسها الواقفون، أو الراغبون بتأسيس وقف، وذلك بواسطة «وقفية» تدوَّن أمام القاضي وتدخل في سجله، ثم تُصدَّق أخيراً من السلطان. وفي الواقع كانت المنشآت الخيرية في المجتمع الإسلامي تُؤسَّس على الغالب ضمن الأوقاف. وبفضل هذا فقد استمرت الخدمات العامة أو هذه المنشآت في عملها لأن الواقف كان يخصص لها الدخل الذي يدرّه مصدر آخر دون أن يستهلك رأس المال. وبالاستناد إلى الفقه فإن الله وحده يصبح المالك للوقف منذ لحظة تأسيسه، وهذا ما ضمن للخدمات العامة الاستمرار مع تغيّر الحكومات والدول. وكان الواقف يحدد في الوقفية المسجّلة لدى القاضي أهداف الوقف وشروطه وإدارته ويعين «المتولي» عليه. ومع ذلك فقد كانت الدولة في السلطنة العثمانية تراقب وتتأكد من كل الأوقاف، لأنها كانت ضمن الأملاك الحرة.

ومن الناحية المالية والإدارية كان الوقف يُعتبر مؤسسة مستقلة. فقد كان الواقف هو الذي يعين «المتولي»، وإذا كان الوقف كبيراً كان يعين عليه أيضاً «الناظر» أو المفتش الرئيس. وكان «المتولي» هو المسؤول عن كل ما يتعلق بالوقف، إذ كان يقوم بجمع وتنمية الواردات المالية للوقف، وينفقها حسب شروط الواقف في دفع الرواتب وترميم المنشآت الخ. أما «الناظر» فقد كان دوره كمفتش أن يتأكد من مدى تطبيق الشروط التي تأسس الوقف

على أساسها. وفي كل سنة كان يجتمع العاملون والمسؤولون في الوقف لينظروا في مدى تطبيق المهام المذكورة في الوقفية. وكان من حق هذه الهيئة أن تطالب بتغيير «المتولي». أما الدولة فقد كانت بدورها تكلّف القاضي أو «الناظر» بمراجعة حسابات الوقف، وكان الهدف من كل هذه الإجراءات الاحترازية ضمان استمرار المؤسسة في القيام بما أنشئت لأجله.

وبفضل نظام الوقف تأسّست في إستنبول مجمعات عمرانية ثقافية وتجارية. فقد كانت كل مدينة عثمانية مهمة تحتوي على جامع كبير وبزستان (دارالبز)، ولذلك فقد أمر محمد الفاتح بعد فتح القسطنطينية، وتحويل آيا صوفيا إلى جامع، أن يبني بزستان في إطار وقفه الذي أنشأه. وقد جاء هذا البزستان، بقبابه الحجرية وأبوابه الحديدية التي تحميه من النار والنهب، بناء عظيماً أصبحت تحفظ فيه السلع الغالية وأموال ومجوهرات التجار. وكان البوابون والحراس الليليون والتجار العاملون في هذا البزستان تحت رقابة الحكومة. وقد بنيت حول البزستان المركزي من الخارج دكاكين، حيث كانت تؤلف كل مجموعة متتابعة أو متقاطعة سوقاً خاصاً يقتصر على حرفة واحدة أو تجارة واحدة. وكانت هذه الأسواق عادة تُغطّى بالحجر، كما في سوق إستنبول، أو تبقى مكشوفة للسماء تغطيها ظلال الأشجار.

وقد احتوى هذا البزستان الذي بناه محمد الفاتح على 118 دكاناً مع مخازن ملحقة بها و984 دكاناً في الأسواق المحيطة به. وقد تحوّل هذا إلى المركز التجاري الرئيسي في إستنبول، وهو ما يعرف اليوم بـ «السوق المغطّى». وكان بناء البزستان، حيث كان يجتمع التجار ويحفظون سلعهم الغالية، يلعب عادة دوراً مهماً في نمو المدن العثمانية. فقد بنى الغازي أورخان مثل هذا البزستان في بورصة سنة 1340م، وقد بقي إلى الآن المركز التجاري للمدينة. فقد كانت المراكز التجارية تنمو حول البزستان في كل المدن العثمانية في البلقان كتارتار بازارجيك وبلوفديف وسراييفو وصوفيا واسكوب / سكوبيه ومناستر / بيتولا وسرز Serres وسالونيك. وهكذا فقد

قسّم الرحالة أوليا جلبي في القرن السابع عشر المدن العثمانية إلى نوعين: مدن ببزستان ومدن دون بزستان.

وكان محمد الفاتح قد جمع في سنة 1459م رجال الدولة وطلب أن يبني كل واحد منهم «عمارة» في المحلة التي يرغبها. وهكذا فقد بادر الصدر الأعظم محمود باشا، وبقية الوزراء من بعده، إلى بناء «عمارات» بديعة في وسط إستنبول وحول الخليج الذهبي. وقد بُنيت هذه الأوقاف التي توفر الخدمات للشعب حول الجوامع، وحملت أسماء الذين بنوها، مما جعل السكان يقنطون حولها ويؤسّسون المحلات الجديدة. وهكذا فقد اكتسبت إستنبول ملامحها التركية المميزة.

وخلال سنوات 1463 ـ 1470م بنى محمد الفاتح جامعاً كبيراً وأنشأ حوله ثماني مدارس عالية ومدرسة للأولاد ومكتبة ومستشفى وخانين ومطعماً عاماً. ولتمويل مصاريف هذه المنشآت بنى بالقرب منها سوقاً ضخماً يضم 318 دكاناً. وفي هذه المدارس الثماني كان يدرّس ستمائة طالب، بينما كان ينزل في الخانين مئة وستون من المسافرين. وكان هؤلاء المسافرون والطلاب والعاملون في الوقف والفقراء المجاورون يحصلون على الطعام المجاني في المطعم العام. أما المستشفى فقد كان يعمل فيه طبيبان واختصاصي للعيون وجراح وصيدلي، بالإضافة إلى المدير ومساعده. وكان هناك أيضاً طباخان يقومان بإعداد الوجبات تحت المراقبة الطبية. وإلى جانب هؤلاء كان يعمل في المستشفى ممرضان. وهما مكلّفان حسب الوقفية بالمعاملة اللطيفة للمرضى. وكانت المستشفى تستقبل المرضى الفقراء الذين كانوا لا يستطيعون أن يدفعوا أجرة العلاج في بيوتهم أو ثمن الدواء. وفيما بعد بُني في المدينة مستشفيان آخران، الأول للإناث والثاني لغير المسلمين. وكان طبيب المستشفى يقوم مرة في الأسبوع بزيارة المرضى الفقراء في بيوتهم ويمنحهم العلاج اللازم، أما مصاريف هذا المستشفى، التي كانت تبلغ في اليوم خمس دوقيات ذهبية، فقد كانت تغطى من الوقف المذكور.

لقد أنشأ محمد الفاتح فيما بعد «عمارات» أخرى في إستنبول. وقد

أقام الوافدون من بورصة وغيرها من مدن الأناضول حول أوقافه خارج الأسوار في محلة أيوب، التي تحوّلت إلى مدينة كبيرة تشمل أوقافها جوامع تسعة مع المؤسسات الأخرى الملحقة بها. كما بنى محمد الفاتح في إستنبول عدة أسواق أخرى (260 دكاناً في غَلَطَة و783 دكاناً في إستنبول باستثناء تلك المذكورة في البزستان) وثلاثة عشر حماماً وعدة مصابغ وأفران ومعاصر ومخازن ومشامع وأربعاً وخمسين مطحنة، لكي تغطي مصاريف المؤسسات الخيرية التي أنشأها. وقد بلغت واردات تلك الأوقاف التي تغطي مصاريف آيا صوفيا فقط ثلاث عشرة ألف دوقية ذهبية في السنة.

إنَّ هذه الأعمال دفعت المؤرخ المعاصر نشري إلى القول بأنّ «السلطان محمد هو الذي أنشأ إستنبول»[1]. إلا أن خلفاءه بايزيد الثاني وسليمان الأول، وزوجات السلاطين والأميرات ورجال الدولة والعلماء والتجار في ذلك الوقت قد ساهموا بدورهم في نمو إستنبول بسرعة، وذلك بفضل ما بنوه من «عمارات» أخرى في المدينة. وهكذا يكشف سجل يعود إلى سنة 1546م عن أن 2517 وقفاً في المدينة تعود إلى أشخاص من خارج العائلة الحاكمة، وأُضيف إلى هذه 1600 وقف جديد بعد نصف قرن آخر[2]. وقد نجح السلاطين العثمانيون بالفعل أن يحوّلوا إستنبول إلى عاصمة عالمية عظيمة. وهكذا أصبحت إستنبول في النصف الأول من القرن السادس عشر أكبر مدينة في أوروبا، بعد أن وصل عدد سكانها إلى أربعمائة ألف نسمة، بينما ترفع بعض التقديرات هذا العدد إلى ثمانمائة ألف نسمة في النصف الثاني للقرن المذكور[3].

وفي هذه الحالة كان تزويد المدينة بالمياه يمثّل مشكلة كبيرة. ولذلك فقد اتّخذت الحكومة إجراءات تحدّ فيها من تدفق الوافدين، مما جعل عدد السكان كما هو خلال القرن السابع عشر. وفي ذلك الوقت كان غير المسلمين يكوّنون 40% من سكان إستنبول، وتحولت غلطة التي سُمح للأوربيين بالإقامة فيها إلى مركز للتجارة العالمية. وفي منتصف القرن السابع عشر أصبحت إستنبول تضمّ 152 جامعاً و126 مدرسة و100 خان وحوالي

ألف منشأة عامة أسسها السلاطين والباشاوات والأفراد الأقل مرتبة[4]. وكانت الحاجة المتواصلة إلى تزويد السكان والبلاط والجيش بالمواد الغذائية، وتوفير المواد الأولية لأصحاب الحرف، هي الدافع الأساسي وراء فرض الطابع الاحتكاري على الاقتصاد العثماني وتطبيق الرقابة الحكومية الصارمة على التجارة بهذه المواد.

ولكي تقطع الطريق على الكسب غيرالمشروع والتضخم والتلاعب بالمواد المستوردة فقد نظّمت الدولة وسيطرت على كل شيء، من أبعد منتج إلى أصغر بائع في إستنبول. فقد كانت أسعار المواد الغذائية تُحدّد في لحظة إنتاجها، وكان لا يسمح بشرائها إلاّ من التجار المخوّلين من الدولة، كما اتّخذت إجراءات صارمة لمكافحة التهريب. وكانت المواد الأولية تُوزن أولاً على القبان قبل أن توزّع على ممثلي الأصناف الحرفية. وفي حالة التهريب والكسب غير المشروع كانت الدولة تصادر سلع وسفن التجار الكبار. وكان التاجر الذي تخوّله الدولة بشراء الماشية أو الحبوب في منطقة معينة لتزويد إستنبول بها، يلتزم من خلال كفيله أن يسلّم في كل سنة الكمية المحددة.

وهكذا لأجل تزويد إستنبول بما تحتاجه ارتبطت عدة مناطق في السلطنة بالإنتاج لمركز واحد، مما كان له دوره الكبير في خلق اقتصاد متكامل. ففي منتصف القرن السابع عشر كان يُخبز في أفران إستنبول 250 طناً من الحبوب في اليوم، مما يشير إلى الحاجات الكبيرة للمدينة. وكانت الأغذية كالحبوب والزيت والملح والأغنام تُنقل بسهولة إلى إستنبول بواسطة البحر، ولذلك فقد وصل عدد السفن التي تحمل الأغذية إلى مراسي إستنبول إلى ألفي سفينة في السنة. وهكذا فقد كانت تصل إلى إستنبول باستمرار شحنات الأغذية كالقمح والرز والسكر والتوابل من مصر، وشحنات الحيوانات والحبوب والسمن والعسل والسمك والجلود من التخوم الشمالية للبحر الأسود، وشحنات الحبوب والجلود من تساليا Thessaly ومقدونيا، بالإضافة إلى النبيذ والمنتوجات المتوسطة الأخرى من المورة وجزر إيجة. وكانت المناطق المحيطة بإستنبول ترتبط أيضاً بسوق المدينة. فمن تكير داغ

Tekirdag كان يأتي القمح التراقي، ومن كونستانتا Constanta ومنغاليا Mangalia كان يصل قمح دوبروجا Dobrudja، ومن إزميت خشب البناء. وهكذا بعد أن كانت دوبروجا مهجورة في العصر الوسيط تحوّلت الآن إلى مصدر تموين إستنبول بالحبوب بعد أن نشأت فيها مئات القرى وبُنيت فيها صوامع الحبوب في الميناء. أما الأرز القادم من وادي ماريتسا Maritsa وتراقيا الغربية فقد كان السلعة الرئيسية للبلاط والجيش. ومن سهول بلغاريا ومقدونيا وتراقيا الشرقية كان التجار يرسلون باستمرار الأغنام والمواشي إلى مسالخ إستنبول.

لقد وفرت إستنبول رابطة اقتصادية بين هذه المناطق باعتبارها مركزاً للترانزيت وإعادة التصدير، ومصدراً للسلع المصنّعة. فتصدير القطن من مرزيفون Merzifon وطوسيا Tosya وتيره Tire و برغاما Bergama ودنزلي ولارنده Larande وبور Bor ونيكده Nigde في الأناضول، لأجل استيراد الحاجات الغذائية لإستنبول من البلقان والشمال، أدى إلى تشجيع صناعة الألبسة القطنية في هذه المناطق. وفي الوقت نفسه نمت أيضاً صناعة الألبسة والجوخ والحرير في إستنبول ذاتها. ومن خلال التجارة الثلاثية الأطراف ما بين التخوم الشمالية للبحر الأسود و إستنبول والأناضول كانت مبالغ كبيرة ترد إلى العاصمة. وكانت الدولة تنفق معظم دخلها على البلاط والجيش في إستنبول. ولكن قسماً كبيراً من هذه الأموال كان يذهب إلى الأناضول والبلقان.

شبكة الطرق واستراحات القوافل والخانات

لم تكن إستنبول تمثل المحطة الأخيرة للطرق البحرية فقط، وإنما للطرق البرية أيضاً. فبالاستناد إلى أحد التقارير كانت تصل إلى إستنبول في كل سنة 6 ـ 10 قوافل من إيران وقافلتان من البصرة و3 ـ 4 قوافل من حلب[5]. أما القوافل من إستنبول فقد كانت تنطلق كل ثلاثة أشهر إلى إيران وآسيا الوسطى. ومن راغوصة (دوبروفنيك) كانت تأتي قافلة في السنة، ومن

بولونيا قافلة في الشهر، بينما من إزمير قافلة كل ثمانية أيام.

وكانت هناك ثلاثة طرق مهمة تربط البلقان بإستنبول. الأول الطريق القديم فيا اغناتيا Via Egnatia، الذي كان ينطلق من موانئ ألبانيا عبر أوهريد Ohrid ومناستر ليصل إلى سالونيك، والثاني الطريق العسكري عبر بلغراد وصوفيا وبلوفديف، أما الطريق الثالث فقد كان يخترق منطقة الدانوب الأسفل عبر وادي الطونجة وأدرنة. أما طريق القوافل من إيران والأناضول فقد كان يصل إلى إستنبول عبر بولو Bolu وإزميت وكبزه Gebze، بينما كان الطريق القادم من أنقرة يلتقي به بالقرب من إزميت. وكان طريق الحج القادم من الحجاز وحلب يلتقي بطريق القوافل القادم من إيران عند كبزه، بعد أن يعبر خليج أزميت عند ديل Dil بالقرب من إزنيق Iznik. وخلال القرنين الخامس عشر والسادس عشر كان الطريق المألوف من إستنبول إلى بورصة هو الطريق البحري عبر مودانيا Mudanya، ولكن يبدو أنه خلال القرن السابع عشر أصبح الطريق البري من غبزه إلى بورصة أكثر أهمية. وهكذا أصبحت إستنبول ترتبط من خلال بورصة بفوتشا وجشمه Cesme وخيوس وإزمير[6].

ومع أن إستنبول أصبحت أكبر سوق في الإمبراطورية إلا أن هذا لم يؤثر على أدرنة وبورصة، بل تطورتا أكثر لتصبحا أكبر مدينتين وأهم مركزين تجاريين في البلقان والأناضول.

وفيما يتعلق بطرق المواصلات العثمانية فقد لاحظ قسطنطين يرتشك K. Jirecek أنه «منذ سقوط الإمبراطورية الرومانية لم تهتم أية دولة في أوروبا مثل اهتمام العثمانيين بنظام الطرق»[7]. فقد كان العثمانيون يهتمون باستمرار بالطريق الروماني بين إستنبول وبلغراد، حيث كانوا يرممونها ويفرشون الأقسام المتضررة بالأحجار المنحوتة إلى بلغراد. وبالإضافة إلى هذه الطريق فقد بنى العثمانيون طرقاً أخرى في هذه المنطقة. وكان بعض الفلاحين على امتداد الطرق الرئيسية يُكلَّفون بأعمال إصلاح وترميم الطرق مقابل إعفائهم من الضرائب الطارئة. وهكذا فقد كانت العربة التي تحمل الركاب يمكن أن تقطع الطريق من بلغراد إلى إستنبول خلال شهر. أما في سنة 1566م فقد

تمكن سليم الثاني من قطع هذه المسافة في خمسة عشر يوماً.

وكانت البضائع الثقيلة تُنقل بواسطة العربات في البلقان، وفي التخوم الشمالية للبحر الأسود، بينما كانت البغال تُستخدم عادة في المناطق الجبلية. وخلال الحرب التي جرت في سنة 1521م لفتح بلغراد استأجرت الدولة ثلاثين ألف جمل من الأناضول وشبه الجزيرة العربية لنقل الأسلحة العسكرية. ومن حوض الدانوب كانت هناك حوالي عشرة آلاف عربة تنقل الطحين والشعير. ولم تكن الدولة فقط هي التي تستأجر الجمال والخيول والبغال من الرّحل، بل كان التجار يقومون بذلك أيضاً. وكانت القوافل القادمة من إيران تجمع الواحدة منها 300 ـ 400 دابة، بينما كانت هناك قوافل تجمع ألف دابة، وحتى أكثر من ذلك. وكانت هذه الدواب تُستأجر من التركمان، الذين كانوا يقودونها أيضاً. وفي نهاية القرن الخامس عشر كان يمكن استئجار حصان من تبريز إلى بورصة وبالعكس بتسع دوقيات ذهبية.

ولأجل ضمان السفر المريح والأمن في هذه الطرق فقد بادر السلاطين أنفسهم إلى بناء منشآت في إطار الأوقاف، كما شجعوا رجال الدولة والبلاط على أن يحذوا حذوهم في ذلك بعد أن منحوهم الحيازات الكبيرة. وكانت بعض هذه المنشآت تشبه «العمارات» في المدن، إلا أنها كانت تقتصر هنا على الخان واستراحة القوافل وربما على جسر أيضاً. أما الجامع والمؤسسات الخيرية المرتبطة به فقد كانت أقل أهمية هنا. وهكذا ـ على سبيل المثال ـ قام مراد الثاني في سنة 1443م ببناء جسر حجري بطول 392م يقوم على 174 قنطرة على نهر إركنه Ergene قرب أدرنة. وقد بنى في نهاية الجسر خاناً يستقبل المسافرين ويقدم لهم الوجبات المجانية، بالإضافة إلى جامع ومدرسة. ولكي يغطي هذه المصاريف ويرمّم الجسر أيضاً فقد أنشأ كذلك محلاً لبيع شراب «البوزة» وحماماً وعدة دكاكين. وقد ساهمت أيضاً في تغطية مصاريف هذه المنشآت الواردات التي كانت توفرها استراحة القوافل والدكاكين والحمّام التي بناها السلطان أيضاً في أدرنة. وقد أسكن السلطان حول الجسر بعض التركمان الرحل، الذين كُلفوا بحراسة ورعاية

الجسر مقابل أن يعفوا من بعض الضرائب. وفي الضفة الأخرى من النهر أسكن السلطان بعض الجنود ـ الفلاحين من «اليايا» yaya، أي المشاة. ومع مرور الوقت زاد عدد السكان حول هذه النواة ونشأت هناك بلدة «أوزون كوبرو» (الجسر الطويل)، التي وصل عدد سكانها في سنة 1456م إلى أربعمائة وإحدى وثلاثين عائلة. ولدينا نموذج آخر في «العمارة» التي بناها أحمد هرسك باشا (توفي 1517م) في أول محطة من طريق إستنبول ـ دمشق، وذلك بالقرب من خليج إزميت. وقد تحولت هذه «العمارة» في وقت لاحق إلى بلدة هرسك **Hersek**.

وخلال القرنين الرابع عشر والخامس عشر، قام أيضاً أعيان الحدود بتأسيس منشآت مشابهة في الأراضي التي فتحوها، وقد تحولت بدورها إلى مراكز إدارية وثقافية عثمانية. وهكذا فقد نمت مدينة سراييفو حول «عمارة» أنشأها أمير الحدود عيسى بك في إطار وقفه، كما أنّ «العمارة» التي أنشأها منّت بك في طريق صوفيا ـ أدرنة تحولت إلى نواة لمدينة تتار ـ بارزاجيك، التي أصبحت واحدة من أهم المدن التجارية في بلغاريا. وفي هذه البلدة، التي كانت تقع على الطريق العسكري إلى أوروبا الوسطى، أنشأ الصدر الأعظم إبراهيم باشا استراحة للقوافل كانت تشبه القلعة التي تسيطر على المدينة، على حد تعبير أوليا جلبي. فقد كانت تحتوي على مئتي غرفة وثمانين جناحاً لاستقبال كبار الشخصيات مع عائلاتهم. وكانت الغرف تحيط بالفناء الداخلي الذي تغطيه ظلال شجرة كبيرة، بينما كان الفناء الخارجي يحتوي على بركة في الوسط ولكن يمكن أن يستقبل 5 ـ 6 آلاف حصان. وكان العاملون في هذه الاستراحة يستقبلون الضيوف على مدار الساعة من المسلمين وغير المسلمين. وبعد الغروب كانوا يحملون لكل ضيف رغيفاً وصحناً من الشوربة، بالإضافة إلى شمعة، بينما كان يخصص لكل حصان كيس من العلف. وبعد صلاة العشاء كانت تعزف الموسيقى وتغلق الأبواب. وفي الصباح قبل أن تُفتح الأبواب كان المسؤول عن الاستراحة يسأل بصوت مسموع أولئك الذين ناموا لديه، فيما لو فقدوا شيئاً. وإذا فُتحت الأبواب

دون أن يقوم بذلك، يُعتبر مسؤولاً عن أي شيء يُفقد، ولذلك كان عليه أن يعوّض ما فُقد.

وقد ترك لنا بوسبك Busbecq، سفير الإمبراطورية الرومانية المقدسة، الذي سافر خلال سنة 1555م إلى إستنبول بعربة حصان، وصفاً لاستراحة القوافل في نيش Nish يشكو فيه أنه «لا شيء يمكن القيام به بسرية، إذ إن كل الأبواب مفتوحة ويمكن لكل واحد أن يرى ماذا يفعل الآخر». إلا أنه أشاد في الوقت نفسه بالضيافة. «لديهم أجنحة خاصة للم نامه ولا يوجد من يمنع النزول والنوم فيها سواء أكان يهودياً أم مسيحياً، غنياً أم فقيراً، إذ إنها كانت مفتوحة للجميع. وحتى الباشاوات والبكوات حين يسافرون ينزلون فيها. وقد شعرت هناك كأنني في قصر أمير من الأمراء».

وفي وقفيته للخان الذي بناه، أكّد محمد الفاتح على المعاملة الجيدة لكل الضيوف الذين يأتون الخان، وعلى تلبية كل حاجاتهم. وفي مثل هذه الخانات كان يحق للضيف أن يقيم ثلاثة أيام مع تناول الطعام بالمجان، ثم عليه بعد ذلك أن يغادر.

والواقع أنّ هذه المنشآت التي أقيمت على مسافات معينة على طول الطرق الرئيسية، إنما كانت تعبّر عن انتشار الحضارة العثمانية. ففي البوسنة وحدها بُنيت خلال العهد العثماني ثماني عشرة استراحة للقوافل واثنا عشر خاناً في الطرق ومائتان واثنان وثلاثون خاناً وعشر بزستانات في المدن بالإضافة إلى اثنين واربعين جسراً. ومن هذه لدينا نماذج تعبّر عن المهارة المعمارية كجسر موستار (بني عام 1566م) وجسر «قوجه» في سراييفو (بني عام 1550م) وجسر تربنيه Trebinje.

وبالمقارنة مع الخانات أُقيمت أيضاً منشآت متواضعة على الطرق الرئيسية كالآبار والبرك والمصليات والمضافات الصغيرة. وفي العادة كانت هذه المنشآت يبنيها أهل الخير من أبناء المنطقة في إطار الأوقاف أيضاً. وهكذا فقد كان المسافرون من إستنبول إلى دمشق وأرضروم وبلغراد يجدون

كل ما يحتاجونه في الطريق ويحصلون عليه ـ في العادة ـ مجاناً.

وقد كان بعض الباشوات يبالغون في بناء مثل هذه المنشآت. وهكذا فقد اتّهم الصدر الأعظم محمود باشا بعد عزله في سنة 1637 بأنه قد بنى الكثير من الخانات غير الضرورية التي كانت عبئاً على الناس.

وكان لمؤسسة «التملك» (منحة سلطانية بحقوق التملك) دور مهم في تأسيس هذه الأوقاف. فقد كان بوسع رجال الدولة ونساء البلاط أن يتوجّهوا للسلطان بمشروع لتأسيس وقف خيري، وأن يحصلوا منه على «تملك» بأرض مناسبة قد تضم في بعض الحالات عدة قرى. وبعد ذلك كانوا يضمون هذه المنحة إلى مشروع الوقف الذي أسّسوه، وبذلك كانوا يضمنون لأنفسهم الثواب في الحياة الآخرة وموارد دائمة لأولادهم وأحفادهم من خلال تعيينهم في منصب «المتولي» على الوقف. وبعد جيل أو جيلين كان أولاد وأحفاد الشخصيات المشهورة من السلطنة العثمانية يعيشون في راحة ودعة كـ «متولين»، ويشكّلون ما هو أشبه بطبقة ملاك الأراضي الذين يعيشون خارج أراضيهم.

وكانت استراحات القوافل والبزستانات تُحصّن بشكل جيد، لتقاوم السرقات. وقد فضّل بوسبك عدم السفر بالطريق البري من بودا إلى بلغراد لخشيته من قطّاع الطرق، الذين كانوا يعرفون هناك باسم «الهايدوك»، حيث كانت هناك حالات سلب لأموال الدولة. ففي القرن السادس عشر كانت الطرق آمنة أكثر من القرن السابع عشر، حيث لم تعد الدولة قادرة على التخلص من العصابات الكبيرة المسلحة بالبنادق. وهكذا حوالي سنة 1647م كان أحد قطّاع الطرق المسمّى حيدر أوغلو يتمركز في المناطق الجبلية بالقرب من أسكي شهر، ويهاجم القوافل القادمة إلى إستنبول من إيران ودمشق وإزمير. وبعد محاولات كثيرة تمكنت الدولة من الإمساك به. وفي منتصف القرن السابع عشر قام أحد قطّاع الطرق المسيحيين على رأس خمسمائة من رجاله بالهجوم على البزستان في مناستر (بيتولا)، حيث لم يلق مقاومة تذكر.

وبسبب هذا الوضع بادرت الحكومة إلى اتّخاذ إجراءات كتأسيس «الزوايا» وتوزيع «الدربندية» قرب المضائق والجسور. وفي الواقع لقد كان سكان المنطقة التي يمر فيها الطريق أو الجسور يكلّفون بحفظ الأمن والترميم مقابل إعفائهم من بعض الضرائب. وكانت أجهزة الدولة تعزل كل «دربندي» يهمل مكان حراسته. وقد عيّنت الدولة في منتصف القرن السادس عشر 2288 عائلة فلاحية من الأناضول في عداد «الدربندية» و1906 عائلة في البلقان. أمّا «الزوايا» فقد كانت عبارة عن منشآت تهتم أساساً بأمن المسافرين في الطرق.

لقد لعبت «الزوايا» دوراً مهماً في الإمبراطورية العثمانية، وخاصة في الفترة المبكرة، حيث كانت نموذجاً متقدماً لـ «العمارات». وكانت «الزاوية» عبارة عن منشأة خيرية يؤسسها شيخ أو درويش ليضيف المسافرين في المدن أو على الأغلب في الطرق. وكان الشيخ أو الدرويش المؤسّس للزاوية يحصل من الحاكم على قطعة من الأرض كحيازة يقفها للزاوية. وهكذا كان مع بقية الدّراويش يعملون في الأرض ويضمنون بهذا الشكل معيشتهم ومصاريف الزاوية، التي كان يتولى إدارتها أبناء الشيخ وأحفاده كما هو الأمر مع «المتولين» في الأوقاف.

وفي بداية العهد العثماني قامت الزوايا بدور حاسم في توطين الأتراك على طول الحدود في المناطق التي فتحها العثمانيون. وفي الواقع كان الدّراويش، أو الوافدون الفقراء الذين يظهرون في المنطقة كدراويش، يأتون من الأناضول إلى المناطق المفتوحة حديثاً، وبعد أن يحصلوا من السلطان على قطعة أرض لأجل الوقف، كانوا يؤسسون زواياهم هناك. ونظراً لأن سكان الزاوية كانوا معفيين من الضرائب، فقد كان الوافدون يأتون جماعات، مما كان يجعل الزاوية تتحول إلى نواة لقرية. وبهذا الشكل تشكلت غالبية القرى خلال القرن الرابع عشر في غرب الأناضول والبلقان. وكانت هذه الزوايا تُستخدم في الوقت نفسه كمضافات سواء من قبل الوافدين الجدد أو حتى من قبل الغزاة.

وكان الشيخ مؤسس الزاوية ينتمي إلى إحدى الطرق الدينية، إلا أن غالبيّتهم كانت تعتبر نفسها من «الآخية». وهكذا فقد قام هؤلاء «الآخية» بتأسيس مئات القرى في تراقيا عقب الفتح العثماني لها[8]. وكانت «الآخية» منظمة اجتماعية أكثر مما هي طريقةً دينيةً. وقد ترك ابن بطوطة، الذي زار الأناضول في سنة 1333م، وصفاً حياً لها[9]:

«وهم بجميع البلاد التركمانية الرومية في كل بلد ومدينة وقرية. ولا يوجد في الدنيا مثلهم أشد احتمالاً بالغرباء من الناس، وأسرع إلى إطعام الطعام وقضاء الحوائج والأخذ على يد الظلمة وقتل الشرط ومن ألحق بهم من أهل الشر. والآخي عندهم رجل يجتمع أهل الصناعة وغيرهم من الشباب الأعزب والمتجردين ويقدمونه على أنفسهم، وتلك هي الفتوة أيضاً، ويبني زاوية ويجعل فيها الفرش والسرج وما يحتاج إليه من الآلات. ويخدم أصحابه بالنهار في طلب معايشهم، ويأتون إليه بعد العصر بما يجتمع لهم، فيشترون الفواكه والطعام إلى غير ذلك مما ينفق في الزاوية. فإن ورد في ذلك اليوم مسافر على البلد أنزلوه عندهم وكان ذلك ضيافته لديهم، ولا يزال عندهم حتى ينصرفَ»[10].

إلا أن الإمبراطورية العثمانية بعدما تحولت إلى دولة مركزية قوية ألغت معظم الزوايا، لأنها فقدت دورها الحقيقي في مطلع القرن السادس عشر، غير أنها بقيت تتمتع بامتياز الإعفاء من بعض الضرائب. وطالما بقيت الزوايا تتمتع بوضع الأوقاف، فقد كانت الدولة لا تستطيع أن تستغل أراضيها لأغراض مالية أو عسكرية. ولذلك فقد ألغت الحكومة كل الزوايا التي لا تقع على الطرق أو التي لا تقدم خدمات للمسافرين وحتى تلك التي لا تصرف وارداتها للأغراض الإنسانية التي أُسست لأجلها. ومع إلغاء الوقف استعادت الدولة حينئذ أراضي الزوايا. ففي منتصف القرن السادس عشر كانت توجد في آسيا الوسطى ألف ومائة زاوية من هذا النوع. وكان سليمان الأول سمح بأن تؤسس زوايا على طول طريق أرضروم وذلك لكي يحيي القرى المدمرة خلال الحروب الفارسية ـ العثمانية.

سكان المدن والأصناف والتجار

كان المفهوم التقليدي للمجتمع في الشرق الأدنى يعترف بالفلاحين والتجار والحرفيين كطبقات منتجة. وكانت الثانية والثالثة منها تشكلان سكان المدن، إلا أن الحرفيين كانوا يمثلون المرتبة الأدنى في الهرم الاجتماعي. وحسب أوامر السلطان كان أفراد كل طبقة يرتدون لباساً مميزاً يعبّر عن وضعهم في المجتمع، حتى إنه كان يحظر على أصحاب الحرف وأصحاب الدكاكين أن يرتدوا الملابس الثمينة الخاصة بالطبقات العليا.

وكما هو الأمر مع الفلاحين، فقد كان سكان المدن أيضاً ينقسمون إلى قسمين: مسلمين وغير مسلمين. إلا أن هذا التقسيم حسب الديانة لم يكن يعبّر عن التقسيم الاقتصادي والاجتماعي الواقعي في المجتمع العثماني. فقد كان التجار وأصحاب الحرف المسلمين وغير المسلمين ينتمون إلى طبقة واحدة ويتمتعون بحقوق واحدة، بينما كان التجار الأغنياء من اليهود واليونان والأرمن يلبسون ويتصرفون كالمسلمين. ومن حين إلى آخر كان السلاطين يحاولون تطبيق قواعد الشريعة، وذلك بإصدار مراسيم تمنع غير المسلمين من اللباس كالمسلمين وامتلاك العبيد وركوب الخيل، إلا أن هذه المراسيم لم تكن تطبَّق بالفعل. وكانت الأصناف الحرفية أيضاً تحاول في بعض الأحيان أن تميز غير المسلمين بالاستناد إلى الشريعة، إلا أن هذا كان بدافع التنافس الاقتصادي.

وخارج العمل ـ على كل حال ـ كان أفراد الجماعات الدينية المختلفة يعيشون في محلات (أوحارات) منفصلة في المدينة، وذلك تحت قيادة زعمائهم الدينيين. وهكذا فقد كان للمدن العثمانية على الدوام محلات منفصلة للمسلمين والمسيحيين واليهود، كما أن الغجر كانت لهم محلّة خاصة بغض النظر عن الدين الذي يعتنقونه. ففي كل محلّة للمسلمين كان هناك الإمام باعتباره الزعيم الديني للجماعة المسلمة، كما كان هناك «الكتخدا» بمثابة الممثل المدني لهم. أما بالنسبة لغير المسلمين فقد كان يقوم بهذا الدور القساوسة والحاخامات، الذين كانوا يمثّلون جماعاتهم أمام

الحكومة. ولم يكن هذا الوضع ليسيء إلى العلاقات الجيدة بين المسلمين وغير المسلمين. فقد كان المسلمون يتزوجون عادة من نساء غير مسلمات، دون أن يلزموا الزوجات على تغيير ديانتهن. إلا أن الأولاد كانوا يعتبرون مسلمين في هذه الحالة.

وفي المدن العثمانية كانت الأصناف الحرفية تمثل قاعدة الحياة الاقتصادية، ولذلك كان أفراد هذه الأصناف يؤلفون قسماً كبيراً من السكان. ومع أن أصول النقابات في العالم الإسلامي لا تزال غامضة[11]، إلا أنه يبدو وجود تشابه قوي بين النقابات الإسلامية والنقابات الأوروبية في العصر الوسيط. وهناك نظرية تتمتع بتأييد عام تقول إن النقابات ظهرت في العالم اليوناني الروماني واستمرت بعد ذلك في الدولة الإسلامية إلى أن أخذت طابعاً إسلامياً كاملاً في القرن العاشر. ففي ذلك القرن قام القرامطة، الذين كانوا يمثّلون المعارضة الدينية والاجتماعية والسياسية للخليفة العباسي، بتنظيم النقابات في سياق هذا الصراع. وهكذا فقد تحوّلت النقابات إلى أخويات قرمطية بقدر ما استمرت كروابط مهنية. وبعد الغزو المغولي في القرن الثالث عشر أصبحت الطرق الصوفية، وخاصة آداب الفتوة، تمارس تأثيراً كبيراً على النقابات. وفي الواقع، إن روابط الفتوة، التي كان الصنّاع والعزّاب يؤسسونها في المدن الكبيرة، تذكرنا بالأخويات التي كانت في الإمبراطورية الرومانية. وبالاستناد إلى آداب الفتوة فقد كان الإنسان الكامل هو ذلك الشهم، المستعد للتضحية، المنضبط واليقظ والمطيع لرؤسائه. وكان الانضمام إلى مثل هذه الرابطة يتم بعد احتفال رمزي، حيث يقبل المنضم الجديد كل آداب الفتوة بعد ذلك. وفي القرنين الثالث عشر والرابع عشر أصبحت هذه الحركة، تحت اسم «الآخية»، العنصر الغالب في مجتمع الأناضول. ففي المدن كانت كل جماعة حرفية منظمة، حسب مبادئ الفتوة، تحت قيادة أحد «الآخية» الذين كانوا ينتخبونه من بين صفوفهم. ونظراً لعدم وجود سلطة مركزية في الأناضول في ذلك الوقت فقد تولى «الآخية» بعض المناصب العامة، وأصبحوا يمثلون قوة سياسية في المدن. وفي الواقع لقد

كانت الأصناف الإسلامية منذ بدايتها تمثل المعارضة الشعبية للطبقة الحاكمة الإدارية ـ العسكرية.

لقد كان «الآخية» في الفترة المبكرة يمارسون دوراً مهماً في المجتمع والدولة العثمانية، ومع نمو نزعة الحكم المطلق والمركزية أخذت الدولة تسيطر عليهم بالتدريج. وهكذا فقد صارت «الآخية» في المدن مجرد أصناف حرفية، إلا أن آداب الفتوة بقيت قوية بين هذه الأصناف.

ويبدو أن من المبالغة القول بأن الدولة هي التي أسّست الأصناف الحرفية العثمانية وسيطرت عليها، أو إن هذه الأصناف كانت تشكل مجتمعاً لا يعرف الفوارق الاجتماعية[12]. ففي مجتمع الشرق الأدنى نجد أن الجماعات ذات المثل العليا والمصالح المشتركة منذ أقدم العهود تنظم نفسها بالاستناد إلى نموذج معين، حتى إن ذات النموذج وذات المصطلحات تتكرر في البلاط والجيش والمدارس والطرق الدينية والأصناف الحرفية. وفي مثل هذه الجماعات المنظمة كان العضو الأهم هو الذي يمثلها أمام الآخرين ويدير أمورها الداخلية. وهذا الشخص كان يطلق عليه العثمانيون «الكتخدا» بينما كان يسميه العرب «الشيخ»، وهو «الآخي» خلال القرن الثالث عشر في الأناضول. وفي الروابط/الأصناف الحرفية كان أهل الحرفة يختارون «الكتخدا» أو «الشيخ» واحداً منهم، وهو بالتحديد مَن يستطيع أن يطبق قواعد الصنف وأن يخاطب الحكومة بالنيابة عنهم. وكان هذا الانتخاب على قدر كبير من الأهمية، لأن الصنف الذي ليس له «كتخدا» أو «شيخ» لم يكن يُعتبر قائماً بذاته أو مستقلاً. وهكذا فقد كان الحرفيون الذين يرغبون أن يستقلوا بأنفسهم في إطار حرفة ما أن ينتخبوا «كتخدا» أو «شيخاً» لهم وأن يعلموا بذلك القاضي المحلي، حتى يدونهم في سجله كصنف مستقل. وكان يمكن للمعلمين في الحرفة أن يعزلوا «الكتخدا» أو «الشيخ» حينما يريدون، ولكنهم كانوا يقاومون تدخل الحكومة في انتخاب الجديد الذي يخلفه. وهناك بعض الوثائق التي توضّح رفض «الكتخدا» أو «الشيخ» المفروض من الوالي أو القاضي، إلا أن الحكومة المركزية كانت ـ في الحقيقة ـ تعتبر من

واجبها أن تحترم استقلالية الأصناف الحرفية.

وفي مجتمع القرون الوسطى كانت هذه الجماعات تبحث عن تبرير ديني وأخلاقي لوجودها وقواعدها، ولذلك فقد كان على رأس كل جماعة شيخ يمثل السلطة الأخلاقية والدينية. وعلى حين أن الشيخ في البلاد العربية كان يشغل في الوقت نفسه منصب رئيس الصنف، نجد أنه في البلقان والأناضول كان يشغل فقط منصب الزعيم الديني. وكان الشيخ يقوم بدور مهم في الصنف إذ كان يمثلها في الاحتفالات التي يُكرَّس فيه الصنّاع والمعلمون الجدد، كما يحدد وينفذ العقوبات بحق أعضاء الصنف. وكان الشيخ يُنتخب من قبل المعلمين القدامى، الذين كان يُشهد لهم بأخلاق الفتوة. وإلى جانب الشيخ يوجد مساعد يدير الاحتفالات. وكانت الحكومة تتصل بالأصناف من خلال «الكتخدا»، الذي كان يقوم أيضاً بجمع الضرائب المفروضة على الأصناف وتسليمها للحكومة.

وفوق «الكتخدا» كان هناك «الكتخدا الكبير» في المدينة، الذي كان يُستشار في الأمور المشتركة لكل الأصناف، والذي كان يمثل المدينة مع بقية الأعيان أمام الحكومة. ومن الشخصيات المهمة كان هناك الـ «يجيت باشي»، الذي يتولى الأمور الداخلية للصنف. وكان هو أيضاً يُختار من بين المعلمين الكبار، وينوب عن «الكتخدا» في حال غيابه. ومن مهامه أيضاً شراء المواد الأولية في السوق وتوزيعها على المعلمين، والتأكد من مطابقة السلع المصنّعة لمواصفات الصنف ثم توزيعها على الأصناف الأخرى أو الدكاكين. وبالإضافة إلى هذا فقد كان من مهامه أيضاً أن يعلم «الكتخدا» بأية مخالفة لقواعد الصنف، ويخبره برغبة أي صانع يرغب في أن يترقى إلى معلم. إلا أنه في بعض الأصناف كانت هذه المهمة من نصيب مساعد الـ «يجيت باشي». ولكن في كل صنف كان يتم، بالإضافة إلى الشخصيات القيادية المذكورة، انتخاب واحد أو اثنين ممن يسمّون «أهل الخبرة»، وهم معلمون معروفون بخبرتهم في الحرفة، ولذلك كان هؤلاء يعطون الرأي في نوعية البضاعة ويحلّون الخلافات حول الأسعار، ويحددون الأسعار في السوق

ويساعدون في اختيار الصنّاع. وفي بعض الحرف الحساسة كحياكة الحرير كان اختيار هؤلاء على قدر كبير من الأهمية. وفي بعض الأصناف كان «أهل الخبرة» يتولون بعض مهام «الكتخدا» و الـ «يجيت باشي».

وفي بعض الأصناف الكبيرة والمتطورة كان «أهل الخبرة» يتألفون من ستة أشخاص ويشكلون لجنة تسمّى « الست»، بينما في بقية الأصناف لا يرد سوى ذكر الشيخ و«الكتخدا» أو الـ «يجيت باشي». وكان هؤلاء يُنتخبون من بين المعلمين، إلا أن أسلوب انتخابهم ليس واضحاً تماماً. ويبدو أنه كان يتم الترشيح لهذه المناصب بالإجماع، وبالتالي إذا لم يكن هناك اعتراضات فقد كان المعلمون يذهبون عند القاضي لتدوين قرارهم في سجله.

كانت الأصناف العثمانية تلتزم بشكل دقيق بالأسس والقواعد المحددة. وكانت هذه الأسس والمبادئ والاحتفالات قد تشكلت عبر عدة قرون، وقد دوّن الكثير منها في نصوص الفتوة وفي شهادات ومراسيم الأصناف. وكان أعضاء الصنف يناقشون ويقرّون أية قواعد جديدة قبل أن يضيفوها إلى سجل القاضي. وبعد التسجيل فقط كانت هذه القواعد تُعتبر نافذة. ولا بدّ هنا أن نضيف أيضاً قواعد «الاحتساب» التي كانت تشمل تحديد الأسعار ونوعية البضاعة، التي كانت تُناقش بين معلمي الحرفة وممثلي الحكومة، والتي كان يقرها السلطان أخيراً. وهكذا فقد كانت الدولة تتدخل في الأصناف لتضمن جمع الضرائب المفروضة عليها ولتؤكد على تطبيق قوانين «الاحتساب».

وفي الواقع إن «الاحتساب» مؤسسة إسلامية قديمة. فقد كانت الدولة في الشرق الأدنى تعتبر من أهم مهامها حماية الرعية من الظلم ومعالجة شكاوى الناس. وقد حضّ القرآن الكريم المسلمين على أن يكونوا ﴿أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى ٱلْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ﴾ (آل عمران: 104). وهو ما تحوّل إلى جوهر الأحكام الدينية المعروفة باسم «الحسبة» أو «الاحتساب»، التي كان على الخليفة أن يطبقها. وفي المقام الأول كانت قواعد «الحسبة» تتعلق بالتجارة، وتهدف إلى منع الغش والحد من الكسب غير المشروع، وتحديد الأسعار العادلة في السوق، والتأكد من الأوزان

ونوعية السلع. وبهذا الشكل فقد أضبحت طرق مراقبة الأسعار ومعاينة الأوزان والمكاييل، التي تُطبق بالفعل في الدول القديمة للشرق الأدنى، تدخل في إطار الشريعة تحت اسم «الحسبة».

لقد طبقت الدولة العثمانية بدقة قواعد الاحتساب التي كانت تخضع لها الأصناف، والتي كانت تُراجع مع تولي كل سلطان جديد للحكم. وهكذا فقد كانت تراقب كل الأوزان والمكاييل، حيث كان «المحتسب» يتفقد الأسواق ليتأكد من تطبيق هذه القواعد ويسوق من يخالفها إلى القاضي، الذي يعاقبه بالجلد أو التغريم. وكان «المحتسب» يضع ختمه على السلع كخشب البناء والقرميد والملابس حسب المواصفات الخاصة بها، ويمنع بالتالي بيع السلع غير المختومة. وكان أعيان المجتمع و«أهل الخبرة» من الأصناف يجتمعون بحضور القاضي، ليحددوا كمية ونوعية المواد الخام والمصاريف الأخرى بما في ذلك قوة العمل حتى يصلوا إلى تحديد أسعار السوق. وكانت هذه الأسعار تتضمن ربحاً بنسبة 10%، وقد ترتفع هذه النسبة إلى 20% إذا كانت السلعة من النوعية الممتازة. أما في إستنبول فقد كان السلطان نفسه يراجع في بعض الأحيان قوائم الأسعار في السوق.

ولأجل مراقبة الأسعار ومنع الاستغلال وجمع الضرائب، فقد وضعت الدولة جملة من الشروط لبيع المواد الخام والسلع الجاهزة في السوق. فالسلع القادمة إلى المدينة يجب أن تدخل من بوابات معينة وتسير في شوارع معينة لتصل إلى السوق أو الخان، حيث كانت تُباع بإشراف الموظفين المناوبين. وكانت السلع الثمينة بالذات لا بد أن تُباع بواسطة وسطاء متخصصين تحت إشراف الدولة. وهكذا بعد أن توزن بحضور ممثلي الأصناف وتدفع عنها الضرائب حسب وزنها كانت السلع تُجاز للبيع. وهناك كان ممثلو الأصناف («الكتخدا» وال «يجيت باشي») يشترون البضائع أو المواد الخام ويوزعونها على معلمي الحرفة. وكانت الدولة تجمع من معلمي الحرفة ضريبة محددة على كل محل، وضريبة أخرى على بعض السلع المصنّعة. وكانت هناك أيضاً ضريبة أخرى على السلع المبيعة في السوق،

وتُدفع إما على الوزن أو على القطعة. وفي كل ولاية كانت هذه الضرائب تحدد في القانون نامه. وفي الواقع لقد ساعد الدولة في جمع هذه الضرائب تركّز الأصناف في أسواق معينة وبيع بضائعهم في أوقات معينة. فإذا تفرق أفراد الحرفة بهدف التهرب من دفع الضرائب، أعادتهم الدولة بالقوة إلى السوق الخاص بهم.

ولم تكن الحكومة تتدخل في الأصناف إلا لحماية مصالح الخزينة ومصالح المستهلكين بشكل عام، دون أن يمس هذا التدخل الأمور الداخلية. ومن جهتها فقد كانت قواعد الأصناف تعترف بالسلطة العليا للدولة. وكان القاضي كما رأينا يدوّن في سجله كل تغيير يطرأ على الشخصيات القيادية وأي قرار تتخذه الأصناف. وفي حال فشل أفراد الصنف في حلّ أي خلاف فيما بينهم أو عقاب أي مخالف لقواعد الصف، كانوا يحوّلون الأمر إلى سلطات الدولة، ولكن كان عليهم أولاً أن يتشاوروا مع القاضي قبل أن يتوجهوا بقضيتهم إلى الديوان السلطاني في العاصمة.

كانت الدولة عادة تعلّق أهمية على الحفاظ على القواعد التقليدية للأصناف. وقبل أن تتحول الإمبراطورية العثمانية إلى دولة مركزية كانت الأصناف تتمتع بحرية أكثر وقوة أكبر. ففي نهاية القرن الثالث عشر وبداية القرن الرابع عشر لم يكن هناك في الأناضول حكومة قوية ولذلك، كما لاحظ ابن بطوطة، كان «الآخية» على رأس الأصناف القوية في المدن الكبيرة يتمتعون بسلطة ونفوذ كبيرين. وهكذا، كان أعضاء الأصناف في ذلك الوقت يحملون السلاح ويعاقبون أولئك الذين يثيرون القلاقل. فالصنف لم يكن حينئذ مجرد منظمة اقتصادية بل كان متشابكاً مع المجتمع ومستلهماً للتراث الديني والصوفي للفتوة، ومتمسكاً بشخصية مقدسة حامية لها يربط بها تقاليده. ولكن بعد أن أخذ «الكتخدا» مكان «الآخي»، أخذ هذا الطابع الديني للأصناف يضعف في الدولة العثمانية. وفي هذا الإطار أخذ رؤساء الأصناف، ولكي يحافظوا على سلطتهم، يطالبون الدولة أن تشارك بفعالية في أمورهم. وهكذا فقد أصبح من التقاليد أن يأخذ رؤساء الأصناف بعد انتخابهم

شهادة من الوالي أو السلطان، مما كان يزيد في سلطتهم داخل الأصناف. وقد تمكن هؤلاء بمساعدة الدولة أن يتخلصوا من التيارات التي كانت تهدد نظام الأصناف، الذي كان يحمي مصالحهم المادية بطبيعة الحال.

وكما كان الأمر مع المماليك من قبل، فقد دعم العثمانيون بدورهم على الدوام كبار المعلمين في الأصناف، وسعوا إلى الحفاظ على التركيب التقليدي للأصناف. وكانت هذه السياسة المحافظة تنطلق من الفكرة القائلة بأن أي تجديد يمكن أن يقود المجتمع إلى فوضى، وقد يؤدي بخزينة الدولة إلى أن تفقد مصادر دخلها. ولذلك كان رؤساء الأصناف يثيرون دوماً هذه النقطة حينما كانوا يريدون أن تتدخل الدولة لصالحهم. وفي نهاية الأمر كانت المصالح الإدارية والعسكرية تتطلب استقرار الأسعار والنوعية الجيدة للسلع. وقد استمرت هذه السياسة المحافظة حتى القرن التاسع عشر، حينما تبنى رجال الإصلاح في الدولة العثمانية الأفكار الليبرالية الأوروبية. وحتى ذلك الحين فقد عرقلت هذه السياسة تحرر اقتصاد الشرق الأدنى من قيود نظام الأصناف، وحالت دون نمو برجوازية عثمانية قوية. أما في القرن التاسع عشر فقد أدى استيراد السلع الأوروبية المصنّعة إلى تضييق الخناق على نشاط الأصناف، مما أدى إلى انهيارها بعد سنة 1840 في وجه الرأسمالية الصناعية الأوروبية.

لقد كانت تركيبة الأصناف بالمفهوم الاقتصادي تمثل محاولة لإرضاء قانون العرض والطلب في وجه مصاعب معينة. فقد كان ممثلو الأصناف يشترون المواد الخام بسعر الجملة في السوق ثم يوزعونها على المعلمين، لأن عدم تطور المواصلات حتى العصر الحديث كان يعني توفّر هذه المواد بكميات محدودة. وكان يجب أن تصل هذه المواد إلى الصنف بسعر عادل، دون أن تقع في يد الوسطاء والمستغلين، كما يجب أن توّزع على كل المعلمين بشكل لا يدع أي واحد منهم دون عمل. لقد كان هذا هو السبب الرئيسي وراء تشكيل الأصناف. إلا أن نقص المواد الخام من حين إلى آخر

كان يؤدي إلى رفع الأسعار، وبعض البطالة في المدن العثمانية، مما كان يمثل مشكلة اقتصادية خطيرة. وكان هذا النقص يحدث أحياناً نتيجة للمضاربة والاستغلال، ومن محاولات بعض المعلمين لشراء كميات كبيرة من المواد الخام التي يحتاج إليها معلمون في حرفة أخرى، أو بسبب قدوم تجار من منطقة أخرى لشرائها بسعر أعلى. وفي مثل هذه الحالة كانت الأصناف تتوجه بالشكوى للحكومة لكي تمنع حدوث ذلك. وهكذا كان السلطان يصدر مراسيم يحظر فيها الاستغلال ويمنع التجار الأجانب من شراء أي شيء من السوق، إلا بعد أن يشتري السكان حاجاتهم. وفي بعض الأحيان كانت الدولة تمنع تماماً تصدير بعض المواد الخام المهمة. وكانت الأصناف، لكي تحد من الحالات السابقة الناشئة عن التنافس بين الأعضاء أنفسهم، تضطر لشراء المواد الخام بالجملة ثم توزعها بالتساوي على أعضائها. وقد تمكنت بعض الأصناف من أن تحصل من السلطان على مرسوم يمنع حصول أحد من خارجها على المواد الخام، مقابل أن تقوم هي ويمنحها احتكار الإنتاج.

وبسبب محدودية المواد الخام، فقد كان من الضروري حينئذ تحديد عدد الدكاكين والورش الحرفية. ونظراً لوجود نقص مشابه في القوة العاملة، وخاصة في الحرفيين من ذوي المهارات العالية، فقد كان رؤساء الأصناف يراقبون أيضاً توزيع القوة العاملة. وهكذا ـ على سبيل المثال ـ كان نَسّاجو المخمل في بورصة يجتمعون في يوم معين ووقت معين حيث يقوم «أهل الخبرة» بتوزيعهم على المعلمين. وكان الهدف من هذا النظام تأمين النسّاجين المهرة والحدّ من التنافس بين المعلمين على هؤلاء النسّاجين.

وكانت محدودية السوق العامل الاقتصادي الآخر الذي حدّد تركيبة الأصناف. فقد أدى النظام الاقتصادي البدائي وتخلف المواصلات إلى أن تنتج الأصناف فقط لسوق محدود يغطي المدينة والقرى المحيطة بها. وفي الواقع لقد كانت معظم المدن العثمانية في القرن الخامس عشر صغيرة للغاية.

وفي هذه الحالة كان لابد من تنظيم الإنتاج آخذين بعين الاعتبار محدودية السوق، مما حدّد بدوره بعض الجوانب المميزة للأصناف. وهكذا فقد كان تحديد الإنتاج يؤدي إلى تحديد عدد الدكاكين والورش الحرفية لكل صنف، كما كان لابد من حماية السوق من الآخرين. ولأجل ذلك فقد ضمنت الدولة لكل صنف احتكار السوق في مدينة أو في منطقة محددة. وطالما أن كل معلم كان يجب أن يسوِّق إنتاجه داخل هذه الدائرة المحددة، لم تعد المنافسة واردة داخل الصنف. ولتجنب هذه المنافسة، كانت السلع المصنّعة تخضع لمقاييس معروفة. فقد نُظّمت طرق الإنتاج وأنواع المواد الخام والأدوات وخاصة شروط الورش الحرفية، وكان «أهل الخبرة» وال «يجيت باشي» يقومون بتفقد الإنتاج والتحقق من السلع المصنّعة قبل أن تنزل إلى السوق. وحتى هناك كانت لا تُباع إلا في دكاكين معينة أو أسواق معينة، بينما كان «الكتخدا» أو ال «يجيت باشي» في بعض الأصناف يبيع الإنتاج بالجملة.

ولم يكن يُسمح حينئذ إلا للمعلمين الماهرين بفتح دكاكين أو ورش، وذلك للحفاظ على نوع من التوازن بين الإنتاج والسوق. وقد استمرت هذه الحالة بفضل تقاليد الأصناف من جهة والمصالح الشخصية للمعلمين الموجودين من جهة أخرى. ولم يكن من السهل للصانع أن يتحوّل إلى معلم، وخاصة فيما لو رغب أن يفتح دكاناً خاصاً به. فقد كان على المرشح أن يقضي 3 ـ 5 سنوات في اكتساب الخبرة والمهارة قبل أن يخضع إلى اختبار ثم إلى احتفال يمنحه فيه الشيخ الحزام الذي يرمز إلى إتقان الصنعة. وخلال عمله كصانع، كان المرشح يخضع لنظام صارم وإنكار للذات، ويعيش في جو الرموز الغامضة وبلاغة الفتوة. فقد كانت آداب الفتوة تنمّي في المرشح الطاعة العمياء والتواضع والإعراض عن الثروة، حيث كان يتعلم أن الطمع والتنافس من أكبر الرذائل. وبعد أن ينجح في الاختبار، كان المعلم الجديد يحصل على عدة العمل والورشة تحت إشراف المعلمين الكبار. إلا أن الكثير من هؤلاء المعلمين الجدد، لم يكونوا يملكون من

المال ما يكفي لفتح ورشة خاصة، ولذلك كانوا يشتغلون لدى المعلمين الكبار كمعاونين أو شركاء لهم.

وعلى الرغم من هذا النظام الصارم فقد أخذت تبرز منذ القرن الخامس عشر الفوارق الاقتصادية والاجتماعية ضمن الأصناف. وهكذا في بورصة ـ على سبيل المثال ـ أخذت تبرز بين العاملين في صناعة المخمل الفوارق بين صاحب النول أو الورشة وبين الحائكين الذين يعملون لديه. فقد كان بعض أصحاب الورش يملكون عشرة أنوال، أي برأسمال يصل إلى 2500 ـ 3000 دوقية ذهبية. ولذلك فقد كان نسّاجو المخمل يمثّلون أحد الأصناف المتطورة طالما كانوا ينتجون المخامل الغالية للأسواق الخارجية. أما في الأصناف الأكثر تقليدية، كما هو الأمر مع السراجين ـ على سبيل المثال ـ فقد كان على المعلم الذي يغتني ويستقل عن زملائه أن يترك الصنف، حيث يُعتبر بعد ذلك من التجار.

وفي كثير من الأصناف في المدن الكبيرة كإستنبول وبورصة وسالونيك وأدرنة، وخاصة في تلك التي كانت تنتج السلع للأسواق الخارجية، أخذت الفروق الاقتصادية والاجتماعية تزداد بين أولئك الذين أصبحوا يملكون رأس المال والذين كانوا يشتغلون عندهم. ففي هذه المدن كان إنتاج الأصناف يزداد بسرعة. ففي إستنبول ـ على سبيل المثال ـ كانت الورش التي تصنع البروكار محددة رسمياً بمئة ورشة فقط، إلا أن هذا العدد قفز في سنة 1564م إلى 318 ورشة. ولم تتمكن حتى مراسيم السلاطين من إرجاع هذا العدد إلى ما هو مثبت في المعطيات الرسمية. فقد زاد سكان المدن في السلطة العثمانية 80% خلال القرن السادس عشر، مما كان يعني اتساع السوق أمام المنتجات الحرفية. وقد وفّر هذا التطور فرصة مناسبة للمعلمين الذين يشتغلون بأجور في الصنف، إذ شجعهم على فتح دكاكين أو ورش في أنحاء مختلفة من المدينة، وبدأوا في الإنتاج. وفي هذه الحالة فشل رؤساء الصنف في منعهم، كما كانوا يفعلون في السابق، ولذلك فقد نجح «المتمردون» في مشاركة المعلمين في الأرباح الكبيرة وبذلك خرقوا قواعد الصنف وسلطته.

فقد غيّر هؤلاء المقاييس التقليدية للإنتاج، إذ أخذوا ينتجون نوعية أدنى ويبيعون بأسعار أرخص، كما طرحوا موديلات جديدة وحرّكوا الطلب في السوق. ولكي يحافظوا على احتكارهم في السوق المتسع، طلب المعلمون القدامى من الحكومة، أن تتدخل ضد هؤلاء المنافسين وذلك بادّعائهم أنّ هؤلاء الجدد لم يتعلموا عملهم تماماً، ولم يحصلوا على شهادات الاحتراف، كما أنهم بتخفيض مستوى النوعية ورفع الأسعار إنما يضرّون المستهلكين ويخرقون قواعد الاحتساب التي تعمل بها الدولة. وحين طرح المنافسون موضة الصنادل، التي راجت رغم أسعارها الغالية، بادر صنف الكندرجية في إستنبول إلى اتّهامهم أمام الحكومة بأنهم يشجعون الناس على الطيش والفسق. وهكذا فقد بقي المعلمون القدامى يحاولون باستمرار إغلاق أي دكان يقدم على إنتاج شيء جديد. وقد حال تأييد الحكومة العثمانية للتركيبة التقليدية للأصناف دون تأسيس منظمات مستقلة للعمال ولأصحاب الرساميل، كما حدث في أوروبا.

وهكذا فقد وطدت السياسة المحافظة للحكومة احتكار المعلمين القدامى في الأصناف. فقد كان أصحاب الورش يورثونها لأولادهم أو لأصهارهم وأقاربهم، مما أدى إلى أن تتحول الألقاب الحرفية (كتخدا ويجيت باشي) إلى وراثية تنتقل من الأب إلى الابن وبشكل نادر من المعلم إلى المعاون. ولم يحل القرن الثامن عشر حتى فقدت هذه الألقاب كل صلة لها بالحرفة أو الصنعة، ولم تعد تعبّر إلا عن الملكية القانونية.

ومن ناحية أخرى فقد كان دخول الإنكشارية في أصناف المدينة من العوامل التي ساهمت في انحطاط النظام العثماني للأصناف. فقد كانت امتيازاتهم العسكرية تحررهم من رقابة «المحتسب» والقاضي، وتمكنهم من أن يستغلوا تركيب الأصناف لمصالحهم. وهكذا فقد كان هؤلاء يتجاهلون باستمرار الأسعار المحددة في السوق، وينتجون نوعية أدنى ويفتحون الدكاكين حيثما يريدون دون الحصول على شهادة إتقان الصنعة. وكانوا كثيراً ما يرغمون المعلمين القدامى على مشاركتهم وتقاسم الأرباح معهم. وأسوأ

ما في الأمر استغلالهم للمواد الأولية دون أن يعاقبهم أحد على ذلك. وقد ساهمت كل هذه العوامل بدورها في انهيار التركيبة التقليدية للأصناف وانحطاط الحرف العثمانية بشكل عام.

وقد شهدت المدن المزدهرة تأسيس أصناف جديدة متفرعة عن القديمة، تنتج أنواعاً جديدة من السلع أو تشارك بعمليات محددة في إنتاج السلع. وهكذا ـ على سبيل المثال ـ فقد أسس الدبّاغون الذين ينتجون الجلود بألوان عديدة صنفاً خاصاً بهم، كما فعل ذلك أيضاً الغزّالون والنسّاجون في صناعة النسيج. وفي المدن الكبيرة كان يمكن للعاملين في حرفة واحدة، شريطة أن يكونوا في سوقين مختلفين، أن يؤسّسوا صنفين منفصلين. وفيما لو زاد عدد العاملين في فرع معين للحرفة كثيراً، كان بوسعهم أن ينتخبوا «كتخدا» ويذهبوا عند القاضي ليعبروا في حضوره عن رغبتهم بتشكيل صنف مستقل. وكان الصنف الأم يعارض ذلك في الغالب ويرفض الاعتراف بالكتخدا المنتخب، على أساس أن المعلمين في الصنف الجديد ليسوا مؤهلين. وفي هذه الحالة كانت موافقة الحكومة ضرورية لتأسيس الصنف، ولم تكن تصدر هذه الموافقة إلا بعد التأكد من أنّ الأمر لا يتعارض مع قواعد «الحسبة» ولا يضر مصالح الناس.

وكانت الأصناف المشتركة كثيراً ما تتصارع فيما بينها، بينما كانت الأصناف التي تمثل الوسطاء قادرة على أن تخضع الأصناف الأخرى التي كانت تسمّى في هذه الحالة بـ «اليمق». وهكذا نجد ـ على سبيل المثال ـ في صناعة الحرير المتطورة في بورصة أنّ التجار الذين كانوا يتعاملون بالحرير الخام قد أسّسوا صنفاً يمثلهم كوسطاء. فكانوا يشترون الحرير الخام المستورد في البزستان ويعطونه إلى صنف الغزّالين لكي يغزلوه ثم إلى صنف الصبّاغين لكي يصبغوه وأخيراً إلى النسّاجين. وكانت أصناف «اليمق» تحاول ـ أحياناً ـ التخلص من سيطرة الأصناف الكبيرة بالتوقف عن العمل. ونظراً لأن هذا الأسلوب يؤدي إلى البطالة وانخفاض الضرائب فقد كانت الحكومة تدعم الأصناف الكبيرة عادة. إلا أن تأسيس الأصناف الجديدة عبّر

عن جانب ديناميكي في نظام الأصناف، وكان عددها يختلف حسب حجم المدينة وازدهارها. ففي إستنبول كان عدد الأصناف المهمة يصل إلى مئة وخمسين. أما في بورصة فقد وصل عدد الأصناف إلى حوالي الستين في القرن الخامس عشر، بينما بلغ حوالي الخمسين في مغنيسة خلال القرن السابع عشر (يُقدَّر أن عددها كان مئة وخمسين في روما القديمة، بينما وصل إلى مئتين وعشرة في القاهرة خلال القرون الوسطى).

ومع أنّ الأصناف العثمانية كانت تختلف في مستويات تطورها، وذلك تبعاً لازدهار المدن والطلب في الأسواق الداخلية، إلا أنه كانت توجد هناك نزعة عامة في المدن الكبيرة تميل إلى النظام الحرّ في الإنتاج. وهكذا فقد نمت الصناعات المحلية خارج نظام الأصناف. ففي الأناضول ـ على سبيل المثال ـ انتقلت صناعة النسيج، التي كانت تزود التجار بالأقمشة القطنية، من المدينة إلى الريف وأصبح معظم هذا الإنتاج يصدّر للخارج. وكانت هناك أيضاً مؤشرات للإنتاج الرأسمالي في الصناعات التي كانت تزود الجيش بالمواد في كميات كبيرة. وهكذا فقد تطوّرت صناعة الجوخ في سالونيك، التي كانت تزود البلاط والجيش بآلاف «الأثواب» (الثوب حوالي 36م) في السنة، تحت رقابة الدولة وأصبحت تشغّل نحو ألف عائلة يهودية. ولم يعد الإنتاج يرسل لأسواق الإمبراطورية فقط بل أصبح يصدّر للأسواق الخارجية. وقد تمّ الاتفاق في سنة 1664م بأن تتجمع كل الورش التي تنتج الجوخ للدولة في مكان واحد.

ولأجل تلبية حاجاتها من السلاح الناري والبارود قامت الدولة بإنشاء مصانع في إستنبول يشتغل فيها مئات العمال. وقد أنشأت هذه المصانع حينئذ برأسمال الدولة وكانت تُدار من قبل مديرين تعينهم الدولة. وخلال الحملة على قبرص في سنة 1571م وصل إنتاج أحد مصانع البارود في إستنبول (كاغدخانه Kagithane) إلى سبعين طناً في الشهر. ولكن الأفراد في القطاع الخاص لم يقلّدوا هذا النموذج. ومع وجود بعض المشاريع التي تشغّل الكثير من العمال، في إستنبول وبورصة إلا أن الصناعة العثمانية بشكل

عام لم تخرج عن نطاق الإنتاج المحدود.

كانت القوة العاملة في الأصناف تتألف أساساً من الصنّاع والأُجراء والعبيد. ففي بورصة كان العبيد الذين أتقنوا صنعة النسيج يشكّلون المصدر الرئيسي للقوة العاملة، وكانوا لا يُعتقون إلا بعد أن ينتجوا كمية معينة من الأقمشة. أمّا الصنّاع الأحرار فكانوا من الذين أتقنوا الصنعة إلا أنهم لا يملكون رأس المال اللازم، ولذلك كانوا يشتغلون بأجر أسبوعي. وإلى جانب هؤلاء كان هناك الأُجراء، وهم في العادة كانوا من الصبية الذين يعهد بهم آباؤهم إلى المعلمين لكي يعلموهم الصنعة. وكان المعلم يتعهد في العقد أن يعلم الولد الصنعة خلال فترة محددة، وهي في العادة ألف يوم ويوم، ويعطي الأب مبلغاً إجمالياً. وبعد انتهاء هذه الفترة كان الصبي الأجير لا يتلقى أية أجرة، أو قد يحصل على أجرة أسبوعية رمزية، ولكن كان عليه حسب آداب الأصناف أن يطيع معلمه تماماً. وفي المقابل كان على المعلّم أن يعامله كابن له. إلا أن المعلم كان يقلقه أن يتركه هذا الصبي الأجير فجأة في منتصف الأسبوع، أي أن يذهب إلى معلم آخر، ولذلك كان المعلمون يطلبون المساعدة من الحكومة لمنع هذه الحالات.

وكانت بعض الأصناف تُشغل النساء أيضاً. ففي بعض المدن العثمانية كان يُعهد عادة للنساء والأطفال بلف الحرير وغزل القطن، مما مكّن النساء الفقيرات في المدن من تأمين لقمة العيش. وكانت الأصناف التي تنتج الأقمشة القطنية تطالب الحكومة من حين إلى آخر بأن تمنع التجار من شراء القطن الخام من السوق، لأن النساء في هذه الحالة تبقى دون عمل.

لقد كان للحرفيين في مجتمع الشرق الأدنى دور أهم مما كان يُعتقد من قبل. ففي كتاب «مرآة الأمراء» يرد أن الحاكم الذي لا يحمي التجار والحرفيين في المدينة من مظالم الحكومة يمكن أن يسقط في النهاية، وهو ما أكدته الأحداث بالفعل. فكل حكومة تخسر تأييد سكان المدن كانت تتعرض سلطتها للضعف، وينتهز هؤلاء فرصة الغزو الأجنبي للانضمام إلى معسكر العدو. ولذلك كانت الطبقة العسكرية الحاكمة حريصة على أن

تكسب تأييد الأعيان المحليين، الذين كانوا يمثلون السكان في مناطقهم. أما في المدن فقد كان العلماء والتجار الأغنياء ورؤساء الأصناف هم الذين يمثلون السكان. وهكذا فقد كان هؤلاء هم الذين يذهبون إلى القاضي للتظلّم من مسؤول في الحكومة أو للمطالبة بإلغاء ضريبة غير شرعية، أو لإرسال وفد إلى الديوان السلطاني في إستنبول. وفي العادة كانت الحكومة ترى من الحكمة أن تستجيب لمطالبهم. وقد أصبح لهؤلاء الأعيان الذين يمثلون سكان المدن نفوذ قوي في الفترات التي كانت تضعف فيها السلطة المركزية، أي كما في الفترة السابقة للسلطان محمد الفاتح، وفي الفترة اللاحقة من نهاية القرن السادس عشر. وهكذا فقد أصبح في وسع هؤلاء أن يرغموا أي وال لا يعجبهم على الرحيل، وكان لا يمكن لأي مسؤول أن يمارس عمله دون موافقتهم وتوسطهم. بل إن بعض المدن كسراييفو وقيصرية حصلت على امتيازات مهمة كالإعفاء من بعض الضرائب وعدم السماح للقوات العسكرية بدخول المدينة. وفي الواقع لقد كانت هذه الامتيازات واسعة إلى حد أن بعض الكتّاب الحديثين يُدخل هذه المدن ضمن «المدن الحرة» أو حتى «المدن ـ الجمهوريات».

وكانت أنجع الوسائل التي يتبعها الحرفيون لمقاومة الحكومة تتمثل في إغلاق الدكاكين ووقف الإنتاج، وهو ما كان يماثل هروب الفلاحين من الأرض. ولدينا أفضل نموذج على ذلك انتفاضة الحرفيين في إستنبول خلال 1561م. فقد لجأت الحكومة حينئذ إلى إرغام الحرفيين على شراء كميات كبيرة من السلع المصادرة بأسعار عالية، وإلى اعتماد سعر للذهب لا يمثل سوى ثلث السعر السائد، مما دفع بحشود الحرفيين إلى التّوجّه إلى الديوان السلطاني لمطالبة الصدر الأعظم بالعدالة. ولكن بعد أن رُدّوا على أعقابهم في ذلك اليوم قام الحرفيون في اليوم التالي بإغلاق دكاكينهم وتجمهروا تحت راياتهم. وحسب أحد شهود العيان[13] فقد وصل عددهم في ذلك اليوم إلى مئة وخمسين ألفا، وكانت غالبيتهم تحمل السلاح، وانتهى الأمر أخيراً بعزل الصدر الأعظم. وفي الواقع كان هذا أول تحدّ للطغمة

الإنكشارية، التي كانت تستبد بالدولة حتى ذلك الحين.

وفي الدول الأخرى للشرق الأدنى كانت الشرائح الدنيا للحرفيين في المدن تعارض الطبقة العسكرية الحاكمة. وهكذا فقد كان السلطان خلال التمردات العسكرية يتطلع إلى نيل دعم الأصناف، بينما كانت الإنكشارية تسعى للانتقام منهم بنهب وحرق الدكاكين في إستنبول. إلا أن الوضع أخذ يتغير في نهاية القرن السادس عشر. فقد دخل حينئذ المزيد من الإنكشارية في الأصناف، مما جعل التمردات العسكرية تكتسب طابعاً شعبياً أكثر.

وفي المدن العثمانية، كما في كل الشرق الأدنى، كان التجار أيضاً يؤسّسون الأصناف. ولكن التجار في الواقع كانوا يمثلون شريحتين مختلفتين. فالشريحة الأولى، وهي الأدنى، كانت تضم التجار الذين يتعاملون مع الإنتاج المحلي للأصناف. أما الشريحة الأخرى، وهي الأعلى، فقد كانت تتعامل مع القوافل والأسواق الخارجية. وقد عُرف أفراد الشريحة الأولى باسم «الأصناف»، الذي كان يشمل أيضاً أصحاب الدكاكين والحرفيين، بينما اشتهر أفراد الشريحة الثانية باسم «التجار» tuccar أو «رجال البازار» (بزركان). وعلى حين كانت الشريحة الأولى (الأصناف) تخضع لقواعد «الاحتساب» وللتركيب التقليدي للأصناف، نجد أن قواعد «الاحتساب» لم تكن توّثر على التجار الكبار. وفي الواقع لقد كان هؤلاء يمثلون الرأسمالية في مجتمع الشرق الأدنى. فكان لا يوجد ما يمنعهم من أن يخوضوا في أي مشروع وفي أن يزيدوا ثرواتهم دون حدود. وفي الواقع كانت الدولة تشجعهم على ذلك. فقد كانت الطبقة العليا من الباشاوات والبكوات ورجال البلاط والأوقاف الغنية تستثمر أموالها السائلة مع هؤلاء التجار. وقد كان الأسلوب الشائع لهذا في الدولة العثمانية «المضاربة»، التي تمثل نوعاً من المشاركة التجارية، حيث كان يلجأ المستثمر إلى تشغيل أمواله في مشروع تجاري بواسطة القوافل أو السفن.

وكانت هذه التجارة مع الخارج تشمل في غالبيتها السلع الثمينة كالمجوهرات والأقمشة الثمينة والتوابل والأصبغة والعطور المختلفة. ولذلك

كان التجار الكبار ـ في الغالب ـ هم الذين يتعاطون هذه التجارة، وكانوا يمارسون عملهم في البزستان. وكانت هذه الطبقة من التجار الأغنياء هي التي تؤمّن الفلاحين ـ دافعي الضرائب للدولة وتشكّل مجموعة نافذة في المدن. وقد وصل بعض هؤلاء التجار إلى درجة عالية من الغنى، كما كان الأمر مع أولئك التاجرين من بورصة، اللذين استثمرا معاً أحد عشر ألف دوقية ذهبية في التجارة مع مصر. ولدينا من منتصف القرن الخامس عشر نموذج آخر في التاجر الإيطالي أندريه بارباريغو A. Barbarigo الذي وصل رأسماله حينئذ إلى خمس عشرة ألف دوقية ذهبية.

وقد حفظت لنا سجلات المحاكم الشرعية ثروات الأفراد الذين توفوا في المدينة العثمانية الكبيرة بورصة خلال النصف الثاني للقرن الخامس عشر. فقد أوضحت هذه السجلات أن 26% من المتوفين كانوا يملكون أكثر من عشرين دوقية ذهبية، و58% كانوا يملكون 20 ـ 200 دوقية ذهبية، و16% كانوا يملكون أكثر من مئتي دوقية ذهبية. وهكذا فقد كان السدس من الأغنياء، أما الأغنياء الكبار الذين كانوا يملكون أكثر من ألفي دوقية ذهبية فكانت نسبتهم لا تتجاوز 1,3%. وهؤلاء كانوا من التجار والصرّافين والجواهرية وصنّاع الحرير. وكانت ثروات هؤلاء تتوزع بين الأموال والعقارات والعبيد والأقمشة الثمينة كالحرير وغير ذلك. أما مصادر هذه الثروات فكانت تجارة وصناعة الحرير والمقارضة[14].

ولكن بعد النصف الثاني للقرن السادس عشر سيطرت العائلات ذات الأصول الإنكشارية على الريف وأخذت تمدّ نفوذها الاجتماعي والسياسي في المدن. وقد تزامن هذا التحوّل حينئذ مع انحطاط التجارة العالمية للشرق الأدنى وضعف طبقة التجار.

القسم الرابع

الدين والثقافة في الدولة العثمانية

التعليم والمدارس والعلماء

يعتبر مفهوم طاشكبري زاده(*) عن المعرفة وتقسيم العلوم مدخلاً مناسباً لدراسة التعليم والثقافة، التي كانت توفرها المدارس في الدولة العثمانية.

فقد اعترف طاشكبري زاده بأربع مراتب للمعرفة (الروحية والعقلية واللفظية والخطيّة) وهي التي تنسجم مع نظرية الخلق في التصوف الإسلامي(**)، وهو يقسّم العلوم الروحية بدورها إلى فرعين، الفرع النظري والفرع العملي، ويعاود تقسيمها إلى فروع تقوم على العقل فقط وفروع تقوم على الدين الإسلامي. وهكذا تصبح كل العلوم واردة ضمن هذه التقسيمات السبعة:

أ ـ العلوم الخطيّة: علم أدوات الخط، علم قوانين الكتابة... الخ.

ب ـ العلوم اللفظية (المتعلقة بالألفاظ): علم اللغة، علم مخارج الحروف، علم الوضع، علم الاشتقاق وعلم التصريف وعلم النحو، علم المعاني، علم البيان، علم البديع، علم العروض، علم القوافي، علم نظم الشعر، علم مبادىء الشعر، علم الإنشاء، علم التواريخ وعلوم أدبية أخرى.

(*) أحمد طاشكبري زاده (1495 ـ 1561م) مدرس موسوعي عثماني اشتهر بكتابه «الشقائق النعمانية» الذي يضم 522 ترجمة للشيوخ والعلماء العثمانيين، وكتابه الآخر «موضوعات العلوم» الذي يمثل موسوعة في العلوم.

(**) حسب هذه العقيدة الصوفية يتجلى الله تعالى ذاته على أربع مراتبٍ: الروح والعقل والطبيعة والإنسان.

جـ ـ العلوم العقلية: المنطق والجدل.

د ـ العلوم الروحية.

وهو يقسّمها إلى الفروع التالية:

1 ـ العلوم العقلية النظرية: العلم الإلهي، العلم الطبيعي والرياضيات.

2 ـ العلوم العقلية العملية: علم الأخلاق وعلم السياسة.

3 ـ العلوم الشرعية النظرية: علم القراءة، علم تفسير القرآن، علم رواية الحديث، علم دراية الحديث، علم أصول الدين، علم أصول الفقه، علم الفقه.

4 ـ العلوم الشرعية العملية: الأخلاق العملية، آداب السلوك، الاحتساب وكل المواضيع التي تتعلق بحياة المسلم والعبادة.

أما الهدف من المعرفة والعلوم الروحية بشكل خاص، فهو معرفة الله تعالى.

وهناك ترتيب آخر للعلوم يقوم على أساس قيمتها. فالعلوم النافعة كالسياسة تدخل ضمن «الفن». وهكذا تُقسم العلوم هنا إلى نافعة وسيئة. فالعلوم النافعة هي التي تدعم العقيدة، بينما يُعتبر علم التنجيم من العلوم السيئة.

وفي الحقيقة، إن طاشكبري زاده يميل إلى الصوفية في مفاهيمه الدينية. وهكذا، وتحت تأثير الغزالي، نجده يعتبر التأمل أو التجرُّد contemplation من العلوم الروحية الضرورية. والتأمل هو مادة التعاليم الصوفية التي تهدف إلى المعرفة السامية أو المعرفة الصوفية التي يتوصل إليها الإنسان بعد أن يتحرر من مصالح هذا العالم بواسطة الزهد والتأمل meditation. وهكذا يصبح العالم الذي يدرس فقط العلوم الظاهرية شخصاً فقيراً بعيداً عن عالم الحقائق السامية.

وحسب رأي طاشكبري زاده يتوجب على كلّ من يرغب في المعرفة أن يدرس كل العلوم، لأن العلوم متداخلة ومترابطة فيما بينها حتى إنها تشكّل كلاً واحداً. فالعالم الذي ينشغل طيلة حياته بفرع من فروع المعرفة، يبتعد كثيراً عن الحقيقة السامية.

وفيما يتعلق بالتعليم الإسلامي فقد كان الركن الأساسي فيه هو المدرّس أو الشيخ الذي كان يحظى بمكانة عالية، باعتباره يعرف العلوم الدينية والروحية جيّداً. وبالإضافة إلى ذلك يجب أن يكون مرجعاً في مجال معين. ولا بدّ لكل طالب في المدرسة أن يحصل على معارف عامة في العلوم الدينية، ثم يتابع دراسته لكي يحصل على أساس متين في كل المجالات الأخرى. وفيما لو احتاج الطالب إلى التعمّق في مجال معين، كان عليه أن يسافر إلى البلد الذي يعيش فيه المرجع المعروف في ذلك المجال، الذي يمنحه إجازة تفيد بمعرفته في ذلك المجال. وبالاستناد إلى هذا فقد كان المدرّس أهم من المدرسة.

لقد أُسّست أول مدرسة عثمانية في إزنيق خلال عام 1331م، التي أُعطيت حينئذ للعالم المشهور داوود القيصري. وفيما بعد، حين كان أي سلطان يرغب في تأسيس مدرسة جديدة كان يدعو العلماء من المراكز الثقافية القديمة في الأناضول كقونية وقيصرية وآق ساراي، وحتى من بلاد العالم الإسلامي كفارس وتركستان ومصر والشام. فقد جاء علاء الدين الطوسي (توفي في 1482م) وفخر الدين(*) من فارس في عهد مراد الثاني، وهو ما يشير إلى أنّ المدارس العثمانية أخذت تتطور بسرعة في ذلك الوقت. وخلال تشكّل الثقافة العثمانية في القرنين الرابع عشر والخامس عشر كان العلماء يذهبون إلى مصر وتركستان؛ ليستفيدوا من العلماء المعروفين في تلك البلاد. وهكذا فقد كان الذين يرغبون في التعمّق في التفسير والعقيدة يذهبون إلى مصر وفارس، ولدينا من هؤلاء محمد الفناري(**) وعلي الفناري(***) والشيخ بدر الدين وغيرهم. وخلال القرن الخامس عشر كان

(*) عالم فارسي درس في فارس والأناضول واستقر في أدرنة مدرساً ومفتياً خلال عهدي محمد الأول ومراد الثاني.

(**) محمد الفناري (1350 ـ 1341م) يُعتبر عادة أول شيخ للإسلام في الدولة العثمانية درس في الأناضول ومصر.

(***) علي الفناري (توفي 1497م) حفيد محمد الفناري، كان مدرساً وقاضياً للعسكر.

التفتازاني والجرجاني من العلماء المشهورين في المناطق التي كان يحكمها أبناء تيمورلنك، ولذلك كان يزداد باستمرار عدد الطلاب الذين يرغبون في التعلم منهم. أمّا الذين كانوا يرغبون في تعلّم الرياضيات، فقد كانوا يذهبون - في العادة - إلى سمرقند.

ومع أن محمد الفاتح أوجد إمبراطورية كبيرة إلا أنه كان يشكو من أنّ الدولة تخلو من علماء يمكن مقارنتهم بعلماء الدول الإسلامية الأخرى. ومن العلماء الموجودين في وقته: يعتبر المولى خسرو(*) وخوجة زاده من الذين يُفتخر بهم. ولذلك بادر محمد الفاتح بعد فتح إستنبول إلى تأسيس ثماني مدارس وضعها تحت تصرف أشهر العلماء. وفيما بعد، عندما بنى جامعه خلال سنوات 1463 ـ 1470م، أنشأ حوله ثماني مدارس أخرى عُرفت باسم «الصحن الثمان» أو «الثمانية»، التي سلّمها أيضاً إلى ثمانية من العلماء المشهورين. وقد أقيمت هذه المدارس المبنية من الحجر على طرفي الجامع، وكانت تمثل نماذج رائعة للعمارة العثمانية في ذلك الوقت. وبالإضافة إلى هذه كانت هناك ثماني مدارس عالية للتخصصات المختلفة، وثماني مدارس إعدادية لـ «الثمانية». وكان الراتب اليومي للمدرس خمسين أقجة، أي ما يعادل تقريباً دوقية ذهبية. وفي كل مدرسة من هذه كانت هناك تسع عشرة غرفة وقاعة للتدريس. ومن بين هذه خُصّصت خمس عشرة غرفة للطلاب في مرحلة التخصص، المعروفين باسم «الدانشمند»، الذين يختارهم المدرس من الطلاب المتخرجين من المدارس الأدنى. وكان كل طالب يحصل على أقجتين في اليوم من الوقف، بينما كان يتناول طعامه في «العمارة». وبالإضافة إلى المكتبة المشتركة كانت هناك مكتبة خاصة في كل مدرسة. ومن بين «الدانشمند» كان المدرس يختار معيداً له، يعاونه في إعادة الدروس على الطلاب وحفظ النظام، ويحصل على خمس أقجات في اليوم.

(*) المولى خسرو توفي 1480م عالم وفقيه، كان مدرساً وقاضياً للعسكر ثم شيخاً للإسلام في عهد مراد الثاني ومحمد الثاني، كانت مؤلفاته الفقهية تدرس على نطاق واسع في المدارس.

وكان يشترط على الطلاب في هذه المدارس التفرغ للدراسة.

وقد اعتبرت هذه المدارس الثماني في ذلك الوقت أعلى مؤسسة للتعليم في الدولة العثمانية. فبعد هذه المدارس بدرجة كانت تأتي «دار الحديث» التي أسّسها السلطان مراد الثاني في أدرنة، وبعدها بدرجات كانت تأتي المدارس التي أسّسها السلاطين في بورصة. وبعد هذه المدارس التي أسّسها السلاطين كانت تأتي تلك التي أنشأها كبار رجال الدولة ضمن أوقافهم في إستنبول وأدرنة وبورصة وغيرها من مدن الولايات. ومن أشهر المدارس في ذلك الوقت كانت مدرسة علي باشا في أدرنة، ومدرسة شهاب الدين باشا في بلوفديف، ومدرسة محمد باشا في إستنبول، ومدرسة أسكي علي باشا في بورصة ومدرسة إسحق بك في اسكوب/سكوبيه. وضمن هذه المجموعة أيضاً كانت تأتي المدارس القديمة في الأناضول التي أُسّست قبل العثمانيين.

وكانت المدارس العثمانية تقسم إلى مجموعتين كبيرتين. ففي المجموعة الأولى كانت تدخل «مدارس الخارج»، التي كانت تُدرَّس فيها «أصول المعارف» كاللغة العربية والعلوم العقلية. أما المجموعة الثانية فكانت تضم «مدارس الداخل»، التي تدرّس «المعرفة المتقدمة»، أي العلوم الدينية. إلا أن كل مجموعة من هذه كانت تقسّم بدورها إلى درجات:

مدارس الخارج

1 - مدارس الخارج الابتدائية كانت تمثل أدنى المستويات، وتدرّس أصول اللغة العربية من نحو وصرف ومنطق وعقيدة وفلك وهندسة وبلاغة. وقد اشتهرت هذه المدارس باسم آخر «مدارس التجريد»، وذلك نسبة إلى شرح الجرجاني على كتاب «التجريد» لنصير الدين الطوسي(*)، الذي كان المرجع الأساسي في هذه المدارس. كما عُرفت هذه المدارس باسم آخر هو «مدارس العشرين»، وذلك لأن راتب المدرس

(*) نصير الدين الطوسي (1201 - 1274م) عالم مسلم في الرياضيات والفلك، تميز أيضاً في الموضوعات الفلسفية والأخلاقية.

فيها كان عشرين أقجة في اليوم.

2 ـ وفق هذه المدارس كانت تأتي «مدارس الثلاثين» أو «مدارس المفتاح» وذلك نسبة إلى كتاب «المفتاح» للسكاكي(*) في البلاغة. وكانت هذه المدارس تركز على البلاغة والعلوم الأدبية. ومعظم هذه المدارس (مدارس العشرين والثلاثين) كانت تنتشر في الولايات.

3 ـ وفوق هذه المدارس كانت تأتي «مدارس الأربعين» و «مدارس الخمسين» التي أسّسها الأمراء والأميرات أو الوزراء في إستنبول وأدرنة وبورصة. وفي هذه المدارس كانت تُعطى دروس أساسية في شرح «المفتاح» ودروس متوسطة في العقيدة بالاعتماد على كتاب «المواقف» لعضد الدين الأيجي(**)، ودروس متقدمة في أصول الفقه بالاستناد إلى كتاب «الهداية» للمرغيناني(***).

مدارس الداخل

1 ـ مدارس «ابتدائي داخل» أو «مدارس الخمسين» التي أُسّست من قبل بنات السلطان والأمراء أو الوزراء. وفي المستوى الأول كان الطلاب يتعلمون كتاب «الهداية»، وفي المستوى المتوسط يتعلمون أصول الفقه بدراسة كتاب «التلويح» للتفتازاني، بينما كانوا في المستوى المتقدم يتعلمون تفسير القرآن بواسطة «الكشاف» للزمخشري(+).

2 ـ وفوق هذه كانت تأتي المدارس الثماني الإعدادية التي أسّسها محمد الفاتح، التي كانت تعرف باسم «التتمة» أو «الموصلة للصحن».

(*) السكاكي (1160 ـ 1229) عالم ولد في ما وراء النهر، اشتُهر بكتابه «مفتاح العلوم»، ويعتبر أكمل كتاب من نوعه في موضوع البلاغة.

(**) عضد الدين الأيجي (بعد 1280 ـ 1355م) ولد في شيراز، واشتهر بكتابه «المواقف في علم الكلام» الذي يعتبر مؤلفاً شاملاً في علم الكلام.

(***) المرغيناني (توفي 1197) فقيه حنفي عمل في فرغانة. ويعتبر كتابه (الهداية) الذي يوجز فيه خلاصاته الفقهية، أحد أشمل الأعمال في الفقه الإسلامي.

(+) الزمخشري 1071 ـ 1144) عالم لغوي وأحد أشهر مفسري القرآن، وهو من خوارزم.

3 ـ وفوق كل هذه كانت «المدارس الثماني»، حيث كان الطلاب يدرسون مجموعة من ثلاثة مواضيع: الفقه والتفسير والعقيدة والبلاغة والدراسات المتصلة بها، كما كانوا يتلقون تدريبات خاصة.

إلا أن هذا النظام المدرسي العثماني شهد تحوّلاً مهماً في عهد سليمان القانوني. فقد أسّس حول الجامع الذي بناه في إستنبول خلال 1550 ـ 1559م أربع مدارس عامة ومدرستين للدراسات المتخصصة، الأولى متخصصة في الحديث والأخرى في الطب. وقد وضع هذه المدارس في أعلى درجة، وهو بهذا أعطى النظام المدرسي شكله النهائي الذي استمر حتى نهاية الدولة العثمانية. وهكذا أصبحت كل المدارس المنتشرة في الدولة مندرجة ضمن هذه المراتب الإحدى عشرة.

كانت هذه المدارس تتركز في بعض المدن الكبرى. ففي سنة 1529م كان يوجد في أدرنة أربع عشرة مدرسة، بينما كان في إستنبول وحدها في القرن السابع عشر خمس وعشرون مدرسة. وقد وصل عدد هذه المدارس في القرن التاسع عشر إلى مئة وسبعين. ومن هذه المدارس أسّس الباشاوات تسعاً وأربعين، وبقية أفراد الطبقة الحاكمة خمساً وثلاثين، بينما أسّس العلماء خمساً وثلاثين والسلاطين ستاً وعشرين مدرسة.

وكما في السابق فقد كانت المدرسة في الدولة العثمانية عبارة عن مؤسسة وقفية تكوّن عنصراً من مجمّع يضم جامعاً وغيرها من المنشآت الخيرية. وكان «متولي» هذا المجمع يعهد إلى المدرّس بالمال المخصص للمدرسة، ويترك للمدرّس أن يختار الطلاب وأن يصرف هذا المال على الطلاب والعاملين وعلى إدارة المدرسة بشكل عام. وهكذا كانت المدرسة عبارة عن وحدة تُدار إدارة ذاتية أو مؤسسة تتمتع باستقلال إلى حدّ ما. أمّا المدرّس فقد كان يُعيّن بمرسوم سلطاني.

وكان «العلماء» يأتون من هذه المدارس. فالإسلام من حيث المبدأ لا يقبل بطبقة دينية تتوسط بين الله والإنسان أو تمثل أية سلطة دينية. وعلى الرغم من ذلك فقد برز هؤلاء العلماء، الذين يشبهون طبقة رجال الدين في حضارات الشرق الأدنى، في الإسلام أيضاً وأصبحوا في نهاية الأمر يلعبون

دوراً مهماً في كل جانب من جوانب الحياة الاجتماعية والسياسية.

كان العلماء يمارسون دوراً مزدوجاً في تفسير وتطبيق القوانين الإسلامية، إذ إن المفتي كان يقوم بالدور الأول، بينما كان يتولى القاضي الدور الآخر. وكان العلماء هم المسؤولون أيضاً عن تطبيق الشريعة في الدولة. وكانت السلطة السياسية، التي فرضت نفسها بالقوة هي العنصر المسيطر في الدولة، ولكن السلطة السياسية بالاستناد إلى النظرية الإسلامية كانت مجرد وسيلة لتطبيق الشريعة لأن «الدولة تابعة للعقيدة». ولأجل هذا كانت طبقة العلماء تنظر إلى السلطة المدنية كـ «تابعة» لها، وتحاول أن تطبق هذه النظرية الإسلامية على أرض الواقع.

وقد أرجع العلماء سلطتهم الفريدة في الشريعة إلى اختصاصهم في العلوم. ولأجل الانضمام إلى صفوفهم كان على المرشح أن يدرس العلوم، وبالتحديد أن يحصل على المعرفة الضرورية للفهم الصحيح للقرآن الكريم، قبل أن يحصل على إجازة بذلك من أحد العلماء. وفي الحقيقة إن هذه الإجازة ليست سوى حلقة في السلسلة الطويلة التي تعود إلى صحابة الرسول ﷺ: **«العلماء ورثة الانبياء»**.

ومن خلال هؤلاء العلماء تشكّلت في الدولة العثمانية هرمية متماسكة تتألف من المدرسين والمفتين والقضاة، ويتم الارتقاء فيها من مرتبة إلى أخرى وفق نظام دقيق كما يوضح ذلك الجدول (6).

الجدول (6)

المدرس	القاضي	المفتي
المدرس بـ20 ـ 50 اقجه		
ابتدائي الخارج حركة الخارج	قاضي 20 ـ 150 أقجة في المدن الصغيرة قاضي بـ 150 ـ 300 أقجة في المدن	مفتي مفتي
ابتدائي الداخل حركة الداخل الموصلة للصحن	قاضي بـ 300 أقجة في المدن الـ 32 المهمة	مفتي

تابع الجدول (6)

المدرس	القاضي	المفتي
المدرس بـ 50 ـ 60 أقجة		
الصحن الثماني ابتدائي الستين حركة الستين	قاضي بـ 500 أقجة في المدن المهمة (مكة المدينة، أدرنة، بورصة، القاهرة، دمشق، حلب والقدس)	مفتي
المدرس بـ 60 ـ 100 أقجة		
الموصلة للسليمانية السليمانية دار الحديث	قاضي إستنبول قاضي عسكر الأناضول قاضي عسكر الروملي	شيخ الإسلام

وهكذا فقد كان المدرّس في مدارس الخارج أو المتخرج من المدارس الثماني يمكن أن يصبح قاضياً في مدينة صغيرة براتب يومي 50 ـ 150 أقجة. أمّا القضاة الكبار أو الملالي (جمع ملاّ)، الذين كان راتبهم اليومي أكثر من ثلاثمائة أقجة، فقد كانوا يتبوؤن أعلى المناصب الدينية والمدنية. وهكذا فقد كان بوسع القاضي الذي يتجاوز راتبه ثلاثمائة أقجة في اليوم أن يصبح دفترداراً في الديوان السلطاني. وكان يمكن للمدرس العامل في المدارس الثماني أو في مدرسة عليا أن يصبح «ملاّ» براتب يومي قدره خمسمائة أقجة، وأن يترقى بعد ذلك إلى قاضي إستنبول وإلى قاضي العسكر. أما القاضي الذي كان يصل راتبه إلى خمسمائة أقجة في اليوم فكان يمكن أن يصبح نيشانجيًا في الديوان السلطاني. وهكذا فقد كانت أعلى المناصب المدنية، بالإضافة إلى الدينية والقضائية، مفتوحة أمام العلماء، بل إن بعضهم أصبحوا وزراء وحصلوا على مراكز تمنحهم السلطة السياسية.

وعلى رأس هؤلاء العلماء كان يأتي قاضي العسكر في البلقان وقاضي العسكر في الأناضول وقاضي إستنبول وقضاة المدن الثماني المهمة. فقد كان هؤلاء برئاسة شيخ الإسلام هم الذين يثبّتون سيادة كل سلطان جديد بعد

حلف اليمين بالإخلاص له. وحين كان يُعزل السلطان كان هؤلاء هم الذين يثبّتون ويشرعون هذا العزل. ولكن يجب أن لا ننسى هنا أن رأس المسلمين كان على الدوام السلطان ـ الخليفة، وأن العلماء كانوا يمارسون السلطة الدينية باسمه. وقد بقيت في الإمبراطورية العثمانية سلطة تعيين وعزل العلماء على الدوام في يد السلطان والصدر الأعظم، اللذين يمثلان السلطة المدنية. أما شيخ الإسلام فقد كان يحتل موقعاً خاصاً.

لقد كان شيخ الإسلام رئيس العلماء ويُعيّن في منصبه بمرسوم سلطاني، وكان حتى القرن السادس عشر يُختار من بين المدرسين الذين اشتهروا بعلمهم. أما مهامه فكانت تتعلق بإصدار الفتاوى حول أية مشكلة في إطار الشريعة، ولم يكن يتلقى أي أجر عن هذه الفتاوى. وكان بإمكان أي واحد من الشخصيات الدينية المعتبرة أن يصدر الفتاوى، كما أن كل مدينة مهمة في الدولة العثمانية كانت تضم مفتياً خاصاً للقيام بهذه المهمة. و كان هؤلاء المفتون يشكلون طبقة خاصة برئاسة شيخ الإسلام.

ولتبيين أهمية شيخ الإسلام كان المراقبون الأوروبيون يقارنونه بالبابا. إلا أن القانون نامه الذي أصدره محمد الفاتح حدّد مكانة شيخ الإسلام في مرتبة موازية للصدر الأعظم، بينما نصّ البروتوكول على أن يحظى باحترام أكبر. وفي العادة لم يكن شيخ الإسلام يُعزل عن منصبه، وذلك حتى النصف الثاني من القرن السادس عشر على الأقل. فقد كان شيوخ الإسلام باعتبارهم ممثلين للشريعة يحاولون أن يعملوا بشكل مستقل عن السلطة السياسية. ولكن خلال القرن السادس عشر، وبعد أن أصبحت الشريعة تؤثر بشكل متزايد في قضايا الدولة، نجد أن نفوذ شيخ الإسلام يتعاظم باستمرار. ولكن وفي الوقت نفسه تسارع ارتباط شيوخ الإسلام كثيراً بالسلطة السياسية. وقد تمتع شيخ الإسلام لأول مرة بالسلطة المدنية حين عُهد إليه بالرقابة على جهاز القضاء، وهو سلاح تنفيذي كان يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالسلطة السياسية. ومنذئذ انتقلت صلاحية تعيين القضاة الذين يتجاوز راتبهم اليومي أربعين أقجة والقضاة من رتبة الملاّ من قاضي العسكر إلى شيخ الإسلام.

العلوم العثمانية

كانت العلوم العثمانية مرتبطة بالمفهوم الإسلامي التقليدي، الذي يرى أن التعليم الديني هو العلم الحقيقي الوحيد الذي له هدف واحد: فهم كلام الله. وكان الأساس في هذا التعليم القرآن الكريم والأحاديث النبوية، بينما كان العقل يُعتبر أداة مساعدة في خدمة الدين. أما منهجية العلوم الدينية فكانت تتمثل في البحث عن الدليل في القرآن الكريم أولاً ثم في الأحاديث النبوية، وبعد ذلك في السنن السابقة المدونة وأخيراً الاجتهاد الشخصي. وقد قيّد التقليد الفكر الإسلامي مما جعل من شبه المستحيل على المفكرين المسلمين اللاحقين القيام بأي تجديد. وهكذا حتى العصر العثماني كانت السنن السابقة هي المبدأ الموجّه في كل مجالات العلوم وليس فقط في الفقه. فبعد الأئمة العظام في القرنين الثامن والتاسع الميلاديين، الذين جمعوا الأحاديث ورفعوها إلى درجة الكمال بالقياسات العقلية، لم يعد يُسمح بالتجديد في العلوم الدينية إلا في المسائل الثانوية فقط. ولذلك أصبحت التلخيصات والتصنيفات والحواشي والشروحات هي الأشكال الرئيسية للعلوم الإسلامية، وهي التي أخذ بها أيضاً العلماء العثمانيون.

وطالما لم تكن لدينا حتى الآن محاولة جدية لتحديد مركز التعليم العثماني في إطار العلوم الإسلامية بشكل عام، فمن الصعب أن نحدّد مدى إسهامه في هذه العلوم الإسلامية. ولذلك يمكن لنا أن نسجل فقط بعض الأسماء كمحمد الفناري والشيخ بدر الدين والملاّ

كوراني(*) والملاّ خسرو ومصطفى خوجة زاده وابن كمال وأبي السعود أفندي، الذين لا يزالون معروفين في العالم الإسلامي. ويعتقد بعضهم أن الشيخ بدر الدين يأتي مباشرة بعد الأئمة العظام للقرن التاسع، لأنه عبّر في مؤلفاته الفقهية عن رأي مستقل في بعض المسائل، إلا أن بعضهم الآخر يعتقد أنه كان على خطأ لأن آراءه كانت تتعارض مع المصادر الأساسية ومع الأئمة الكبار.

وكان معظم المؤلفين العثمانيين يشتغلون إمّا قضاة أو مفتين أو مدرّسين. كما أن خلفيات هؤلاء كانت مختلفة. فقد جاء بعضهم من المدن البعيدة في البلقان كصوفيا وسراييفو، بينما درس بعضهم في المراكز السلجوقية القديمة كقونية وقسطموني. وقد استقر أفضل هؤلاء في المدن الكبرى للإمبراطورية كإستنبول وبورصة وأدرنة. وكانت أصول بعضهم من عائلات فقيرة، بل إن أصول بعضهم كانت من الرقيق. وكانت غالبيتهم تلمّ إلماماً كافياً بالعربية والفارسية إلى حدّ أنهم كانوا يؤلفون في هاتين اللغتين، إذ إن العربية كانت لغة المؤلفات الدينية.

وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ هؤلاء كانوا يناقشون في مؤلفاتهم الدينية، مواضيع ذات فائدة عامة، أو مسائل ذات علاقة بسياسة الدولة. وهكذا ـ على سبيل المثال ـ كانت بعض مؤلفات ابن كمال تتعلق بالشيعة، وهو موضوع كان على درجة كبيرة من الأهمية بالنسبة إلى الإمبراطورية العثمانية في ذلك الوقت. وقد حاول في هذه المؤلفات أن يستخدم الأدلة الدينية ليثبت شرعية «الجهاد» ضد الشيعة. ومن ناحية أخرى فقد ألّف ابن كمال رسالة أخرى يردّ فيها على ادعاءات الملاّ قابس بأفضلية عيسى (ع) على محمد (ﷺ)، ويثبت أفضلية محمد (ﷺ) على جميع الانبياء. وقد تميّز العلماء العثمانيون بشكل خاص في الفقه، الذي كانت له أهمية عملية.

(*) الملاّ كوراني (1416 ـ 1488م) عالم وفقيه عثماني عينه محمد الفاتح قاضياً للعسكر ثم شيخاً للإسلام.

وربما تشكّل فتاوى شيوخ الإسلام التي أصدروها في العربية والتركية أهم إسهام عثماني في العلوم الدينية والقانونية.

وقد اشتهر العلماء العثمانيون ككتّاب موسوعيين مهمين. فقد ألّف محمد الفناري والملاّ لطفي وطاشكبرى زاده وغيرهم ما هو أشبه بموسوعة للعلوم الإسلامية تلبي الحاجات العملية. ومن المؤلفات الموسوعية لدينا «كشف الظنون» لحاجي خليفة(*)، الذي لا يزال إلى يومنا هذا يُعتبر مرجعاً أساسياً.

وكانت للمكتبة مكانة مهمة في المجتمع العثماني. فقد أسس العثمانيون المكتبات في الجوامع والمستشفيات والتكايا، كما كانوا يحافظون على مجموعات خاصة في بيوتهم. وقد وجد الكثير من هذه المجموعات الخاصة طريقه إلى مكتبات الأوقاف لأنه كان يُعتبر من الأفضل أن توهب الكتب إلى وقف خيري. وكانت المكتبة تشكل وحدة مستقلة في إطار الوقف، إذ كانت تقوم في غرفة مبنية من الحجر أو في بناء مستقل. وكانت الوقفية تتضمن كيفية الحفاظ على الكتب واستخدامها، كما تعيّن أمينا للمكتبة براتب من الوقف نفسه. وما تزال هذه المكتبات تحفظ أكثر من مئتي ألف مخطوطة، من كل عصور وبلاد الإسلام، وتمثل أغنى مصدر لدراسة تاريخ وثقافة الإسلام.

وفيما يتعلق بالكتب يبدو الموقف العثماني من الطباعة مثيراً للاهتمام بشكل خاص. فحوالي سنة 1590م سمح مرسوم أصدره مراد الثالث ببيع الكتب غير الدينية المطبوعة في إيطاليا بالحروف العربية. وهكذا فقد اعترف العثمانيون بأفضلية الطباعة، إلا أن بوسبك يذكر منذ عام 1555م أن الأتراك يعتبرون طباعة الكتب الدينية من الذنوب. وقبل ذلك أسسّ اليهود مطبعة في إستنبول لطباعة الكتب الخاصة بهم في سنة 1494م .

(*) حاجي خليفة لقب كاتب جلبي (1609 ـ 1658م)، أحد أعظم العلماء والموسوعيين العثمانيين.

لقد استخدم الكتّاب العثمانيون اللغة العربية لتدوين مؤلفاتهم الدينية والقانونية، إلا أنهم أخذوا منذ القرن الرابع عشر في ترجمة هذه المؤلفات إلى التركية. وفي البداية كانت تُترجم المؤلفات المفيدة أو التعليمية كما في موضوعات التاريخ والسياسة والأخلاق والآداب المعاصرة والفلك والتاريخ الطبيعي أو علم الجواهر، وهي التي كانت تُترجم للسلطان وكبار رجال الدولة. وبالإضافة إلى هذه كانت هناك مؤلفات عامة تتعلق بالإسلام، ومؤلفات شهيرة في الطب كُتبت في التركية أو تُرجمت إلى التركية. ولدينا من سنة 1449م مؤلفان شهيران لا يزالان ضمن الكتب التركية الأكثر انتشاراً، ألا وهما قصيدة «المحمدية» وكتاب «أنوار العاشقين» للأخوين يازجي زاده(*). وكان هذان الأخوان ينتميان إلى طريقة البيرمية، ولذلك يشرحان معنى العرفان (الغنوصية) في نهاية قصيدة «المحمدية»، التي يتناولان فيها حياة الرسول والحياة الأخرى.

وكانت العلوم العقلية في الإسلام ـ دون شك ـ هي المجال الذي يمكن أن تبرز فيه الأصالة. ففي المجتمعات الإسلامية السابقة، حدثت تطورات جديدة في العلوم العقلية، مما أعطى اتّجاها جديداً لكل التفكير الإسلامي، بما في ذلك العلوم الدينية والقانونية. وفي هذا الإطار كانت الصوفية آخر وأقوى حركة. وهكذا فقد وصلت الأرسطية إلى ذروتها مع ابن سينا وابن رشد ثم فسحت المجال أمام التيارات المتصاعدة بقوة للصوفية، التي تغلغت مع الغزالي في الإسلام السني.

ومع العهد العثماني سادت أفكار الغزالي الإسلام السني. وهكذا أصبح تقليد المعرفة في الإجازات التي كان يمنحها العلماء العثمانيون يرتبط بالغزالي عبر الشريف الجرجاني، ونصير الدين الطوسي، والرازي. وكان الرازي قد أسّس مفهوما فلسفياً أوضح عن الإسلام بدمجه الصوفية بالعلوم

(*) ألف محمد (توفي حوالى 1453م) قصيدة «المحمدية» وألف أحمد (توفي بعد 1453م) رواية «أنوار العاشقين» على منوال «مغارب الزمان» الذي ألف بالعربية.

العقلية. وأصبح العلماء العثمانيون يعتبرون الرازي معلماً لهم. وكان سراج الدين الأرموي أول من نشر شهرة الرازي في الأناضول خلال العهد السلجوقي، بينما جاء أحد أحفاده (جمال الدين) فيما بعد ليقيم في آق سراي. وكان محمد الفناري المعروف بتأثيره القوي، الذي أسّس تقاليد المدرسة العثمانية، من أتباعه أيضاً. وفي الواقع كان العلماء العثمانيون ينظرون باحترام مماثل إلى كل من سعد الدين التفتازاني من إيران والشريف الجرجاني من تركستان، واللذين كانت مؤلفاتهما تشكّل العمود الفقري للتعليم في المدارس العثمانية.

واستناداً إلى هذا فقد حافظت المدارس العثمانية على تقاليد ليبرالية أكثر في الإسلام السّني. ومع أنه كان يوجد على الدوام، بعض العلماء المتعصبين الذين يعتقدون أن العلوم العقلية كالمنطق والرياضيات والفلك تتعارض مع الدين، إلا أن العلماء في المدارس العثمانية - بشكل عام - كانوا يؤيدون رأي الغزالي في أن رفض المنطق والرياضيات لا معنى له، طالما أنها تتضمن العناصر الأساسية لكل العلوم، وتدرّب العقل على التفكير السليم، وتساعد بهذا الشكل على إدراك الحقائق السامية. ونتيجة لهذا فقد أُدخلت العلوم العقلية في وقت مبكر في مناهج المدارس العثمانية. ففي القرن الخامس عشر، وتحت رعاية محمد الفاتح الذي كان يهتم كثيراً بهذه العلوم، حقّق العثمانيون ما يميزهم بالفعل في الرياضيات والفلك ضمن العالم الإسلامي. وقد اشتهر محمد الفناري حينئذ بتخصّصه في كل العلوم العقلية، بل إن ما كتبه في المنطق بقي المرجع الأساسي في المدارس العثمانية حتى الأيام الأخيرة للدولة.

ومن الذين برزوا حينئذ في الرياضيات موسى باشا المشهور بلقب قاضي زاده، الذي كانت تعليقاته على إقليدس والشغميني(*) تُدرّس في المدارس العثمانية حتى الفترة الأخيرة، وحتى إنها طبعت أيضاً. وقد ذهب قاضي زاده

(*) الشغميني (توفي حوالى 1345م) عالم فلك اشتهر بكتابة «الملخص في الهيئة».

في ذلك الوقت إلى حفيد تيمورلنك أولوغ بك وتسلّم مرصد سمرقند، حيث أنجز هناك جداول أولوغ بك(*) الفلكية، التي كانت تُعتبر آخر ما وصل إليه المسلمون في علم الفلك. وقد خَلَفه في هذا المرصد تلميذه علي قوشجي (توفي 1474م) وتعاون مع أولوغ بك لوضع «الجداول الفلكية». وفيما بعد اهتم به محمد الفاتح كثيراً ودعاه للإقامة في إستنبول، حيث بدأت معه الفترة الذهبية في الرياضيات العثمانية. فقد كتب كوشتشو في إستنبول مؤلفاته الكلاسيكية في علم الحساب وعلم الفلك، ورعى في الوقت نفسه بعض الرياضيين الممتازين كالمولى لطفي (توفي 1494م) ومرم جلبي (توفي 1525م).

وفيما يتعلق بالفلسفة فقد أخذ العلماء العثمانيون برأي الغزالي القائل بأن دراسة الفلسفة جائزة فقط لدراسة علم الكلام، الذي يهدف إلى إثبات عقائد الإسلام بواسطة الأدلة العقلية، بينما لم يكن يُسمح بدراسة القضايا الفلسفية التي تتعارض مع ما هو موجود في القرآن. وهكذا فقد اعتبر من التجديف القول باستحالة بعث الأجساد، وأزلية الدهر، وأن علم الله لا يشمل الأمور الجزئية. وعلى الرغم من ذلك فقد أيّد بعض العلماء العثمانيين، وخاصة الشيخ بدر الدين، هذه الآراء. وكانت الحكومة العثمانية تميل إلى تجاهل مثل هؤلاء العلماء طالما أنهم لا يقومون باستقطاب الناس نحو آرائهم.

لقد ازدهر علم الكلام بشكل خاص في القرنين الأولين للدولة العثمانية. وقد أثار محمد الفاتح، الذي يتمتع بسعة أفق، في عهده السجال القديم السابق بين الغزالي وابن رشد حول موقف الدين من الفلسفة. وهكذا فقد طلب من أشهر عالمين في ذلك الوقت، علاء الدين الطوسي وخوجة زاده (توفي 1488م)، أن يكتب كل واحد منهما رسالة عن ذلك. وقد اعتبر

(*) أولوغ بك (1993 ـ 1949م) حفيد تيمورلنك، حكم سمرقند حتى 1408م، حيث بنى المرصد المشهور لإصلاح الجداول الفلكية لبطليموس.

العلماء في ذلك الوقت أن رسالة خوجه زاده كانت الأفضل، ولذلك شعر الطوسي بالحرج وعاد إلى بلاده إيران. وعلى النقيض من الغزالي، كان ابن رشد يرى إمكانية المصالحة بين الدين والفلسفة وأن الاستنتاج العقلي ضروري للتوصل إلى المعرفة الكاملة للّه. أمّا خوجة زاده فقد توصّل إلى أن العقل أداة ممتازة في العلوم الرياضية، إلا أنه يخدع المرء في حل القضايا الدينية ويبعده عن الصراط المستقيم. وبالإضافة إلى هذا يذكر خوجة زاده أنه في بعض الأحيان أصلح بعض العثرات المنهجية عند الغزالي. ويصل الأمر به إلى أن يقول صراحة إنَّ هدفه أن يدافع عن الشريعة ضد ادعاءات الفلسفة. وهكذا بينما كانت فلسفة ابن رشد تُدرّس في إيطاليا، وتصبح عاملاً رئيسياً في فكر النهضة، نجد أن المدرسية Scholasticism الجامدة تتجذر في المدارس العثمانية. فقد بقيت رسالة خوجه زاده المذكورة تتمتع بالشهرة في العالم الإسلامي حتى أيامنا هذه، بينما أخذت تُطبع منذ القرن التاسع عشر مع مؤلفات ابن رشد والغزالي.

وتجدر الإشارة إلى أن الكتب الأساسية في المدارس العثمانية، لم تكن تتضمن ترجمات الفلاسفة اليونان التي تُرجمت في العصر العباسي، ولا حتى مؤلفات ابن سينا والفارابي، بل مجرد ملخّصات وتعليقات على مؤلفات العلماء المتأخرين ككتاب «المواقف» لعضد الدين و«التجريد» لنصير الدين الطوسي أو «التوالي» للبيضاوي. وبعبارة أخرى كانت الأعمال الجديدة مجرد حواشٍ وتعليقات على تلك القديمة.

لقد شجع السلطان محمد الفاتح على تعلم الرياضيات وعلم الكلام مما أدى إلى تجذر هذين العلمين المترابطين في أوساط المدارس العثمانية. وتجدر الإشارة هنا إلى أن العلماء المتحررين في أفكارهم كانوا أولئك الذين درسوا العلوم العقلية. ومن هؤلاء الملا لطفي أحد تلاميذ علي قوشجي. فقد كان لطفي مدرساً في عهد مراد الثاني، وعالماً معروفاً في الرياضيات وعلم الكلام، إلا أنه أزعج العلماء المحافظين بأفكاره الحرة وبتندّره على الخرافات. ولذلك فقد شنّ هؤلاء حملة ضده واتهموه بالزندقة، وأطلقوا

عليه لقب «المعتوه». ومع انتشار الإشاعات والشكوك أمر السلطان لجنة من العلماء أن تجتمع وتنظر في هذه الاتهامات. وكان هذا من الأمور المألوفة في محاكمة العلماء. وقد اتّهمه منافسوه حينئذ بالزندقة وشهد ضده المئات، مما جعل الناس يتابعون باهتمام كبير هذه القضية. ومع أن لطفي رفض بحزم تهمة «الشرك»، إلا أن العلماء أخبروا السلطان أن الأدلة المتوفرة ضده تقضي بقتله. وسعى السلطان بايزيد الثاني حينئذ إلى تأخير تنفيذ مطلبهم، إلا أنه تحت ضغط العلماء المحافظين اضطر إلى إصدار الحكم بإعدامه. وهكذا تم في سنة 1494م قطع رأس الملا لطفي في «آت ميداني» بإستنبول أمام عدد كبير من الناس. وقد وُجد حينئذ من العلماء مَنْ يعتقد أن قتل لطفي كان نتيجة للإشاعات والافتراءات، بينما أخذ الرأي العام ينظر إليه كشهيد ضحّى بحياته في سبيل الحقيقة.

وعلى الرغم من هذه النهاية المأساوية للملا لطفي، إلا أن العلوم العقلية بقيت محافظة على قيمتها لفترة أخرى في الإمبراطورية العثمانية، وذلك بطبيعة الحال ضمن الحدود الضيقة للتعليم الإسلامي. فقد بقي عالم الرياضيات مرم جلبي فترة طويلة وهو يعمل في التدريس، كما برز حينئذ العالم الكبير ابن كمال (1468 ـ 1534م) المشهور أيضاً باسم كمال باشا زاده، الذي طبّقت شهرته كل العالم الإسلامي. وكان ابن كمال نموذجاً للعالم الموسوعي المسلم. فقد درس علم الكلام مع المولى لطفي ووضع رسالة حول مؤلفات خوجة زاده، وتجاوزت مؤلفاته الدينية المئة، وترك لنا أيضاً عمله الضخم عن تاريخ الدولة العثمانية في عشرة مجلدات.

انتصار التعصب

في منتصف القرن السادس تبرّم طاشكبري زاده من أن علم الكلام والرياضيات فقدا مكانتهما السابقة لدى العلماء الآن، ومن أن المستوى العام للعلوم قد تراجع. وشكا أيضاً من أن الكتب المتعلقة بالعلوم النظرية لم تعد تُقرأ كما في السابق، ومن أن «العلماء» يعتبرون أنفسهم علماء بالفعل بعد أن يقرأوا بعض المؤلفات البسيطة. وهكذا لم يعد يهتم هؤلاء بعلم الكلام أو تفسير القرآن، وإنما ركزوا جل اهتمامهم على الجوانب الدنيوية للفقه أو الأمور «التافهة» كالشعر والإنشاء والنوادر. وفي الواقع لقد كانت هذه الفنون المفيدة والعلوم مهمة من أجل الحصول على مراكز دنيوية.

ويكشف المصير الذي انتهى إليه مرصد غلطة عن الانتصار التام للتعصب على العلوم العقلية. فقد أُسّس هذا المرصد في سنة 1577م لإصلاح جداول أولوغ بك، وكان الوحيد من نوعه في العالم الإسلامي في ذلك الحين. وكان مؤسس هذا المرصد عالم الفلك وكبير منجمي السلطان محمد تقي الدين (1520 ـ 1578م)، الذي بادر لأجل مزيد من الدقة إلى اختراع عدة أجهزة جديدة من بينها الساعة الفلكية. وهكذا لم يكن هذا المرصد ليختلف عن مرصد تيخو براهي T. Brahe، الذي كان يُعتبر الأكثر تطوراً في أُوروبا، بل كان هناك تشابه كبير بين الأجهزة المستعملة في هذين المرصدين. وقد ترك لنا تقي الدين تقريراً عن فحصه للساعات المستوردة من أُوروبا وعن كيفية استخدامها نماذج لصنع أجهزته.

ويبدو الآن أن السلطان مراد الثالث، قد بنى هذا المرصد لأغراض تتعلق بعلم التنجيم أكثر من علم الفلك. ورغم وجود من يؤيد السلطان في هذا إلا أنه كانت هناك معارضة من مجموعة من العلماء تضم شيخ الإسلام ذاته، إذ إنها كانت ترى هذا الاهتمام بعلم التنجيم وعلم الفلك يتعارض مع الدين ولا يجلب أية فائدة، مثله مثل السحر وكشف الطالع. وقد استغل حينئذ شيخ الإسلام انتشار الطاعون ليكتب إلى السلطان يثبت له أن هذه المحاولات الجريئة للتغلغل في أسرار الخالق، هي التي سبّبت الطاعون. وهكذا قامت في عام 1580م مجموعة من الإنكشارية بتدمير هذا المرصد وتحويله إلى أنقاض.

ومن المعروف أنه بين المساعدين الخمسة، الذين كانوا يعملون في المرصد، كان واحد منهم من يهود سالونيك. وهكذا لم يكن متعارضاً مع الدين تشغيل غير المسلم في علم الفلك ،الذي كان يُعتبر من العلوم غير الدينية أو العلوم العملية. وكان العثمانيون منذ القرن الخامس عشر قد أخذوا من أوروبا الجغرافية والتقنية العسكرية و الطب بشكل خاص، دون أن يثير أحد أية اعتراضات دينية. وهكذا فإن الأخذ بالجوانب المفيدة من الثقافات الأجنبية قد بدأ في وقت مبكر وليس مع ما يسمّى بـ «التغريب» في القرن الثامن عشر، طالما أن هذه لم تكن تؤثر في القيم الأساسية. وفي ذلك الوقت كان مثل هذا الأخذ عن الآخرين على قدر كبير من الأهمية.

ولكن في غضون ذلك كان العلماء وأوساط المدارس قد توصلت إلى موقف صارم ضد أي تجديد سواء في العلوم العملية أو في العلوم العقلية. وهكذا في سنة 1716م، حين تمّت مصادرة كتب علي باشا(*)، أصدر شيخ الإسلام فتوى تحظر وقف هذه الكتب الفلسفية و الفلكية والتاريخية على المكتبات.

لقد حدّت كل هذه الظروف كثيراً من إمكانية استفادة العالم الإسلامي

(*) جورلولو علي باشا شغل منصب الصدر الأعظم خلال 1706 ـ 1710م وتوفي عام 1711م.

من التطورات العلمية في الغرب، وحتى في مجال المعارف العملية. ومع أن بعض أفراد الطبقة البيروقراطية والأطباء و المعتنقين الجدد للإسلام تشجعوا على ترجمة الكتب من الجغرافيا و الطب من اللغات الغربية، إلا أن جهودهم بقيت محصورة في هذه المواضيع المهمة للحياة اليومية.

وبدأ العثمانيون في وقت مبكر تبني الجغرافيا الأوروبية. فقد استفاد بيري رئيس[*] من خارطة كريستوفر كولومبس[1] ومن أحدث المؤلفات البرتغالية في الملاحة. ولدينا من 1580م ترجمة لمؤلَّف إسباني عن أمريكا، تحذّر مقدمته من خطر الاكتشافات الأوروبية على الإسلام. وفي النصف الثاني للقرن السابع عشر ازدادت الحاجة لمعرفة جغرافية العالم، وخاصة عن جغرافية أوروبا، وذلك لغايات سياسية واستراتيجية. وقد أدى هذا إلى ترجمة عملين مهمين عن اللاتينية بمساعدة المعتنقين الجدد للإسلام، ألا وهما «الأطلس الصغير» الذي نشره مركتور Mercator وهونديوس Hondius في سنة 1621م و«الأطلس الكبير» الذي نشره ج. بلاو J.Blaeu في سنة 1662م. وقد اعترف حينئذ حاجي خليفة، الذي شجع على ترجمة «الأطلس الصغير»، بتفوق الجغرافية الأوروبية. ولزيادة معرفته عن أوروبا أوصى حينئذ بترجمة كتاب «الحوليات» لكاريون Carion. وقد اقتنع حينئذ مع هذا الكتاب بكروية الأرض، وحاول أن يثبت بالاستناد إلى المصادر الإسلامية عدم تعارض ذلك مع الدين. وفي سنة 1685م قام أبو بكر الدمشقي برعاية ترجمة «الأطلس الكبير»، الذي أطلع العثمانيين لأول مرة على نظام كوبرنيك.

أما فيما يتعلق بالطب فكان الأمر يتعلق بعلم لا يمكن الاستغناء عنه. وكان الحكّام المسلمون منذ أقدم العهود يستعينون بالأطباء الأجانب، إلا

(*) بيري رئيس (1465 ـ 1554م) قبطان وخرائطي تركي ألف «كتاب بحرية» عام 1521 ووسعه عام 1525م، وهو يتضمن خرائط ومعلومات ملاحية عن شواطئ المتوسط. وقد أخذ خريطة أمريكا، التي هي جزء من خريطته عن العالم، عن خريطة كولومبس التي تعود إلى سنة 1498م.

أن العثمانيين لم يتعرفوا على تقدم الطب والصيدلة في أوروبا إلا في القرن السابع عشر، وذلك من خلال الترجمات التي أنجزها المعتنقون الجدد للإسلام من اللغات الأوروبية إلى التركية أو العربية. وهكذا فقد كان فيضي حياتي زاده (توفي 1691م)، المعروف بمؤلفاته الطبية في التركية التي يعتمد فيها على مصادر غربية ، من اليهود الذين اعتنقوا الإسلام وتوصل أخيراً إلى أن يشغل منصب كبير الأطباء في البلاط. إلا أن هذه الترجمات لم تحمل معها أبداً المبادىء الأساسية للتفكير العلمي الأوروبي، بل كانت مجرد إضافة للمعرفة التقليدية. وهكذا لم يختلف حتى حاجي خليفة عن غيره بإصراره على البحث عن دليل في القرآن الكريم لأي نوع من البحث العلمي.

لقد قيل في السابق إنّ محمد الفاتح كان لديه اهتمام بثقافة النهضة الأوروبية إلا أن هذه الحركة توقفت بعد وفاته. ولا شك أن الفاتح كان يتمتع بسعة أفق أكثر من أي سلطان آخر. فَلِكي يطّلع على مبادىء المسيحية من شخص مؤهّل طلب من البطريرك جيناديوس أن يكتب له رسالة عن المسيحية. وقد جمع حينئذ في بلاطه عدداً من العلماء اليونان والطليان كأميروتزس Amirutzes من طرابزون وكريتوبولوس Critoboulos من إمبروس Imbros وكرياكو Ciriaco من أنكونا Ancona. وقد كلّف أميروتزس بوضع خريطة للعالم، وطلب ترجمة كتاب «الجغرافيا» لبطليموس، كما أمر بإنشاء مكتبة في البلاط تضم المؤلفات الكلاسيكية اليونانية واللاتينية. وقد عبّر الفاتح عن إعجابه بالفنان الإيطالي بلليني Bellini، الذي دعاه من فينا ليزين له جدران بلاطه باللوحات على النمط الإيطالي ولكي يرسم لوحة شخصية له. وقد سعى بلينغيري Belinghieri إلى تقديم كتابه «الجغرافيا» إلى الفاتح، كما سعى إليه فالتوريو Valturio بكتابه المسمّى «شؤون الجيش» De re millitari. أما الشاعر جيوفاني ـ ماريا فيليلفو G. Filelfo فقد كتب قصيدته الطويلة Amyris ليمدح فيها الفاتح. وقد أدى كل هذا إلى أن ينظر بعضهم إلى محمد الفاتح باعتباره حاكماً يمثل عصر النهضة، وهو الأمر الذي لم يكن صحيحاً ألبتة. فقد كان اهتمام محمد الفاتح بالعالم المسيحي، ينبع من

رغبته بأن يصبح فاتحا وحاكماً له. وهكذا فقد كان الفاتح بثقافته مسلماً يقدّر كثيراً خوجة زاده، ويؤمن إيماناً مطلقاً بما يقوله شيخه أق شمس الدين عن المجهول. إلا أن الإعجاب في عهده بالأسلوب الأوروبي في الفن والأخذ ببعض الأمور في العلوم العملية لم يؤد إلى تأسيس اتّجاه ثقافي جديد.

وفيما يتعلق بالمذاهب فقد أخذ العثمانيون بالمذهب الحنفي، أحد المذاهب الأربعة للإسلام السني الذي كان يعتمد أكثر على الإجماع كأساس للاستنتاجات الفقهية، ولذلك فقد كان أكثر مرونة ومسامحة. وفي الواقع لقد أخذت كل الدول التركية بالمذهب الحنفي، وذلك منذ القراخانيين الذين أسسوا أول خانية إسلامية تركية في آسيا الوسطى من القرن العاشر وحتى القرن الثاني عشر. ولا بد أن السبب في هذا يكمن في رغبة الحكّام الأتراك بأن يحتفظوا بأكبر قدر من الحرية في سلطتهم السياسية والتنفيذية، كما أصبح هذا الاختيار العامل الرئيسي الذي أعطى المجتمعات التركية طابعها الاجتماعي والثقافي المميز في العالم الإسلامي. ومن بين كل المجتمعات المسلمة كانت الإمبراطورية العثمانية الأكثر انفتاحاً أمام المؤثرات الثقافية الأجنبية حتى مطلع القرن السادس عشر، حين توطدت مكانة قوى التعصب الديني. ولا شك أنه مما ساهم في ذلك، كما أوضحنا من قبل، تراجع تأثير التقاليد الحدودية وازدياد الوعي بالإمبراطورية العثمانية كخلافة إسلامية. وربما ساهمت بدورها حركة «القزلباش»، التي كانت سلاحاً فعّالاً بيد إيران الصفوية ضد الإمبراطورية العثمانية، في تعزيز هذا التطور الذي حدث. وهكذا أخذ التعصب الديني يبرز في الحياة الثقافية للسلطنة من خلال معارضة العلوم العقلية وعلم الكلام والصوفية، بينما أخذ يعبّر عن نفسه في الحياة اليومية بشكل صارم باسم «الشريعة».

ولم تقتصر هذه النزعات على المجتمع، بل أخذت تبرز أيضاً في أمور الدولة. فقد أخذ سليمان القانوني على محمل الجد لقبه «خليفة الأرض». وهكذا فقد اهتمّ شخصياً بدراسة الفقه الإسلامي وكلّف أبا السعود افندي (1490 ـ 1574م) بوضع قوانين مدنية للدولة لا تتعارض مع الشريعة. وخلال

كل حرب مع إيران كانت الإجراءات المتّخذة ضد «الزنادقة» تساهم في تصعيد التعصب الديني ضد كل تجديد.

وفي هذا الإطار تبدو محاكمة الملاّ قابس (توفي 1527م) جديرة بالذكر. فقد عبّر الملاّ قابس عن رأيه في أفضلية عيسى (ع) على محمد (ﷺ)، في الوقت الذي اندلعت انتفاضة «القزلباش» في الأناضول بقيادة قلندر جلبي. وفي المحاكمة الأولى التي أُجريت له في الديوان السلطاني، لم يتمكن قضاة العسكر من الإتيان بأدلة دينية مقنعة تبرّر قتله، إلا أن السلطان الذي كان يتابع المحاكمة غضب لإطلاق سراح «هذا الكافر الذي أساء إلى اسم النبي»، ولذلك فقد عُقدت له محاكمة أخرى أمام شيخ الإسلام ابن كمال وقاضي إستنبول. وخلال هذه المحاكمة دار نقاش بين الملاّ قابس وشيخ الإسلام. فقد عرض شيخ الإسلام أدلته التي تفنّد أقوال الملاّ قابس، إلا أن هذا لم يتراجع عن آرائه مما جعل القاضي يحكم بإعدامه.

وهكذا فقد تلقّى كل ولاة الإمبراطورية في سنة 1537م أمراً ينص على اعتبار كل من يشكك في أقوال النبي محمد (ﷺ) كافراً يستحق القتل. أما الأمر الآخر الذي أعقبه فقد نصّ على إلزام كل قرية ببناء جامع، والتزام الولاة بتأدية صلاة الجمعة مع المؤمنين. وفي الواقع لقد كان هذا الأمر موجّهاً ضد «الزنادقة» الذين لا يرغبون بالصلاة مع السنة.

لقد كان في المجتمع العثماني ـ على الدوام ـ فريق من العلماء المتعصبين، يعتبر العلوم العقلية والموسيقى والشعر من الأمور المفسدة، بينما في المقابل كان فريق آخر لا يعتبرها تتعارض مع الدين. وكان يمثل الفريق الأول الشيوخ الشعبيون والعلماء الذين يعظون ويدرسون في الجوامع، بينما كان يمثل الفريق الثاني العلماء في المدارس العليا وأجهزة الدولة. ومن هذا الفريق الثاني كان طاشكبري زاده. فكان يشكو بمرارة من أولئك العلماء الذين يستغلّون جهل الناس ليقودوهم في الاتجاه الخاطىء ويقول: «اللهم احفظنا من أولئك الذين يدسّون التعصب في الدين». وكان طاشكبري زاده

يعتقد بحرية كل امرىء في اختيار مذهبه الديني، ولذلك كان ينتقد المرء الذي يعتبر نفسه على حق والآخر على ضلال، وينسب الكفر لأي مسلم، ويعتبر هذا منافياً للدين الصحيح. فالله وحده هو الذي يستطيع أنْ يعرف الدين الصحيح. ولذلك يصل طاشكبري زاده إلى أنّ التعصب في فروع الفقه لا يفيد بشيء لأنه لا يمكن لأحد أن يكون معصوماً في هذه الأمور.

وقد قبل طاشكبري زاده كغيره من كبار العلماء الآراء المعتدلة للغزالي، إلا أنه كان يعتقد كأولئك المتعصبين أنّ الباطنية والفلاسفة على خطأ، وأن الباطنية يسعون إلى تدمير الشريعة، بينما يشتغل الفلاسفة في مبادىء لا يقبلها الإسلام.

وكان العلماء في المدارس العثمانية قد تجاوزوا منذ البداية الغزالي بخطوة إلى الأمام فيما يتعلق بالصوفية، وأخذوا بتقاليد ابن عربي(*) والسهروردي(**). وهكذا فقد أقرّ طاشكبري زاده أنّ الصوفية هي الطريق الوحيد للوصول إلى معرفة الله، ولا يمكن انتقادها إلا في ضوء مصطلحاتها الخاصة بها. فلا يمكن ـ على سبيل المثال ـ فهم العبارة الصوفية «أنا الحق» إلا في معناها الصوفي، وإلا يمكن أن يُساء تفسيرها. وبالاستناد إلى طاشكبري زاده نفهم أنه في السنوات الأولى لعهد سليمان القانوني كان العلماء المتعصبون يثيرون الشعب ضد الصوفية.

وفي هذا الإطار لم يعتبر طاشكبري زاده أنّ ممارسة الغناء والموسيقى في المناسبات الصوفية منافية للدين، طالما أنّها تثير في النفس حب الله والنشوة الدينية. فالعلاقة بين الموسيقى والروح سر إلهي، لأن النفس المنتشية بالموسيقى يمكن أنْ تتوصل إلى معرفة الله. ولذلك يجب منع الموسيقى والرقص حين تُستخدم لإثارة الدوافع غير الدينية. وعلى الرغم من هذا فقد اعتبر العلماء المتعصبون أنّ الغناء والرقص من الكفر بالله، وانتقدوا

(*) ابن عربي (1164 ـ 1240م) من كبار الفلاسفة الصوفيين المسلمين.

(**) السهروردي (1144 ـ 1234م) فيلسوف صوفي ومؤسس طريقة السهروردية.

الظواهر الأخرى كتزيين الجوامع، وترتيل القرآن بنوع من اللحن، ودفع أي أجر لعلماء الدين. كما هاجم هؤلاء الصوفية، لأنهم انتقدوا العلوم العقلية وعلم الكلام باعتبارها تضّر بالدين.

ولم يمض وقت طويل، حتى أصبحت حركات التعصب تهدد النظام العام، وتقلق الحكومة. وكان يوجد على الدوام فريق صغير من الوعاظ يحرّض الشعب ضد «البدع الفاسدة»، وبالتحديد ضد المعتقدات والممارسات التي يأخذ بها المسلمون على الرغم من أنها ليست واردة في القرآن الكريم والأحاديث النبوية. ومن هذا الفريق كان محمد البرغوي (1522 ـ 1573م)، الذي برز خلال سنوات 1558 ـ 1565م، أي حين وصلت ملاحقة «القزلباش» إلى ذروتها. لقد كان البرغوي تحت رعاية معلم السلطان عطا الله افندي. وحين قال مرة «من واجبي أن أحمي الأمة بلساني وقلمي مما حرمه الله تعالى، ولذلك فإن صمتي ذنب يُسجّل عليَّ» فقد كان ينتقد أصحاب علم الكلام والصوفية من ناحية، وكبار العلماء الذين يشتغلون في خدمة الدولة من ناحية أخرى. وهكذا فقد كان هذا المسلم المتشدد يعتبر إحياء المناسبات في المقابر وزيارة الأضرحة لطلب المساعدة من الأموات، من الأمور التي تتناقض مع روح الإسلام. كما رفض أيضاً بعض العادات المتأصلة كالمصافحة باليد، والانحناء حين اللقاء، وتقبيل اليد أو الثوب، باعتبارها ليست من السنة، أي لم تكن معروفة في زمن النبي. وأصبح هجومه على بعض النظم الأساسية في المجتمع العثماني، كتقديم الأجر لعلماء الدين مقابل الخدمات التي يؤدّونها ووقف النقود، يهدد النظام المتأصل مما دفع شيخ الإسلام أبو السعود لإصدار فتوى تقر شرعية هذه النظم. ولم يتوان البرغوي عن انتقاد شيخ الإسلام ذاته، معتبراً أنّ فتاواه ليست صحيحة. ومن ناحية أخرى فقد أثارت كتاباته ضد التعاويذ والرقص في المناسبات الدينية انزعاج أعضاء الطرق الدينية.

وقد تابع من بعده تلميذه قاضي زاده (توفي 1635م)، مع فريق من الوعّاظ اشتهروا باسم «الفقهاء»، هذه الحملة التي بدأها البرغوي. وأدت هذه

الحملة التي شنّوها من على منابر الجوامع في إستنبول إلى تصدّع اجتماعي، إذ انقسم الشعب إلى فريقين. فقد اعتبر «الفقهاء» كل الممارسات التي شاعت بعد وفاة النبي من «البدع»، واعتبروا كل من يأخذ بها من «الكفّار». وهكذا فقد أعلن هؤلاء أنّ التبغ والقهوة وكل أنواع الغناء والرقص تتعارض مع الدين، وطالبوا بإلغاء تعليم الرياضيات والعلوم العقلية في المدارس. وقد حاول حينئذ السلطان مراد الرابع أن يكسب تأييد هؤلاء الفقهاء، وذلك بظهوره كـ«بطل الإسلام». وهكذا أصدر عدة مراسيم يمنع فيها التدخين وشرب الخمر، ويعاقب بشدة كل من لا ينصاع لذلك.

إلا أن هؤلاء «الفقهاء» لم يكتفوا بإثارة التعصب الديني عند الشعب، بل أخذوا في الوقت نفسه بمهاجمة ترف وبذخ الطبقة الحاكمة، وانتقاد المظالم والأخلاق المنحلّة في عصرهم. وحين سعى هؤلاء في سنة 1656م إلى الهجوم على كل التكايا في إستنبول والقيام بمجزرة عامة للتخلص من «الهرطقة الدينية» من جذورها، لقوا أكبر تأييد في وسط الطلاب الفقراء في المدارس وصغار التجار. وقد مال بعض رجال البلاط إلى تأييد «الفقهاء» بعد أن أدركوا نفوذهم في صفوف الشعب، ولكي يستخدمونهم أيضاً كأداة لهم في المؤامرات التي كانوا يحيكونها. أما كبار العلماء الذين يعارضونهم والطبقة البيروقراطية بشكل عام فقد كانوا يؤكدون بدورهم أن هؤلاء الفقهاء يقومون بتدمير أسس الدولة والمجتمع، وشقِّ صفوف الشعب. وقد تمكن أخيراً الصدر الأعظم الجديد محمد كوبرولو (توفي 1661م) من السيطرة على الوضع ومنع اندلاع حرب أهلية بعد أن أبعد عن إستنبول بعض «الفقهاء» المتشددين.

لقد كان الأساس النظري في الانشقاق قضية «التجديد» في الإسلام، وهي القضية التي أثّرت على مجمل الثقافة والمجتمع العثماني. وقد لخّص حاجي خليفة الرأي العام لكبار العلماء حين كتب يقول: إنه لا يمكن ولا يجوز القضاء بالقوة على التجديدات والممارسات المألوفة التي أخذت بها غالبية المجتمع المسلم. ربما لا ينسجم تجديد ما مع الشريعة، إذ إن

الانسان ـ عبد الله ـ غير كامل وعاجز بينما الله هو الغفور الرحيم. فالإسلام يفضّل التسامح على القوة، كما أن استخدام القوة على أية حال خطأ لأنها تؤدي إلى المقاومة، التي تقود بدورها إلى التمرد والانشقاق في الدولة والمجتمع. وفي نهاية الأمر فالقوانين تتغير مع الزمن. فالرسول وضع القوانين لأجل أسباب معينة، وحين زالت هذه الأسباب لم تعد لتلك القوانين أية قوة. وفي الوقت ذاته كان حاجي خليفة يدافع عن الصوفية، وبشكل خاص عن ابن عربي. وقد رأى حينئذ أن علاج التعصب يكمن في دراسة العلوم العقلية، كما في عهد محمد الفاتح، وأنّ محمد البرغوي لم يفهم الدور الاجتماعي للقانون العرفي والعرف لأنه لم يدرس التاريخ والفلسفة. فالنقاش ـ حسب رأيه ـ مفيد على الدوام، إلا أن العلماء فقط، وليس الشعب، هم الذين يجب أن يناقشوا القضايا الدينية.

أما في الأوساط الرسمية العثمانية، فقد استندت النظرة العامة إلى «التجديد» على المفهوم الحنفي المتسامح لـ «الإجماع»، كأساس للآراء الدينية والفقهية. وفي مقابل هؤلاء كان محمد البرغوي و «الفقهاء» يتبنّون الآراء المتشددة للحنابلة. فقد اعتبر هؤلاء أن كل تجديد لا ينسجم مع التفسير الموضوعي للقرآن والسّنة إنما يتعارض مع الإسلام. ومن ناحية أخرى فقد عارضوا أيضاً الصوفية وكل تفسير باطني لمباءئ الدين. وفي أيامنا هذه يثير تحديث المجتمعات المسلمة مرة أخرى تصادم هاتين النظرتين المتعارضتين.

الثقافة الشعبية والطرق الصوفية

خلال العهد السلجوقي كانت الأوساط المتعلمة في مدن وسط الأناضول تأخذ بالثقافة الفارسية الرفيعة، بينما كانت تسود في المناطق الحدودية الثقافة الشعبية التركية للغزاة والدراويش مع تياراتها الصوفية والآخية. وكان هؤلاء الدراويش، الذين يُعرفون أيضاً باسم «الأبدال» أو «الآخية» على علاقة وثيقة مع أوائل البكوات العثمانيين، قد جاؤوا إلى الأناضول منذ القرن الحادي عشر للميلاد مع أمواج الوافدين التركمان. وكان هؤلاء يمثّلون النواة الروحية والاجتماعية للقبائل التركمانية، مثلهم مثل الشامان (أو العراف) لدى الأتراك ـ المغول القدماء.

وتصف المصادر العربية بشكل مثير قدوم حوالي مئة من هؤلاء الدراويش، برئاسة براق بابا إلى بلاد الشام في سنة 1303م، ويمكننا أن نستخدم الوصف نفسه للتعريف بالدراويش الهراطقة في المناطق الحدودية:

«كانوا يحملون الأجراس والعظام حول أعناقهم، يحلقون لحاهم ويرسلون شواربهم، وفي أيديهم يحملون السيوف الخشبية، أو النبوتات المعقوفة في نهايتها. وكانت تصاحبهم الطبول والمزامير التي يرقصون على أصواتها بحركات قوية. وكانت الأشياء التي يحملونها حول أعناقهم تثير من الضجة ما يدفع المشاهدين لكي يبتعدوا عن طريقهم. ولم يكن هؤلاء يبالون بالصلاة أو الصيام. أما بابا براق فقد كان يوزع الصدقات التي يحصل عليها على هؤلاء الدراويش والفقراء».

وكان براق بابا نفسه يعتقد بوجود صلة مباشرة بينه وبين الله، وكان يتمتع كالشامانات القدماء بتأثير كبير على خانات المغول في إيران. وفي القرون اللاحقة تكشف لنا المصادر العثمانية وتقارير الرحالة الأوروبيين عن وصف مشابه لمجموعات من الدراويش، التي تتنقل من مدينة إلى أخرى.

وكان من الصعب إلزام التركمان نصف الرحّل في المناطق الجبلية والمراعي الصيفية في مرتفعات الأناضول، وخاصة في المناطق الحدودية، باتّباع العبادات وأساليب الحياة الإسلامية الصحيحة. أما الدراويش أو الأبدال فكانوا يمثلون هرطقة إسلامية تنحدر من المعتقدات الشامانية، وتنسجم مع التركيب الاجتماعي العشائري. وفي الوقت نفسه كانت الحكومة تحاول أن تحافظ على مصادر دخلها من الضرائب ـ من الفلاحين والأراضي المزروعة ـ وذلك باتّخاذ إجراءات رادعة ضد البدو، مما جعل هؤلاء يعارضون السلطة المركزية وسياستها الدينية السنية. ومن هنا فقد أصبح البدو منشدّين بحماس إلى «الأبدال» الذين يشكلون المثل الأعلى بالنسبة إلى مجتمعهم وثقافتهم. وفي وسط هذه الجماعات ازدهرت ثقافة تركية، وخاصة الأدب الذي ينحدر من تقاليد آسيا الوسطى التركية، وتختلف تماماً عن ثقافة وأدب المدن والبلاط التي كانت تتّسم بطابع كوسموبوليتي. لذلك فقد عمد القوميون الأتراك في القرن العشرين، إلى الاهتمام بهذه الثقافة التركية كمصدر لخلق أدب قومي جديد.

وليس من المفاجىء أنّ الانتفاضات الشعبية في الأناضول، والتي كانت أسبابها الرئيسية اجتماعية وسياسية، تتّخذ على الدوام طابع الحركات الدينية الهرطقية. وهكذا نجد في وسط الأناضول خلال سنة 1241م، أي قبل الغزو المغولي بسنتين، أن أحد هؤلاء الدراويش (بابا إسحق) يقود أول انتفاضة تركمانية كبيرة حفظتها المصادر التاريخية لنا. وقد سُحقت هذه الانتفاضة حينئذ بعد قتال عنيف، مما دفع بعض هؤلاء الدراويش الهراطقة، الذين اشتهروا باسم «البابائية»، إلى النزوح باتّجاه المناطق الغربية، التي كانت غالبية السكان فيها من التركمان، حيث تلقاهم بالترحاب البكوات التركمان هناك.

ومن شيوخ هؤلاء «البابائية» كان صاري صلتق. وكان هذا قد أُرغم في سنة 1261م على اللجوء إلى الأراضي البيزنطية مع حوالي أربعين عائلة تركمانية. وقد استقر حينئذ في منطقة دوبروجا Dobrudja حيث دخل في خدمة الحاكم المغولي المسلم القوي نوغاي Nogai، الذي كان يحكم السهوب الواقعة شمال البحر الأسود. وقد تحول صاري صلتق إلى بطل لملحمة يلعب فيها دور الدرويش أو الغازي الذي ينشر الإسلام في أوروبا. وهكذا قام الأمير العثماني جم خلال سنوات 1473 ـ 1480م بجمع الروايات الشعبية حول المآثر البطولية لصاري صلتق في كتاب بعنوان «صلتق نامه»، الذي تضمن أيضاً حروب الأتراك العثمانيين في البلقان. وفي هذا الكتاب يبرز صاري صلتق بدور جديد حيث ينصح أتراك الأناضول بترك خلافاتهم والتوجه لقتال الكفار في أوروبا، إذ يسمو بالجهاد إلى أعلى مراتب الإيمان. وكانت دعوته بين المسيحيين تؤدي عادة إلى الحروب التي تنتهي بالنصر. فقد كان يدعو إلى الإسلام في الكنائس بزي كاهن، وكان يقتل بسيفه الخشبي الكهنة الذين يعترضونه. وعلى نمط القديس مار جريوس فقد تمكن من الانتصار على التنّين الذي يرعب سكان المنطقة، مما دفع هؤلاء السكان إلى اعتناق الإسلام تعبيراً عن الشكر له. وقد أصبحت دوبروجا والقرم مراكز لنشاطه في البلقان وبولونيا وروسيا، حيث أصبح يقطع البحار في تنقلاته. ويعبّر هنا صاري صلتق عن رأيه بالقول إنّ الانتشار المتواصل للإسلام وتراجع المسيحية من أعظم المعجزات، مما يدل على أن الإسلام هو الدين الحق. وكان أسقف سالونيك بالاماس Palamas قد سمع في 1354م من المدرّسين العثمانيين في إزنيق هذا الرأي نفسه تقريباً، إذ قيل له حينئذ إنّ انتشار الإسلام معجزة تعبّر عن مشيئة الله.

وفي ذلك الوقت كان الحماس للمثل الأعلى، المتمثل في نشر كلمة الله بواسطة الفتح، يسيطر على كل المجتمع العثماني. ويبدو هذا بوضوح في الحوليات العثمانية الأولى، التي كتبها مؤلفون مجهولون، حيث ترد بعض صفات الملاحم البطولية كما في «صلتق نامه». وفي الواقع لقد كانت

هذه المآثر الأسطورية إنما تشكل المثل العليا للمجتمع الحدودي وشخصياته المثالية: الغازي والدرويش. وقد وجدت المخيلة الشعبية بطلها المثالي في أعمال صاري صلتق، الذي كان يمكن أن يطير في الأجواء. ومن الطبيعي هنا أن تكون هذه الأساطير الشعبية قد استلهمت الملاحم التركية القديمة، وبعض العناصر من الفولكور المحلي في الأناضول والبلقان والتقاليد المسيحية والوثنية. ويصل الأمر في بعض الأحيان إلى صعوبة التمييز بين صاري صلتق وبين القديس المسيحي. وقد بقيت قاعدة صاري صلتق في دوبروجا خلال العهد العثماني مركزاً للعشائر التركمانية والغزاة والدّراويش الهراطقة، الذين كانت انتفاضاتهم لا تتوقف.

وكان عهد بايزيد الأول يتميز بتوطد الإسلام السني والثقافة الإسلامية الكلاسيكية، وذلك بفضل السياسة المركزية التي كانت تطبق حينئذ. إلا أن الهزيمة في معركة أنقرة سنة 1402م أطلقت مرحلة من الاضطراب والقلق الاجتماعي والسياسي، وموجة من الحركات الدينية الهرطقية في أرجاء الأراضي العثمانية، وعدة انتفاضات دينية وسياسية كبيرة. وفي هذا الإطار يمكن الاستشهاد بانتفاضة الشيخ بدر الدين (توفي 1416م)، مؤسّس الطريقة البيرمية وانتشار الحركة الحروفية في الإمبراطورية العثمانية.

إنّ حركة الشيخ بدر الدين تستحق التوقف عندها لأهميتها من الناحية الاجتماعية والسياسية أو من الناحية الثقافية. فقد كانت أمّه يونانية بينما كان أبوه من الغزاة العثمانيين، الذين قاتلوا في طليعة المناطق الحدودية، ومن أوائل الذين عبروا إلى البلقان. أما بدر الدين فقد أصبح في شبابه قاضياً في المناطق الحدودية، ثم قاضياً للعسكر خلال حكم الأمير موسى في البلقان، حين كان مع قائد القوات الحدودية ميخال أوغلو من أكبر المؤيدين للنظام الثوري الجديد. ولكن مع توزيع التيمارات في الأراضي الداخلية على الغزاة الذين لم يدفع لهم على الحدود تزعم الآن الصراع القديم للمناطق الحدودية ضد الدولة المركزية. ولذلك فقد قام محمد الأول بعد هزيمة موسى جلبي في عام 1413م، بإبعاد بدر الدين إلى إزنيق وعزل أتباعه عن التيمارات التي كانت لهم. ولكن في عام 1416م، حين كان محمد الأول في وضع صعب،

بادر بدر الدين إلى إعلان التمرد في منطقة دوبروجا. وقد ادّعى بدر الدين وجود نسب يربطه بالأسرة السلجوقية المالكة وعبّر دون شك عن بعض الطموح السياسي، كأن يحكم المنطقة عوضاً عن الأسرة العثمانية.

كان بدر الدين عالماً كبيراً وصوفياً وولياً، ولذلك فإن دوره الثوري يطرح نموذجاً جيداً عن كيفية ترجمة الفكر الديني والصوفي إلى فعل اجتماعي وسياسي في العالم الإسلامي. فقد كان معظم الذين استجابوا لدعوته وهبّوا للمشاركة في الانتفاضة في مناطق إزمير وصاروخان ودوبرجان من التركمان، كما كان الأمر كذلك مع «البابائية» الذين سبقوهم إلى المشاركة في التمرد. أما بقية المشاركين في التمرد فكانوا من الساخطين على الدولة من مختلف الأنواع: الغزاة في المناطق الحدودية، والفرسان الذين فقدوا تيماراتهم، وطلاب المدارس، والفلاحون المسيحيون. فقد تمكن حينئذ الشيخ بدر الدين بواسطة تفسيره الخاص والمتسامح للإسلام، أن يجمع كل هذه العناصر المختلفة في مجتمع واحد.

ولم يكن الشيخ بدر الدين مجرد درويش عادي. فقد اعتبر حينئذ من كبار العلماء نظراً للمؤلفات التي صنّفها في العلوم الدينية، وخاصة في الفقه الإسلامي. إلا أنه كصوفي لم يكتف فقط بـ «العلوم الظاهرية» ولذلك انضمّ إلى إحدى الطرق الصوفية وأصبح شيخاً. وفي هذه الحالة بدأ يأخذ الآن بالتفسير الباطني للقرآن عوضاً عن التفسير الظاهري.

كان ابن عربي المصدر الأساسي لصوفية الشيخ بدر الدين، ونعرف أنه ألّف شرحاً لكتاب ابن عربي «فصوص الحكم». وفي كتابه «واردات»، الذي يتضمن مقالاته ويعبّر عن تصوره الخاص للصوفية، يشرح الشيخ بدر الدين فلسفة وحدة الوجود بهذه الكلمات: «مع أنّ جوهر الله في ذاته هو الكل وهو الكل في ذاته، إلا أنه متحرر من الكل». وهكذا فتجلّي الذات ضرورة تكمن فيها. وهذا العالم من التجليات، «مع نماذجها وشخصياتها المطلقة ليس له حد»، دون بداية ودون نهاية، بل إنه لم يخلق في الزمان. وطالما

أن العالم المادي سيتلاشى فإن العالم الروحي وغير المادي سيتلاشى أيضاً لأن «الخلق والفناء حركة أزلية». و«هذا العالم وذلك الآخر، في مجموعهما ليسا سوى خيالات وهمية. فالجنة والنار ليستا سوى مظاهر روحية، حلوة ومرة، للأفعال الخيرة والشريرة». وهكذا لم يكن الشيخ بدر الدين يؤمن باليوم الآخر أو بحشر الأجسام. وفيما يتعلق بالمسيح فقد كان يؤمن أنه قد توفي بجسده بينما روحه لا تزال حية. وقد فسّر كل عقائد الإسلام السني كما فعل الباطنية من قبل، ولذلك فقد أجمع العلماء على اعتباره من غلاة الباطنية، وعلى كونه يتجاهل الشريعة كلياً. وكان الشيخ بدر الدين قد ترك هذا العرض الصريح لتجربته الصوفية:

«جاءني الوجد والفناء، فبقيتُ حائراً في حضرة الله. وضعتُ في الانفعال... ذات يوم رأيت جسدي كالله في أبده... ومن يدرك الله من المتصوّفة يغبْ عن مشاعره. فهو ممتدّ في الكون بأسْره، واحد مع الجبال والأنهار. فلا وجود لـ «هنا» أو «هناك»، بل يصير كل شيء لحظة واحدة».

وفي المقابل يقدم المؤرخ السّني إدريس البيتليسي (توفي 1520م) هذا العرض لعقائد الشيخ وخططه:

«كان يعتقد نفسه المهدي المنتظر وإنّه ينتظر إشارة من عالم الغيب، لكي يقود تلاميذه ويوزع الأراضي على أتباعه. وحينئذ ستظهر أسرار وحدة الله في عالم الواقع، وسيفقد المقلّدون (أي أولئك الذين يدعون إلى الشريعة) سلطتهم، ويكون في وسع هذه الطائفة المتحررة تحليل الكثير من الممنوعات».

وحسب البيتليسي فقد تمكن الشيخ بدر الدين بواسطة هذه الوعود من تجميع الآلاف من الجهلاء والبسطاء حوله وذلك باستثارة غرائزهم الحيوانية. فعلى نمط الطريقة البكتاشية، لم يكن الشيخ بدر الدين يمنع الخمرة ولا الموسيقى، ولم يكن يدقّق في الفوارق الدينية.

وقد أثار تلميذه مصطفى بوركلوجه M. Borkluce أول تمرد وسط

التركمان في منطقة قره بوران Karaburan بالقرب من إزمير. ولدينا وصف مثير حول هذه التمرد لدى المؤرخ البيزنطي المعاصر دوكاس Ducas[1].

وهكذا فقد كان بوركلوجه ينادي أنّ كل الاشياء، باستثناء النساء، هي ملكية مشتركة. ومن ناحية أخرى كان يتجاهل الفوارق بين المسلمين والمسيحيين، ويقول إنّ المسلم الذي يعتبر المسيحي كافراً إنما يكون هو نفسه كافراً. ولذلك يُروى أن تلاميذه كانوا يعاملون المسيحيين كما لو كانوا من الملائكة. وقد دعا بوركلوجه كهنة خيوس Chios للانضمام إلى طائفته. ومع أن المسيحيين انضمّوا بالفعل إلى تمرده، إلا أن معظم أتباعه في هذا التمرد، الذين قُدّر عددهم بستة آلاف، كانوا من الأتراك الرّحل. ولم يتم إخماد هذه الانتفاضة وقتئذ إلا بصعوبة بالغة. وقد أُسر بوركلوجه حينئذ وصلب، وفضّل تلاميذه من الدراويش الموت على «تجديد» إيمانهم. ويذكر البيتليسي أنّه تم قتل ألفي رجل بينما قُتل أربعة آلاف آخرين في مغنيسا من أتباع كورلاق كمال، أحد تلاميذ الشيخ بدر الدين.

وبعد موته، استمرت طائفة الشيخ بدر الدين عدة قرون أخرى في دوبروجا ودليورمان، حيث اشتهر أتباعه هناك باسم «السماويين» أو «البدريين». أمّا الحكومة العثمانية فقد بقيت على الدوام تنظر إليهم بارتياب، وخاصة بعد أن أصبحوا يُعتبرون كالقزلباش منذ القرن السادس عشر. ففي عهد سليمان الأول أصبح حفيد الشيخ بدر الدين المسمى جلبي خليفة زعيماً لهم، وأخذ أتباعه ورسله بنشر أفكاره في كل أرجاء الدولة. وخلال القرن السابع عشر نصح العالم السّني الشيخ محمود هداي الحكومة باستئصال هذه الحركة، وبإعدام أحد شيوخها لكي يكون عبرة للآخرين. وفي هذا الإطار اقترح على الحكومة أن تقفل كل محافل القزلباش وأن تعيّن إماماً سنّياً في كلّ قرية لتعليم الأولاد هناك.

إن تمرد الشيخ بدر الدين يدل بوضوح على العلاقة بين الصوفية الدينية والحركات الشعبية. فقد كان الأناضول منذ القرن الثالث عشر ملجأ للعقائد الصوفية والطرق الدينية، وقد أخذت الصوفية في وسط المثقفين في المدن

طابع الحكمة الإلهية (الثيوصوفيا)، بينما أصبحت لدى الشعب تشكل الأساس للطرق الدينية الشعبية، التي كانت تعاليمها تجمع ما بين التشيع والعقائد الباطنية الأخرى، والمنبع للحركات الشعبية الدينية الاجتماعية.

ويمكن فرز الطرق الدينية في الإمبراطورية العثمانية إلى قسمين رئيسين. فالقسم الأول يتضمن الطرق المعروفة التي لها تكايا تدعمها مداخيل الأوقاف المؤسسة من قبل السلطان وكبار رجال الدولة، والتي لها تنظيم واضح وشعائر محدّدة. ومن أشهر هذه الطرق النقشبندية والمولوية والخلوتية وفروعها المختلفة، والتي تتمركز في المدن وتستقطب أتباعها من الشرائح العليا في المجتمع. وكانت لكل طريقة من هذه الطرق الراية الخاصة والطاقية المميزة والأذكار والشعائر الخاصة بها. وحسب طبيعة اعتقاداتها كان لكل طريقة من هذه الراعي أو الحامي الخاص بها، الذي تختاره من بين الأولياء أو الصحابة المعروفين، وتضع له شجرة النسب. أما القسم الآخر فكان يضم الطرق الباطنية التي كانت تعرف عادة باسم الملامية أو الملامتية. وكانت هذه الطرق لا تحظى في نظر الشعب بالاحترام والتقدير بل باللوم والاستهجان، مما أكسبها هذا الاسم. فقد تجنبت هذه الطرق كل أشكال الاستعراض وكل الرموز والتنظيمات الخارجية، على حين كانت أشكال عبادتها سرية وباطنية. أمّا بالنسبة إلى الدولة فلم يكن لهذه الطرق أية علاقة بها، بل كانت بشكل ما في موقع المعارضة للدولة. فقد اعتاد أعضاء هذه الطرق على العيش من عملهم ولم يتقبلوا أية مساعدة أو صدقة من الدولة أو من الأفراد. وضمن هذا القسم كان الدراويش المتجولون، الذين عُرفوا بالقلندرية والحيدرية والأبدال والبابائية، وأتباع الطريقة الحمزوية الذين كان أفرادها يعيشون بسرية في وسط الأصناف في المدن. وكانت هذه من الطرق التي انضمت إليها مجموعات اجتماعية معينة معارضة للنظام السياسي. وفي الحقيقة لقد منحت الشيعة والحركات الدينية الباطنية في العالم الإسلامي هذه الطرق طابعاً طائفياً ونضالياً، ودعمت الحركات الدينية السياسية المختلفة. فالشيعة ذاتها تأسّست كحركة سياسية دينية لا تعترف إلا بالإمام علي (رض)

وأحفاده من بعده كأئمة للمسلمين. وقد امتصّت بمرور الوقت حركات سياسية ودينية مختلفة كانت كلها في مواجهة مع الطبقة السنّية الحاكمة. وهكذا فقد أصبحت الشيعة في عدة دول إسلامية، بما فيها الدولة العثمانية، تمثل المعارضة للنظام القائم وسلطة الدولة المطلقة، والإسلام السنّي الذي تمثله. وقد فُسّرت القوى الخارقة للإمام علي وأحفاده بالاستناد إلى نظريات الصوفية، وأصبح الكثيرون يعتقدون أنّ النور الإلهي، الذي يفترض أنه ألهم الإمام علي، قد انتقل من بعده إلى أحفاده مما جعلهم قادرين على تفسير المعاني الباطنية للقرآن الكريم. وهذه الاعتقادات تكاد تكون مشتركة بين الطرق في الدولة العثمانية، إلا أنها تأخذ شكلاً متطرفاً عند القزلباش. وأصبحت الشيعة في القرن السادس عشر، حين توّلت الحكم في إيران السلالة الصفوية التي كانت تتبنى هذه الاعتقادات، تمثل مشكلة رئيسية بالنسبة إلى الدولة العثمانية. ولكن سنتعرض هنا أولاً إلى البيرمية والحروفية والبكتاشية، أي إلى الطرق التي تأسّست في الدولة العثمانية خلال القرن الخامس عشر.

وفيما يتعلق بالبيرمية فقد كانت حركة دينية اجتماعية على نمط حركة الشيخ بدر الدين، ظهرت في فترة الاضطراب وعدم الاستقرار بعد سنة 1402م. أما مؤسّس هذه الطريقة فهو الحاج بيرم (توفي 1430م) فقد كان فلاحاً من المنطقة المحيطة بأنقرة وأحد دراويش الملامية بالمعنى الواسع للكلمة. وكان الحاج بيرم يطالب تلاميذه بالاعتماد في معيشتهم على عملهم، حتى إنه كان يشتغل مع أتباعه في الأرض، ويتقاسم معهم ما تدرّه عليهم. وفي أنقرة والقرى المحيطة لها كان هناك كثيرٌ من النساجين، الذين يعملون للأسواق الخارجية، حيث أصبحت غالبيتهم من أتباعه. وهكذا فقد أخذ يجمع الأموال في سوق أنقرة ويوزعها على الفقراء. ومع تزايد أتباعه أخذت تزداد شكوك الحكومة فيه. ولهذا فقد حوصر وسيق أخيراً أمام السلطان مراد الثاني. إلا أن السلطان عفا عنه على كل حال، بل إنه أعفى تلاميذه من بعض الضرائب ، مما ساعد هذه الحركة على أن تتوسع بسرعة.

وكان السلطان مراد الثاني يتعاطف مع الدراويش ويشترك معهم في بعض مزاجهم، إلا أن دعمه لهذه الطريقة الجديدة، كان يمثل دون شك محاولة مدروسة لتوسيع نفوذه في وسط الشعب. وقد انقسمت الحركة البيرمية فيما بعد إلى جماعتين. فالجماعة الأولى قبلت الإسلام السنّي وحماية الدولة، بل إن أحد أتباع الحاج بيرم (آق شمس الدين) أصبح شيخ محمد الفاتح ولعب دوراً مهماً في الفتح. أما الجماعة الأخرى فقد بقيت وفيّةً لتقاليد الملامية واستمرت طائفة سرية، متطرفة في اعتقاداتها، ووثيقة الصلة بوحدة الوجود والتشيّع. كما أن هذه الجماعة كان لها ارتباط بالأصناف في المدن، وهي المنظمات الحرفية التي كانت تتعامل على الدوام بحذر مع السلطة السياسية. أما القطب الأول لهذه الجماعة فقد كان أحد تلاميذ الحاج بيرم الذي امتهن صنع السكاكين في بورصة. وقد أنشأ هؤلاء الأتباع جماعة قوية حول هذا القطب، الزعيم الروحي، الذي كان حسب التعاليم الصوفية يمثل مركز الكون والعارف بالأسرار الربانية. فالقطب كان يمثل كل شيء ويطالب أتباعه بطاعة مطلقة. وكان أعضاء هذه الجماعة يعقدون اجتماعاتهم بسرية، ويعقدون محاكمات خاصة للمتهمين ويزجون المذنبين منهم في سجون خاصة بهم. وهكذا لم تكن لديهم رغبة في إقامة أيّ اتّصال مع الدولة، بل كان يُطلب من أعضاء الجماعة أن يشتغلوا في التجارة، وأن يجنوا رزقاً شريفاً. وفي هذا الإطار كانوا ينتقدون الكسل ويتبنون المبدأ القائل «إن الله يحب مَنْ يكسب المال بشرف».

لقد كانت الملامية مثل تلك الطوائف التي كانت تتواجد باستمرار في المدن الإسلامية، خارج رقابة الدولة، حيث كانت تجتذب أعضاءها من الأصناف الحرفية، وتُعامل بارتياب من قبل الحكومات. ففي القرن السادس عشر حين أخذ الملامية، مثلهم مثل القزلباش في القرى، يعبّرون عن تأييدهم للصفويين، لم تتوان الحكومة عن ضربهم دون رحمة. ففي سنة 1539م ألقي القبض على قطب الملامية إسماعيل مشوقي وأعدم في ساحة «آت ميدان» مع اثني عشر تلميذاً من تلاميذه، وذلك بفتوى من شيخ

الإسلام. وبعد موته أخذ بعض أتباعه يعتبرونه ولياً مقدساً، ولذلك أصبح من الضروري إصدار فتوى أخرى تدين هؤلاء، وتؤكد على حكم الإعدام الذي تم. وبناء عليه فقد أصدر شيخ الإسلام أبو السعود في سنة 1561م فتوى أخرى تجيز قتل ملامي آخر ألا وهو حمزة بالي البوسنوي، متهمة إياه بالهرطقة والإلحاد. وفي الواقع لم يتوان أبداً حمزة بالي عن التصريح بإيمانه بوحدة الوجود أمام الشعب، ونجح في جمع عدة آلاف من الأتباع في مدينة سراييفو. وكان لقتله تأثير عميق في أذهان الناس، الذين انقسموا حينئذ إلى مؤيدين ومعارضين. وقد أصبح حمزة بالي حامياً للملامية، الذين عرفوا لذلك باسم «الحمزوية». وقد تعرض «الحمزوية» المتمركزون في البوسنة إلى قمع لا يعرف الرحمة خلال القرن السابع عشر. وعلى الرغم من ذلك فقد أخذت الملامية في الانتشار في المدن الكبرى العثمانية، كإستنبول وأدرنة، وحتى في صفوف الطبقة الحاكمة.

أما الطائفة الأخرى التي لاحقتها الحكومة فقد كانت الحروفية، التي أسّسها المدعو فضل الله (توفي 1394م) في إستراباد بإيران، والتي يمكن اعتبارها بالفعل ديناً جديداً. فقد أعلن فضل الله نفسه مرسلاً من عند الله، المهدي الذي ينتظره المسلمون والمسيحيون واليهود، والذي يحمل معه الكلمة النهائية التي ستوحد الديانات الثلاث. وقد فسّر القرآن الكريم بالاستناد إلى نظام باطني متطرف يعتمد على التفسير الخفي للحروف وأعلن، على نمط الشيخ بدر الدين، «أن العالم أبدي وأن الخلق عملية متواصلة»، كما أنه لم يؤمن بالحياة الآخرة. وعلى نمط الملامية كان فضل الله يصرّ على العمل اليدوي باعتباره المصدر الوحيد الشريف للكسب. وكان فضل الله نفسه يعمل في صنع الطواقي، ولذلك فقد انتشرت أفكاره أولاً بين أعضاء الأصناف الحرفية في المدن. وبعد أن لوحقت الحروفية في إيران أخذت بالانتشار منذ مطلع القرن الخامس عشر في المدن العثمانية في البلقان والأناضول، حيث كان المسلمون والمسيحيون يعيشون ويعملون معاً في الأصناف الحرفية الواحدة. وفي الأناضول كان الشاعر الأذري المعروف

نسيمي، الذي سُلخ حياً في عام 1408م، من أتباع هذه الطائفة. وقد حاول دعاة الحروفية أن يستميلوا حكّام العصر إلى جانبهم، بينما يدبرون المكائد ضد من يعارضهم. وهكذا فقد نجح الحروفيون في عام 1444م، في أن يكون لهم طائفة كبيرة العدد في العاصمة العثمانية أدرنة، وإن يكون لهم مبعوث فارسي في البلاط يتمتع بنفوذ هناك.

وقد دعمت نظرة الحروفية إلى اليهود والمسيحيين الإشاعة القائلة في الغرب، بأنهم من المسيحيين. وفي ذلك الوقت كان يسيطر على أدرنة الخوف من قيام حملة صليبية جديدة. فقد كان السكان في قلق مما دفع العلماء السنّيين إلى التّصرف بحسم. وهكذا فقد أُحرق المبعوث الفارسي وقُطعت ألسنة العديد من أتباع الحروفية. ويقدّر مصدر معاصر عدد هؤلاء بـ 2007[2]، إلا أنه من المؤكد أنّ هذا الرقم مضخم. وقد استمر هذا الاضطهاد العنيف للحروفية، الذين اعتبروا من الملاحدة، طيلة القرنين الخامس عشر والسادس عشر، وازداد بشكل خاص بعد المؤامرة التي دبّروها ضد السلطان بايزيد الثاني. وقد انصهرت الحروفية في حركة الشيخ بدر الدين والقزلباش والبكتاشية، حيث يبدو في البكتاشية، بشكل خاص، تأثير قوي للحروفية. وتكشف الوثائق العثمانية في وقت لاحق عن حدوث مجزرة كبيرة ضد اتباع الحروفية في القرى المجاورة لفيلبه Filibe في بلغاريا.

وبمرور الوقت أصبحت البكتاشية أهم طريقة من حيث انتشارها بعد أن استوعبت عدة طرق أخرى ومجموعات من الدراويش كالأبدال والقلندرية أو الحيدرية، الذين كانوا يدعون الناس إلى تعاليمهم منذ القرن الرابع عشر.

أما مؤسس وحامي هذه الطريقة فهو الحاج بكتاش، أحد تلاميذ بابا إسحق الذي قاد تمرد عام 1241م. وقد نشط الحاج بكتاش خلال النصف الثاني للقرن الثالث عشر في الأناضول السلجوقي، وبالتحديد في الطريق التجاري المهم الذي يربط أنقرة بقيصرية والممتد في الحدود الغربية للمراعي الصيفية المرتفعة، وهي المنطقة التي تقطنها بكثافة قبائل تركمانية. أما في قرى هذه المنطقة فقد كانت تقطن أيضاً جماعات مسيحية قديمة. وقد سيطر

العثمانيون على هذه المنطقة خلال عهد السلطان مراد الأول. وفي الإمبراطورية العثمانية أصبحت البكتاشية مهمة حين انتشرت أولاً بين القبائل التركمانية ثم أصبحت طريقة القوات الإنكشارية.

وقد ظهر دراويش البكتاشية في المناطق الحدودية العثمانية في البلقان منذ منتصف القرن الرابع عشر واعتبروا صاري صلتق واحداً منهم، وهو الذي أصبح راعيَ الغزاة العثمانيين في البلقان. وبحلول القرن الخامس عشر كانت البكتاشية قد توطدت في القوات الإنكشارية. وقد حاول بعض الباحثين تفسير هذا الأمر بكون غالبية الإنكشارية من أصول مسيحية تجنّدت بواسطة الدفشرمة، أو من أسرى الحروب. ولا يُستبعد هنا في أن يكون أولاد الدفشرمة، الذين كانوا يُرسلون إلى الأناضول لتعلّم اللغة التركية والتفقه بالإسلام، قد مالوا إلى الأشكال الشعبية للدين أكثر من الإسلام السنّي. وهكذا منذ نهاية القرن السادس عشر أصبح الحاج بكتاش الراعي الرسمي لقوات الإنكشارية، حيث أخذ يقيم بينها باستمرار أحد آباء البكتاشية. وقد وصل هذا التداخل بين البكتاشية والإنكشارية إلى الحدّ الذي صار رئيس الطريقة المنتخب، يأتي إلى ثكنات الإنكشارية في إستنبول لكي يُتوّج هناك من قبل آغا الإنكشارية.

لقد توطّدت البكتاشية بشكل خاص بين التركمان الرّحل، وفي القرى التي أسّسها التركمان، حيث أخذت مكانة البابائية هناك. وهكذا فقد كان تأثير البكتاشية قوياً جداً بين جماعات التركمان في الأناضول، وبشكل خاص في المنطقة الممتدة بين قزل ايرماق Kizilirmak وأرضروم (حيث قدّر عددهم ف. غرينار F.Grenard بمليون في مطلع القرن العشرين) وفي جبال طوروس في الجنوب (لا سيما بين قبيلتي تختاجي وفارساك). أما في البلقان فقد انتشرت البكتاشية بين اليوروك التركمان في المنطقة الممتدة بين نهري فيز Vize والدانوب، وفي منطقتي دروبروجا ودليورمان في بلغاريا الشرقية، وفي جبال رودوبة Rhodope في جنوب مقدونيا وتساليا. وقد استقر خلال القرنين الخامس عشر والسادس عشر الكثير من هؤلاء الرّحل وأسّسوا القرى هناك[3].

ولكن خلال النصف الثاني للقرن الخامس عشر، تعرّض هؤلاء التركمان لتأثير طريقة شيعية متطرفة برزت في الشرق، تلك التي أسّسها صفي الدين الأردبيلي(*) وبعد أن مال التركمان إلى هذه الطريقة أصبحوا يُعرفون باسم «القزلباش» (العمائم الحمر) وذلك نسبة إلى لون العمائم التي كانوا يلبسونها. وفي الواقع لقد كانت حركة القزلباش اجتماعية وسياسية بقدر ما كانت دينية، وأصبحت منذ القرن الخامس عشر تعبّر عن المعارضة التركمانية القوية للإدارة العثمانية، وهكذا فقد قاتل هؤلاء التركمان بضراوة، حين كانوا يعيشون بتقاليدهم العشائرية ضمن دولتي قرامان وآق قوينلو، ضد العثمانيين الذين كانت سياستهم المركزية تتناقض مع نمط حياتهم. وحين تولت السلالة الصفوية الحكم في إيران، بدلاً من آل آق قوينلو، قام مؤسّس هذه السلالة الشاه إسماعيل بتحريض هؤلاء بواسطة القصائد التركية التي كان يكتبها والدّعاة الذين كان يُرسلهم إلى التركمان المتمرسين في القتال في البلقان والأناضول، مما مكّنه من أن «يفتح» الإمبراطورية العثمانية من الداخل. وهكذا فقد أشعل القزلباش بقيادة شاه قولي أحد أتباع الشاه إسماعيل ثورة مرعبة في جنوب غرب الأناضول، حيث حرقوا ودمروا كل ما صادفوه في طريقهم، حتى وصلوا قريباً من كوتاهية. وقد هزت هذه الثورة حينئذ الحكم العثماني من جذوره ولم يتم القضاء عليها إلا بصعوبة بالغة. وعلى الرغم من الاضطهاد العنيف الذي مارسه السلطان سليم الأول ضد القزلباش وانتصاره على الشاه إسماعيل في جالديران في عام 1514، إلا أن هذه الحركة لم تهدأ إلاّ هدوءاً مؤقتاً.

ولم تكن الاعتقادات والشعائر عند القزلباش تختلف اختلافاً جوهرياً عن تلك الموجودة في البكتاشية، إلا أن التركمان كانوا متعصبين في تشيعهم، وتوصلوا إلى ابتداع طريقة خاصة بهم وذلك بمزج تقاليدهم العشائرية الخاصة واعتقاداتهم الشامانية بالبكتاشية. وفي هذا الإطار تحوّل رؤساء العشائر الذين تعاقبوا على هذا المنصب بالوراثة إلى رؤساء دينيين

(*) صفي الدين الأردبيلي (1252 ـ 1321م) جدّ السلالة الصفوية.

عرفوا باسم «الشيوخ». وكان التركمان يعطون أهمية خاصة لمبدأ الوراثة، ولذلك فقد تميّزوا عن الجماعات البكتاشية الأخرى في أنّهم كانوا يعترفون بأولئك الذين ينحدرون من نسل الحاج بكتاش، والذين اشتهروا بلقب «جلبي» رؤساء لطريقهم. وقد قاد أحد أحفاد الحاج بكتاش المسمّى قلندر خلال عام 1527م تمرداً تركمانيا كبيراً في وسط الأناضول، حيث تحمّلت العشائر التركمانية العبء الأكبر فيه بالإضافة إلى الكثير من الدراويش الأبدال والقلندرية. ولم يتم قمع هذا التمرد إلا بحضور الصدر الأعظم نفسه على رأس قوات من الإنكشارية. وكما في تمرد سنة 1511م الذي قاده الفرسان في إمارة قرامان، وفي تمرد سنة 1527م الذي قاده الفرسان في إمارة ذو القدر، فقد برز هنا دور رؤساء العشائر. وقد أكد هذا الأمر بقوة الطابع الاجتماعي والسياسي لهذه الحركة.

وهكذا نجد خلال الحرب العثمانية الصفوية 1534 ـ 1535م أن الشاعر القزلباشي ـ البكتاشي بير سلطان ابدال يبادر للتعبير عن المشاعر والطموحات السياسية لهذه الجماعة من خلال قصائده.

ففي قصيدة له يشكو من الظلم والاضطهاد:

منحت قلبي وعبرت عن اعتقادي بعلي،

وسأصمد حتى لو قطّعوني إرباً إرباً.

قالوا عني زنديق وشنقوني

لماذا، ياللغرابة! لأي ذنب؟

وفي بعض الأحيان كان يتوجه بشعره إلى الشاه في إيران، الذي يعتبره المهدي من سلالة الإمام علي:

لا بدّ أن يأتي المهدي التقي

وأن يدعو المجلبس للاجتماع

ولا بدّ أن يقضي على الظلم

وأن يثأر لي في أحد الأيام.

وفي قصيدة أخرى يحلم بالشاه وهو يقود القزلباش ويفتح الأناضول ويتوَّج في إستنبول نفسها:

تقدم في أرض الروم،

وها هو الإمام العظيم من نسل علي يأتي.

ليحرق الله قلوب الكفرة،

ولتصبح كلمة سيد الزمان هي القانون،

وليُعرف مَنْ هو السلطان.

لا بدّ أن يسير السّيد العظيم في إستنبول

وهو يحمل تاج الدولة.

ولكن بعد أن يفقد الأمل في النصر أصبح يرغب في أن يجد ملجأ لدى الشاه في إيران:

أيتها الأرض السوداء،

طالما بقيت حيًّا عليك

سأترك أيضاً مراعيك

وأذهب عند الشاه.

وإذا قتلتم كل من يذكر الشاه

سأترك أيضاً هذه المراعي

لأذهب عند الشاه.

وكانت جماعات القزلباش التي لجأت إلى إيران منذ عام 1511م قد تحوّلت إلى قوة مهمة ضمن الجيش الصفوي. إلا أن هؤلاء الرّحّل باعتقاداتهم الهرطقية المتطرفة، التي كانت تذهب إلى حد اعتبار الشاه هو

المهدي المنتظر، لم تلق القبول في المجتمع الفارسي. ولذلك فقد تعرضوا إلى الاضطهاد هناك باعتبارهم من الهراطقة.

لقد حافظ القزلباش باستمرار على علاقتهم الوثيقة بإيران، حتى إنهم كانوا يتصرفون كما لو كانوا تابعين للصفويين. وهكذا فقد كان الشاه يعيّن ممثلين له من بينهم ويرسل إلى كل واحد منهم كتاباً بتعيينه وعباءة وسيفاً ومالاً. وفي المقابل كان القزلباش في الأناضول يرسلون بانتظام إلى الشاه ضريبة تسمّى «حق الشاه» بالإضافة إلى النذور. ولم يكن القزلباش يذهبون إلى مكة للحج، بل إلى أردبيل في إيران حيث يرقد هناك الشيخ صفي الدين. وتكشف لنا بعض الوثائق العثمانية عن أن الحكومة كانت تقوم بالتفتيش عن الكتب والرسائل الممنوعة التي تأتي من إيران. كما أنّ الحكومة كانت ترسل جواسيسها إلى القزلباش ليرصدوا من يتّصل بإيران، وتعاقب بالموت أو النفي مَنْ يثبت عليه ذلك. وتكشف لنا مراكز الوثائق العثمانية بأن الحكومة كانت من حين إلى آخر خلال القرن السادس عشر تقوم بتحريات دقيقة عن الجماعات الهرطقية المختلفة وتفتش زوايا الدراويش. فقد منعت ـ على سبيل المثال ـ جماعة «عشق»، وبالتحديد كبار الأبدال والقلندرية «الذين يرفعون الرايات ويعزفون المزامير ويضربون الطبول ويمارسون كل ما يتعارض مع الدين»، من التنقل من مدينة إلى أخرى ومن قرية إلى أخرى. وهكذا فقد أدى هذا الصراع الطويل والعنيف مع القزلباش خلال القرن السادس عشر إلى توطيد مركز الإسلام السّني في الإمبراطورية العثمانية. وتحت تأثير هذا الوضع انتقل القزلباش إلى السرية وأصبحوا يواجهون الدولة السّنية والمجتمع بشكل مترابط أكثر من أي وقت مضى.

لقد لعبت البكتاشية دوراً كبيراً في انتشار الإسلام بين السكان المسيحيين في البلقان. فقد أدّت الطبيعة الانتقائية والمميزات الخاصة لهذه الطريقة الشعبية إلى أن يكون الإسلام مقبولاً أكثر بالنسبة إلى الفلاحين في البلقان. فقد كانت تنظر بتسامح إلى كل الأديان، وكانت تعطي الأهمية للجوانب الداخلية على المظاهر الخارجية، ولم تلح على تأدية بعض الشعائر

كالصلاة والصوم ولم تحظر شرب الخمر، كما أنها لم تمنع النساء من الخروج دون حجاب والاختلاط مع الرجال في المجتمع. وقد لعبت الدعوة الناجحة التي يقوم بها آباء البكتاشية دورها في جذب المسيحيين إلى هذه الطريقة الغريبة والديموقراطية في آن واحد، التي كانت بالنسبة لهم لا تختلف كثيراً عن المسيحية. ولكن هذه البكتاشية تختلف عن بكتاشية القزلباش. ومن ناحية أخرى فقد كان دراويش البكتاشية في التكايا التي تدعمها الدولة وتموّلها الأوقاف موالين لهذه الدولة. ولم يقبل هؤلاء بمبدأ الوراثة في انتخاب رؤسائهم، كما أنّ مستواهم الثقافي كان عاليا وتفكيرهم الصوفي كان مسيطراً.

وهكذا فقد كانت البكتاشية طريقة ذات اعتقادات مؤلفة من عناصر مختلفة للدين الشعبي، ومستقاة من مصادر متعدّدة، وذلك من الشامانية حتى العقائد الدينية لشعوب البلقان. فمن حيث الجوهر كانت بابائية كما أنها تدل بوضوح على وجود مخلفات للفولكلور والتقاليد التركية القديمة، وخاصة فيما يتعلق بالشامانية. ويبدو التأثير الشاماني بوضوح في الرقص الذي يؤدي إلى النشوة، على حين أن القوى الخارقة التي تُنسب إلى أولياء البكتاشية نجدها لدى الأتراك البوذيين في تركستان الصينية. كما أن التقليد التركي القديم المتعلق بالوجبة الشعائرية وبقايا التقديس الشاماني للحجر والشجر استمرت في طقوس البكتاشية. وقد حافظت النساء في البكتاشية على الحرية والمساواة التي كانت تتمتع بها في المجتمع التركي قبل الإسلام . ومن ناحية أخرى فقد لفت بعض الباحثين كيعقوب Jakob وهاسلوك Hasluck الانتباه إلى تأثير الوثنية والمسيحية البلقانية في البكتاشية حيث يعتقدان أنّ بعض المعتقدات والطقوس البكتاشية تعود إلى أصول مسيحية. وهكذا ـ على سبيل المثال ـ دخل مفهوم التثليث في الاعتقاد البكتاشي الذي يقول إن الله ومحمداً وعلياً كلٌّ واحد، كما أن الاحتفال بقبول العضو الجديد كان يتضمن تقديم الخمر والخبز والجبن، بالإضافة إلى الاعتراف بالذنوب لآباء البكتاشية. كذلك أصبحت العزوبة منذ القرن السادس عشر شرطاً على

الدراويش المقيمين في التكايا التي غدت في عدة جوانب تشبه الأديرة المسيحية. وتبرز التأثيرات المحلية في عدة أشكال كاختيار الموقع المقدس بالنسبة للمسيحين كمكان لبناء التكية أو الضريح الذي يجذب الزوّار، وتبنّي الأساطير المسيحية والوثنية المتعلقة بهذه الأمكنة وربطها بآباء البكتاشية.

إلا أن البكتاشية في الوقت نفسه استمدت بعض اعتقاداتها من كبار الصوفيين المسلمين، حيث نجد أسس هذه الاعتقادات في كتاب «مقالات» المنسوب إلى الحاج بكتاش. وهكذا، كما في تقاليد الصوفية، نجد أن العضو الجديد لا بدّ أن يمر عبر أربعة أبواب: الشريعة (أحكام الإسلام) والطريقة (تعاليم الطريقة الدينية) والمعرفة (المعرفة الصوفية لله) والحقيقة (الخبرة المباشرة بجوهر الوجود). وبشكل متواز مع هذه الأبواب، يصبح للنص القرآني أربعة معان: ظاهر النص للعوام، وزبدة النص للحكماء، وخفايا النص للأولياء، وحقيقة النص للأنبياء. وفيما يتعلق بالشعائر والطقوس البكتاشية فهي لا تختلف كثيراً عن غيرها من الطرق الدينية. وقد تأصلت هذه الشعائر والطقوس بالتدريج بواسطة خلفاء الحاج بكتاش وأخذت شكلها النهائي مع الإضافات التي أدخلها بالم سلطان[*] في نهاية القرن الخامس عشر الميلادي.

أما تنظيم هذه الطريقة فقد كان مراتبياً. فعلى رأس هذه الطريقة كان الـ «بير» (الأول) أوالـ «دده» (الجد) ويأتي بعده «الخليفة» أو «البابا» ثم «المريد» وأخيراً «المحب». وكان الـ «دده» يعيش في التكية التي بُنيت بالقرب من ضريح الحاج بكتاش، ويقوم باختيار البابوات من بين الدراويش لإرسالهم لترؤس التكايا الأخرى بعد أن يزودهم كالسلطان بمراسيم خاصة. وكان المرشح أو المرشحة للانضمام إلى هذه الطريقة يُعرفان باسم «عاشق»، وبعد احتفال خاص يسمى احتفال «الجهر بالإيمان» يتحول المرشح إلى

(*) بالم سلطان (توفي 1516م) تولى زعامة الطريقة حوالى سنة 1500م، ولكن لا توجد مصادر متطابقة حول حياته.

«محب». وفي الواقع كان معظم أتباع البكتاشية من شريحة «محب» إذ إن العضوية الكاملة كانت لا تتم إلا بارتقاء الـ «محب» إلى درويش، وذلك في احتفال خاص يسمى «تكريس الوجود» ويتم فيه تتويج الدّرويش الجديد. وبعد هذا يقوم الدرويش الجديد بالصيام لفترات طويلة ويتعلم بالتدريج أسرار الطريقة. أما البابا البكتاشي باعتباره المرشد الروحي، فقد كان يطلب الانقياد التام قبل أن يأخذ بالتدريج في إطلاع الدرويش على هذه الأسرار، وذلك حسب استعداده. ومن هؤلاء الأعضاء من مرتبة «محب» و«درويش» كان يتشكل المجتمع الخاص بكل تكية، الذي يتولى فيه البابا العديد من المهام. وهكذا فهو يتولى عقد الزواج والدفن، ويستقبل الراغبين في الاعتراف بذنوبهم، ويبارك الأطفال حالما يولدون. كما كان بوسع أي واحد أن يأتي بقريبه المريض عند البابا، ويزور ضريح الولي الراعي للتكية حيث ينذر ما يشاء. وكان التضامن بين أعضاء الطريقة قوياً جداً. ففي حال وقوع أحد الأعضاء في عوز كان البابا يجمع له المساعدة من أعضاء الطريقة.

كان للبكتاشية تأثير قوي في الحياة الاجتماعية والثقافية. فبفضل طابعها الديمقراطي والعام لم تعد البكتاشية تضم السكان الرحّل والفلاحين بل أصبحت تجتذب إليها مختلف الطبقات الاجتماعية. وهكذا يذكر أوليا جلبي في منتصف القرن السابع عشر أن عدد التكايا في الدولة العثمانية وصل إلى سبعمائة ـ وقد يكون فيه بعض المبالغة ـ بينما لدينا ما يفيد بأن خمس سكان إستنبول في مطلع القرن التاسع عشر كانوا ينتمون إلى هذه الطريقة ويحوزون أربع عشرة تكية. وقد كان البكتاشية في المدن يميزون أنفسهم عن القزلباش الذين يعتبرونهم من أتباع الأساطير الكاذبة والشعائر الشريرة. أما في الفلكلور التركي فيمثل البكتاشي نموذجاً خاصاً، وبالتحديد نموذج الشخص الذي ينأى بنفسه عن حماقات العالم، ويسخر بلطف من التعصب الديني وينظر إلى كل الأمور بتسامح، انطلاقاً من اعتقاده أنّ كل الأمور نسبية وعابرة. وقد ضم البكتاشية إلى قائمة أوليائهم الفيلسوف الخالد وصاحب النوادر في الفلكلور التركي نصر الدين خوجة.

إلا أن تأثير الصوفية لم يقتصر على الاعتقادات الشعبية والطرق الدينية بل كانت منذ البداية تمثل عنصراً رئيسياً في تفكير النخبة المثقفة العثمانية. وفي الحقيقة، إن أصول هذا التأثير تعود إلى عهد السلاجقة. فقد كان السلاطين السلاجقة يرحّبون بقدوم كبار العلماء والمتصوفة من تركستان وإيران الذين غادروا ديارهم تحت ضغط الغزو المغولي، مما جعل المدن السلجوقية كقونية وقيصرية وآق سراي وسيواس تتحول إلى أشهر مراكز الصوفية في العالم الإسلامي. وهكذا فقد رحبت هذه المراكز بالفكر التنويري للسهروردي، الذي صالح الأفلاطونية مع الفلسفة الإيرانية القديمة، وبالفكر الصوفي والفلسفي لنصير الدين الطوسي. وفي الوقت نفسه كانت أفكار ابن عربي، أحد أعظم منظري الصوفية في العالم الإسلامي، تلاقي الترحيب نفسه في أوساط المثقفين. وكان ابن عربي مثله مثل السهروردي قد دُعي أيضاً إلى سلطنة السلاجقة، حيث كرّمه السلطان بنفسه. وبفضل الشروحات والتعليقات التي وضعها ربيبه صدر الدين القونيوي (توفي 1273م) فقد مارس ابن عربي تأثيراً كبيراً في الفكر التركي. وهكذا فقد أصبح التفكير الصوفي يمثل تقليداً قوياً عند علماء السّنة. وفي هذا الإطار يبرز تأثير ابن عربي بوضوح في مؤلفات العالم الكبير محمد الفناري، مؤسس نظام المدارس في الدولة العثمانية، الذي يمثل مدرسة قونية والذي مُنعت مؤلفاته لهذا السّبب من قبل علماء مصر. وفي الحقيقة كان علماء السّنة منذ الغزالي يعتبرون أن الصوفية تأتي في المنزلة الثانية بعد الشريعة في الحياة الدينية، لما تتميز به من عمق وتطور. إلا أن ابن عربي تطرّف كثيراً في تفسيراته مما جعل بعض العلماء كابن خلدون يعتبرونه هرطيقاً، بينما ذهب بعض العلماء كابن تيمية إلى اعتباره كافراً. ومن حين إلى آخر كان العلماء العثمانيون الذين يرون هذا الرأي يؤلفون الرسائل ضد ابن عربي، إلا أن تأثيره بشكل عام في الفكر التركي العثماني بقي كبيراً. وهكذا فقد أصدر شيخ الإسلام فتوى تقرّ كل مؤلفاته، كما أنّ السلطان سليم الأول عبّر عن احترامه لهذا الصوفي الكبير في دمشق خلال 1517م، وذلك حين بنى ضريحاً له وجامعاً حوله. وقد قام العلماء العثمانيون بترجمة مؤلفاته كما وضع بعض العلماء العثمانيين تعليقات

على مؤلفاته كداوود القيصري وقطب الدين الإزنيقي ومحمد يازجي زاده في القرنين الرابع عشر والخامس عشر، وبالي الصوفيوي (توفي 1533م) وعبد الله البوسنوي (توفي 1660م) في القرنين السادس عشر والسابع عشر.

أمّا مؤسّس الطريقة المولوية فقد كان مولانا جلال الدين الرومي (1207 ـ 1273م) أحد أكبر المؤلفين الصوفيين في العالم. وقد نشأ جلال الدين في العاصمة السلجوقية قونية، حيث كان يسود تأثير ابن عربي. وبعد أن اشتهر في البداية كعالم وواعظ متمكن من العلوم الدينية اعتزل في مرحلة معينة من حياته وتفرّغ تماماً للعشق الصوفي. وتكشف لنا قصائده الغنائية كيف كان يرى في نشوته الصوفية الفوارق بين الأجناس والأديان والعقائد وهي تختفي، كما تكشف لنا عن سموه فوق مبادىء الشريعة. وفي الاجتماعات التي يعقدها كان يسمو بالمستمعين إلى حالة من النشوة الإلهية. وفي الواقع لقد جمع في شخصه بين تقاليد الرقص عند دراويش البابائية وعمق الصوفية عند الملامية والسمو فوق كل الأحكام الدينية. وقبل أن يموت (1273م) كان المجتمع الكوسموبوليتي في قونية، المتأثر بالثقافة الفارسية الرفيعة. وأفكار ابن عربي، ينظر إليه باعتباره ولياً من الأولياء. لقد كان جلال الدين يدين بالكثير إلى الشاعرين الفارسيين العطار (1119 ـ 1193م) وسنائي (توفي 1130م) وفلسفة ابن عربي، إلا أنه اعتبر الموسيقى والرقص (السماع) أفضل وسيلة للوصول إلى النشوة الصوفية. ومع أنه لم يكن الشخص الذي يشغل نفسه بالطقوس والشعائر ولكن بمرور الزمن تأسّست طريقة جديدة تحمل اسمه (المولوية) أخذت شكلها النهائي في القرن الخامس عشر. وهكذا بفضل ذكراه وتأثيره الكبير قام أتباعه بنشر هذه الطريقة في مختلف المدن وتحديد طقوسها وشعائرها.

وكما حدث مع الطرق الأخرى فقد تشكل أيضاً «تراث» لمؤسس هذه الطريقة. ففي المؤلفات التي وُضعت عنه بعد حياته يبرز مولانا جلال الدين شخصية عظيمة لا بدَّ أن تتَّبع في كل ما أُثر عنها. وفيما يتعلق بشعائر هذه الطريقة فقد اتّخذت شكل الحركات التي ترمز إلى معان صوفية، وكانت

الشعيرة الرئيسية الرقص مع الموسيقى (السماع) التي جعلت دراويش هذه الطريقة يشتهرون باسم «الدراويش الدوارين» وذلك نسبة إلى دورانهم في الرقصات التي يؤدّونها في لباس خاص.

وحين تأسّست هذه الطريقة كان أول مركز لها في مقر الـ «بير» بقونية، حيث بنيت هناك تكية حول ضريح مولانا جلال الدين. وقد أرسل خلفاؤه ممثلين عنهم إلى المدن الأخرى، حيث بنوا هناك تكايا أخرى بواسطة التقرب إلى الحكام ورجال الدولة، وذلك لكي يؤمنوا رعايتهم وإقامة أوقاف لهم على هذه التكايا. ونظراً لأن مولانا جلال الدين كان في حياته قريباً من الطبقة الحاكمة، فقد أخذت المولوية منذ القرن الخامس عشر تتوطد في المدن العثمانية كطريقة للنخبة. وهكذا مع مرور الوقت أنشأت أربع عشرة تكية ضخمة ومنظمة للغاية في المدن، وستا وسبعين تكية صغيرة في المدن الصغيرة. وقد اهتمّ كل السلاطين العثمانيين بهذه الطريقة وخاصة مراد الثاني وسليم الأول ومراد الثالث. فقد أسّس مراد الثاني تكية ضخمة للمولوية في أدرنة. وأصبحت المولوية طريقة تتميز بوجود أنصار لها في الطبقة الحاكمة وطابع سنّي متزايد، بعد أن انفصل عنها فرع يأخذ بالعقائد السرية للشيعة والقزلباش ويقترب في اعتقاداته من البكتاشية والملامية.

وتتبع كل التكايا المولوية إلى «جلبي» يقيم في قونية، ويتم اختياره منذ القرن الرابع عشر من بين أحفاد مولانا جلال الدين. وكان نفوذ «الجلبي» كبيراً بما فيه الكفاية ليثير حذر وارتياب الحكومة من حين إلى آخر، حتى إنّ الوالي العثماني في قونية لا يستطيع القيام بمهامه دون التعاون معه. ومنذ القرن السادس عشر كان السلاطين يضطرّون في بعض الأحيان إلى إبعاد الجلبي ذي النفوذ القوي عن قونية، ولكن سيطرة الولاة على الأوقاف ساعدتهم على تطويع المولوية لاحقاً. وكان شيوخ الطريقة في قونية هم الذين يختارون رؤساء التكايا إلا أن ذلك كان يتم بمرسوم من السلطان بعد توصية بتعيينهم من قبل شيخ الإسلام. ومما ساعد الحكومة على توطيد سيطرتها على الطريقة التنافس بين المرشحين على منصب «الجلبي».

لقد قامت تكايا المولوية في المدن الكبرى بدور المراكز الثقافية وحتى الفنية إذا جاز التعبير. فقد كان الفن يعتبر وسيلة في الصوفية. وهكذا فإن السماع كان رقصاً طقوسياً يقلد حركات الأجسام السماوية، بينما كانت الموسيقى المولوية تعبّر عن ألحان سامية تثير الحماسة الصوفية، وتوصل إلى حالة النشوة. وإلى جانب ذلك كان اعضاء الطريقة يقرأون ويفسّرون المؤلفات الفارسية لمولانا جلال الدين وخاصة «المثنوي»، وأصبحت التكايا مراكز لتعلم اللغة الفارسية وأدبها بعد أن منع العلماء تدريس ذلك في المدارس. وقد خُصّص لأجل ذلك في جوار التكية ما أصبح يسمّى «دار المثنوي». وهكذا فقد نشأ في هذه المراكز نشاط مهم يتمثل في ترجمة المثنوي إلى اللغة التركية ووضع تعليقات عليه. ومن أهم هذه التعليقات في التركية لدينا تلك التي أنجزها رسوخي إسماعيل دده من أنقرة (توفي 1631م) وساري عبد الله (توفي 1660م). وتجدر الإشارة إلى أن هذه التعليقات قد وضعت في ضوء الأفكار الفلسفية لابن عربي.

لقد أسّست المولوية نفسها كطريقة في وسط المثقفين العثمانيين، وخاصة في وسط طبقة الكتّاب الذين كانوا تحت تأثير الأدب والتقاليد الثقافية الفارسية، وفي هذا الإطار كانت المولوية العامل الرئيسي في خلق الأدب العثماني الكلاسيكي الذي يستلهم أعماله بشكل رئيس من الأدب الفارسي. وخلال القرن الثامن عشر أصبح المولويون يحتلون الصفوف الأولى بين الموسيقيين والشعراء العثمانيين. وعلى الرغم من تأثيرهم العميق في الفن الكلاسيكي العثماني إلا أن المولويين مثلهم مثل البكتاشية كانوا يبدعون الموسيقى والأدب من مصادر التراث المولوي.

الهوامش

الفصل الأول: أصول الدولة العثمانية

(1) H.A. Gibbons, *The Foundation of the Ottoman Empire*, Oxford 1916, chapter I; N. Iorga, "L'interpenetration de l'Orient et de l'Occident au Moyen - Age", *Bulletin de la Section historique de L'Academie Roumaine*, vol. xiii, Bucarest, 1927.

وهناك من يرفض هذه النظرية حول الأصل البيزنطي للدولة العثمانية

M.F. Koprulu, *Les origines de l'empire Ottoman*, Paris 1935; P. Witteck, *The Rise of the Ottoman Empire*, London 1938.

(2) H.A.R. Gibb (trans). *The Travels of Ibn Battuta*, London 1958, vol, I, P. 42.

الفصل الثاني: من إمارة حدودية إلى إمبراطورية

(1) G.G. Arnakis, "Gregory Palamas Among the Turks and Documents of his Captivity as Historical Sources", *Speculum*, vol xxvi (1951), PP 104-118.

(2) C. Jiracek, *Geschichte der Bulgaren*, p. 309.

(3) H. Inalcik, "L'empire Ottoman, Rapports", *The first International Congress of South-East European Studies*, Sofia, 1969, PP. 80-85.

(4) G. Ostrogorskij, *Pour l'histoire de la feodalite byzantine* (trans. H. Gregoire and P. Lemerle), Brussels, 1954; G. Ostrogorskij, *Quelques problemes d' histoire de la paysannerie byzantine, Brussels*, 1956; P. Charanis, "On the Social and Economic Organization of the Byzantine Empire in the Thirteenth Century and Later", *Byzantinoslavica*, vol. xii. (1959), PP. 94-153; D. Angelov, "Certains aspects de la conquete des peuples balkaniques par les Turcs", *Byzantionoslavica*, vol. xvii (1959), PP.220-75; D. Angelov, "Zur Frage des Feudalismus auf dem Balkan im xiii bis zum xiv Jhr", *Etudes Historiques a l'Occasion du XI' Congres International*

des Sciences Historiques, Stockholm, 1960, Sofia 1960 P. 107 ff.

(5) H. Inalcik, "Osmanlilarda Raiyyet Rusumu", *Belleten* Vol xxiii (1959), PP. 575-610; H. Inalcik, "Cift-resmi", *Encyclopaedia of Islam* (2nd ed).

(6) H. Inalcik, "Ottoman Methods of Conquest", *Studia Islamica*, vol, II. (1954) PP. 103-29.

(7) انظر مادة «بايزيد الأول» في:

«Bayazid I» in *Encyclaedia of Islam* (2nd ed)

الفصل الثالث: الاحتضار والانبعاث

(1) N. Iorga, *Notes et extraits pour servi a'l'histoire des croisades au XV siecle*, Paris, 1899, PP 486-8.

(2) حول مراد الثاني انظر:

Islam Ansiklopedisi, vol. vii, pp. 598-615.

الفصل الرابع: توطّد الدولة العثمانية

(1) حول حصار القسطنطينية انظر:

S. Runciman, *The Fall of Constantinople*, Cambridge, 1965.

(2) Franz Babinger, *Mehmed der Eroberer und seine Zeit*, Munich 1953, PP. 212-213.

(3) Zorzi Dolfiti, *Assiedo e presa di Constantinopli nell'anno* 1453, Munich 1868, chapter 20.

(4) حول محمد الثاني انظر:

Babinger, *Mehmed der Eroberer und seine Zeit.*

وراجع عرضي لهذا الكتاب:

H. Inalcik, "Mehmed the Conqueror (1432-1481), and his Time", *Speculum*, vol xxxv-3 (July 1960), PP.408-27.

(5) حول السياسة الخارجية لبايزيد انظر:

S. N. Fisher, *The Foreign Relations of Turkey*, 1481-1512, Urbana, 1948; H. Sohrweide, "Der Sieg der Safeviden in Persien und seire Ruckwirkungen auf die Schiiten Anatoliens im 16 Jahrhundert", *Der Islam*, vol 41 (1965).

الفصل الخامس: الدولة العثمانية قوة عالمية.

(1) كان سليم الأول قد أقرّ الامتيازات التي منحها المماليك لقنصل القتلان وفرنسا في مصر، وجدّدها سليمان الأول حين تولى الحكم. أما الامتيازات التي تم التفاوض بشأنها خلال

1536 بين إبراهيم باشا الصدر الأعظم ودي لافورست ممثل الملك فرانسوا الأول فلم يصادق عليها أبداً، ولذلك لا يوجد لدينا امتيازات من عام 1536 فالامتيازات الأولى التي منحها العثمانيون لفرنسا تعود إلى سنة 1569 للمزيد حول ذلك انظر:

«Intiyazet» in *Encyclapedia of Islam* (2nd ed).

(2) E. Benz, *Vittenberg und Byzanz, Marburg*, S.AFisher-Galati, *Ottoman Imperialism and German Protestantism*, 1521-1555, Cambridge, Mass, 1959; K. M. Setton, "Lutheranism and the Turkish Peril", *Balkan Studies* vol III- 1962, PP 136-65.

الفصل السادس: انحدار الدولة العثمانية

(1) M. Guboglu, *Paleografia si diplomatica Turco-Oxmana*, Bucarest, 1958, P. 167 Facsimile no 7.

(2) H. Wood, *A History of the Levant Company*, London 1935, P. 37.

(3) A.B. Hinds (ed.), *Calendar of State papers*, Venice, London, 1909, vol, xv, documents no. 194-299,352,587,903.

(4) O.L. Barkan, "Essai sur les donnees statistiques des registres de recensement dans l'empire Ottoman aux XVe et XVIe siecles", *Journal of Economic and Social History of the Orient*, vol. I-I, PP. 23-5.

(5) P.Masson, *Histoire du commerce francais dans le Levant au XVIIe siecle*, Paris, 1896, PP. xix-xxiii.

(6) C.D Rouillard, *The Turk in French History, Thought and Literature*, Paris 1938; Bertrandon de la Broquiere (ed. Ch. Schefer),Voyage d'Outremer, Paris 1892; R. Schwoebel, *The Shadow of the Crescent*, NewYork 1967.

الفصل السابع: بروز السلالة العثمانية

(1) Neshri (ed. Fr. Taeschner), *Gihannuma*, Leipzig, 1951, P. 194

(2) Babinger, *Mehmed der Eroberer und seine zeit*, P. 168

(3) Ibid, P. 226.

الفصل الثامن: الوصول إلى العرش

(1) Findikilili, Mehmed Aga (ed. A. Refik), *Silahdar Tarihi*, Istanbul 1928, vol. 2, p. 297.

الفصل التاسع: المفهوم العثماني للدولة والنظام الطبقي

(1) M.H. Zotenberg (trans). Chronique, Paris 19, vol. 2, p. 340.

(2) R.R Arat (ed.), Ankara 1959, verses 2057-9.

(3) Ibid., verses 5479-90.

(4) Ta'rihh-i *Abu'l Fath*, Istanbul, P. 13.

(5) Tabari, *Chronique,* PP. 218-32.

(6) M.Minovi (ed.), *Kalilah wa Dimnah*, P. 319; Nizam al-Mulk (ed. H. Darke), Siyar al Muluk, Tehran, 1962, pp 178-9.

A. Christensen, *L'Iran sous les Sassanides*, Copenhagen, 1936 , PP 93-4 362, 383.

الفصل العاشر: القانون السلطاني والقانوني الديني

(1) M. Arif (ed.), *Ta'rikh-i Osmani Endjumeni Medjmu'ast*, supplement.

(2) J. von Hammer, *Das osmanischen Reichs Staatsverfassung und Staatverwal-tung* (2 vols.) Vienna, 1815; O.L. Barkan, *XV ve XVI inci asirlarda Osmanli imparatorlugunda zirai ekonominin hukuki ve mali esaslari,* Istanbul, 1943.

(3) H. Inalcik, "Raiyyet rusumu", Belleten vol XXIII (1959), PP. 575-608.

(4) H. Inalcik, "Adaletnameler", Turk Tarih Belgeleri Dergisi , vol II-3/4 Pp. 65-7.

(5) انظر الهامش 2 أعلاه.

(6) حول هذه القضية انظر:

M.F. Koprulu, *Alcune osservazione intorno all'in fluenza delle instituzioni bizantine sulle instituzioni ottomane*, Rome, 1953.

(7) للنظر في مثل هذه القوانين راجع:

R. Anhegger and H. Inalcik (eds), *Kanunname-i Sultani ber muceb-i orf-i Osmani*, Ankara, 1956.

(8) H. Inalcik, "Osmanlilar da Raiyyet Rusumu", *Belleten*, Vol XXIII (1959), PP. 575-608.

الفصل الحادي عشر: البلاط

(1) *Kavanin-i Yeniceriyan*, ms. in topkapi Sarayi Museum, Revan K. nos 1319-1320.

(2) B. Miller, *The Palace School of Muhammed the Conqueror*, Cambridge, Mass., 1941, PP. 99,133.

(3) A.H. Lybyer, *The Government of the Ottoman Empire in the Time of Suleiman the Magnnificent,* Cambridge, Mass., 1913, P. 71.

(4) G. Ulucay, *Osmanli Sultanlarina Ask Mektuplari,* Istanbul 1950, P. 31.

الفصل الثاني عشر: الإدارة المركزية

(1) V. Grecu (ed.), *Istoria turco-Bizantina*, Bucarest, 1958, P 178.

(2) *Ibid*, PP 187-97.

(3) *Illustrations de B. De Vigenere Bourbonnois sur l'histoire de Chalcocondyle athenien, in Histoire de la decadence de l'empire grec et l'etablissement de celvy des turcs,* Rouen 1660, P. 19.

(4) *Ta'rikh-i Osmani Endjumeni Medjmu'asi*, supplement, p. 10.

(5) H. Inalick, *Fatih Devri uzerinde Tetkikler ve Vesikalar*, Ankara 1954 PP. 217-219.

الفصل الثالث عشر: إدارة الولايات ونظام التيمار

(1) Fr. Babinger, *Die Aufzeichnungen des Genuesen Jacopo-de-Promontorio uber den Osmanenstaat um 1475*, Sitzungsb der Bayer. Akad. der wissens.

(2) Cengiz Orhonlu, *Osmanli Imparatorlugunda Gocebeleri iskan tesebbusleri,* Istanbul, 1960.

(3) O.L. Barkan, "Les formes de l'organisation du travail agricole dans l'empire ottoman aux XVe et XVIe siecles", *Revue de la Faculte des Sciences Economiques de l'Universite d'Istanbul,* vol. I-I (1939) Pp. 29-74 vol I-4(1940), Pp. 397-447, 297-321, vol, II (1940) PP. 198-245, 165-180.

(4) *A Voyage into the levant in A Collection of Voyages and Travels ... Compiled from the curious and valuable library of the late Earl of Oxford,* London, 1745, P. 533.

(5) أنظر أمثلة لذلك في:

S.J.Shaw, *The Budget of Ottoman Egypt* 1005-1006 1596-1597, Mouton, The Hague, 1969.

الفصل الرابع عشر: الدولة العثمانية والتجارة الدولية

(1) H.Inalcik, "Bursa and the Commerce of the Levant", *Journal of Economic and Social History of the Orient*, Vol III-2 (1960) PP. 131-42.

(2) Gibb (ed.), *The Travels of Ibn Battuta*, PP. 450-52.

(3) J.E. Telfer (ed.), *Travels and Bondage*, London 1879, P. 34.

(4) G.R.E. Richards. *Florentine Merchants in the Age of the Medicis*, Cambridge, Mass., 1932, P. 122.

(5) انظر:

«Harir» in *Encyclapedia of Islam* (2nd ed).

(6) انظر بحثي :

"Bursa and the Commerce of levant", P. 137.

(7) حول الصراع العثماني ـ البرتغالي في المحيط الهندي انظر:

L. Dames, "The Portuguese and Turks in the Indian Ocean in the Sixteenth Century", *Journal of the Royal Asiatic Society* 1921, part I; E. Densison Ross, The Portuguese in India and Arabia 1517-1538, Ibid, 1922, Part: I; R. B. Serjeant, *The Portuguese off the South Arabian Coast*, Oxford 1963; Hajji Khalifeh, *The History of the Maritime Wars of the Turks* (trans J. Mitchell) London 1831; L.O. Schuman, *Political History of the Yemen at the Beginning of the Sixteenth Century*, Amsterdam. 1961.

(8) F. Braudel, *La Mediterrane et le monde mediterraneen a'l'epoque de Philippe II*, Paris, 1949 PP.425-33.

(9) حول تجارة أنطاليا انظر بحثي:

"Bursa and the Commerce of the levent", P. 143.

(10) F. Dalsar, *Bursa'da Ipekcilik*, Istanbul, 1960 Oo, 166, 191-3.

(11) Richards, *Florentine Merchants in the Age of the Medicis*, PP. 120-21.

(12) راجع:

«Imtiyazet» in *Encyclapedia of Islam* (2nd ed).

(13) H. Inalcik, "Remarks on an Essay on the Economic Situation of Turkey During the Foundation and Rise of the Ottoman Empire", *Belleten*, Vol. xv (1951), PP. 656-61; O.L. Barkan, "XVI Asrin Ikinci Yarisinda Turkiye de Fiyat Hareketleri", *Belleten*, vol XXXIV (1970) PP. 557-607.

الفصل الخامس عشر: المدن العثمانية وشبكة الطرق

(1) I.Neshri (ed. Fr. Taeschner), P. 182.

(2) O.L. Barkan and E.H. Ayverdi (eds), *Istanbul Vakiflari Tahrir Defteri,* Istanbul 1970.

ولا بد من التنويه هنا أن غالبية هذه الأوقاف كانت من النوع الصغير بينما كانت قلة من هذه قد بنت منشآت تجارية لدعم المؤسسات الدينية والخيرية.

(3) R. Mantran, *Istanbul dans la seconde moitie du XVIIe siecle*, Paris 1962.

(4) هذه الأرقام وردت لدى:

Huseyin Hezarfen (Barkan and Ayverdi, Introduction).

وهناك أرقام أضخم وردت لدى أوليا جلبي:

Mantran, PP. 353-357.

(5) La Boullaye Le Gouz, *Les voyages et Observations du Sieur de la boullaye-le gouz, Paris*، نقلاً عن مانتران (انظر هامش 3) ص 481، هامش 2 1653.

(6) حول الطرق العثمانية انظر:

R. Taeschner, *Das anatolishe wegenetz nach osmanischen Quellen* (2vols), Leipzig 1924-6; أو جيرويفيتش، طريق إستنبول من بلغراد إلى صوفيا، بلغراد 1970 (في الصربية).

(7) *Die Heerstrasse Belgrad nach Constantinopel und die Balkanpasse,* Prague, 1877, P. 113.

(8) O.L. Barkan, "Kolonizator Turk Dervisleri", *Vakiflar Dergisi,* vol. III (1942), pp. 305-53.

(9) Ibn Battuta P. 419.

(10) انظر:

«Akhi» in *Encyclapedia of Islam* (2nd ed).

(11) B. Lewis, "The Islamic Guilds", *Economic History Review,* vol. VIII, no. I (1937) PP. 20-37.

(12) G. Baer, "The Administrative, Economic and Social Functions of Turkish Guilds", *Intern. Journal of Middle East Studies* Vol, I (1970); cf. "Harir" in *Encyclopaedia of Islam* (2nd ed.).

(13) Evliya Celebi, Seyahatname, Vol. 3, Istanbul, P. 287; cf. Naima Ta'rikh, vol. 5, P. 97..

(14) H. Inalcik, "the Capital formation in the Ottoman Empire", *The Journal of Economic History* vol. XXIX 97-140.

الفصل الثامن عشر: انتصار التعصّب

(1) P. Kahle, Die verschollene colombus Karte von 1498 in *einer turkischen Weltkarte* von 1513, Berlin 1933.

الفصل التاسع عشر: الثقافة الشعبية والطرق الصوفية

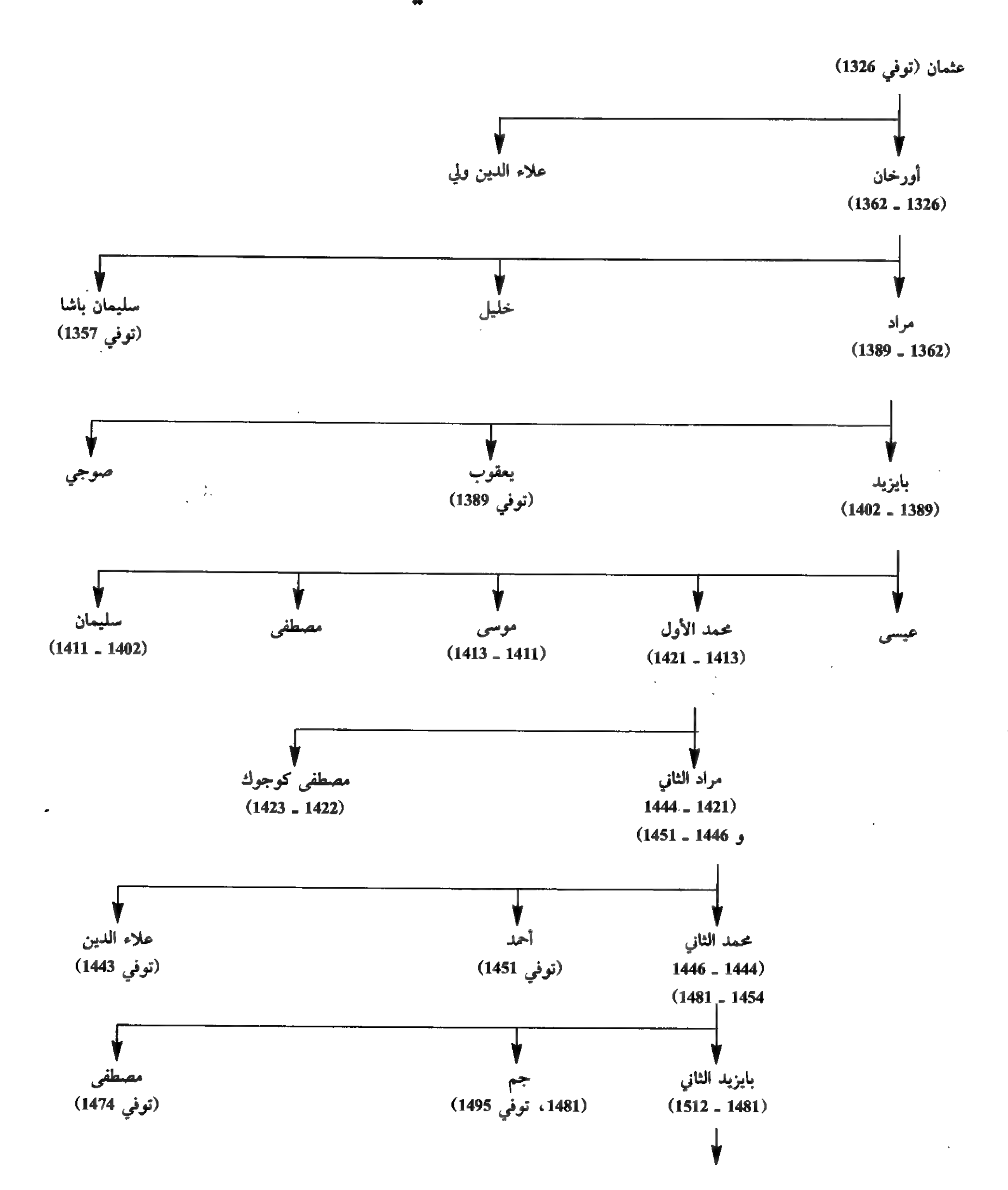
(1) *Istoria Turco-Bizantina*, Bucarest, 1948, PP.148-50.

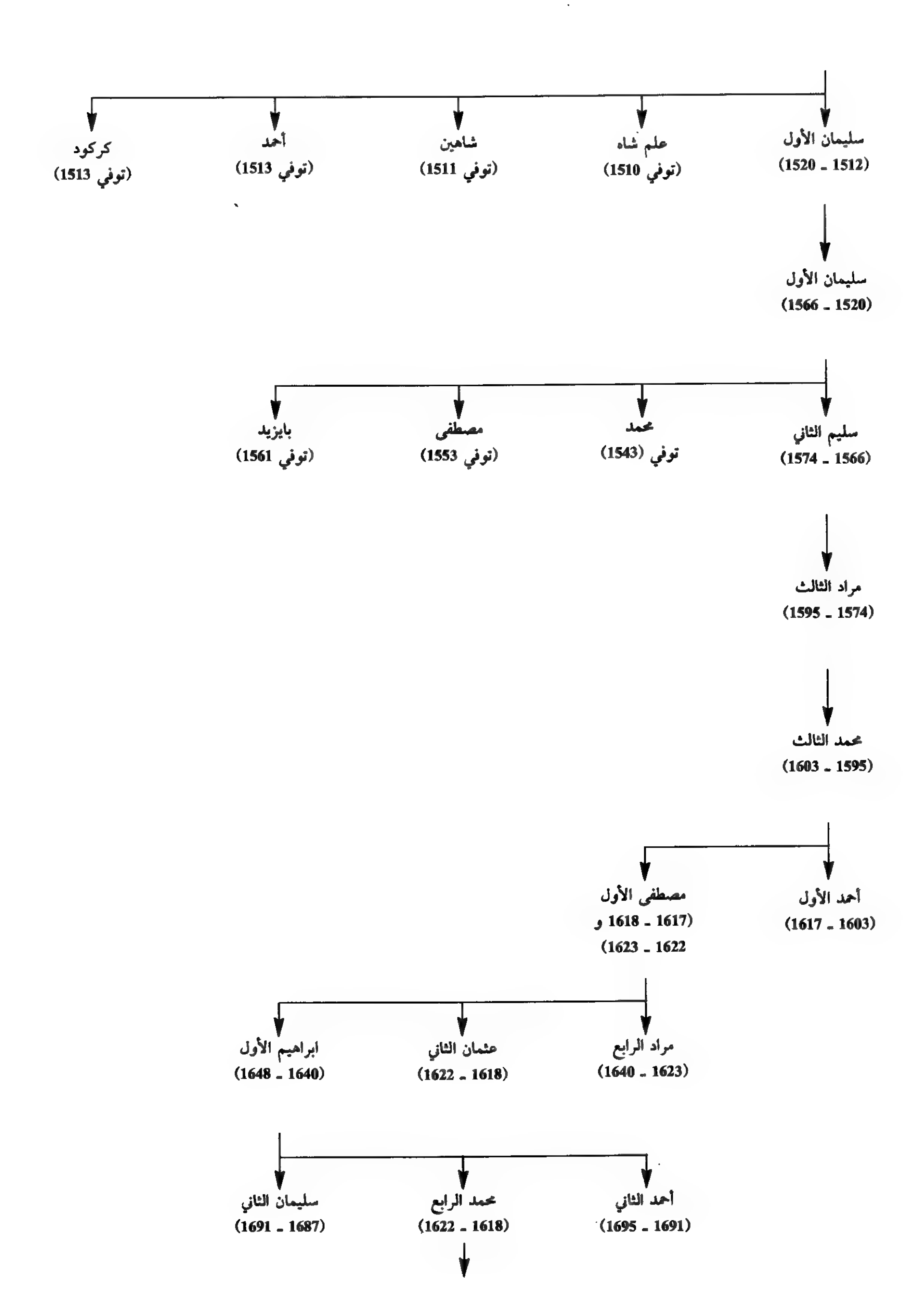
(2) F. Babinger, "Van Amurath zu Amurath" in *Oriens* 111-2 (1950) P.245.

(3) انظر: J.K. Birge, *the Bektashi Order of Dervishes*, London 1937.

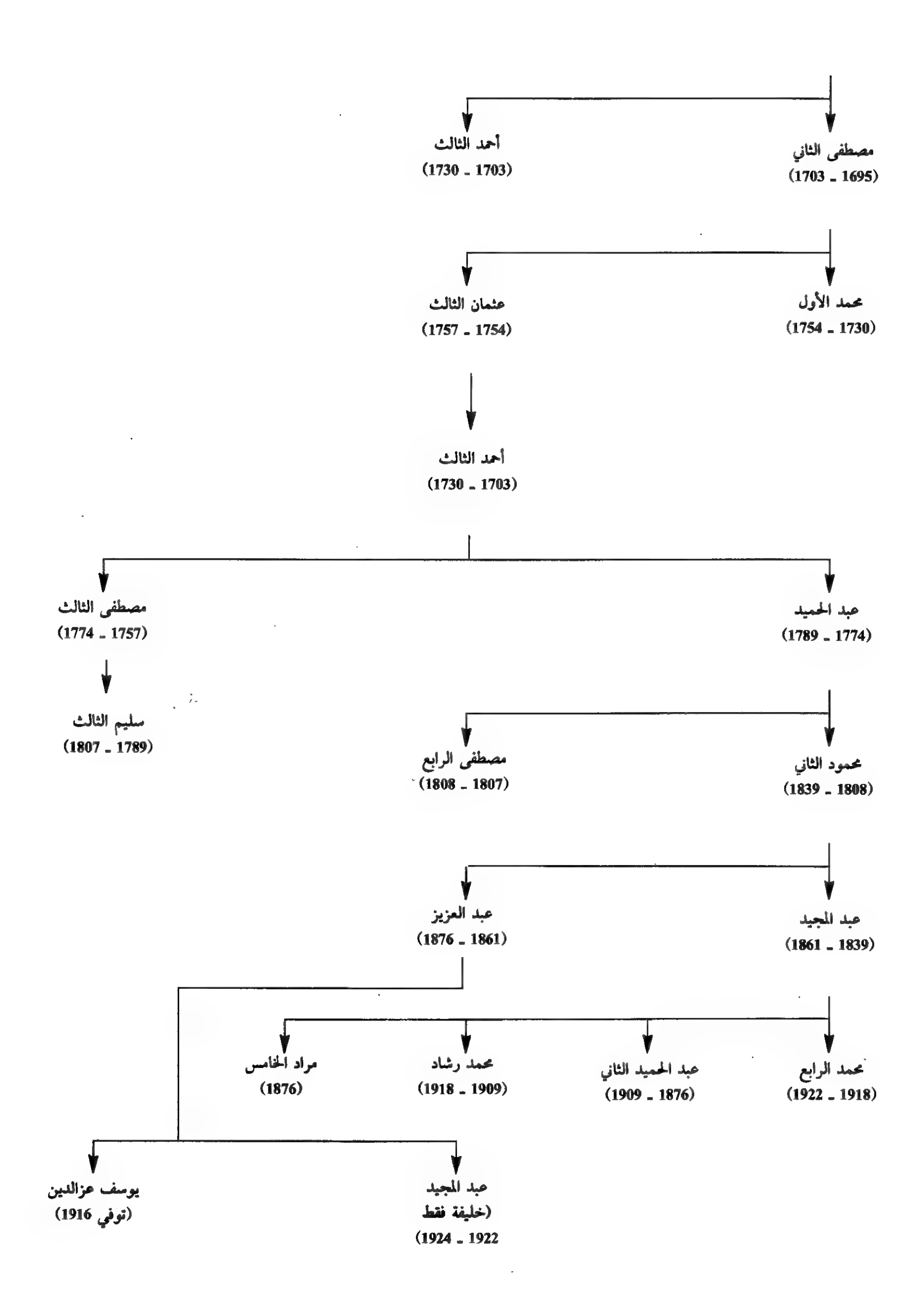
الملحق (1)

السلالة العثمانية





سليمان الأول
(1520 ـ 1512)
علم شاه
(توفي 1510)
شاهين
(توفي 1511)
أحمد
(توفي 1513)
كركود
(توفي 1513)
سليمان الأول
(1566 ـ 1520)
سليم الثاني
(1574 ـ 1566)
محمد
توفي (1543)
مصطفى
(توفي 1553)
بايزيد
(توفي 1561)
مراد الثالث
(1595 ـ 1574)
محمد الثالث
(1603 ـ 1595)
أحمد الأول
(1617 ـ 1603)
مصطفى الأول
(1618 ـ 1617) و
(1623 ـ 1622
مراد الرابع
(1640 ـ 1623)
عثمان الثاني
(1622 ـ 1618)
ابراهيم الأول
(1648 ـ 1640)
أحمد الثاني
(1695 ـ 1691)
محمد الرابع
(1622 ـ 1618)
سليمان الثاني
(1691 ـ 1687)


مصطفى الثاني
(1703 ـ 1695)
أحمد الثالث
(1730 ـ 1703)
محمد الأول
(1754 ـ 1730)
عثمان الثالث
(1757 ـ 1754)
أحمد الثالث
(1730 ـ 1703)
عبد الحميد
(1789 ـ 1774)
مصطفى الثالث
(1774 ـ 1757)
سليم الثالث
(1807 ـ 1789)
محمود الثاني
(1839 ـ 1808)
مصطفى الرابع
(1808 ـ 1807)
عبد المجيد
(1861 ـ 1839)
عبد العزيز
(1876 ـ 1861)
محمد الرابع
(1922 ـ 1918)
عبد الحميد الثاني
(1909 ـ 1876)
محمد رشاد
(1918 ـ 1909)
مراد الخامس
(1876)
عبد المجيد
(خليفة فقط
(1924 ـ 1922
يوسف عزالدين
(توفي 1916)

الملحق (2)

كرونولوجيا التاريخ العثماني

1261 ـ 1310	تأسيس إمارات الغزاة منتشه وآيدين وصاروخان وقره سي وعثمان في غرب الأناضول.
1269	أتراك منتشه يهاجمون موانئ بيزنطة في قاريا Caria.
1301	انتصار عثمان الغازي في بافيون.
1304	قدوم الكاتلان إلى بيزنطة للقتال ضد الأتراك، أتراك منتشه يفتحون أفسس.
1308	أتراك آيدين يفتحون برجيون Pyrgion (برجي)، موت مسعود الثاني، السلطان السلجوقي الأخير.
1313	أتراك صاروخان يفتحون مغنيسة Magnesia (مانيسا).
1326	الفتح العثماني لبورصة في 6 نيسان (أبريل)، وفاة عثمان الغازي وتولي أورخان.
1327	أول عملة فضية عثمانية (الأقجة) تُسك في بورصة.
1331	الفتح العثماني لنيقية Nicaea (إزنيق).
1332	أول حملة لبك إزمير عمر باتجاه البلقان.
1333	انتصار أورخان على أندرنيكوس الثالث في بيليكانون Pelekanon.
1335	سقوط الإمبراطورية المغولية في إيران.
1337	الفتح العثماني لنيقوميديا Nicomedia (إزميت).
1341 ـ 1347	الحرب الأهلية في بيزنطة.
1344	الفتح الصليبي لحصن إزمير.
1345	ضم إمارة قره سي للدولة العثمانية،

	الحملة الأخيرة لعمر بك باتجاه البلقان.
1346	زواج أورخان من ثيودورا، ابنة الإمبراطور البيزنطي يوحنا الرابع كانتاكوزين.
1352	أورخان يمنح امتيازات لجنوة،
	وصول سليمان بن أورخان إلى أدرنة.
	سليمان يفتح تزمبه Tzympe وبداية الفتح العثماني في تراقيا.
1353 ـ 1356	الحرب بين جنوة والبندقية.
1354	الفتح العثماني لأنقرة وغاليبولي في 2 آذار (مارس)،
	عزل الإمبراطور يوحنا كونتا كوزين وتولي يوحنا الخامس باليولوغ العرش في القسطنطينية.
1355	وفاة ستيفان دوشان في 20 كانون الأول (ديسمبر) وتفكّك الإمبراطورية الصربية.
1357	وفاة سليمان وصلح عثماني بيزنطي.
1359	الأمير مراد يواصل الانقضاض العثماني في تراقيا.
1361	مراد يفتح أدرنة.
1362	وفاة أورخان وتولي مراد الأول،
	انتفاضة ضد العثمانيين في الأناضول.
1363 ـ 1365	فتوحات عثمانية في جنوب بلغاريا وتراقيا،
	فتح فيليبوبوليس.
1364	الحرب بين بيزنطة وبلغاريا.
1366	يوحنا الخامس في بودا.
	البابا يدعو لحملة صليبية ضد العثمانيين،
	أمادو الرابع يستولي على غاليبولي في آب (أغسطس).
1369	يوحنا الخامس في روما.
1871	الانتصار العثماني على الأميرين الصربيين فوكا شين وأوغليشا في تشرمانون Chermanon في 26 أيلول (سبتمبر).
1373	أندرونيكوس والأمير العثماني صاوجي يقودان التمرد ضد والديهما (في الربيع) ويُهزمان في نهاية الأمر (أيلول).
1376	أندر نيكوس الرابع يتسلم الحكم في القسطنطينية بدعم من جنوة

والعثمانيين، ويتخلى عن غاليبولي إلى العثمانيين.

1375 ـ 1380 العثمانيون يضمون أجزاء من إمارتي كرميان وحميد إلى دولتهم.

1379 يوحنا الخامس باليولوغ يعود إلى السلطة ثانية بدعم من العثمانيين.

1380 ـ 1381 الحرب بين جنوة والبندقية.

1383 العثمانيون يفتحون سرز Serres في 19 أيلول (سبتمبر).

1385 الفتح العثماني لصوفيا.

1386 العثمانيون يفتحون نيش Nish، ويتدخلون في منطقة أماسية بشمال الأناضول.

1387 العثمانيون يفتحون سالونيك، وينتصرون على القرامانيين.

1388 التحالف الصربي ـ البوسنوي ـ البلغاري يهزم العثمانيين في بلوشنيك Ploshnik في 27 آب (أغسطس)،
الفتح العثماني لشمال بلغاريا في الخريف.

1389 معركة قوصوة (كوسوفو) / كوسوفا في 15 حزيران (يونيو)،
تولي بايزيد الأول للعرش.

1389 ـ 1390 فتوحات بايزيد الأول في غرب الأناضول تنتهي بضم إمارات منتشه وآيدين و صاروخان وغرميان وحميد إلى الدولة العثمانية.

1390 هزيمة القرامانيين،
آل باليولوغ يرسلون قوات لمساعدة بايزيد الأول في الأناضول.

1391 العثمانيون يضمون أضاليا (أنطاليا) وعلائية (ألانيا)،
ويفتحون سكوبية ويصلون إلى شمال ألبانيا.

1392 العثمانيون يضمون قسطموني وأماسية،
ويتراجعون أمام القاضي برهان الدين سلطان سيواس.

1393 بايزيد الأول يعود إلى البلقان ويضم بلغاريا الدانوبية،
ويدعو كل الحكام التابعين في البلقان بمن فيهم آل باليولوغ ـ للحضور إلى فريا Verria.

1394 ـ 1402 الحصار العثماني للقسطنطينية.

1394 العثمانيون يفتحون تساليا ويتوغلون في المورة.

1395 حملة بايزيد الأول على هنغاريا وفلاشيا،
معركة أركش Argesh في 17 أيار (مايو)،

فلاشيا تصبح دولة تابعة للعثمانيين،
قتل الملك البلغاري شيشمان في 3 حزيران (يونيو)،
تحالف البندقية وبيزنطة وهنغاريا ضد العثمانيين.

1396 معركة نيقوبوليس في 25 أيلول (سبتمبر).

1397 بايزيد الأول يعود إلى الأناضول ويضم قرامان.

1398 الفتح العثماني لإمارة فيدين البلغارية ولإمارة القاضي برهان الدين.

1399 فتح المدينتين المملوكيتين في حوض الفرات ملاطية وألبستان.

1400 مانويل الثاني باليولوغ يزور أوروبا،
تيمورلنك ينهب سيواس في 10 آب (أغسطس).

1401 بايزيد الأول يفتح أرزنجان.

1402 معركة أنقرة في 28 تموز (يوليو)،
تيمورلنك ينتزع إزمير من فرسان القديس يوحنا في كانون الأول (ديسمبر).

1403 بايزيد الأول ينتحر في آق شهر في 8 آذار (مارس)،
تيمورلنك يحيي من جديد إمارات الأناضول،
اندلاع الحرب الداخلية بين أولاد بايزيد: سليمان في أدرنة وعيسى في بورصة ومحمد في أماسية،
سليمان يعقد اتفاقيات مع الدول المسيحية،
سالونيك تعود إلى بيزنطة في كانون الأول (ديسمبر).

1406 سليمان ينتصر على موسى في البلقان في 15 حزيران (يونيو) و 11 تموز (يوليو).

1411 سليمان ينهزم أمام موسى في شباط (فبراير) الذي يبادر إلى حصار القسطنطينية في الصيف.

1412 اتفاق بين محمد والإمبراطور البيزنطي مانويل ضد موسى في تموز (يوليو).

1413 محمد ينتصر على موسى بالقرب من صوفيا في 5 تموز (يوليو)،
محمد ينجح في توحيد الأراضي العثمانية،
القرامانيون يحاصرون بورصة.

1414 محمد يحاصر قونية ويفتح حميد للمرة الثانية.

1415 محمد يتوجه إلى الأناضول على رأس حملة عسكرية ويفتح مرة أخرى إزمير،
النزاع مع البندقية.

1416 تمرد مصطفى بن بايزيد في البلقان،
بيترو لوريدانو يحطم الأسطول العثماني بالقرب من غاليبولي في 29 أيار (مايو)،
انتفاضة الشيخ بدر الدين في الصيف ومقتله في 18 كانون الأول (ديسمبر)،
القائد ميرتشه يسيطر على سيلسترا ودليورمان في الخريف،
محمد يسيطر على أراضي جندرية.

1417 محمد يهاجم قرامان في الخريف ويضم قير شهر ونجده Nigde.

1418 محمد يقود حملة باتجاه جانيك Canik.

1419 حملة عسكرية ضد ميرتشه وسقوط مدينة جورجيو Giuriu.

1421 وفاة محمد الأول، مراد الثاني يسيطر في بورصة ومصطفى في البلقان.

1422 مصطفى ينسحب من أولوبات Ulubat ويقتل في أدرنة في كانون الثاني (يناير)،
مراد الثاني يحاصر القسطنطينية خلال 2 حزيران (يونيو) إلى 6 أيلول (سبتمبر)،
أخوه مصطفى يعلن التمرد في الأناضول.

1423 مراد الثاني ينتصر على مصطفى ويخضع جندرية وقرامان،
طورخان بك يتوغل في المورة خلال آيار (مايو).

1423 ـ 1430 سالونيك تخضع لحكم البندقية،
اندلاع الحرب بين العثمانيين والبندقية.

1424 صلح بين العثمانيين والبندقية.

1425 العثمانيون يضمون إزمير ويخضعون مرة أخرى منتشه وتكه.

1427 وفاة ستيفان لازارفيتش أمير صربيا في 19 تموز (يوليو)،
بلغراد تخضع لهنغاريا وغلوباتش Golubac تسقط في يد العثمانيين،
سيغموند يسيطر على جورجيو،

	القرامانيون يتوغلون في أراضي حميد.
1428	صلح بين هنغاريا والعثمانيين.
1429	شاهروخ في أذربيجان.
1430	العثمانيون يفتحون سالونيك في 29 آذار (مارس) ويانينيا Ioanina.
1432 ـ 1433	انتفاضة في ألبانيا الجنوبية.
1434	اندلاع القتال بين العثمانيين وهنغاريا في فلاشيا وصربيا والبوسنة.
1435	شاه روح في الأناضول.
1437	مراد الثاني يستعيد أراضي حميد، وفاة الملك الهنغاري سيغموند.
1438	مراد الثاني يقود حملة عسكرية باتجاه أردل.
1439	مراد الثاني يخضع سمدرفو Smederevo وسقوط صربيا.
1440	حصار عثماني غير ناجح لبلغراد.
1441 ـ 1442	هونيادي ينتصر على العثمانيين في أردل.
1443	توغل هونيادي في البلقان ومعركة زلاتيتسا Zlalica، تمرد إسكندر بك في ألبانيا الشمالية.
1444	صلح جديد بين هنغاريا والدولة العثمانية في 12 حزيران (يونيو)، إعادة بعث الكيان الصربي، صلح بين العثمانيين والقرامانيين في تموز (يوليو)، مراد الثاني ينسحب من الحكم لصالح ابنه محمد الثاني، معركة فارنا في 10 تشرين الثاني (نوفمبر).
1446	مراد الثاني يتولى الحكم مرة أخرى.
1448	مراد الثاني يقود حملة ضد اسكندر بك.
1449	حملة عسكرية باتجاه فلاشيا واستعادة العثمانيين لمدينة جورجيو.
1450	تجدد القتال بين مراد الثاني واسكندر بك.
1451	وفاة مراد الثاني في 3 شباط (فبراير) وتولي محمد الثاني للحكم في 18 شباط (فبراير)، محمد الثاني يقود حملة باتجاه قرامان في أيار (مايو) وحزيران (يونيو)، تجديد الصلح مع البندقية في 10 أيلول (سبتمبر) ومع هنغاريا في

20 تشرين الثاني (نوفمبر).

1452 بناء قلعة روملي حصار (خلال كانون الثاني (يناير) آب (أغسطس)) التي ستسيطر على البوسفور وإعلان الحرب على بيزنطة.

1453 حصار القسطنطينية (6 نيسان (إبريل) ـ 29 أيار (مايو)) وسقوط بيرا Pera

1454 صلح آخر مع البندقية في 18 نيسان (إبريل)،
محمد الثاني يتوغل في صربيا،
دخول الأسطول العثماني في البحر الأسود،
مستوطنات جنوة في شواطئ البحر الأسود تُرغم على دفع الجزية للعثمانيين.

1455 مولدافيا تُرغم على دفع الجزية للدولة العثمانية في 5 تشرين الأول (أكتوبر)،
حملة أخرى لمحمد الثاني في صربيا.

1456 حصار عثماني آخر غير ناجح لبلغراد،
مملكة طرابزون تدفع جزية للعثمانيين.

1457 انتصار اسكندر بك في معركة ألبولينا Albulena.

1458 حملة بقيادة محمود باشا في صربيا،
محمد الثاني يقود حملة في المورة.

1459 استسلام سمدرفو في حزيران (يونيو)،
سقوط أماسترا Amastra ودعوة البابا إلى حملة صليبية جديدة.

1460 فتح المورة.

1461 فتح إمارة جندرية ومملكة طرابزون.

1462 محمد الثاني يتوغل في فلاشيا في الصيف ومحمود باشا يصل إلى لسبوس Lesbos في أيلول (سبتمبر).

1463 اندلاع الحرب مع البندقية،
البندقية تسيطر على المورة،
محمد الثاني يتوغل في البوسنة،
ملك هنغاريا يصل إلى ياتيسه Yaitse في 16 كانون الأول (ديسمبر).

1464	الفتح العثماني الثاني للمورة في الربيع، محمد الثاني يحاصر ياتيسه، وفاة البابا بيوس الثاني في 15 آب (أغسطس)، وفاة أمير قرامان إبراهيم واندلاع الصراع هناك.
1466	حملة بقيادة محمد الثاني ضد اسكندر بك وبناء الباسان Elbasam.
1467	حملة أخرى لمحمد الثاني ضد اسكندر بك، شيخ سوار حاكم ذو القدر يقرّ بالحماية العثمانية.
1468	وفاة اسكندر بك في 17 كانون الثاني (يناير)، محمد الثاني يفتح مرة أخرى قرامان في الصيف، مقاومة القبائل التركمانية في جبال طوروس.
1469 ـ 1474	إخضاع قرامان.
1469	هجوم البندقية على إنوس Enos وفوكيا Phocaea الجديدة.
1470	محمد الثاني يفتح جزيرة أوبويا Euboea في 11 تموز (يوليو).
1471	أوزون حسن حاكم آق قوينلو يعقد اتفاقية مع البندقية وملك قبرص وفرسان القديس يوحنا ضد العثمانيين.
1472	أوزون حسن ينهب طوقات، جيش آق قونيلو وقرامان المشترك يسيطر على قرامان، المماليك يحكمون بالموت على شيخ سوار.
1473	معركة باشكن Bashken (اوتلوك ـ بلي Otluk -beli) في 11 آب (أغسطس).
1474	هجوم عثماني على ترانسلفانيا، حصار شكودرا Shkodra في ألبانيا.
1475	إخضاع مستوطنات جنوة في القرم، خانية القرم تصبح دولة تابعة للعثمانيين.
1476	ماتيا كورفين يفتح شاباتس Shabac في 15 شباط (فبراير)، حملة عسكرية بقيادة محمد الثاني باتجاه مولدافيا في الصيف وحملة أخرى باتجاه كورفين Corvin في الشتاء.
1477	بك البكوات سليمان يحاصر ليبانتو Lepanto، القوات العثمانية تقترب من البندقية.

1478 وفاة أوزون حسن،
محمد الثاني يحاصر شكودرا في ألبانيا واستسلام كرويا Kruia،
العثمانيون يهاجمون فريولي Friuli.

1479 صلح مع البندقية في 25 كانون الثاني (يناير)،
حملة عثمانية أخرى على ترانسلفانيا وهنغاريا وفتح مدن أنابي Annapi وكوبي Kopi الخ.

1480 مسيح باشا يحاصر رودوس،
أحمد باشا يفتح أوترانتو.

1481 وفاة محمد الثاني في 3 أيار (مايو) وتولي بايزيد الثاني في 20 أيار (مايو)،
بايزيد الثاني يواجه جم بالقرب من يني شهر في 20 حزيران (يونيو)،
استسلام الجيش العثماني في أوترانتو في 11 أيلول (سبتمبر).

1482 جم وقاسم القراماني ينشطان في الأناضول،
جم يفرّ إلى رودوس في 26 تموز (يوليو)،
اتفاق بين بايزيد الثاني وفرسان القديس يوحنا حول التعامل مع جم في 11 أيلول (سبتمبر)،
قتل كديك أحمد باشا في تشرين الثاني (نوفمبر).

1484 حملة بقيادة بايزيد الثاني في مولدافيا وضم كيليا Kilia وأكرمان Akkerman.

1484 ـ 1491 اندلاع القتال مع المماليك.

1495 وفاة جم في 25 شباط (فبراير).

1496 العثمانيون يتوغلون في الجبل الأسود،
الملك البولوني ألبرت يهاجم مول دانيا،
تحالف هنغاري ـ بولوني.

1497 ـ 1499 اندلاع الحرب مع بولونيا.

1499 ـ 1503 اندلاع الحرب مع البندقية.

1499 الأسطول العثماني ينتصر بالقرب من نافارين في 12 تموز (يوليو)،
فتح ليبانتو.

1500 هنغاريا تعلن الحرب على العثمانيين،
الشاه إسماعيل يتولى الحكم في إيران،
قبائل قرامان تتمرد في جبال طوروس.

1503 صلح مع البندقية في 10 آب (أغسطس).

1504 شاه إسماعيل في بغداد.

1511 حملة للشاه إسماعيل عبر الأراضي العثمانية باتجاه ذو القدر،
حرب داخلية في الدولة العثمانية.

1512 سليم الأول يرغم والده على التنازل عن العرش في 24 نيسان (أبريل)،
انتفاضة في شمال غرب الأناضول،
وفاة بايزيد الثاني في 26 أيار (مايو).

1512 ـ 1513 سليم الأول ينتصر ويقتل أخوته ثم يخمد انتفاضة أنصار الشاه إسماعيل في الأناضول.

1514 سليم الأول ينتصر على الشاه إسماعيل في معركة جالديران في 23 آب (أغسطس).

1515 تمرد للإنكشارية في شباط (فبراير)،
سقوط كماخ Kemah في 19 أيار (مايو)،
ضم إمارة ذو القدر في حزيران (يونيو).

1516 العثمانيون يفتحون ديار بكر في نيسان (أبريل)،
شرق الأناضول يخضع للعثمانيين،
سليم الأول ينتصر على المماليك في معركة مرج دابق (24 آب) ويدخل حلب.

1517 معركة الريدانية في 22 كانون الثاني (يناير)،
طومان باي يقاوم في القاهرة،
شريف مكة يعلن عن خضوعه في 17 تموز (يوليو).

1520 وفاة سليم الأول في 21 أيلول (سبتمبر) وتولى سليمان الأول للحكم في 30 أيلول (سبتمبر).

1521 فتح بلغراد في 29 آب (أغسطس)،
هزيمة وقتل جان بردي الغزالي في سوريا في شباط (فبراير).

1522 نهاية سلالة ذو القدر،
فتح رودوس في 21 كانون الثاني 0يناير).
1523 تعيين إبراهيم باشا في منصب الصدر الأعظم.
1524 تمرد أحمد باشا في مصر.
1525 إبراهيم في مصر (24 آذار (مارس) ـ 14 حزيران (يونيو)).
1526 معركة موهاتش في 29 آب (أغسطس)،
سليمان الأول يصل إلى بودا.
يوحنا زابولي يصبح ملكاً على هنغاريا في 10 تشرين الثاني (أكتوبر).
1527 فرديناند النمساوي يسيطر على بودا.
1529 سليمان الأول يفتح بودا في 8 أيلول (سبتمبر)،
زابولي يتوج ملكاً في بودا في 14 أيلول (سبتمبر)،
سليمان الأول يحاصر فيينا في كانون الأول (ديسمبر).
1532 سليمان الأول يقود حملة في النمسا ويفتح كسيغ Kiseg، أندريه دوريا يسيطر على كورون Coron في 8 آب (أغسطس).
1533 صلح مع فرديناند في 22 حزيران (يونيو)،
خير الدين بارباروسا يصبح أميراً للبحر ويفتح تونس في آب (أغسطس)،
العثمانيون يستعيدون كورون في 12 أيلول (سبتمبر)،
اندلاع الحرب مع إيران في آب (أغسطس).
1534 فتح تبريز في 13 تموز (يوليو) وإخضاع حاكم جيلان،
سليمان الأول يفتح بغداد.
1535 سليمان الأول يعود إلى تبريز في الربيع،
شارل الخامس يسيطر على تونس في 21 تموز (يوليو).
1536 سليمان الأول يعود إلى إستنبول في 8 كانون الثاني (يناير)،
تنفيذ حكم الإعدام في إبراهيم باشا في 5 آذار (مارس).
1537 اندلاع الحرب مع البندقية،
سليمان الأول في ألبانيا،
العثمانيون يتوغلون في أبوليا Apulia،

	حصار جزيرة كورفو في 25 آب (أغسطس)،
	سليمان الأول يعود إلى إستنبول في 1 تشرين الأول (أكتوبر).
1538	سليمان الأول يقود حملة إلى مولدافيا في الصيف،
	ضم مولدافيا الجنوبية في 4 تشرين الأول (أكتوبر)،
	والي مصر سليمان باشا يصل إلى ميناء ديو في 4 أيلول (سبتمبر)،
	معركة بحرية بالقرب من بريفيزا Preveza في 29 أيلول (سبتمبر).
1539	فتح هرسك نوفي Herceg Novi في 10 آب (أغسطس).
1540	صلح مع البندقية في 2 تشرين الثاني (نوفمبر)،
	وفاة زابولي،
	النمساويون يحاصرون بودا.
1541	سليمان الأول يقود حملة ضد فرديناند،
	سليمان الأول يدخل بودا ويضم هنغاريا،
	شارل الخامس يهدد الجزائر.
1543	الأسطول العثماني ـ الفرنسي يسيطر على نيس في 20 آب (أغسطس)،
	سليمان الأول في هنغاريا،
	فتح فالبوفو Valpovo وغران Gran وغيرها.
1544	فتح فيشغراد Vishegrad .
1545	صلح بين سليمان الأول وفرديناند.
1547	صلح بين العثمانيين وآل هابسبرغ يضم أيضاً البابا والبندقية وملك فرنسا في 1 آب (أغسطس).
1548	سليمان الأول يقود حملة ضد إيران،
	فتح فان Van في 25 آب (أغسطس).
1549	فتح جورجيا،
	سليمان الأول يعود إلى إستنبول في 12 كانون الأول (ديسمبر).
1551	العثمانيون يتوغلون في ترانسلفانيا ويفتحون فاراد Varad وليبا Lippa وغيرها،
	تورغوت رئيس يفتح طرابلس الغرب في 14 آب (أغسطس).
1552	فتح تيمشوار Temesvar وغيرها من مدن بانات Banat،

	هزيمة العثمانيين أمام البرتغال في هرمز،
	الروس يسيطرون على قازان،
	هزيمة العثمانيين في معركة إرلاو Erlau.
1553	اندلاع الحرب مع إيران،
	سليمان الأول في قرامان،
	مقتل ابنه مصطفى.
1554	سليمان الأول يقود القتال ضد إيران،
	العثمانيون يفتحون نخجوان Nakhchevan وإريفان Erivan في الصيف،
	الروس يسيطرون على اصطرخان.
1555	صلح أماسيه مع إيران في 29 أيار (مايو).
1556	افتتاح جامع السليمانية في 16 آب (أغسطس).
1556 ـ 1559	استمرار الحرب مع النمساويين في هنغاريا.
1559	اندلاع الحرب الداخلية بين ولدي سليمان الأول سليم وبايزيد في أيار (مايو)،
	بايزيد يلتجىء إلى إيران في تشرين الثاني (نوفمبر).
1560	الإسبان يسيطرون على جزيرة جربة،
	أمير البحر بيال باشا يسترد جربة في 31 تموز (يوليو).
1561	قتل الأمير بايزيد في 25 أيلول (سبتمبر)،
	القوزاق يهاجمون آزرف.
1562	صلح مع الملك فرديناند في 1 تموز (يوليو).
1565	حصار مالطا خلال 20 أيار (مايو) ـ 11 أيلول (سبتمبر).
1566	حصار سكتوار Szigetvar خلال 5 آب (أغسطس) ـ 7 أيلول (سبتمبر)،
	وفاة سليمان الأول قرب سكتوار في 6 أيلول (سبتمبر) وتولي سليم الثاني للحكم في 24 أيلول (سبتمبر)،
	فتح جزيرة خيوس.
1567	انتفاضة الزيدية بقيادة المطهر في اليمن.
1568	صلح مع الملك فرديناند في 17 شباط (فبراير).

1569 حملة عسكرية ضد الروس،
مشروع حفر قناة الدون ـ الفولغا،
حصار اصطراخان في أيلول (سبتمبر).

1570 مفاوضات حول الصلح مع القيصر الروسي،
علج علي يفتح تونس في كانون الثاني (يناير)،
حملة على جزيرة قبرص وفتح نيقوسيا.

1571 تشكيل التحالف المقدس ضد العثمانيين في 20 أيار (مايو)،
العثمانيون يفتحون مدينة فاماغوست Famagusta ، معركة ليبانتو في 7 تشرين الأول (أكتوبر).

1572 دولت غيراي يهاجم موسكو،
العثمانيون يؤيدون هنري فالوا لتولي العرش البولوني،
دون خوان النمساوي يسيطر على تونس في تشرين الأول (أكتوبر).

1573 صلح مع البندقية في 7 آذار (مارس)،
تجديد الصلح مع الإمبراطور فرديناند في 3 تشرين الأول (أكتوبر).

1574 سنان باشا يسترد تونس في 24 آب (أغسطس)،
وفاة سليم الثاني في 12 كانون الأول (ديسمبر).

1577 تجديد الصلح مع الإمبراطور في 1 كانون الثاني (يناير).

1578 اغتيال الصدر الأعظم صوقولو محمد باشا،
اندلاع الحرب مع إيران في الربيع وانتصار لالا مصطفى باشا في جلدر في 10 آب (أغسطس)،
ضم جورجيا وشروان ودربند،
معركة القصر في المغرب في 4 آب (أغسطس).

1579 هجوم مضاد من إيران.

1582 العثمانيون يتعرضون إلى هزيمة عند نهر قور.

1583 انتصار عثمان باشا في معركة بش ـ تبه Besh-Tepe في 6 حزيران (يونيو).

1587 عباس الكبير يصبح شاه إيران.

1588 العثمانيون يفتحون قره باغ.

1589 تمرد الإنكشارية في إستنبول في 3 نيسان (أبريل).

1590 صلح مع إيران في 21 آذار،
تجديد الصلح مع النمساوي 29 تشرين الثاني (نوفمبر).

1591 ـ 1592 عدة تمردات للإنكشارية وتغيير الحكومة.

1593 تمرد الفرسان / السباهية في إستنبول في 27 كانون الثاني (يناير)،
تعيين سنان باشا في منصب الصدر الأعظم،
العثمانيون يتعرضون لهزيمة بالقرب من سيساك Sisak في 20 حزيران (يونيو)،
اندلاع الحرب مع النمسا في الخريف،
سنان باشا يقود حملة إلى هنغاريا،
فتح مدينة فس بريم Veszprem في 13 تشرين الأول 0أكتوبر).
تمرد ميخائيل أمير فلاشيا.

1595 تشكيل تحالف آل هابسبرغ وفلاشيا ومولدافيا وأمير ترانسلفانيا ضد العثمانيين في كانون الثاني (يناير)،
وفاة مراد الثالث في 16 كانون الثاني (يناير) وتولي محمد الثالث للحكم في 27 كانون الثاني (يناير)،
سنان باشا يقود حملة على فلاشيا في آب وينسحب في تشرين الأول (أكتوبر)،
النمساويون يسيطرون على بلغراد وفيشغراد في 8 أيلول (سبتمبر)،
ميخائيل أمير فلاشيا يسيطر على إقليم دوبروجا.

1596 محمد الثالث يقود حملة على هنغاريا،
فتح أرلاو في 23 أيلول 0سبتمبر)،
معركة مزوكر شت Mezokeresztes في 26 تشرين الأول (أكتوبر)،
انتفاضة الجلالية في الأناضول.

1598 النمساويون يسيطرون ثانية على أراب في 29 آذار (مارس) ويحاصرون بودا،
ميخائيل يهاجم نيقوبوليس.

1599 صلح مع النمسا،
قره يازيجي ينسحب إلى أورفا Urfa في تموز (يوليو)،

	ميخائيل يسيطر على ترانسلفانيا.
1600	العثمانيون يفتحون كانيجا Kanisza في أيلول (سبتمبر).
1601	وفاة ميخائيل في 19 آب (أغسطس)،
	الأرشيدوق فرديناند يتعرض إلى هزيمة عند كانيجا في 18 تشرين الثاني (أكتوبر).
1602	تمرد الفرسان / السباهية في كانون الثاني (يناير)،
	عباس الثاني يسيطر مرة أخرى على تبريز في 21 تشرين الأول (أكتوبر)،
	وفاة محمد الثالث في 22 كانون الأول (ديسمبر) وتولي أحمد الأول للحكم في 23 كانون الأول (ديسمبر).
	الأرشيدوق ماتي يحاصر بودا.
1605	العثمانيون ينصبون بوشكي Bocskai ملكاً على هنغاريا،
	فتح مدينة غران Gran.
1606	توقيع صلح جيتفا ـ توروك Zsitva-Torok بين العثمانيين والنمساويين.

الملحق (3)

مصطلحات عثمانية

أبدال (1) لقب يُطلق أحياناً على الدرويش المتجول.
(2) مرتبة في بعض الطرق الصوفية.

عجمي مبتدىء.
(1) عجمي أوغلان: مبتدىء في مدرسة البلاط، وملتحق فيما بعد بقوات الإنكشارية.
(2) جارية، جارية جديدة في حريم البلاط.

عدالت نامه منشور سلطاني يبيّن تجاوزات أحد المسؤولين في الولايات.

آغا رئيس، سيد، رئيس قسم خدمات.

يني جي آغاسي قائد قوات الإنكشارية.

آخي زعيم أو رئيس أخوية شبه دينية في نهاية العهد السجلوقي ومطلع العهد العثماني.

آق آغا خصي أبيض في البلاط.

أقجة عملة فضية، الوحدة النقدية الأساسية في الدولة العثمانية

التمشلي مدرسة مدرسة ذات الستين، مرتبة من المدارس كان المدّرس يأخذ فيها راتباً يومياً قدره ستون أقجة.

عاشق مرشح للعضوية في الطريقة البكتاشية.

عوارض ضرائب عارضة كانت تُفرض على الرعية في الحالات الطارئة.

بابا (1) اسم كان يُطلق أحياناً على كبار رجال الطرق الصوفية.
(2) رأس التكية البكتاشية.

باباي (1) أحد أتباع إسحق بابا الذي قاد انتفاضة في الأناضول خلال 1241م.
(2) اسم كان يُطلق في بعض الأحيان على دراويش الطريقة الملامية.

بايلو سفير البندقية في إستنبول.

باش قادين الزوجة الأولى في حريم السلطان التي أنجبت ولداً للسلطان.

باطنية (1) شخص يبحث عن المعاني الخفية في القرآن الكريم.
(2) شخص يعتقد أن القرآن الكريم بالإضافة إلى معانيه الظاهرة يتضمن معاني خفية لا يمكن الوصول إليها إلا بواسطة الإمام الشيعي.

البيرمية طريقة صوفية أسّسها الحاج بيرم (توفي 1430م).

بزستان سوق مغطى لبيع السلع الثمينة.

بدر الدينلو أحد أتباع طريقة الشيخ بدر الدين المشهور أيضاً باسم السماوي (توفي 1416).

البكتاشية طريقة صوفية أسّسها الحاج بكتاشي ولي (النصف الثاني القرن الثالث عشر).

بك (1) أمير، حاكم إمارة مستقلة.
(2) حاكم منطقة (انظر سنجق).

بكلربكي بك البكوات، أمير الأمراء.

بكلر بكلك أكبر وحدة إدارية في الدولة العثمانية، تُحكم من قبل بك البكوات.

بازركان تاجر، يُطلق بشكل خاص على التجار الكبار الذين يتعاطون تجارة القوافل وتجارة ما وراء البحار.

بيعت بيعة السلطان الجديد التي تقدمها مجموعة تمثل المجتمع الإسلامي.

بيرون القسم الخارجي من بلاط السلطان.

جاقرجي باشي رئيس الصقّارة، رئيس فرقة الصقّارة في البلاط.

جارية عبدة أنثى، أدنى مرتبة في حريم السلطان.

جاشنكيرباشي رئيس الذوّاقة في بلاط السلطان.

جاوش رسول من رسل البلاط يُرسل عادة إلى الولايات لنقل وتنفيذ الأوامر.

جاوش باشي رئيس جاوشية البلاط.

جبه جي باشي رئيس فرقة صانعي الأسلحة.

جبلو مقاتل تابع يذهب إلى الحرب بصحبة السباهي/ صاحب التيمار.

جلالي متمرد ضد الدولة في الأناضول خلال القرن السادس عشر.

جلبي لقب يدل على الاحترام يمُنح لأفراد الطبقة العليا.

جري باشي رئيس القوات، رئيس قوات الفرسان في الولاية.

جفت وحدة أرض زراعية تتراوح من 60 إلى 150 دونم.

جفت بوزان

أقجة سي ضريبة يدفعها الفلاح للسباهي/ صاحب التيمار مقابل تركه لأرض السباهي.

جفت رسم ضريبة الأرض النقدية التي تدفعها الرعية المسلمة مقابل جفت الأرض.

جقمه الاختبار الذي كان يجرى للإيج أوغلان لفرزهم للخدمة العسكرية أو لخدمات أخرى.

جزية ضريبة كان يدفعها غير المسلم في الدول الإسلامية.

جوخدار أمين اللباس السلطاني.

داخل مدرسة مدرسة من المرتبة العليا تدّرس العلوم الدينية.

دانشماند طالب متخصص في مدرسة عالية.

دار الحديث إحدى المدارس المجاورة لجامع السليمانية المتخصصة بدراسة الحديث.

دار الحرب أراضي غير المسلمين.

دار الإسلام عالم الإسلام.

دار السعادة آغاسي رأس الخصيان السود في البلاد الذي كان يُعرف أيضاً باسم «حريم آغاسي».

دده جد، لقب كان يمُنح لرؤساء بعض الطرق وخاصة للطريقة البكتاشية.

دفتر كتخداسي مسؤول في إدارة الولاية عن تفتيش دفاتر التيمارات

دفتر دار أمين المالية.

دربندجي حارس طريق أو جسر إلخ.

دركاه عالي الباب العالي، الحكومة العثمانية.

دفشرمة (1) تجنيد أولاد المسيحيين لإعدادهم لتولي المناصب في البلاط أو الإدارة أو الخدمة في القوات الإنكشارية.
(2) شاب مجند بهذه الطريقة.

ديوان همايون ديوان الصدر الأعظم والجهاز المركزي للحكومة العثمانية.

دونم وحدة لقياس المساحة تبلغ 940 متراً مربعاً.

دلبند أوغلاني أمين اللباس الداخلي للسلطان.

أهل الخبرة شخص من ذوي الخبرة في أحد الأصناف الحرفية يُعهد إليه بمراقبة جودة البضاعة وتحديد السعر لها.

أملاك ملكية، ملكية عقارية.

أندرون القسم الداخلي من بلاط السلطان.

أصناف لقب كان يستخدم لوصف صغار التجار والحرفيين.

إيالت ولاية، تعبير يطلق على البك بكوية منذ نهاية القرن السادس عشر.

فقي من فقيه، داعية محافظ من أتباع محمد البرغوي (1522 ـ 1573م).

فن فن أو علم عملي.

فرمان مرسوم سلطاني.

فتوى جواب أو رد مكتوب على سؤال يتعلق بقضية شرعية يصدر عن شيخ الإسلام أو غيره من المفتين.

فتوّة	(1) منظمة شبه دينية في الأناضول خلال العصر الوسيط (2) آداب منظمة من هذا النوع.
غزو	جهاد باسم الإسلام.
غازي	مجاهد في سبيل الإسلام.
كدكلي	(1) مرتبة في الأصناف الحرفية أو الإدارة تتوسط بين المبتدىء والمعلم. (2) مرتبة في حريم البلاط تسبق «الأوسطة».
صدر أعظم	الوزير الأول، وكيل السلطان.
غربا طائفة سي	تعبير يُطلق في القرن السادس عشر في الأناضول على الذين لا أرض لهم ولا عمل.
هاجكان	رؤساء الأقسام في الإدارة.
حديث	(1) كل أثر (قول أو فعل) مدّون عن النبي (ﷺ). (2) دراسة الحديث.
خليفة	(1) الخليفة الحاكم، السلطان. (2) مرتبة في الطريقة البكتاشية.
خلوتية	طريقة صوفية.
حمزوي	أحد أتباع الطريقة التي أسّسها حمزة بالي البوسنوي (توفي 1561م).
حنفي	مذهب من المذاهب السنية الأربعة نسبة إلى مؤسسه أبي حنيفة توفي 767م.
حنبلي	مذهب من المذاهب السنية الأربعة نسبة إلى مؤسسه أحمد بن حنبل (توفي 855م).
خراج	ضريبة يدفعها غير المسلم في الدولة الإسلامية.
حركت التمشلي	أعلى مرتبة في مدارس الستين.
حركت خارج	أعلى مرتبة في مدرسة الخارج.
حريم	القسم المخصص للنساء في بيت المسلم.

حريم آغاسي رأس الخصيان السود في البلاط المعروف باسم «دار السعادة آغاسي».

خارج مدرسة مدرسة من المرتبة الإعدادية للمدارس العليا.

خاص إقطاع للسلطان أو للأمراء وبك البكوات وبكوات السناجق يدر دخلاً سنوياً يتجاوز مئة ألف أقجة.

خاصكي زوجة السلطان التي تحظى منه بمعاملة خاصة، وتعرف أيضاً باسم «خاص أوده لك».

خاص أوده الغرفة الخاصة للسلطان.

خاص أوده باشي أمين الغرفة الخاصة للسلطان.

خاص أوده لق انظر «خاصكي».

حيدري اسم يطلق أحياناً على أتباع الطريقة الملامية.

خزينة الخزينة.

خزينة دفترداري دفتردار الخزينة، مسؤول في إدارة الولاية عن الضرائب التي تخص الخزينة.

حسبة قوانين تتعلق بالأخلاق العامة، وخاصة فيما يتعلق بمعاملات السوق، وتعرف أيضاً باسم «احتساب».

حكومت سنجق سنجق ذو حكم ذاتي وراثي في شرق الأناضول، يحكمه زعيم العشيرة.

الحروفية طريقة باطنية أسسها فضل الله (توفي 1394م).

خطبة خطبة الجمعة التي يرد فيها ذكر اسم الخليفة أو السلطان.

ابتدا التمشلي المرتبة الأولى من مدارس الستين.

ابتدا داخل المرتبة الأولى من مدارس الداخل.

ابتدا خارج المرتبة الأولى من مدارس الخارج.

إجماع إجماع الرأي كأساس لبلورة الآراء الفقهية.

إيج أوغلان أحد أولاد الدفشرمة الذي تم اختياره لمدرسة البلاط

احتساب انظر «حسبه».

ايل يازجيس كاتب الولاية الذي يعدّ الدفاتر المفصلة التي توضح كل مصادر الدخل في المنطقة.

عمارة مجمع يضم منشآت ومؤسسات عامة.

اسبنجة اسم آخر لضريبة «جفت رسم» التي كان يدفعها المسيحيون.

ينى جري (الإنكشارية) جيش المشاة الدائم للسلطان الذي كان يتم تجنيده بواسطة الدَوْشرمة والذي كان تُدفع رواتبه من الخزينة.

قادين زوجة، لقب يُمنح لإحدى الزوجات الأربعة المفضلة.

قاضي عسكر أعلى مرجع قضائي بعد شيخ الإسلام في الدولة العثمانية، حيث كان يوجد فيها قاضي عسكر الروملي وقاضي عسكر الأناضول.

قاضيلق (1) قضاء، وحدة إدارية أصغر من السنجق، المجال الإداري والقضائي المخصص لأحد القضاة.

(2) ديوان القاضي.

قفص جناح في البلاط كان يُعزل فيه الأمير.

كخيه بك أمين سر الصدر الأعظم للشؤون العسكرية والإدارية.

كخيه قادين الناظرة أو المسؤولة عن الجواري الجدد في حريم البلاط.

قلندري اسم كان يطلق أحياناً على أتباع الطريقة الملامية.

خلفه (1) كاتب كبير في الإدارة.

(2) معلم في صنف حرفي يعمل عند الآخرين.

قنطار وحدة وزن تساوي 56,449 كغ.

قانون قانون مدني أو قانون صادر عن السلطان.

قانون عثماني مجموعة قوانين للسلاطين العثمانيين.

قانون نامه مجموعة قوانين مجموعة من قوانين السلاطين.

قابي باب، بوابة، الحكومة العثمانية.

قابي آغاسي آغا الباب، رأس الخصيان البيض في البلاط

قابيجلر باشي رئيس الحراس.

(1) رئيس حراس البلاط.

(2) قائد وحدة حراس البلاط.

قابيجلر كتخداسي مفتش حراس البوابات في القصر.

قابي قولي عبد الحكومة أو الدفشرمة، أحد العبيد/ المماليك الذي يعملون في الجيش أو الإدارة أو في خدمة البلاط.

قبودان دريا أمير البحر، قبطان الأسطول العثماني.

كتخدا (1) وكيل بك البكوات أو حاكم الولاية.
(2) ممثل محلة من المحلات أمام الحكومة .
(3) مسؤول كبير في صنف حرفي، ممثل الصنف أمام الحكومة.

قزلباش عضو طائفة شبه سياسية، شيعية، في الأناضول.

كيلار بيت المؤونة في البلاط.

قول عبد، عبد السلطان، المتعلم في مدرسة السلطان والموجود في خدمة الدولة.

قطب زعيم روحي لطريقة صوفية.

لوند (1) شخص دون أرض ودون عمل.
(2) مقاتل في الأرض أو في البحر.

مدرسة مؤسسة عليا للتعليم الإسلامي.

ملامي طريقة صوفية.

المولوية طريقة تتبع تعاليم مولانا جلال الدين رومي (1207 ـ 1273م).

ميرآخور أمير الاسطبل في البلاط.

مير علم أمير الأعلام والخيم والموسيقى في البلاط.

ميري (1) أملاك وضرائب الحكومة.
(2) ما يخص الحكومة.

ملاّ لقب يُمنح لكبار العلماء.

مضاربة مشروع تجاري يقوم فيه المستثمر بتشغيل أمواله في تجارة شخص آخر.

محب العضو الجديد في الطريقة البكتاشية.

محتسب مفتش السوق والآداب العامة التي تتعلق بالاحتساب.

موصلة للصحن المدارس الثمانية الإعدادية التي أسّسها السلطان محمد الفاتح.

مدرّس	معلم رئيس أو مدير في مدرسة.
ملازم	مرشح لمنصب في دائرة للحكومة.
مُلك	مُلك قابل للتصرف.
مريد	منتسب جديد إلى طريقة صوفية.
مرشد	مرشد روحي في طريقة صوفية.
مسلّم	شخص مُعفى من بعض الضرائب مقابل تأدية بعض الخدمات العسكرية وغيرها.
متفرقة	أحد أفراد فرقة النخبة في البلاط التي كانت تتألف من أبناء الباشوات والحكام التابعين.
متولي	المسؤول الرئيسي عن وقف من الأوقاف.
نقشبندي	عضو في الطريقة التي أسّسها محمد نقشبندي (1317 ـ 1389م).
ناظر	مفتش يُطلق بشكل خاص على مفتش الأوقاف.
نوروز	يوم السنة الجديدة عند الفرس يصادف يوم 21 آذار (مارس).
نيشانجي	أمين سر الديوان السلطاني الذي يتحقق من الطغراء على المراسيم والمكاتبات الرسمية.
عثمانلي	عثماني.
بير	زعيم روحي لطريقة صوفية.
رعية	الطبقة التي تدفع الضرائب في الدولة العثمانية والتي تتميز عن الطبقة العسكرية الحاكمة.
رئيس الكتاب	(1) أمين ديوان الصدر الأعظم. (2) وزير الخارجية ابتداء من القرن الثامن عشر.
ركابدار	أمين ركاب السلطان.
صحن ثماني	المدارس الثماني التي أسّسها السلطان محمد الفاتح حول جامعة والتي تعرف اختصاراً باسم «الثماني».
ساليانه	مبلغ سنوي محدد يرسل إلى العاصمة من ولاية لا يطبق فيها نظام التيمار.

سنجق الوحدة الإدارية الأساسية في الدولة العثمانية، وحدة أو جزء من البك بكوية.

سنجق بكى حاكم سنجق من السناجق.

سفرلي أوده غرفة السلاح أو الحرب.

سكبان قوات محلية مسلحة بالسلاح الناري.

سما الموسيقى والرقص المولوي.

ثمانية المدارس الثمانية التي أسّسها السلطان محمد الفاتح حول جامعه.

شيعة فرقة من المسلمين تعتبر الخليفة الرابع علي الإمام الأول الحقيقي بعد النبي محمد (ﷺ).

سر كاتب أمين سر السلطان أو الوزير.

سلحدار أمين سيوف السلطان.

سماوي أحد أتباع الشيخ بدر الدين (توفي 1406م).

سباهي (1) صاحب تيمار في الولايات مقابل خدماته العسكرية.
(2) عضو في فرقة فرسان البلاط.

سباهي بولوكلري آغاسي رئيس فرقة فرسان البلاط.

صوباشي صاحب زعامت، قائد الفرسان/ أصحاب التيمارات في الجيش والمسؤول عن حفظ النظام في منطقته.

صوباشيلق صوباشيه، جزء من السنجق تحت إدارة الصوباشي.

سنّي مسلم من أتباع المذاهب الأربعة.

شاكرد (1) مبتدىء في صنف حرفي أو في الإدارة.
(2) مرتبة في حريم السلطة أعلى من جارية وأدنى من «كديكلي».

شيخ (1) زعيم ديني شعبي.
(2) زعيم قبيلة.
(3) مرشد روحي للسلطان.
(4) إمام ديني أو رئيس صنف حرفي.

شيخ الإسلام رئيس العلماء.

تخته جي حطّاب، اسم يُطلق على قبيلة تركمانية كانت تتعاطى قطع الأشجار في جبال طوروس.

طريقة طريقة صوفية، طريقة دراويش.

تكية محفل لطريقة صوفية.

تمليك منح حقوق الملكية لشخص من قبل السلطان.

تتمه مدرسة تعدّ الطلاب للانتساب إلى مدرسة عليا.

تذكره مذكرة من بك البكوات إلى الحكومة المركزية، تتضمن توصية بمنح تيمار.

تذكره جي (1) كاتب من الديوان السلطاني يشتغل في كتابة المراسيم والرسائل والمذكرات الرسمية.
(2) أمين سر ديوان بك البكوات.

تيمار إقطاع يدر سنوياً أقل من عشرين ألف أقجة.

تيمار دفترداري كاتب في إدارة الولاية يشتغل في تنظيم الأمور المتعلقة بالتيمارات.

طوبجي باشي رئيس فرقة المدفعية.

تورو مجموعة قوانين في التقاليد التركية والمغولية القديمة.

طغرا التوقيع الرسمي للسلطان الذي تمهر به الوثائق الرسمية.

تجار يطلق بشكل خاص على التجار الكبار الذي يشتغلون في تجارة القوافل وتجارة ما وراء البحار.

علما المتخصصون المسلمون في القوانين والحديث والعقيدة.

أُوسطه (1) معلم في صنف حرفي أو في الإدارة.
(2) مرتبة في قسم الحريم بالبلاط.

وقفية وثيقة تتعلق بوقف من الأوقاف.

وقف أرض ممنوحة أو أي مصدر آخر للدخل يُخصّص للأغراض الخيرية.

والده سلطان والدة السلطان الحاكم.

وزير وزير للسلطان وعضو في الديوان السلطاني.

وينوق مقاتل سلافي في خدمة الدولة العثمانية.

يمق مساعد صنف حرف مساعد يعمل لصالح صنف أكبر.

يسا مجموعة قوانين في التقاليد التركية والمغولية القديمة.

يسق مجموعة قوانين سلطانية.

يايا جندي مشاة.

(1) فلاح تركي يخدم في الجيش.

(2) فرد من فرقة يستغل قطعة من الأرض مع إعفائه من الضرائب مقابل خدمات معينة للدولة.

يجيت باشي مسؤول كبير في صنف حرفي يتولى شؤونه الداخلية

يوروك الأتراك الرحّل في الأناضول أو البلقان.

زاوية مضافة للدراويش تستقبل المسافرين أيضاً.

زعامت إقطاع عسكري يتراوح دخله السنوي من عشرين إلى مئة ألف أقجة.

مصادر ومراجع مختارة

I. GENERAL HISTORIES

J. von Hammer-Purgstall, *Geschichte des osmanischen Reiches* (10 vols), Pest, 1827–35 (reprint, Graz, 1963). Mostly a compilation of the Ottoman chronicles.

J. W. Zinkeisen, *Geschichte des osmanischen Reiches in Europa* (7 vols), Hamburg and Gotha, 1840–63, (reprint, 1962). A more systematic treatment of the subject with the use of European sources.

N. Jorga, *Geschichte des osmanischen Reiches* (5 vols), Gotha, 1908–13 (reprint 1962). More emphasis on the history of the Balkans.

I. H. Uzunçarşilî, *Osmanlî Tarihi*, (*4 vols*), (*Ottoman History*) Ankara 1947–59 (in Turkish). A popular book.

Demetrius Cantemir, *The History of the Growth and Decay of the Ottoman Empire* (tr. N. Tindal), London, 1734.

Fr. Sansovino, *Historia universale dell'origine et imperio de Turchi*, Venice, 1582.

P. Ricaut (Rycaut) and R. Knolles, *The Turkish History from the Original of that nation to the Growth of the Ottoman Empire* (3 vols), London, 1687–1700.

R. F. Kreutel, *Vom Hirtenzelt zur Hohen Pforte*, Graz, 1959. Translation into German of Ashikpasazâde's history containing the Ottoman traditions of the fourteenth and fifteenth centuries.

Shorter histories

S. Lane-Pool, *The Story of Turkey*, London, 1888. The Ottoman history in one volume: outdated.

E. S. Creasy, *History of the Ottoman Turks*, London, 1877 (reprint, Beirut, 1961).

R. Davison, *Turkey*, Englewood Cliffs, N.J., 1968.

D. Vaughan, *Europe and the Turk, 1350–1700*, Liverpool 1954.

Cambridge History of Islam, I, Cambridge, 1970, pp. 263–393.

II. BIBLIOGRAPHIES

J. K. Birge, *A Guide to Turkish Area Studies*, Washington, 1949.

V. Michoff, *Sources bibliographiques sur l'histoire de la Turquie et de la Bulgarie* (4 vols), Sofia, 1914–34.

V. Michoff, *Bibliographie des articles de périodiques allemands, anglais et italiens sur la Turquie et la Bulgarie*, Sofia, 1938.

Historiographie Yougoslave, 1955–1965, Beograd, 1965.
Modern Greek Culture: A Selected Bibliography in English-French-German-Italian (third edition), Athens, 1970.
Bibliographie d'Etudes Balkaniques, vol. I: 1966, Sofia, 1968; vol. II: 1967, Sofia, 1969.
J.D.Pearson, *Index Islamicus, 1906–1955, A Catalogue of Articles on Islamic subjects in Periodicals and Other Collective Publications*. Cambridge, 1958; *Supplement*. 1956–1960, Cambridge, 1962; *Supplement*, 1960–1965, Cambridge 1967. Each volume has a special section on the Ottomans.
Enver Koray, *A Bibliography of the Turkish Publications on History*, 1729–1955, vol. I, Ankara, 1952 (in Turkish). Vol. 2, 1955–1968, Ank. 1971.
B.Lewis and P.M.Holt (eds)., *Historians of the Middle East*, Oxford, 1962.
Istanbul Kütüphaneleri Tarih – Coğrafya Yazmalari Katalogu I Türkçe Tarih Yazmalarí (10 vols.), Istanbul, 1943–51, A Catalogue of the mss in Turkish in the libraries of Istanbul.
Franz Babinger, *Geschichtsschreiber der Osmanen and ihre Werke*, Leipzig, 1927. A bibliography of the Ottoman chronicles, published or unpublished, with the biographies of the authors.
B.Spuler and L.Forrer, *Der vordere Orient in ilsamischer Zeit*, Bern, 1955, pp. 193–215. Annotated bibliography on the Ottomans.
L.Forrer, 'Handschriften osmanischer Historiker in Istanbul,' *Der Islam*, XXVI–2, pp. 173–220.
A.S.Levend, *Gazavâtnâmeler ve Mihal-oğlu Ali Bey Gazavâtnâmesi*, Ankara, 1958 (in Turkish). A bibliography of the Ottoman literature on the military expeditions with the edition of the *Gazavâtnâme* of Ali Bey.
Fehmi E.Karatay, *Topkapí Sarayí Müzesi Kütüphanesi, Türkçe Yazmalar Katalogu* (2 vols.), Istanbul 1961. A catalogue of the Turkish mss. at the Topkapí Palace Library.
Fehmi E.Karatay, *Topkapí Sarayí Müzesi Kütüphanesi, Farsca Yazmalar Katalogu*, Istanbul, 1961. A catalogue of the Persian mss.
Carl Göllner, *Turcica, Die europäischen Turkendrucke des XVI. Jahrhunderts*, I.Band: 1501–1550, Bucarest-Berlin 1961: II. Band: 1551–1600, Bucarest-Baden 1968. An exhaustive inquiry.
H.Bowen, *British Contributions to Turkish Studies*, New York, 1945.
Berna Moran, *A Bibliography of the Publications in English Concerning the Turks, XV-XVIIIth Centuries*, Istanbul, 1964.

III. PRINCIPAL PERIODICALS, ENCYCLOPEDIAS AND DICTIONARIES CONTAINING ARTICLES ON THE OTTOMAN TURKS

a. In Turkish

Târîh-i Osmânî Encümeni Mecmuasí 1911–22, Continued as *Türk Tarih Encümeni Mecmuasí*, 1922–31.
Tarih Vesikalarí, published by the Ministry of Pub. Educ., I-XVII (1941–58).
Belleten, published by the Turkish Historical Society, Ankara 1937 to date.
Tarih Dergisi, published by the Faculty of Letters, University of Istanbul, 1949 to date.

Türkiyat Mecmuasî, published by the Institute of Turcology, Istanbul, 1925 to date.

Tarih Araştîrmalarî Dergisi, published by the Faculty of Letters, University of Ankara, 1963 to date.

Belgeler, published by the Turkish Historical Society, Ankara. A periodical for publication of the Ottoman documents.

Vakîflar Dergisi. Ankara, 1938 to date. A review publishing documents and studies concerning the institutions connected with the Ottoman wakfs.

Islâm Ansiklopedisi, Istanbul, 1950 to date. Turkish translation of the first edition of the *Encyclopaedia of Islam* (*l'Encyc. de l'Islam*) with additions and the articles being expanded on Turks. Indispensable reference book on the Ottomans.

M.Z.Pakalîn, *Osmanlî Tarih Deyimleri ve Terimleri Sözlügü* (3 vols.) Istanbul, 1946–55. A dictionary of Ottoman historical terms and expressions (in Turkish).

M.Süreyya, *Sicill-i Osmânî* (4 vols.), Istanbul, 1890–95. (in Turkish). Ottoman biographical dictionary.

b. In western languages:

Mitteilungen zur osmanischen Geschichte, I–II, Vienna, 1921–3.

Archivum Ottomanicum, ed. T.Halasi-Kun and H.Inalcik, Leiden, (first issue to appear in 1973).

Turcica, Revue d'études turques, first issue 1969 (Paris).

A.Tietze and H. and R.Kahane, *The Lingua Franca in the Levant*, Urbana, 1958.

C.Mostras, *Dictionaire géographique de l'Empire Ottoman*, St Petersbourg, 1873.

Encyclopaedia of Islam (l'Encyclopédie de l'Islam), new edition Leiden-London, 1960, completed to the letter I in 1971. An indispensable reference.

IV. OTTOMAN DIPLOMATICS AND COLLECTIONS OF DOCUMENTS

a. Ottoman

F.Kraelitz-Greifenhorst, *Osmanische Urkunden in türkische Sprache aus der zweiten hälfte der 15. Jhr., Vienna, 1921.*

L.Fekete, *Einführung in die osmanisch-türkische Diplomatik der türkischen Bottmässigkeit in Ungarn*, Budapest, 1926.

L.Fekete, *Die Siyāqat-Schrift in der türkischen Finanzverwaltung* (2 vols.), Budapest, 1955.

J.Reychman and A.Zajaczkowski. *Handbook of Ottoman-Turkish Diplomatics*, revised and expanded, tr. A.S.Ehrenkreutz, ed. T.Halasi-Kun, the Hague, Paris, 1968.

Arşiv Kîlavuzu (2 vols.), Istanbul, 1938–40. A catalogue of the documents in the archives of the Topkapî Palace; incomplete.

L.Fekete, 'Ueber Archivalien und Archivwesen in der Türkei', *Acta Orientalia*, vol. III/iii (1953).

S.Shaw, 'Archival Sources for Ottoman History: The Archives of Turkey', *Journal of the American Oriental Society*, vol. 80 (1960), pp. 1–12.

Bernard Lewis, 'The Ottoman Archives, a Source for European History', *Report on Current Research*, Washington, 1956, pp. 17–25.

Bernard Lewis, 'The Ottoman Archives as a Source of History for the Arab Lands', *Journal of the Royal Asiatic Society*, 1951, pp. 139–155.

Bernard Lewis, 'Studies in the Ottoman Archives', *BSOAS*, vol. XVI–3 (1954), pp. 469–501

Bernard Lewis, *Notes and Documents from the Turkish Archives*, Jerusalem, 1952.

A.Bombaci, 'La collezione di documenti turchi dell'archivio di Venezia', *Riv. Studi Orient.*, vol. XXIV (1949).

G.Elezović, *Turski spomenići, I*, parts 1 and 2, Beograd, 1940–52.

K.Schwartz, *Osmanische Sultansurkunden des SINAI-Klosters*, Freiburg, 1970.

T.Gökbilgin, *Edirne ve Paşa Livası*, Istanbul, 1952 (in Turkish). A collection of the wakf deeds and financial records concerning Rumeli of the fifteenth and sixteenth centuries.

Istanbul Vakıfları Tahrir Defteri, 953 (1546), ed. Ö.L.Barkan and E.H.Ayverdi. The wakf deeds of Istanbul.

Collection of documents in western Languages

A. von Gevay (ed.), *Urkunden und aktenstücke zur Geschichte der Verhältnisse zwischen Oesterreich, Ungarn und der Pforte im xvi. und xvii. Jahrh.* (*3 vols.*), Vienna, 1838–42.

E.Alberi, *Relazione degli ambasciatori Veneti al senato* (3 series), vols. I–III, Florence, 1840, 1844 and 1855.

E.Charrière, *Négociations de la France dans le Levant*, (4 vols.), Paris, 1848–60. A collection of the French documents, 1515–1589.

I. de Testa *Recueil des Traités de la Porte Ottomane avec les puissances étrangères* (10 vols.), Paris, 1864–1901.

P.Duparé, *Recueil des instructions aux ambassadeurs et ministres de France*, vol. XXIX, Turquie, Paris, 1969.

V. DESCRIPTIONS OF WESTERN TRAVELLERS AND OBSERVERS

F.Babinger, *Die Aufzeichnungun des Genuesen Iacopo de Promontorio-de Campis über den Osmanenstaat um 1475*, Münich, 1957.

A. von Harff, *The Pilgrimage of Arnold von Harff* (tr. M. Letts), London, 1946.

M.Sanuto, *I Diarii* (58 vols.), Venice, 1879–1903.

Th. Spandugino, *De la Origine degli imperatori ottomani, ordini dela corte, forma del guerreggiare, loro religione, rito et costumi dela natione*, published in Sathas, *Documents inédits*, vol. IX, Paris, 1890, pp. 138–261.

G.A.Menavino, *Trattato de' costumi et vita de' Turchi*, Florence, 1548.

H.Dernschwam, *Tagebuch einer Reise nach Konstantinopel und Kleinasien* (1553–1555), ed. F.Babinger, Münich, 1923. One of the best observers on the daily life in Turkey.

J.Chesneau, *Le Voyage de Monsieur d'Aramon* (*1549*), ed. Ch. Schefer, Paris, 1887.

G.Postel, *De la République des Turecs*, Poitiers, 1552.

Kaiserliche Gesandtschaften aus Goldene Horn, ed. Karl Teply, Stuttgart, 1968.
C. de Villalon, *Viaje de Turquia, 1557*, in M.Serrano y Sanz, *Autobiografias y Memorias*, Madrid, 1905.
N. de Nicolay, *Les Navigations, pérégrinations et voyages*, Antwerp, 1576.
P.Belon du Mans, *Les observations de plusieurs singularités et choses mémorables trouvées en Grèce, Asie, Judée Egypte, Arabie et autres pays*, Paris, 1588.
Reinhold Lubenau, *Beschreibung der Reisen (1573–1589)*, ed. W.Sahm, Königsberg, 1912.
Du Fresne Canaye, *Voyage du Levant (1573)*, ed. H.Hauser, Paris, 1897.
Johann Wild, *Neue Reysbeschreibung eines gefangenen Christen, 1604–10*, Nürnberg, 1613.
A.Carayon, *Relations inédites des missions de la Société de Jésus à Constantinople*, Paris, 1864.
Thomas Roe, *The Negotiations . . . in his Embassy to the Ottoman Porte*, from the Year of 1621 to 1628, ed. S. Richardson, 1740.
G.Sandys, *Travels (1610)*, fifth ed., London, 1652.
T.Sherley, *Discourse of the Turks*, ed. E.Denison Ross, London, 1936.
A.Sherley, *His Relations of his Travels*, London, 1613.
H.Blount, *A Voyage into the Levant*, 2nd ed., London, 1636.
Alberto Bobovio (*Ali Bey*), *Relazione del Seraglio del Gran Signore*, published in Cornelio Magni, *Viaggie dimore per la Turchia*, Venetia, 1682.

VI. PERIODS OF OTTOMAN HISTORY (POLITICAL HISTORY)

a. Origins

Fr. Giese, 'Das Problem der Entstehung des osmanischen Reiches', *Zeitschrift für Semitistik und verwandte Gebiete*, vol. 11 (1924), pp. 246–71. The first critical study of the problem of the origins of the Ottoman state by a specialist. He emphasises the role of the *ahîs*.
H.A.Gibbons, *The Foundation of the Ottoman Empire*, Oxford, 1916. (reprint 1968). A description of the Ottoman expansion from 1300 to 1402.
M.Fuad Köprülü, *Les Origines de l'Empire Ottoman*, Paris, 1935. Criticising Gibbons' theory of the Greek origins of the Ottomans and Ottoman state, Köprülü stresses the Anatolian Seljuk origins of them on the basis of the critical use of the oriental sources.
M.F.Köprülüzâde, 'Bemerkungen zur Religionsgeschichte Kleinasiens' *Mitteilungen zur osmanischen Geschichte*, vol. I, pp. 203–22.
M.Fuad Köprülü, 'Problems of the Ethnic Origins of the Ottoman Empire', *Belleten* vol. VII (Ankara, 1943), pp. 219–314 (in Turkish). A thorough-going study of the problem.
C.Cahen, *Pre-Ottoman Turkey*, London, 1968. A concise history of Anatolia before the Ottomans.
O.Turan, 'Anatolia in the Period of the Seljuks and the Beyliks', *The Cambridge History of Islam*, Cambridge, 1970, pp. 231–62.
P.Wittek, 'Deux chapitres de l'histoire des Turcs de Roum', *Byzantion*, vol. XI (1936), pp. 285–319.

P. Wittek, *The Rise of the Ottoman Empire, London, 1938.* A summary of earlier studies, discussing critically the Seljuk origins of the Ottomans with the emphasis on the role of the *ghazi* tradition.

b. Beyliks (Turcoman Principalities)

P. Wittek, *Das Fürstentum Mentesche, Studie zur Geschichte Kleinasiens im 13–15. Jahrhundert*, Istanbul, 1934. Fundamental study on the formation of the Turcoman principalities in Western Anatolia.

P. Lemerle, *L'Emirat d'Aydin, Byzance et l'Occident, Recherches sur 'La geste d'Umur Pacha'*, Paris, 1957. Analysis of this important Turkish source with the use of the Byzantine sources.

B. Flemming, *Landschaftsgeschichte von Pamphylien, Pisidien und Lykien im spätmittelalter*, Wiesbaden, 1964.

I. H. Uzunçarşılı, *The Beyliks in Anatolia*, Ankara, 1937 (in Turkish). A survey; uncritical.

F. Köprülü, 'Notes on the History of the Beyliks in Anatolia', *Türkiyat Mecmuası*, vol. II (1928), pp. 1–32 (in Turkish).

Fr. Taeschner, 'Beiträge zur Geschichte der Achis in Anatolien (14–15. Jahrhundert'), *Islamica* vol. IV (1931), pp. 1–47.

Fr. Taeschner, Die islamische Futwwabunde, *ZDMG*, vol. 12 (1933) pp. 6–49.

Fr. Taeschner, 'Akhi', *Encyclopaedia of Islam*, 2nd ed., vol. I.

c. From frontier principality to empire (1352–1402)

Besides the general accounts by Hammer, Zinkeisen and Jorga, see

I. Beldiceanu-Steinherr, *Recherches sur les actes des règnes des Sultans Osman, Orhan et Murad I*, Münich, 1967.

H. Inalcík, 'Ottoman Methods of Conquest', *Studia Islamica*, vol. II, pp. 103–129.

G. G. Arnakis, *The Early Ottomans*, Athens, 1947 (in Greek). Important study based on the Ottoman and Byzantine sources.

G. G. Arnakis 'Gregory Palamas among the Turks and Documents of His Captivity as Historical Sources', *Speculum*, vol. XXVI (1951), pp. 104–18.

The Travels of Ibn Battuta, tr. H. A. R. Gibb, vols I–II, London, 1956–61. Eyewitness of Orhan's principality.

P. Charanis, 'The Strife Among the Palaeologi and the Ottoman Turks, 1370–1402' *Byzantion*, vol. XVI (1942–3), pp. 286–314, vol. XVII, pp. 104–18. A study based on the Byzantine sources.

Fr. Babinger, *Beiträge zur frühgeschichte der Türkenherrschaft in Rumelien (14–15. Jahrhundert)*, Münich, 1944.

H. Inalcík, 'Edirne'nin Fethi', *Edirne'nin 600 Fetih Yıldönümü Armagan Kitabı*, Ankara, 1965, pp. 137–59 (in Turkish).

D. Angelov, 'Certains aspects de la conquête des peuples balkaniques par les Turcs' *Byzantinoslavica*, vol. XVII (1956), pp. 220–75.

M. Braun, *Kosovo*, Leipzig, 1937.

M. Braun, *Lebensbeschreibung des Despoten Stefan Lazarević von Konstantin dem Philosophen im auszug herausgegeben und übersetzt*, Göttingen, 1956.

H. Inalcík, 'Bāyazīd I' *Encyclopaedia of Islam*, 2nd ed. vol. I.

A.S. Atiya, *The Crusade of Nicopolis*, London, 1938.

M. Silberschmidt, *Das orientalische Problem zur Zeit der Entstehung des türkischen Reiches, 1381–1400*, Leipzig, 1923. An important study based on the Venetian documents.

M.M. Alexandrescu-Dersca, *La campagne de Timur en Anatolie, 1402*, Bucarest, 1942. For the review of it, see *Belleten*, vol. XI–42 (1947), pp. 341–5.

G. Ostrogorsky, 'La prise de Serrès par les Turcs, *Byzantion*, vol. 35 (1965), pp. 302–19.

H.H. Giesecke, *Das Werk des Azīz ibn Ardašīr Astarābādī, Ein Quelle zur Geschichte des Spätmittelalters in Kleinasien*. Leipzig, 1940. An important source on the history of central Anatolia in the second half of the fourteenth century.

Ernst Werner, *Die Geburt einer Grossmacht-Die Osmanen (1300–1481), Ein Beitrag zur Genesis des türkischen Feudalismus*, Berlin, 1966. A Marxist interpretation.

d. The interregnum and recovery (1402–51)

P. Wittek, 'De la défaite d'Ankara à la prise de Constantinople', *Revue des Etudes Islamiques*, vol. 12 (1938), pp. 1–34. This essay deals with the problems of the interregnum period.

J.W. Barker, *Manuel II Palaeologus, 1391–1425*, New Brunswick, 1969.

H.J. Kissling, 'Das Menāqybnāme Scheich Bedr ed-dîns, des Sohnes des Richters von Samavna', *ZDMG*, no. 100 (1950), pp. 112–76.

H. Inalcík, 'Arnawutluk', *Encyclopaedia of Islam*, 2nd ed. vol I, pp. 653–8.

Bertrandon de la Broquière, *Le Voyage d'Outremer*, ed. Ch. Schefer, Paris, 1892. The author visited the Ottoman empire in 1432–3.

Ducas, *Istoria Turco-Bizantina (1341–1462)*, ed. Vasile Grecu, Bucarest, 1958. An important source for the reigns of Murad II and Mehmed II.

F. Thiriet, *Régestes des déliberations du Senat de Venise Concernant La Romanie*, vols I–III, Paris, 1958–61.

N. Jorga, *Notes et Extraits pour servir à l'histoire des croisades au XV^e siecle*, vols I–II, Paris, 1899.

W. Miller, *Essays on the Latin Orient*, Cambridge, 1921.

A.E. Vacalopoulos, 'Les limites de l'empire byzantin', *Byzant. Zeitschrift*, vol. 55 (1962), pp. 56–65.

G. Beckmann, *Der Kampf Kaiser Sigmunds gegen die werdende Weltmacht der Osmanen*, *(1392–1437)*, Gotha, 1902.

O. Halecki, *The Crusade of Varna*, New York, 1943.

J. Dabrovski, 'L' année 1444', *Bulletin Inter. de l'Académie polonaise des sciences et des lettres, Classe d'his. et de phil.*, Cracovie, 1952. Dabrovski takes an opposite view to Halecki.

H. Inalcík, *Studies and Documents on the Reign of Mehmed the Conqueror*, Ankara, 1954 (in Turkish). In the first chapter (pp. 1–53) the problems concerning the crisis of 1444 are discussed in the light of a newly discovered Ottoman chronicle.

F. Babinger, 'Von Amurath zu Amurath'. Vor – und Nachspiel der Schlacht bei Varna (1444), *Oriens*, vol. III–2 (1950), pp. 233–44.

H.Inalcík, 'Murad II', *Islâm Ansiklopedisi*, vol. VIII, pp. 589–615.
F.Taeschner and P.Wittek, 'Die Vezirfamilie der Candarlyzāde (14.–15. Jah.) und ihre Denkmäler', *Der Islam*, vol. 18. (1929), pp. 60–115.
G.Ostrogorsky, 'Byzance, état tributaire de l'empire turc', *Zbornik Rodova* (1958), pp. 49–58.

e. Definitive establishment of the Ottoman Empire (1453–1526)

F.Babinger, *Mehmed der Eroberer und seine Zeit*, Münich, 1953 (enlarged Italian version: Torino, 1957), Reviewed by H.Inalcík, 'Mehmed the Conqueror (1432–1481) and His Time', *Speculum*, vol. XXXV (1960), pp. 408–27.
S.Runciman, *The Fall of Constantinople*, Cambridge, 1965.
A.Mercati, 'Due lettere di Giorgio da Trebisonda a Maometto II', *Orien. Chr. Period*, vol. 9 (1943), pp. 285–322.
Kritovoulos, *History of Mehmed the Conqueror*, tr. Ch. Riggs, Princeton, 1964.
H.Inalcík, 'The Policy of Mehmed II toward the Greek Population of Istanbul and the Byzantine Buildings of the City', *Dumbarton Oaks Papers*, No. 23 (1970), pp. 213–49.
H.Inalcík, 'Mehmed II' *Islâm Ansiklopedisi* vol. VII, pp. 506–35 (in Turkish).
E.Hocks, *Pius II und der Halbmond*, Freiburg i. Br., 1941.
Fr. Babinger, 'Relazioni Visconteo-sforesche con la corte ottomana durante il cec. XV', *Atti del Convegno di Studi su la Lombardia e l'Oriente*, Milano, 1963.
A.Bombaci, 'Venezia e l' impresa turca di Ottranto', *Rivista Storico Italiana* no. 66 (1954), pp. 159–203.
Fr. Babinger, 'Lorenzo il Magnifico e la Corte ottomana', *Archivio Storico Italiano* (1963).
Fr. Babinger, 'Maometto II il Conquistatore e l'Italia'; *Riv. Stor. It.*, vol. 63 (1951).
S.Tansel, *Sultan II. Bayezit'in Siyasî Hayatî* (*A Political History of Bavezid II's Reign*), Istanbul, 1964 (in Turkish).
N.Beldiceanu, 'La conquête des cités marchandes de Kilia et de Cetăteă Alba par Bayezid II', *Südost-Forschungen*, vol. XXIII, pp. 36–115.
S.N.Fisher, *The Foreign Relations of Turkey, 1481–1512*, Urbana, 1948.
R.S.Schwoebel, *The Shadow of the Crescent: The Renaissance Image of the Turk (1453–1517)*, New York, 1967.
H.Pfefferman, *Die Zusammenarbeit der Renaissancepäpste mit den Turken*, Wintertuhr, 1946.
Donado da Lezze, *Historia Turchesca (1300–1514)*, ed. I.Ursu, Bucharest, 1909. An important contemporary source.
H.S.Kissling, *Sultan Bayezid II's Beziehungen zu Markgraf Francesco von Gonzaga*, Münich, 1965.
L.Thusane, *Djem-Sultan*, Paris, 1892. Cf. H.Inalcík, 'Djem', *Encyclopaedia of Islam*, 2nd ed. vol. 2, pp. 529–32.
H.A. von Burski, *Kemâl Re'is: Ein Beitrag zur Geschichte der Türkischen Flotte*, Bonn, 1928.
F.Babinger, 'Vier Bauvorschläge Lionardo da Vinci's an Sultan Bayezid II (1502–1503)', *Nachr. der Academie der Wissensch. in Göttingen* (Phil.-his. Kl., 1958, no. 1).

Fr. Babinger, 'Kaiser Maximiliens I. "geheime Praktiken" mit den Osmanen (1510/11)', *Südost-Forschungen*, vol. xv (1956).
V.Minorsky, *La Perse au XV^e siécle entre la Turquie et Venise*, Paris, 1933.
H.Sohrweide, 'Der Sieg der Safeviden in Persien und seine Rückwirkungen auf die Schiiten Anatoliens im 16. Jahrhundert', *Der Islam*, vol. 41 (1965), pp. 95–223.
E.Eberhard, *Osmanische Polemik gegen die Safeviden im 16. Jahr. nach arabischen Handschriften*, Freiburg, 1970.
S.Tansel, *Yavuz Sultan Selim*, Istanbul, 1969 (in Turkish). With the reproduction of many important documents from the Turkish archives.
H.Jansky, 'Die Eroberung Syriens durch Sultan Selim I', *Mitt. zur osmanischen Geschichte*, vol. II (1923), pp. 173–241.
H.Jansky, 'Die Chronik des Ibn Tūlūn als Geschichtsquelle über den Felduzug Sultan Selīms I. gegen die Mamluken', *Der Islam*, vol. XVIII (1929), pp. 24–33.
Ibn Iyas, *An account of the Ottoman Conquest of Egypt*, tr. W.H.Salmon, London, 1921.
Marie-Therese Speiser, *Das Selīmnāme des Sa 'dī b. 'Abd al-Mute'āl*, Zurich, 1946.
H.Massé, 'Selīm I^er en Syrie, d'après le Sélim-Nāme', *Mélanges René Dussaud*, vol. 2 (1939), pp. 779–82.
H.A.R.Gibb, 'Lutfi Paşa on the Ottoman Califate', *Oriens*, vol, 15 (1962), pp. 287–95.
H.A.R.Gibb, 'Some Considerations on the Sunni Theory of the Califate', *Studies on the Civilisation of Islam*, ed. S.J.Shaw and W.R.Polk, Boston, 1962, pp. 141–50.
C.A.Nallino, *Notes sur la nature du 'Califat' en général et sur la prétendu 'Califat Ottoman'*, Rome, 1919.
C.H.Becker, 'Barthold's Studien über Kalif und Sultan', *Der Islam*, vol. VI, pp. 386–412.
M.Hartmann, 'Das Privileg Selims I für die Venezianer von 1517', *Orientalist. Stud. F.Hommel*, vol II (1918), pp. 201–22.
Şinasi Altundag, 'Selîm I' *Islâm Anksilopedisi*, vol X, pp. 423–34 (in Turkish). Especially useful for the bibliography of the Ottoman sources.
H.Edhem, *Sultan Selim's aegyptischer Feldzug*, Weimar, 1916.
R.B.Merriman, *Suleiman the Magnificent*, Cambridge, Mass., 1944
L.Forrer, *Die osmanische Chronik des Rüstem Pascha*, Leipzig, 1923.
F.Tauer, *Histoire de la campagne du Sultan Suleyman 1^er contre Belgrade en 1521*, Prague, 1924.
J.H.Mordtmann, *Zur Kapitulation von Buda im Jahre 1526*, Budapest–Constantinople, 1918.
M.Pavet de Courteille, *Histoire de la campagne de Mohacz par Kemal Pacha Zadeh*, Paris, 1859.

f. The Ottoman Empire as a world power (1526–96)

I.Ursu, *La politique orientale de François I^er*, Paris, 1908.
E.Oberhummer, *Konstantinopel unter Süleiman dem Grosses*, Münich, 1902.
M.Luther, *Vom Kriege wider die Türcken*, Wittenberg (?) 1529.

F.Tauer, 'Soliman's Wiener Feldzug' *Archiv Orientalni*, vol. 24 (1956).
W.Sturminger, *Bibliographie und Ikonographie der Türkenbelagerungen Wiens 1529 und 1683*, Graz-Köln, 1955.
K.Brandi, *Kaiser Karl V*, (2 vols.), Münich, 1937–41.
S.A.Fischer-Galati, *Ottoman Imperialism and German Protestantism. 1521–1555*, Cambridge, Mass., 1959.
H.Inalcík, 'The Origin of the Ottoman-Russian Rivalry and the Don-Volga Canal', Annales de L'Univ. d'Ankara, vol. 1, (1947), pp. 47–110.
S.Chew, *The Crescent and the Rose*, New York, 1937.
C.D.Rouillard, *The Turk in French History, Thought and Literature (1520–1660)*, Paris, 1941.
E.S.Forster, (tr.), *The Turkish Letters of Ogier Chiselin de Busbecq, Imperial Ambassador at Constantinople, 1554–1562* (reprint), Oxford, 1968.
Şerafettin Turan, *Rebellion of Prince Bayezid, Son of Sultan Süleyman*, Ankara, 1961 (in Turkish).
P.Argenti, *Chios Vincta*, Cambridge, 1941.
A.Vambery (tr. and ed.), *Travels and Adventures of the Turkish Admiral Sidi Ali Reis*, London, 1899.
R.B.Serjeant, *The Portuguese Off the South Arabian Coast*, Oxford, 1963.
L.Dames, 'The Portuguese and Turks in the Indian Ocean in the Sixteenth Century', *Journal of the Royal Asiatic Society*, part 1, 1921.
Hajji Khalifeh, *The History of the Maritime Wars of the Turks*, tr. James Mitchell, London, 1831.
E.Denison Ross, 'The Portuguese in India and Arabia, 1517–1538', *J.A.S.* part 1, 1922.
W.E.D.Allen, *Problems of Turkish Power in the Sixteenth Century*, London, 1963.
A.Bombaci, 'Le fonti turcho della battaglia delle Gerbe', *Rivista di Studi Orientali*, vol. 19 (1941), pp. 193–248.
A.C.Hess, 'The Evolution of the Ottoman Seaborne Empire in the Age of the Oceanic Discoveries, 1453–1525', *The American Hist. Rev.*, vol. LXXV–7 (1970), pp. 1892–1919.

g. Decline

M.Naima, *Annals of the Turkish Empire from 1591 to 1659*, tr. C.Fraser, 1, London, 1832.
L. von Ranke, *Die Osmanen und die spanishe Monarchie*, Leipzig, 1877.
F.Braudel, *La Méditerranée et le monde méditerranéen à l'époque de Philippe II*, Paris, 1949 (2nd ed., 2 vols.) Paris, 1967.
U.Heyd, *Ottoman Documents on Palestine, 1552–1615*, Oxford, 1960.
Orhan Burian, *The Report of Lello, Third English Ambassador to the Sublime Porte*, Ankara, 1952.
S.Bono, *I corsari barbareschi*, Turin, 1964.
J.Pignon, 'La milice des Janissaires de Tunis au temps des Deys (1590–1650)', *Cahiers de Tunis*, vol. IV (1956).
R.C.Anderson, *Naval Wars in the Levant, 1559–1853*, Princeton, 1952.
G.Hill, *A History of Cyprus* (4 vols), Cambridge, 1940–52.
H.Inalcík, *Ottoman Policy and Administration in Cyprus after the Conquest*, Ankara, 1969.

C.Roth, *The House of Nasi: the Dukes of Naxos*, Philadelphia, 1949.

G.E.Rothenberg, *The Austrian Military Border in Croatia, 1522–1747*, Urbana, 1960.

James C.Davis, *Pursuit of Power, Venetian Ambassadors' Reports on Turkey, France and Spain, 1560–1600*, New York, 1970.

Suraiya Faroghi, *Die Vorlagen (telhīs) des Grosswesirs Sinan paša an Sultan Murād III*, (dissertation), Hamburg, 1967.

Cengiz Orhonlu, *Telhisler*, (*1597–1607*), Istanbul, 1970. The reports of the grand viziers to the sultan.

N.H.Biegman, *The Turco-Ragusan Relationship, 1575–1595*, The Hague, Paris, 1967.

A.H.Wratislaw (tr.), *Adventures of Baron Wenceslas Wratislaw of Mitrowiz, 1599*, London, 1862.

Le Strange (tr.) *Don Juan of Persia, 1560–1604*, London, 1926.

P.Paolo Carali, *Fakhr ad-dīn II, Principe del Libano e la Corte di Toscana, 1605–1635* (2 vols), Rome, 1936.

F.A.Behrnauer, 'Koğabeg's Abhandlung über den Verfall des osmanischen Staatsgebäudes seit Sultan Suleiman dem Grossen', *ZDMG*, vol. 15 (1861), pp. 272–332.

F.A.Behrnauer, 'Das Nasīhatnāme. Dritter Beitrag zur osmanischen Gesellschaft', *ZDMG*, vol. XVIII (Leipzig, 1864), pp. 699–740.

Kātib Chelebi, *The Balance of Truth*, tr. G.L.Lewis, London, 1957.

R.Tschudi (ed. and tr.), *Das Asafnāme des Lufti Pascha*, Berlin, 1910.

B.Lewis 'Ottoman Observers of Ottoman Decline' in *Islamic Studies*, vol. I (Karachi, 1962), pp. 71–87.

H.Inalcík, *The Ottoman Decline and Its Effects Upon the Reaya*, Rapport to the Second International Congress of Studies on South-East Europe, Athens, 1970.

VII. OTTOMAN LAW AND FINANCES

P.Horster, *Zur Anwendung des islamischen Rechts im 16. Jh. Die juristischen Darlegungen (ma'ruzāt) des Schejch ül-Islam Ebu Su'ūd (ges. 1574)*, Stuttgart, 1935.

Ö.L.Barkan, *XV. ve XVI. asírlarda osmanlí imparatorluğunda zirai ekonominin hukukí ve malí esaslarí* (The Juridical and Financial Laws Concerning the Rural Economy in the Ottoman Empire), Istanbul, 1943. A collection of documents; basic source for the Ottoman law and finances in the sixteenth century.

Ö.L.Barkan, 'The Ottoman Budgets', *Revue de la Faculté des Sciences Econ. de l'Univ. d'Istanbul*, vol. XVII, (1955–6), pp. 193–347.

H.Inalcík, 'Süleyman the Lawgiver and Ottoman Law', *Archivum Ottomanicum*, vol. I.

H.Inalcík, 'Land Problems in Turkish History', *Muslim World*, vol. 45 (1955).

R.R.Arat, 'Un yarlík de Mehmed II le Conquerant', *Annali*, nuova serie, vol. I (Rome, 1940), pp. 25–68.

N.Beldiceanu, *Les actes des premiers sultans*, Paris La Haye, 1960. For the review of this book, see H.Inalcik, 'Notes', *Der Islam*, Bd. 43 (1967), pp. 139–57.

R.Mantran, *Réglements fiscaux ottomans, la police des marchés de Stamboul au début du XVI siècle, in Cahiers de Tunisie,* vol. IV (1956), pp. 213–41.
R.Mantran–J.Sauvaget, *Réglements fiscaux ottomans,* Beirut, 1951.
W.Hinz, 'Das Steuerwesen Ostanatoliens im 15. und 16. Jh.', *ZDMG,* vol. xxv (1950), pp. 177–201.
A.Galanté, *Turcs et Juifs, Etude historique et politique,* Istanbul, 1932.
M.Crusius, *Turco-Graeciae,* libro octo, Basle, 1584.
F.Scheel, *Die staatrechtliche Stellung der ökumenischen Kirchenfürsten in den alten Türkei,* Berlin, 1943.
N.Zernov, *Eastern Christendom,* London, 1961.
S.Runciman, *The Great Church in Captivity,* Cambridge, 1968.
L.Hadrovics, *Le peuple serbe et son église sous la domination turque,* Paris, 1947.
G.Stadtmüller, 'Osmanische Reichsgeschichte und balkanische Volksgeschichte', *Leipziger Viertelsj. für Südost-Europa,* no. 3 (1939), pp. 1–24.
M.Mladonovic, 'Die Herrschaft der Osmanen in Serbien im lichte der Sprache', *Südost-Forschungen,* vol. xx (1961), pp. 159–203.
R.M.Dawkins, 'The Crypto-Christians of Turkey', *Byzantion,* vol. VIII (1933), pp. 247–77.
L.Fekete and Gy. Kaldy-Nagy, *Rechnungsbücher türkischer Finanzstellen in Buda (Offen), 1550–1580, türkischer text,* Budapest, 1962.
S.J.Shaw, *The Budget of Ottoman Egypt,* The Hague–Paris, 1968.
S.J.Shaw, *Organization and Development of Ottoman Egypt, 1517–1789,* Princeton N.J., 1962.
R.Anhegger, *Beiträge zur Geschichte des Bergbaus im osmanischen Reich,* (3 vols), Istanbul, 1943–5.

VIII. THE OTTOMAN PALACE AND GOVERNMENT

J. von Hammer, *Das osmanischen Reichs Staatsverfassung und Staatsverwaltung* (2 vols.), Vienna, 1815.
Mouradgea d'Ohsson, *Tableau général de l'empire ottoman* (7 vols.), Paris, 1788–1824.
P.Rycaut, *Present State of the Ottoman Empire,* London, 1670.
I.H.Uzunçarşılı *Kapikulu Ocaklari* (2 vols), Ankara, 1943–4 (in Turkish). The Janissary corps and other military organizations at the Porte.
I.H.Uzunçarşılı, *Osmanli Devletinin Merkez ve Bahriye Teşkilâti,* Ankara, 1948 (in Turkish). Central government and imperial navy in the Ottoman Empire.
I.H.Uzunçarşılı, *Osmanli devletinin Saray teşkilâti,* Ankara, 1945, (in Turkish). The Ottoman Palace.
I.H.Uzunçarşılı, *Ilmiye Teşkilâti* Ankara, 1963 (in Turkish).
H.A.R.Gibb and H.Bowen, *Islamic Society and the West,* vol. I in 2 parts, London, 1950–57.
V.L.Ménage, 'Notes and Communications. Sidelights on the *Dewshirme* from Idrīs and Sa'duddīn', *BSOAS,* vol. 18 (1956), pp. 181–3.
B.D.Papoulia, *Ursprung und Wesen der 'Knabenlese' im osmanischen Reich,* Münich, 1963.
N.M.Penzer, *The Harem,* London–Bombay–Sydney, 1936.

J.A.B.Palmer, 'The Origins of the Janissaries', *Bulletin of the John Rylands Library*, vol. xxxv (1953), pp. 448–81.

U.Heyd, 'Moses Hamon, Chief Jewish Physician to Sultan Suleyman The Magnificient', *Oriens*, vol. 16 (1963), pp. 153–70.

M.Baudier, *Histoire générale du serrail et de la cour du Grand Seigneur*, Paris, 1623.

B.Miller, *The Palace School of Muhammed the Conqueror*, Cambridge, 1941.

B.Miller, *Beyond the Sublime Porte: The Grand Seraglio of Stambul*, New Haven, 1931. Based on A.Bobovio's *Relazione*.

W.L.Wright, *Ottoman Statecraft: The Book of Counsel for Viziers and Governors of Sari Mehmed Pasha*, Princeton, 1935.

Also see part v: Descriptions of Western Travellers and Observers.

IX. POPULATION, CITIES AND ROUTES

Ömer L.Barkan, 'Les déportations comme méthode de peuplement et de colonisation dans l'empire ottoman', *Revue de la Faculté des Sciences Economiques de l'Université d'Istanbul*, vol, xi (1946–50), pp. 524–569, vol. xiii, pp. 56–79, vol. xv, pp. 209–329.

Ömer L.Barkan. 'Essai sur les données statistiques des registres de recensement dans l'empire ottoman au XVe et XVIe siècles', *Journal of Eco. and Soc. History of the Orient*, vol. i (1957).

Ömer L.Barkan 'Les formes de l'organisation du travail agricole dans l'empire Ottoman aux XVe siècles', *Revue de la Faculté des Sciences Economiques de l'Univ. d' Istanbul*, vol. i–ii (1939) pp. 29–74. Résumé, in French 14–44, vol. ii (1940), pp. 198–245, Résumé in French, pp. 165–180.

Ömer L.Barkan, 'Quelques observations sur l'organization économique et sociale des villes ottomanes, des XVIe et XVIIe siècles', *Recueil Société Jean Bodin*, vol. vii (1955), pp. 289–311.

N.Todorov, 'La situation démographique de la péninsule balkanique au cours des XVe et XVIe siècles', *Annuaire de L'Univ. de Sofia*, vol. LIII–2, 1959.

Franz Taeschner, *Das anatolische wegenetz nach osmanischen Quellen* (2 vols), Leipzig, 1924–6.

N.Todorov (ed), *La ville balkanique, XVe–XIXe Siècles*, Académie bulgare des sciences, Sofia, 1970.

G.Baer, *The Administrative, Economic and Social Functions of Turkish Guilds*, in *International Journal of Middle East Studies*, vol. i (1970), pp. 28–50.

M.Alexandrescu-Dersca, 'Contribution à l'étude de l'approvisionnement en blé de Constantinople au XVIIIe siècle', *Studia et Acta Orientalia*, vol. i, 1957, pp. 13–37.

W.Behrnauer, 'Mémoire sur les institutions de police chez les Arabes, les Persans et les Turcs', *Journal Asiatique*, Ve serie, t. XV (1861), pp. 347–92.

F.Taeschner, *Alt-Stambuler Hof und Volksleben*, Hanover, 1925.

A.Refik, *Istanbul Hayati* (2 vols.), Istanbul, 1930–31 (in Turkish). *Documents on the Economic and Social History of Istanbul in the Sixteenth and Seventeenth Centuries.*

Evliyā Chelebi, *Travels*, (10 vols.), editors N.Asím, Kilisli Rifat and H.N. Orkun, Istanbul, 1896–1938 (in Turkish). A mine of information on the

social history of the Ottoman Empire in the seventeenth century. Incomplete English translation: *Narrative of Travels in Europe, Asia and Africa,* (2 vols), trans. J. von Hammer, London, 1834.

A.A.Pallis, *In the Days of the Janissaries,* London, 1951. Selections from Evliyā Chelebi.

B.Lewis, *Istanbul and the Civilisation of the Ottoman Empire,* Oklahoma, 1963.

R.Mantran, *Istanbul dans la seconde moitié du XVII^e siècle,* Paris, 1962.

M.Hadzijahić, 'Die privilegierten Städte zur zeit des osmanischen Feudalismus', *Südost-Forschungen,* vol. XX (1961), pp. 130–58.

X. COMMERCE

W.Heyd, *Histoire du Commerce du Levant* (2 vols.), Leipzig, 1936.

H.Inalcík, 'Harīr', *Encyclopaedia of Islam,* second ed., vol. III.

H.Inalcík, 'Bursa and the Commerce of the Levant', *Journal of Econ. and Social Hist. of the Orient,* vol. III/2 (1960), pp. 131–47.

G.R.B.Richards, *Florentine Merchants in the Age of Medicis,* Cambridge, Mass., 1932.

A.C.Wood, History of the Levant Company, London, 1935.

P.Masson, *Histoire du commerce français dans le Levant au XVII^e siècle,* Paris, 1896.

U.Dorini-T.Bertele, *Il libro dei conti di Giacomo Badoer, Constantinopoli, 1436–1440,* Rome, 1956.

F.Thiriet, 'Les lettres commerciales des Bembo et le commerce vénitien dans l'empire ottoman à la fin du XV^e siècle' *Studi in onore di Armando Sapori,* Milan, 1957, pp. 911–33.

H.Inalcík, 'Capital Formation in the Ottoman Empire', *The Journal of Economic History,* vol. XXIX (1969), pp. 97–140.

J.Tadić, 'Le commerce en Dalmatie et à Raguse et la décadence économique de Venise au XVII^e siècle' *Civiltá Veneziana studi 9,* Venezia-Roma pp. 237–74.

H.Inalcík, 'Imtiyāzāt: Ottoman', *Encyclopaedia of Islam,* 2nd ed., vol. IV. A study of the capitulations.

M.Berza, 'La colonia fiorentina di Constantinopoli nei secoli XV.–XVI.', *Revue hist. du Sud-Est Européen,* vol. XXI (1944), pp. 137–54.

XI. CULTURE

A.Bombaci, *Storia della letteratura turca dall'antico imperio di Mongolia all'odierna Turchia,* Milan, 1956.

A.A.Adívar, *Osmanlí Türklerinde Ilim,* Istanbul, 1943 (in Turkish), first appeared in French.

E.J.W.Gibb, *History of Ottoman Poetry* (6 vols), London, 1900–9.

R.Ettinghausen (preface), M.S.Ipşiroğlu and S.Eyüboğlu (intro.), *Turkey, Ancient Miniatures,* UNESCO World Series, Paris, 1961.

E.Esin, *Turkish Miniature Painting,* Vermont–Tokyo, 1960.

G.M.Meredith-Owens, *Turkish Miniatures,* The British Museum, London, 1963.

I.Stchoukine, *La peinture turque d'après les manuscrits illustrés, I^ère partie de Süleyman I à Osmān II, 1520–1622,* Paris, 1966.

F.Öğütmen, *Miniature Art from the XIIth to the XVIIth Century*, Istanbul, 1966.
C.E.Arseven, *L'art turc depuis son origine jusqu'à nos jours*, Istanbul, 1939.
K.Erdmann, *Orientteppiche aus vier Jahrhunderten*, Hamburg, 1950.
K.Erdmann, *Das anatolische Karavansaray* (2 vols.), Berlin, 1961.
M.K.Özergin, 'Anadolu'da Selçuk Kervanseraylari', *Tarih Dergisi*, no. 20, pp. 141–70.
A.Gabriel, 'Les mosquées de Constantinople', *Syria*, vol. VII (1926), pp. 359–419.
A.Gabriel, *Une capitale turque: Brousse* (2 vols.), Paris, 1958.
C.Gurlitt, *Die Baukunst Konstantinopels*, Berlin, 1912.
J.Karabacek, *Abendlaendische Künstler zur Konstantinopel im 15. und 16. Jhdt.*, Vienna, 1917.
Tahsin Öz, *Turkish Textiles and Velvets*, Ankara, 1950.
E.Diez and O.Aslanapa, *Turkish Art*, Istanbul, 1955 (in Turkish).
E.Diez, 'The Architect Sinan and his Works', *Atlantis*, April 1953.
R.M.Meriç, *Sinan, the Architect, His Life and Art*, vol. I, *Texts concerning his life and works*, Ankara, 1965 (in Turkish).
H.Glück, *Die Kunst der Osmanen*, Leipzig, 1922.
K.Erdmann, *Zur türkischen Baukunst seldschukischer und osmanischer Zeit*, Istanbul, 1958.
E.Akurgal, C.Mango and R.Ettinghausen, *Treasures of Turkey*, SKIRA, 1966.
U.Vogt-Göknil, *Les mosquées turques*, Zurich, 1953.
U.Vogt-Göknil, *Living Architecture: Ottoman*, Oldbourne London, 1966.
Aptullah Kuran, *The Mosque in Early Ottoman Architecture*, Chicago, London, n.d.
H.Glück, *Die Bäder Constantinopels*, Vienna, 1921.
C.Gurlitt, 'Die Bauten Adrianopels', *Orientalische Archiv.* (Leipzig), vol. I (1910–11).
A.Gabriel, *Châteaux turcs du Bosphore*, Paris, 1943.
A.Gabriel, *Monuments turcs d'Anatolie* (2 vols.), Paris, 1931–45.
K.Otto-Dorn, *Das islamische Iznik*, Berlin, 1941.
E.Egli, *Sinan, der Baumeister osmanischer Glanzzeit*, Zurich, 1954.
Metin And, *A History of Theatre and Popular Entertainment in Turkey*, Ankara, 1963–4.
Metin And, *Dances of Anatolian Turkey*, New York, 1959.
H.Ritter, *Karagöz, türkische Schattenspiele* (3 vols): I, Hanover 1924, II, Istanbul, 1941, III, Wiesbaden, 1953.
Semavi Eyice, 'Sultaniye – Karapínar'a Dair', *Tarih Dergisi*, no. 20 (1965), pp. 117–40 (in Turkish). A study of a complex of buildings on the caravan route Konya-Eregli by Sinan.
N.Göyünç, 'Eski Malatya'da Silâhdar Mustafa Paşa Hani', *Tarih Enstitüsü Dergisi*, Faculty of Letters, Univ. of Istanbul, vol. I (1970), pp. 63–92. A study of the caravanseray of Mustafa Pasha (1637).
Taşköprîzâde, *Eš-Šaqāiq en-no'manijje, enthaltend die Biographen der türkischen und im osmanischen Reiche wirkenen Gelehrten, Derwisch-Scheikh's und Ärtzte* . . . tr. O.Rescher, Constantinople–Galata, 1927.
J.K.Birge, *The Bektashi Order of Dervishes*, London, 1937.

I.Beldiceanu-Steinherr, *Scheich Üftāde, der Begründer des Gelvetijje Ordens,* Monaco, 1961.
H.J.Kissling, 'Aus der Geschichte des Chalwetijje-Ordens', *ZDMG*, vol. 103–2 (1953), pp. 233–89.
H.J.Kissling, 'The Role of the Dervish Orders in the Ottoman Empire', *Studies in Islamic Cultural History,* ed. G.E. von Grunebaum, *American Anthropologist,* Memoire no. 76 (1954).
F.W.Hasluck, *Christianity and Islam under the Sultans* (2 vols), Oxford, 1929.
P.Kahle, *Pīrī Re'ī's Bahrīye, Das türkische Segelhandbuch für das Mittelländische Meer vom Jahre 1521,* Berlin–Leipzig, 1926.
Piri Reîs, *Kitāb-i Bahriye,* Istanbul, 1935.

فهرس الأعلام

- ن -

- هـ -

- ي -

فهرس الأماكن

- أ -

- ت -

- ج -

- ح -

- خ -

- ص -

- ط -

- ع -

- غ -

- ف -

- ق -

- ك -

- ل -

- م -

- ن -

- هـ -

- و -

- ي -

كتب أخرى للمترجم
(في مجال الدولة العثمانية)

- الثقافة الألبانية في الأبجدية العربية، الكويت 1983.
- تاريخ بلغراد الإسلامية، الكويت 1987.
- الوجه الآخر للاتحاد والترقي، ترجمة وتقديم، إربد 1990.
- وثائق ودراسات عن الدفشرمة، ترجمة وتقديم، إربد 1991.
- معطيات عن دمشق وبلاد الشام الجنوبية في نهاية القرن السادس عشر، دمشق 1993.
- دراسات في التاريخ الحضاري لبلاد الشام في القرن السادس عشر، دمشق 1995.
- دراسات في التاريخ الحضاري للإسلام في بلاد البلقان، تونس ـ دبي 1995.
- دور الوقف في المجتمعات الإسلامية، دمشق 2000.
- دراسات في وقت النقود ـ مفهوم آخر للربا في المجتمع العثماني، تونس 2001.
- التأليف في اللغة العربية في البوسنة، عمان/ إربد 2001.

المحتويات

القسم الثالث
الحياة الاقتصادية والاجتماعية

القسم الرابع
الدين والثقافة في الدولة العثمانية